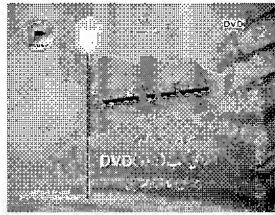


یہ کتاب

اپنے بچوں کے لیے scan کی بیرون ملک مقیم ہیں
مومنین بھی اس سے استفادہ حاصل کرسکتے ہیں۔



منجانب۔

سبیل سکینہ

یونٹ نمبر ۸ لطیف آباد حیدرآباد پاکستان



۷۸۶
۹۲۱۱۰

یاساحب الزماں اور کئی

DVD
Version

لبیک یا حسینؑ

نذر عباس
خصوصی تعاون: رضوان رضوی

اسلامی کتب (اردو) DVD

ڈیجیٹل اسلامی لائبریری -

SABIL-E-SAKINA

Unit#8,

Latifabad Hyderabad
Sindh, Pakistan.

www.sabeelesakina.page.tl
sabeelesakina@gmail.com

www.ziaraat.com

NOT FOR COMMERCIAL

المجلد الثامن من كتاب الاستبصار

فما اختلف من الاخبار

تتبع
١٩٥٨

١٩٥٨

SALAR JUNG ESTATE LIBRARY	
(Oriental Section)	
ARABIC PRINTED BOOKS.	
Accession No. ٤٠٢	Cat. No.
Subject	No.

فهرس الجزء الثالث من كتاب الاستبصار كتاب الجهاد

باب من يتحقق ان يقتل الغنائم فيهم

باب كيفية قسمة الغنمة بين الفرسان والرجال

باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يطفقونهم للمسلمون ويأخذون

ما أخذوا من المسلم هل يرد عليه ام لا

كتاب الديون

باب انه لا متاع الدار ولا الجارية في الدين

باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه دين

باب من يركب الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه

باب القرض بالحجر المنفعة

باب المملوك يقع عليه الدين

كتاب الشهادات

باب العدالة للمعتبرة في الشهادة

باب شهادة الشريك

باب شهادة المملوك

باب الذي يستشهد ثم يسلم هل يجوز قبول شهادته ام لا

باب كيفية الشهادة على النساء

باب الشهادة على الشهادة

باب شهادة الاجير

باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

باب ما يجوز وشهادة النساء فيه وما لا يجوز

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احد هو زوجها

باب ان القاذف اذا عرفت ثوبته قبلت شهادته

بابُ الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيحضر الرجل
ويكره الطلاق

٢٨

كتابُ القضايا والاحكام

/

//

٢٥

٢٦

٢٨

/

//

٣١

٣٢

٣٣

/

/

/

٣٣

/

/

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

/

/

/

باب البيّتين اذا تقابلتا

باب من يجبر الرجل على نفقته

باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

باب من يجوز حبسه في السجن

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده

باب من له على غيره مال فيجده ثوبه للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ به

باب الرجل يعطى شيئاً لفرقة في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان يأخذ منه

شيئاً ام لا

باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه

باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

باب الغنى عن بيع العذرة

باب كراهية ان يترجأ على عتيق

باب كراهية حمل السلاح الى اهل البغ

باب كسب الحجام

باب اجر الناعمة

باب اجر المغنية

باب ما كره من انواع المعاش والاعمال

باب الاجر على تعليم القرآن

باب كراهية اخذ مائة في الاملاجات والاعراس

باب من سرق مالا واشترى به جارية هل يجوز له وطبها ام لا

باب اللقطة

كتاب البيوع

٢٠

باب بيع المؤمن على أخيه المؤمن

٢١

باب إكراه بائني المسلم وبين أهل الحرب

٢٢

باب كراهية مبايعة المضطر

٢٣

باب إن الافتراق بالأيديان شرط في صحة العقد

٢٤

باب كراهية الاستقطاط بعد الصفقة

٢٥

باب من أسلف في طعام أو غيره إلى أجل فحضر الرجل ولو يكن عند صاحبه

٢٦

هل يجوز أن يبيعه عليه بسعر الوقت أم لا

باب من باع طعاما إلى أجل فحضره الأجل ولو يكن عند صاحبه الثمن هل يجوز أن

٢٧

يأخذ منه حصة أم لا

٢٨

باب الرجل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حق أجيتك بالثمن كوشير

٢٩

باب أسلاف الثمن بالزيت

٣٠

باب العينة

٣١

باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجدها حيلة

٣٢

باب من اشترى جارية على أنما أكبر فوجدها شيئا

٣٣

باب المملوكين المأذون لهم في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولا

٣٤

باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأته أو بعض ولده

٣٥

باب من باع من رجل شيئا على أنه إن ربح كان بينهما وإن خسر لا يلزمه شيء

٣٦

باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مملوكة

٣٧

باب متى يجوز بيع الثمار

٣٨

باب الرجل يبر الثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٩

باب النخع عن بيع الحاقلة والمزانية

٤٠

باب بيع الطيب بالتمر

٤١

باب النخع عن بيع الذهب بالفضة نسيئة

٤٢

باب اتفاق الدراهم المحول عليها

٤٣

- باب بيع السيوف المحلاة بالقننة نقدًا ونسيئة ٥٧
- باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل الناس بدراهم غيره ما الذي يجب له عليه ٥٨
- باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يداً بيدي ٥٩
- باب ان ما يباع كيلاً او وزناً لا يجوز بيعه جزاً ٥٦
- باب اعطاء الغنم بالضريبة ٥٤
- باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا ٥٣
- باب بيع العصاير ٥٨
- باب من له شرب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه ام لا ٥٩
- باب من احيا ارضاً ٥٥
- باب حكم ارض الخراج ٦٠
- باب شراء ارض اهل الذمة ٦١
- باب ان لا يكون له ارض فيسلمها الذي يجب عليه فيها ٦٢
- باب بيع الزرع الا خضر قبل ان يصير سنبلاً ٦٣
- باب الفتح على الاحتكار ٦٤
- باب العدد الذين يثبت بينهم الشفعة ٦٥
- باب الرهن يملك عند المرتهن ٦٦
- باب انه اذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن ٦٧
- باب انه اذا اختلف نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذم عند انه من وقال الاخر انه وديعة ٦٨
- باب وجوب رد الوديعة الى كل احد ٦٩
- باب ان العارية غير مضمونة ٧٠
- باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ٧١
- باب ما يكره به اجارة الارضين ٧٢
- باب من استاجر ارضاً بشئ معلوم ثم اوجرها بالكثير من ذلك ٧٣

٤١ باب الصانع يطلع شيئاً ليصلح فيفسد هل يضر أم لا
٤٢ باب من الكثرى دابة إلى موضع فجاز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة

٤٣ كتاب النكاح

٤٤ ابواب تحليل الرجل جاريته لغيره

٤٥ باب انه يجوز ان يحل الرجل جاريته لاختيه المؤمن

٤٦ باب حكم ولد الجارية المحللة

٤٧ باب انه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية

٤٨ ابواب المتعة

٤٩ باب تحليل المتعة

٥٠ باب انه لا ينبغي ان يتمتع الا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون الخالعة الفاجرة

٥١ باب التمتع بالابكار

٥٢ باب جواز التمتع بالاماء

٥٣ باب انه يجوز الجمع بين اكثر من اربعة في المتعة

٥٤ باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود

٥٥ باب اذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً وواجباً

٥٦ باب مقدار ما يجزى من ذكر الاجل في المتعة

٥٧ باب ان ولد المتعة لاحق بابيه

٥٨ باب انه اذا كان لولد الرجل الصغير جارية تجارله ان يطأها بعد ان يقربها

٥٩ ابواب ما احل الله العقد عليهن وحرم

٦٠ باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الاب والابن وان لم يدخل بها

٦١ باب انه اذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه امها وان لم يدخل بها

٦٢ باب ان حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرة

٦٣ باب انه اذا دخل الام حرمت عليه البنت وان كانت مملوكة

٦٤ باب حد الدخول التي يحرم معها نكاح الربيبة

٦٥ باب ان يترجها ام لا او يملك الجارية ذيطأها

الابن قبل ان يطأها الا ب هل تحرم على الابي ام لا

٨٩

باب الرجل يفجر المرأة ايجوز له ان يتزوج ابنتها او ابنتها ام لا

٩٠

باب كراهية العقد على الفاجرة

٩١

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم

=

باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة ياينة تجاوز له العقد على اختها في الحال

٩٢

باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة ظاهر

=

باب النكح عن الجمع بين الاختين في الوطى يملك اليمين

٩٣

باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنته ابنتها من غيره ام لا

٩٥

باب تزويج القابلة

=

باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

٩٦

باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار

٩٨

باب الرجل والمرأة اذا كانا ذمييْن فتسلم المرأة دون الرجل

٩٩

باب تحريم نكاح الناصبية المشهورة بذلك

١٠٠

باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١٠١

باب انه متى دخل بها الزوج التالف لزمها عدتان

=

باب الرجل يتزوج امرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا

١٠٣

باب تزويج المرأة في نفاسها

١٠٤

باب تزويج المريض

=

ابواب الرضاع

=

باب مقدار ما يحرم من الرضاع

١٠٤

باب ان اللبن للفحل

١٠٩

ابواب العقود على الاماء

=

باب ان الولد لاحق بالحرم من الابوين اعما كان

١١٠

باب ان المملوك اذا كان متزوجا محررة كان الطلاق بيده

١١٣

باب ان بيع امة طلاقها

باب من تزوج امرأة على حرة يغير اذنها كان عليه التعزير

باب ان الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقها

باب هل يحرم جارية الاب على الابن او جارية الابن على الاب

باب ما يجعل المملوك من النساء بالعقد

باب ان الرجل اذا زوج مملوكة عبدا كان الطلاق بيلا ومته طلق المملوك لموقع طلاقه

باب لامته تزوج يغير اذن مولاه اى شئ يكون حكم الولد

باب انه لا يميز بالعقد على الامماء الا باذن مواليهن

ابواب المهور

باب ان يجوز الدخول بالمرأة وان لم يتقدم لها مهرها

باب ان الرجل اذا سمى المهر ودخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان ديناً عليه

باب انه اذا دخل بالمرأة ولم يسو لها مهرها كان لها مهر المثل

باب ما يوجب المهر كاملاً

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر

باب من عقد على امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ولا يتبرى

ابواب اولياء العقد

باب ان الشيب ولي نفسها

باب ان لا يتزوج البكر الا باذن ابها

باب ان الاب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خياد

باب من يعقد على المرأة سوى ابها

باب تفضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة

باب القسمة بين الاذواج

باب اتيان النساء في ادون الفرج

ابواب ما يرد منه النكاح

باب حكم الحدة ودية

باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح

١٣٣	باب العنين واحكامه
"	باب ان الرجل والمرأة اذا اختلفا في ادعاء العتة عليه
١٣٣	باب كراهية دخول المنصر على النساء
"	كتاب الطلاق
"	ابواب الايلاء
"	باب مدة الايلاء التي توقفت بها
١٣٤	باب ان المولى اذا الزى المطلق كانت تطليقه رجعية
١٣٤	باب ما يجب على المولى اذا الزى المطلق فإليه
"	ابواب الظهار
"	باب انه لا يصح الظهار بالايوان
١٣٥	باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة
١٣٥	باب انه اذا ظاهر الرجل من نسائه بمرأة لم يفسخ واحد ما الذي عليه من الكفارة
"	باب ان الظهار يقع بالحرة والمملوكة
"	باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان
١٣٦	باب ان من وجب عليه العتق كفاؤا للظهار فصار ما يأتى من العتق هل يلزمه العتق ام لا
١٣٦	ابواب الطلاق
"	باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات للسنة لا يحل له ختم تزوجها غير
١٣٦	باب ما به تقع الفرقة من كنايات الطلاق
١٣٧	باب الوكالة في الطلاق
"	باب ان الواقعة تبعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة
١٣٨	باب نفي حقيقت الشهود في الطلاق
"	باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات مع تمام الشروط في مجلس واحد وقعت واحدة
١٣٧	باب ان المتاعف اذا طلق امرأة ثلثا وان لم يسيو شروط الطلاق كان ذلك واقعا
١٣٧	باب طلاق الغائب
١٣٨	باب ان من قلعه من سقوفته يجوز طلاقه

- باب طلاق التي لم يدخل بها ١٥٤
 باب طلاق الحامل المستبين حملها ١٥٨
 باب طلاق الآخر ١٥٩
 باب طلاق المعتوه ١٦٠
 باب طلاق الصبي ١٦١
 باب طلاق المريض ١٦٢
 باب ان حكم الطليقة البايعة في هذا الباب حكم الرجعية ١٦٣
 باب الحر يطلق الامة تطليقتين ثوب شترهما هل يجوز له وطئها بالملك ام لا ١٦٤
 باب ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه ١٦٥
 باب من خير امرأته فاخترت الطلاق في الحال او فيما بعد ١٦٦
 باب الخلع ١٦٧
 باب حكم المبادات ١٦٨
 باب ان الايب احى باوند من الامر ١٦٩
 باب كراهية لبن ولد الزنا ١٧٠

ابواب العدد

- باب ان المرأة اذا حاضت فيادون الثلاثة اشهر كان عدتها بالا قراً ١٧١
 باب عدة للمرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين ١٧٢
 باب ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيض الثالثة ١٧٣
 باب عدة المستحاضة ١٧٤
 باب ان للطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها ١٧٥
 باب انه اذا طلقها الطليقة الثالثة لو يكن عليه نفقتها ولا سكنها ١٧٦
 باب ان عدة الامة قرآن وما طهران ١٧٧
 باب ان الامة اذا طلقت ثوابعتت كعدتها ١٧٨
 باب عدة المعتلعة ١٧٩
 باب ان التي لم تبلغ الحيض لا يشترط منه اذا كانت افس من لا تحيض لو يكن عليها عدة ١٨٠

- باب ان الق يتوفى عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة ١٤٩
- باب ان اذ اسمى المهر ثوبات قبل ان يدخل بها كان للمهر عليه كاملاً ١٥٠
- باب ان الرجل يطلق امرأته ثوبت قبل ان يخرج من العدة كوليها من العدة ١٥١
- باب انه لا نفقة للتوفى عنها زوجها في حال حدتها وان كانت حاملاً ١٥٢
- باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها ١٥٣
- باب الرجل يعتق سريته عند الموت ثوبت عنها ١٥٤
- باب عدة المقتع بها اذا ماتت عنها زوجها ١٥٥
- باب ان للطلقة ليس عليها حداد ١٥٦
- باب للمتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنبت عن منزلها ام لا ١٥٧
- باب ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها الا من يوم يبلغها ١٥٨
- باب اذا مات الرجل غائباً عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها ١٥٩
- باب ان العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه ١٦٠
- باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراءؤها ١٦١
- باب ان من اشترى جارية ووثق يصابحها في ان استبراءها سكن عليه استبراء ١٦٢
- باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها احد تشجب استبراءؤها ١٦٣
- باب من اشترى جارية فاجتمعها في الحال هل يجوز له وطئها قبل ان يستبراءها ام لا ١٦٤
- باب ان الرجل اذا اشترى بكرة يتجمل ويجزله وطئها في الفرج ويجزله فيما دون ذلك ١٦٥
- باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويطئها غيره وسفاحا وجاءت بولد من يلحق ١٦٦
- باب القوم يتبايعون الجارية فوطئها في المهر واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد ١٦٧
- ابواب اللعان** ١٦٨
- باب ان اللعان يثبت ياد علماء الفجور وان لم ينف الولد ١٦٩
- باب ان اللعان يثبت بين المهر والملوكة والحرة والمملوك ١٧٠
- باب ان اللعان يثبت مع الحبل ١٧١
- باب الملاح عن اخا اقربا الولد بعد مضمحل اللعان ١٧٢
- باب الرجل يقول لامرأة لم اجد لك عدداً ١٧٣

١٢ كتاب العتق

١٩٩

باب انه لا يجوز ان يعتق كافر

باب المملوك بين شركاء يعتق احدهم نصيبه

باب انه لا يعتق قبل الملك

باب من اعتق بعض مملوكه

باب الرجل يعتق عبدا عند الموت وعليه دين

باب من اعتق مملوكا له مال

باب ما يجوز فيه بيع امتهات الاولاد

باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولد ما فاما تجل من نصيب له ما وتعتق في الحال ٢٠٣

باب من يصح استرقاؤه من ذوى الا نسناد ومن لا يصح

باب ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضا

باب للرجل يعتق عبدا له وعلى العبد دين

باب حق الرق

باب ان ولد للعرق وان له شواذ لا يراه الذكور فهو دون الاثنا عشر ولدا ذكر او ذكرا في النسب ٢١٠

باب وكلاء السابعة

ابواب التدبير

باب جواز بيع المدير

باب من دير جارية حبله

باب المدير يابق فلا يوجد الا بعد موت من دبره

ابواب المكاتبين

باب المكاتب المشروط عليه ان عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك

باب انما يصح اذ جعل على المكاتب مال بخلافه فانه دقة واحدة لا يجب عليه اخذ

باب من وطئ المكاتب بعد ان ادت شيئا من مكاتبها

باب ميراث المكاتب

ابواب الايمان والنذور والكفارات

٢١٤

باب ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة

٢١٥

باب الرجل يقسو على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة ام لا

٢١٦

باب اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

٢١٧

باب انه لا يقع يمين بالعتق

٢١٨

باب انه لا كفارة قبل العتق

٢١٩

ابواب النذور

٢٢٠

باب اقسام النذر

٢٢١

باب انه لا نذر في معصية

٢٢٢

باب من نذر ان يذبح ولدا له

٢٢٣

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر

٢٢٤

باب من نذر ان يحج ماشيا فحجز

٢٢٥

ابواب الكفارات

٢٢٦

باب ما يعزى من الكسوة في كفارة اليمين

٢٢٧

باب ان هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا

٢٢٨

باب انه هل يجوز تكرير الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا

٢٢٩

باب كفارة من خالف النذرا والعهد

٢٣٠

باب ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان اتيان في ذمتها ولو عجز له وطأ المرأة حتى يكفر

٢٣١

باب ان كفارة الظهار مرتبة غير غيرها

٢٣٢

كتاب الصيد والذبايح

٢٣٣

ابواب صيد السمك

٢٣٤

باب الفخ من صيد الجري والمارماهي والتمار

٢٣٥

باب تحريم السمك الطلف وهو الذي يموت في الماء

٢٣٦

باب صيد الجوس للسمك

٢٣٧

ابواب الصيد

٢٣٨

باب كراهية صيد الليل

باب كراهية لحوم الغراب

٢٣٠

باب كراهية لحوم الخفاف

٢٣١

باب جواز اكل ما ذبحه الكلب المعلوم وان اكل منه

٢٣٢

باب صيد كلب الجوس

٢٣٣

باب انه لا يؤكل من صيد الفهد والباري الا ما ادرك ذكاته

٢٣٤

باب حكم لحوم الخمر الاحلية والخيول والبغال

٢٣٥

باب تحريم اكل لحوم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة

٢٣٦

باب كراهية لحوم الجبالا

٢٣٧

باب لحوم النجاسة

٢٣٨

باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد

٢٣٩

باب ذبايح الكفار

٢٤٠

باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام

٢٤١

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

٢٤٢

باب تحريم جلود الميتة

٢٤٣

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٤٤

باب اكل الربينا

٢٤٥

باب اكل الثوم والبصل

٢٤٦

باب كراهية شرب الماء قائما

٢٤٧

باب الخمر يصير خلايا يطرح فيه

٢٤٨

باب تحريم شرب الفقاع

٢٤٩

كتاب الوقوف والصدقات

٢٥٠

باب انه لا يجوز بيع الوقف

٢٥١

باب من وقف وقفاً ولم يذكر للوقوف عليه

٢٥٢

باب من تصدق على ولده الصغار ثم اراد ان يدخل معه غيره مقسوماً

٢٥٣

باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا

٢٥٤

٢٢٩	باب السكنى والعمرى
٢٣١	باب من وهب لولائه القنار
•	باب الهبة والمعوضة
٢٣٣	كتاب الوصايا
•	ابواب الاقرار
•	باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين
٢٣٥	باب اقرار بعض الورثة لغير بدين على المييت
•	باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين
٢٣٦	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين
•	باب ان من اوصى اليه بشئ لا قوام له لم يبطه واية فمالك المال كان عليه الضمان
٢٣٧	باب من اوصى الى نفسيين هل يجوز ان يفرج كل واحد منهما ب نصف المال ام لا
•	باب انه لا يجوز الوصية بأكثر من الثلث
٢٣٨	باب صحة الوصية للوارث
•	باب عطية الوالد لولده في حال المرض
٢٣٩	باب الوصية لاهل الضلال
٢٤٠	باب من اوصى بشئ في سبيل الله
•	باب من اوصى بمخرج من ماله
٢٤١	باب من اوصى بفسخ من ماله
٢٤٢	باب من اوصى للموكة بشئ
•	باب من اوصى بحج وعتق وصدقة ولو يبلغ الثلث ذلك
٢٤٣	باب من خلف جارية حيلة ومملوكين فشهدا على المييت ان الولد منه
•	باب من اوصى فقال حجوا عنى بهما ولو يبيية
٢٤٤	باب للموصى له يموت قبل الموصى
•	باب ان من كان له ولدا اقرب منه ثمة لم يلقه في نفية ولا الى انكاره
٢٤٥	باب انه يجوز ان يوصى الى امرأة

كتاب الفرائض

- باب انه يحجب الام عن الثلث الى السادس بربع اخوات ٢٦٨
- باب ميراث الابوين مع الزوج ٢٦٩
- باب ما يختص به الولد الاكبر اذا كان ذكراً من الميراث ٢٧٠
- باب ان الاخوة والاخوات على تفاوت انسايم لا يرثون مع الابوين ولا على واحد منهما شيئاً ٢٧١
- باب ميراث الزوج اذا العيّن المرأة وارث غيره ٢٧٢
- باب ميراث الزوجة اذا العيّن وارث غيرها ٢٧٣
- باب ان المرأة لا يرث من المقار والارضين شيئاً من ربة الارض لها نصيبها من الطوق والخشب ٢٧٤
- باب ميراث الجد مع كلاله الاب ٢٧٥
- باب ميراث الجد مع كلاله الام ٢٧٦
- باب ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة ٢٧٨
- باب ان الجد اذا في جميع الجد اعلى من الميراث ٢٧٩
- باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا العيّن ولد ٢٨٠
- باب ميراث اولاد الاخوة والاخوات ٢٨١
- باب ميراث الاولى من ذوى الارحام ٢٨٢
- باب انه لا يرث احد من اللوطى مع وجود واحد من ذوى الارحام ٢٨٣
- باب من خلفت وارثاً مملوكاً ليس له وارث غير ٢٨٤
- باب ان ولد الملاحنة يرث اخواله ويرثونه اذا العيّن من الاخوة من امر ولا حد لها ٢٨٥
- باب ميراث ولد الزنا ٢٨٨
- باب ان من اقرب ولد ثمة نفاه لم يلقه الى انكاره ٢٨٩
- باب ميراث المحيل ٢٩٠
- باب ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ولا ما للنساء ومن يشكّل امره ٢٩١
- باب ميراث الجورل خلفت بها بنات في ميراث الجورل اخرج بها من محرمات شريعة الاسلام ٢٩٢
- باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر ٢٩٣
- باب ان القاتل خطأ يرث للمقتول ٢٩٤

٢٩٣ باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحب ماله يقتل احدهما الآخر

باب ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالى

٢٩٥ باب ميراث المفقود الذي يعرف له وارث

باب ميراث المستهل

٢٩٦ باب ميراث السائبة

كتاب الحدود

باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم

٢٩٨ باب ما يحصن وما لا يحصن

٣٠٠ باب من زنى بذات محرم

٣٠١ باب من تزوج امرأة ولها زوج

باب المكاتبة التي ادت بعض مكاتبتها ثوق عليها مولاها

٣٠٢ باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه الحد

باب ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٠٣ باب ما يوجب التعزير

٣٠٥ باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم

٣٠٦ باب الحد في اللواط

٣٠٨ باب حد من اتى بحميمة

٣٠٩ باب حد من اتى ميتة من الناس

٣١٠ باب حد من استقنه بيده

ابواب القذف

باب من اذف جماعة

٣١١ باب للملوك يقدف محرراً

٣١٢ باب من قال لامرأته لم اجدك عذراً

٣١٣ باب جواز العفو عن القاذف لمن يعرفه

باب من اقرب ولد ثم نفاه

باب من قذف صبيا

باب ان الحد لا يورث

ابواب شرب الخمر

باب من شرب النبيذ المسكر

باب حد المملوك في شرب المسكر

باب مقدار ما يجب فيه القطع

باب من سرق شيئا من المغنر

باب من وجب عليه القطع وكانت يده شلاهل يقطع يمينه ام لا

باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز

باب ان المملوك اذا اقرب السرقه لم يقطع

باب حد الطوار

باب حد النباش

باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع اذا سرق

باب انه يعتبر في الاقوار بالسرقة دفعتين لا دفعة واحدة

باب انه لا يجوز الا امام ان يعفو اذا حل عليه وقامت عليه البينة

باب حد الرد والمردة

باب حكم حد المحارب

كتاب الديات

باب مقدار الدية

باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا اقوار ولا صلح

باب ان ليس للنساء عفو ولا قود

باب حكم الرجل اذا قتل امرأة

باب حكم المرأة اذا قتلت رجلا

باب مقدار دية اهل الذمة

باب انه لا يقاد مسلوكا فر

٣٣٣	باب انه لا يقتل حربي بعيد
٣٣٥	باب العبد يقتل جماعة احوار واحد ابعد الاخر
٣٣٦	باب المدير يقتل حراً
٣٣٧	باب امر الولد يقتل سيداً خطأ
٣٣٨	باب دية المكاتب
٣٣٩	باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية
٣٤٠	باب من قتله الحد
٣٤١	باب اذا العنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما ظن
٣٤٢	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٤٣	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً ابواحد
٣٤٤	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله
٣٤٥	باب ضمان الراكب للماتجنيه الدابة
٣٤٦	باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً
٣٤٧	ابواب ديات الاعضاء
٣٤٨	باب دية الشفتين
٣٤٩	باب ديات الاسنان
٣٥٠	باب السن اذا ضرب فاسود ولو يقع
٣٥١	باب دية الاصبع اذا شلت
٣٥٢	باب دية الاصابع
٣٥٣	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٣٥٤	باب من وطئ جارية فافضاها
٣٥٥	باب دية من قطع رأس الميت
٣٥٦	باب دية المجننين

هَذَا
مَوْجُزُ الْجُزْءِ الثَّالِثِ
مِنْ
كِتَابِ الْأُسْتَبْصَارِ
تَأَلِيفِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ الثَّقَفِ
الْوَجِيهَةِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الْحَقَّةِ
الْأَمَامِيَّةِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
بْنِ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ قَدْ سَ
أَلَلَهُ
رُوحُهُ وَنُورُهُ
ضَرْبُجُهُ

Author	...
Title	...
Year	...
Class	...
Sub	...

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد

باب من يستحق ان يقسم الغنائم فهم اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن
 الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني
 حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل
 من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني عن الجيش اذا غزا وارض
 الحرب فغنوا غنيمة ثم لحقهم جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى
 يخرجوا الى دار الاسلام هل يشاركونهم فيها فقال نعم فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن
 يحيى عن طلحة بن نريد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل ياتي القوم وقد
 غنموا ولم يكن من شهد القتال قال فقال هؤلاء المجرمون فامر ان يقسم لهم فلا ينافي
 النخيل اول لشيئين احدهما ان تحمل هذا الخبر على قوم لحقهم وقد خرجوا الى دار الاسلام
 فلاجل ذلك صاروا محرمين وما امرهم النبي صلى الله عليه وآله من القسمة يكون على
 وجه التبرع والتفيل والوجه الثاني ان يكون الخبر الاول متناولا لقوم شاهدوا القتال و
 ان لم يكن قاتلوا بنفوسهم فلاجل ذلك قسم لهم لانهم ليس من شرط استحقاق الغنيمة ان يشار
 كل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره ومشاهدته للقتال ويكون من اهل القتال
 على وجهه ولاجل ذلك قسم لهم ولو بالذي يولد في ارض الحرب على ما بيناه في
 كتابنا الكبير ولا يلزم على ذلك النساء لانهم ليس من اهل الجهاد اصلا فلاجل ذلك لم يكن لهم في
 الغنيمة حظ فان حضورهم كان لهم من الغنائم بحسب ما يراه الامام وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين
 باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرس والرجال الصغار عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد
 عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني حفص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان
 اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت اخبرني
 وكان
 عن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا ووفهم من مع الفرس وانما قاتلهم في السفينة ولم يركب
 صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمة بينهم فقال للفرس سهمان وللراجل سهم فقلت وان
 لم يركبوا ولم يقاتلوا على افراسهم فقال ارايت لو كانوا في عسكر فتقدم الرجال فقاتلوا وغنموا كيف كان

وكان

عليهم
المجرمونمن الغنيمة
التي غنمها
جميع الغنائم
والتفيل

في رد مال المسلمين من الكفار
س

يقسم بينهم ما جعل للفارسين سهمين وللراجل سهم واحد من الغنم والذين غفوا دون الفرسان قلت فعمل بجو فقلت
للدمام ان ينفل فقال له ان ينفل قبل القتال واما بعد القتال والغنمة فلا يصح ذلك لان
الغنمة قد احرزت قاتلها ما روى الصنفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن عبد الله بن كلوب عن اسحق
بن عمار عن جعفر عن ابيته ان عليا كان يجعل للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم فلدينا في الخبر الاول
لان الوجه في الجمع بين الخبرين ان الفارس اذا لم يكن له لا فرس واحد كان له سهمان سهم له وسهم
لفرسه واذا كان معه فرسان كان له ثلاثة اسهم سهم للفارسين سهمان ولا يقسم لما زاد على الفرسين
والذي يدل على ذلك ما روى احمد بن ابي عبد الله الهروي عن ابيه عن ابي الجعفي عن جعفر عن ابيه
ان عليا كان يسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمين لفارس وسهم واحد للراجل سهم واحد والذي يدل
على ان ما زاد على الفرسين لا يقسم له ما روى احمد بن الحسن الصنفار عن علي بن اسمعيل عن احمد
بن النضر عن الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن امير المؤمنين قال اذا كان مع الرجل

افراس في الفرس لم يسهم الا الفرسين منها

باب المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئا ثم يظفرون المسلمون ويأخذون ما اخذوه
من المسلم هل يرد عليهم لا اسهل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله قال سأل رجل عن التزويج من علي المسلمين في اخذوا اولادهم فيستقون منهم يرد عليهم قال نعم
المسلم اخو المسلم الحق بما لا دين ما وجد قاتل ما روى احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن محبوب عن هشام
بن سالم عن بعض اصحاب ابي عبد الله في السبي ياخذ العدو من المسلمين في القتل او اذا المسلمين او من القتال
مما ليكم في جزونهم ان المسلمين بعد قتلهم فظفروا بهم فسيوهم واخذوا منهم اخذوا من مال المسلمين واخذوا
الذين كانوا اخذوا من المسلمين فكيف يصنع فيما كانوا اخذوا من اولاد المسلمين ومما ليكم قال فقال اما
اولاد المسلمين فلا يقام في سهام المسلمين ولكن يرد الى ابيائهم الى ابيهم الى ابيهم الى ابيهم الى ابيهم الى ابيهم
في سهام المسلمين في اعيانهم ويصنعون اليهم في اعيانهم من بيت مال المسلمين فلا ينفق في الخبر الاول لان قوله في الخبر الاول
المسلم الحق بما لا دين ما وجد يجران فعمل على ذلك بشئنا كان في هذا الموضع المصروف يكون حتى يعين ماله في
غير ذلك من الموضع مثل ان يبرئ من ارضه فيصيب عليه ما اشبه ذلك على ذلك جرى ان يكون الحق بما قبل المقتة واذا
قسمت الغنمة وتخيرت كان الحق بهذا المثلث روى ذلك محمد بن الحسن الصنفار عن مغيرة بن حكيم عن ابن ابي
عمير عن جميل عن رجل عن ابي عبد الله في رجل كان له عبيد فادخل دار الشرك ثم اخذ
سجيا الى دار الاسلام فقال ان وقع عليه قبل القسمة فهو وان جرت

الى ابايهم او الى اخوانهم او الى اولادهم

س

عبد

في اتباع الدار والجارية في الدين

٢

عليه القصة فهو احق بالثمن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابن عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لقني للعدو فاصابوا منه ما لا اومتاعا ثم ان
المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمحتاج للرجل فقال اذا كان اصابوه قبل ان يجزوا امتاع الرجل
رد عليه وان كانوا اصابوه بعد ما احزنوا فوفى المسلمين وهو احق بالشفعة والذي عمل عليه انه
اقترب من اهل على كل حال وهذه الاخبار كلها على ضرب من التقية يدل على ذلك ما رواه الحسن بن
محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كان
له جارية فاغار عليه المشركون فاخذوها منه ثم ان المسلمين بعد غزوهم فاخذوها فيما غنموا فقال
ان كانت في الغنائم واقام البينة ان المشركين اغاروا عليهم فاخذوها منها ردت عليه وان كان
استترت وخرجت من المغنم فاصابها ردت عليه بكمها واعطى الذي اشتراها الثمن من المغنم من
جميعه فان لم يصبها حتى تفرق الناس وقسموا جميع الغنائم فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو في
يده اذا اقام البينة ويرجع الذي هو في يده على امير الجيش بالثمن

للمسلمين

ابن جعفر

استترت

كتاب الديون

باب انه لا يتباع الدار ولا الجارية في الدين
النضر بن سويد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتباع الجارية في الدين وذلك
انه لا يد للرجل من ظل يسكنه وخدامه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد
اراد ان يبيع داره فبيعني قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اعينك ربك الله ان يخرجك من ظل
رأسه أعينك بالله ان يخرجك من ظل رأسه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ذريح
الحادي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين فاما ما رواه
احمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غم أو ثم يأمر فقسّم ماله بينهم بالحصص فان لم يبق فقسّم
بينهم يعني ما له في هذا الخبر فخميل شيئين أحدهما ان يكون باع عليه ما زاد على مسكنه من الذي
يملكه والثاني اذا باعها امكناً يقضى ببعضها دينه وتبقى له ما يكفي عياله فأتباع عليه يدل
على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن فروع بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
جعفر بن محمد عليها السلام وسئل عن رجل عليه دين وله صيب في دار وهي دار غلة تغل عليه

الدار

من

انه اذا كان له ارض
بيعه

كان

في

باب من يركب الدين فيجب متاعه جل عند بعينه

فيه

أهدى إليه شيئا لم يكن جزئ عادته قبل ذلك فإنه يكره له أن يقبله بل ينبغي أن يحتسب له من ماله
والوجه الآخر أن يكون محولا على الاستحباب ويجوز أيضا وجه آخر وهو أن يكون اشتراط عليه
أن يعدي له فإنه إذا كان كذلك فلا يجوز له أخذه بل يجب أن يحتسب من ماله يدل على
ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن
الحسين بن أبي العلاء عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون
له مع رجل مال قرضا فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير
أن يكون يشترط عليه قال لا بأس به ما لم يكن شوطا الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان
أخي جعفر بن حنان الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني دفعت الى اخي جعفر بن
حنان مالا كان لي فهو يعطيني ما انفقه واج عنه واتصدق وقد سألت من عندنا فاذكر
أن ذلك فاسد لا يحل وأنا أحب أن اتقي في ذلك إلى قولك فما تقول فقال إذا كان يصداك قبل
أن تدفع إليه مالك قلت نعم قال خدمته ما يعطيك وكل واشرب وتصدق منه فيجوز فاذكر
العراق فقل أن جعفر بن محمد افتنا في هذا الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأكل عند غريمه أو يشرب من منزله أو يعدي له مالا لا بأس به فاما
ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين دينارا أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين
دينارا قال لا يصح إذا كان قرضا يجبر شيئا فلا يصح فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما
أن يحمل على ضروب من الكراهية والثاني أن تحمل على أنه إذا شرط ذلك فلا يجوز على ما بيناه ويزيد بآنا
ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل
يكون له عند الرجل المال قرضا فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة فينيله الرجل الشيء
بعد الشيء كراهية أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة يحل ذلك له فقال لا بأس به ما لم يكن شرط في
المال ويقع عليه الدين محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عثمان بن عيسى عن ظريف الأكفاني قال كان
أذن للفخام له في الشراء والبيع فأفلس فلزمه دين فأخذ بذلك الدين الذي كان عليه وليس يساوي
ثم أنه ما عليه من الدين فسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال أن بعته لزمك وإن اعتقت
لم يلزمك الدين بقطعه ولم يلزمه شيء الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن محبوب عن علي بن زياد عن
نزار قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وتركه عليه دين وتركه عبد له مال في التجارة و

كتابي برهيم
ينيله يعطيه

فقطه

كتاب الشهادات

٤

ولد وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استدانه العبد في حيوته سيده في تجارة وان الورثة و
 غوما الميت اختصوا في ما يد العبد من المال والمتاع وفي رتبة العبد فقال ابي اذ ليس للورثة سبيل على ان
 رتبة العبد لا على ما في يديه من المتاع والمال الا ان يضمنوا دين الغرماء جميعا فيكون العبد وما في يديه للورثة
 فان اموال العبد وما في يديه للغرماء فيقوم العبد وما في يديه من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالمحصص فان
 غرق الميت العبد وما في يديه من اموال الغرماء رجوعا على الورثة فيما بقي لم ان كان الميت ترك شيئا وان فحصل
 من قيمة العبد وما في يديه من دين الغرماء رتبه على الورثة قال الشيخ قد سئل الله روحه انما يلزم المولى او ثلثه
 دين العبد اذا كان قد اذن له في الاستدانة فاما اذا لم يكن اذن له في الاكراه من الشراء والبيع فلا يلزم ذلك
 فالخبر ان وان كانا مطلقين ينبغي ان يحل على هذا التخصيص بدلالة ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لدا الرجل باذنه
 لمولاه في التجارة فيصير عليه دين قال ان كان اذن له ان يستدين فالبدين على مولاه وان لم يكن اذن له
 ان يستدين فلا شيء على المولى ويستسعى العبد في الدين فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن
 الحسين عن وهب بن حفص عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن مولاه يبيع ويشترى قد علم بذلك
 مولاه حق صا عليه مثل غنم قال يستحق العبد فيما عليه اذا كان مولاه لم ياذن له في الاستدانة
 على ما فصل في الخبر الاول

كتاب الشهادات

باب العدالة المعتبرة في الشهادة محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن ابي عن عتبة
 عن موسى بن اكيل النخعي عن ابي ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله عا تفرق عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل
 شهادتهم وعليهم قال فقال ان يفرقوا بالسوء والغطاء والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ويعين باجتناب
 الكبائر التي اوعدها الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربوا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك
 والدليل على ذلك كله والساتر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تقديس ما وراء ذلك من عثراته و
 غيبته ويجب عليهم قولها وادخلها رعد التفتي في الناس المتعاهد للصلوات الخمس اذا اذاب عليه من و
 حافظ مواقيتهم باحضار جماعة المسلمين وان لا يتكلف عن جماعة منهم مصلاتهم الا من علة وذلك ان
 الصلوة ستة ركعات للذيوب ولو لا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على احد بالصلاة لان من لم يحصل
 فلا صلاح له بين المسلمين لان الحكم جوى فيه من الله ومن رسوله بالحرق في جنة بيته وقال رسول الله
 لا صلوة لمن لم يصل ولا يسلم من المسلمين الا من علة وقال رسول الله لا غيبة الا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة

وهيب
 ٣٣
 قال

بالبر والناظر

في العدالة للمعتبة في الشهادة

على المسلمين

ثبت

البذاء
فلة الحياء

أصح

ولا يسئل على باطنه

ان

يوجب

عليه
الحسن

ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه واذا رفع له
امام المسلمين انذاره وحذره فان حضور جماعة المسلمين ولا احرق عليه بيته ومن لازم جماعتهم
حرمت عليهم غيبته وثبت عدالته بينهم **ابوالقاسم** جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن
سعد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة وذيان بن حكيم الاودي
عن موسى بن اكيل عن عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكريم بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام
قال تقبل شهادة المرأة والشهوة اذا كن مستورات من اهل بيوتات معروفات بالستر
والعفان مطيعات للامراء والزوجات للرجال في انديتهم فاما ما رواه علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
البينة اذا قيمت على الحق **ابن** القاضى ان يقضى بقول البينة من غير مسألة اذا لم يعرفهم قال
فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان ياخذوا بها بظاهرها الحال والولايات والتناكح والمواثيق
والذي يباح والشهادات فاذا كان ظاهرة ظاهرة ما مونا جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه
فلا ينافى الخبرين الاولين من وجوب احدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس
وانما يجوز له ان يقبل شهادتهما اذا كانا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يقدح
فيهم ويوجب تفسيقهم فتى تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى من يعلم جميع الصفات
المذكورة في الخبر الاول **منتقى** عنهم لان جميعها موجب التفتيش والتضييل ويقدح في
قبول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المراد بالصفات المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن
كونها قادمة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتقامها
ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهرة الاسلام ولا يعرف في شيء من
هذه الاشياء فانه متى عرفت فيه احد هذه الاوصاف المذكورة فانه يقدح ذلك في شهادته
ويمنع من قبولها ويؤيد ما قلناه ببياننا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن
حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل محسن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعد
الاخر ان قال فقال اذا كانا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجيزت شهادتهم جميعا
واقدم الحد على الذي شهد واعليه انما عليهم ان يشهدوا بما اصابوا وعلموا وعلى الوالى ان يميز
شهادتهم ولا ان يكونوا معروفين بالفسق **محمد بن احمد بن يحيى** عن سلمة عن الحسين بن يوسف
عن عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من ادعى الاسلام عرف بالصلاح **عليه**

في شهادة الشريك والمملوك
٩

فی نفسہ جازت شہادتہ

المريد محمد بن النعمان
يبلغ من نفسه
الغزاة ٢٢

**باب شهادة الشريك الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عماراً
عن الشهود فقال المريب والمحض والشريك ودفع عنهم ولا يجبر والعبد والتابع والمتهم كل هؤلاء
رد شهادتهم فاما ما روي عن الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن ثلثة شركاء ادعى واحد وشهد الاثنان قال يجوز فالوجه في هذا
الخبر ان تحمله على انهما شهدا على شيء ليس لهما فيه شراكة فاذا كان كذلك جاز شهادتهما لشركيها وانما
لا يجوز فيما له فيه نصيب يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن
اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شريكين شهدا أحدهما لصاحبه قال يجوز شهادة
الأخر في شيء له فيه نصيب**

الآن في شيء له فيه نصيب

باب

بَابُ شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ أَحْسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَسَمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ
عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ قَالَ إِذَا كَانَ عَدْلًا فَهُوَ جَائِزُ الشَّهَادَةِ إِنْ أَوَّلَ سَرَدَ
شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ عَمْرٍو بِالنَّحْوِ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَمْلُوكٌ فِي شَهَادَةٍ فَقَالَ إِنْ أَقَمْتَ الشَّهَادَةَ تَجُوزُ
عَلَيَّ نَفْسِي وَإِنْ كَفَرْتَهَا أَشَمْتُ بِرَبِّي فَقَالَ هَاتِ شَهَادَتَكَ أَمَا أَنْتَ لَا تَجِيزُ شَهَادَةَ مَمْلُوكٍ بَعْدَكَ عَلَيَّ بَن
إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا بَأْسَ فِي شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ عَدْلًا عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ
الْقَسَمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ
إِنْ أَوَّلَ مِنْ رَدِّ شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ لِقُلَادِنَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَفَّانَ عَنْ أَحْسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ
مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْذُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ
الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ أَحْسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَالَ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ
لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَحَمَّادٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعُمَرُ بْنُ عَفَّانَ عَنْ سَمَاعَةَ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْكَلْبِيِّ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
فِي الْمَكَاتِبِ يَتَّقِي نَفْسَهُ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الطَّلَاقِ قَالَ إِذَا كَانَ مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ
وَأَلَّا فَلَا تَجُوزُ فَالْوَجْهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ أَمَّا أَنْ تَحْتَلَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الْأَخِيرَةُ
عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِينِ لِأَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِذَلِكَ مِنْ تَقَدَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا بَيَّنَّ

عَلَيْهِ

مسلم عن أبي جعفر

في شهادة المملوك

في لاخبار الاولى والوجه الاخران نعلم على ان شهادة المالك لا تقبل لمواليهم وتقبل لمن عداهم
 لموضع التهمة وجرمهم الى مواليهم فاما ما تضمنه رواية الحلبي وساعة وابي حنيفة من ان شهادة الكتاب
 تقبل في الطلاق اذا شهد معه رجل وامرأة يؤكد ما قدمناه من جواز قبول شهادة المملوك لان
 ادخال المرأة في الشهادة على الطلاق انما هو لضرب من التقية لا كما قد بينا في كتابنا الكبير ان
 شهادة النساء لا تقبل في الطلاق اصلا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سألت عن الرجل المملوك يجوز شهادته
 لغير مواليه فقال يجوز في الدين والشئ اليسير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يجوز شهادته فقال في القتل وحده
 فالوجه في هذا الخبر ايضا قدمناه في الاجبا الاولى لانه اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شئ فاما
 ما رواه ابو عبد الله البرقي عن احمد بن ادراس عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوريثها اخ له فاعتق
 العبدان وولدت الجارية غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان اشهدا انه كان يقع على
 الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما ويرد اعبدين كما كانا خلافا في ما قدمناه من ان
 شهادة المملوك لا تقبل لمولاه ولا عليه لان الشهادة انما جازت في الوصية خاصة وجرى
 ذلك مجرى شهادة اهل الكتاب في الوصية من انما تقبل فيها ولا تقبل فيما عداها ويكون
 ذلك عند عدم المسلمين فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
 المغيرة عن اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان العبد اذا شهد لم يعتق
 جازت شهادته اذا الميرد الحاكم قبل ان يعتق وقال علي عليه السلام وان اعتق العبد للشهادة
 لم تجز شهادته فالوجه في قوله عليه السلام اذا الميرد الحاكم ان نعلم على انه اذا الميرد
 لفسق او ما يقدر في قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان اعتق لموضع الشهادته
 لم تجز شهادته محمول على انه اذا اعتقه مولا يشهد له لم تجز شهادته •

برعثات
الدون

ابن

كان

باب الذي يستشهد ثم يمسك هل يجوز قبول شهادته ام لا احمد بن محمد عن ابن ابي عمير
 عن محمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن نفر اتى يشهد على شهادة
 ثم سلم بعد ان تجوز شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن
 العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن النصارى يشهدون في شهادتهم فيسلم

ابن

عنه

فيم يستشهد بمسلم وكيفيته الشهادة على النساء

النصواني اجتوز شهادته قال نعم الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام قال سألت عن نصواني اشهد على شهادة ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال نعم هو على
موضع شهادته عنه عن القسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نصواني اشهد على شهادة
ثم اسلم بعد اجتوز شهادته قال لا فهذا اخبر شاذ منا في الاخبار الكثيرة التي قدمنا بعضها و
لا يصح بذلك على ما يجري مجرى ذلك ويحتمل ان يكون مخرج مخرج الثقة لان ذلك مذهب بعض العامة
باب كيفية الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن
ابن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال لا يأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست
بمسفرة اذا عرفت بعينها او جهر من يعرفها فاما ان لا تعرف بعينها ولا يجهر من يعرفها فلا يجوز
لشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقاربها دون ان تشفرو ينظرون اليها فاما ما رواه محمد بن الحسن
الصغار قال كتبت الى الفقيه في رجل اراد ان يشهد على امرأة ليس لها محرم هل يجوز ان يشهد
عليها ومن رواها السترو سمع كلامها اذا شهد بجلان عدلان انما فلانة بنت فلان التي تشهدك
وهذا كلامها لا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرزو ويثبتها بعينها فوق تنقب وتظهر للشهود انشاء
الله فلا ينافي الخبر الاول من وجهين أحدهما ان يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار والثاني
ان يكون قوله تنقب وتظهر للشهود الذي يعرفون بانها فلانة لانه لا يجوز لهم ان يعرفوها
بانها فلانة بسامع الكلام وان لم يشاهدوها لان الاستنباط يدخل في الكلام مع بعد من
ودخوله مع البروز والمشاهدة

باب الشهادة على الشهادة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن الحكيم عن
موسى بن اكيل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة
في البلدة قال نعم ولو كان خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكن ان يغتمها هولاء تمنعها عن ان
يجهر وقيمها فلا بأس باقامة الشهادة على شهادة فاما ما رواه محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين عن
محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
قال لا اقبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن فهذا الخبر يحتمل وجهين أحدهما ان يكون الادة
لا تقبل بشهادة رجل على رجل مدني عليه غائب لانه ربما كان مع الغائب بيتنة تغاض هذه
البيتنة وتبطلها وذلك لا يجوز لاننا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكره فيما بعد ان غرض ذلك لان

ينظروا

محرم

وسامع اذا

تنقب

باسامع

انما يريد الاسطوانة

غائب

غرض

في شهادة الاجير

الغائب يحكم عليه ويبيع ملكه ويقضى دينه ويكون هو على حجة اذ حضر ويؤخذ من خصمه الكفارة
بالمال والثاني ان لا تقبل شهادة رجل على شهادة رجل حي وان قبله على شهادته بعد موته و
ذلك ايضا لا يجوز لما تقدم في الخبر الاول انه تقبل شهادة على شهادة وان كان حاضرا اذا منعه
من الحضور مانع والثالث وهو الاول ان يكون المراد بالخبر انه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد
على شهادة رجل بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته والذي يدل
على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل

انه

الشاهد الاول

باب شهادة الاجير محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه
عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل النخعي عن الاعراب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان
امير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الاجير قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر وان كان
عاما في ان شهادة الاجير لا تقبل على سائر الاحوال وطلاقا فينبغي ان يخص ويقيد بمجال كونه
اجيرا لمن هو اجير له فاما لغيره او له بعد مفارقتها فانه لا بأس بها على كل حال يدل على ذلك
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن صفوان عن ابي الحسين عليه السلام قال سألت
عن رجل اشهد اجيره على شهادة شمر فارقه انجوز شهادته له بعد ان يفارقه قال نعم وكذلك
اذا اعتق جازت شهادته عنه عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عفيفا صائما قال وكبره شهادة الاجير لصاحبه
ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به له بعد مفارقتها

سليمان

الحسن

باب
آية

باب انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن محمد بن حسان عن ادريس
بن الحسن عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهدوا بشهادة حتى تعرفوها كما تعرفون
كذلك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
لا تشهدوا بشهادة لم تدركوها فانه من شاء كتب كتابا ونقش خاتما الحسين بن سعيد قال
كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت فداك جاءني جيران لنا بكاتروا عنوا انهم اشهدوني على ما فيه
وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد دعوني اليها فاشهد لهم على
معرفة ان اسمي في الكتاب لست اذكر الشهادة ولا يجب لهم الشهادة حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب
بخطي او لم يكن فكتب لا تشهد فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن النعمان عن حماد

الحسين
تعرفوها

لا تشهد

اذ

في انه لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

١٣

بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة واعرف
خطي وخاتمي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي ان كان صاحبك ثقة ومعه رجل
ثقة فاشهد له فهذا الخبر ضعيف فخالفت للاصول لا نأخذ بديننا ان الشهادة لا يجوز اقامتها الا
مع العلم وقد قد منا ايضا الاخبار التي تقدمت من انه لا يجوز اقامة الشهادة مع وجود الخط و
انتهى اذ لم يذكرها والوجه في هذه الرقعة انه اذا كان الشاهد الاخر يثق به وثقة مما هو جازل
ان يشهد اذا غلب على ظنه صحة خطه لانضمام شهادته اليه وان كان الاحوط ما تضمنه الاخبار الاولة
باب ما يجوز شهادته النساء فيه وما لا يجوز التحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اجاز شهادته النساء
في الدين وليس معهن رجل يوثق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول لا يجوز شهادته النساء في روية الهلال ولا يجوز في الرجم شهادته رجلين و
اربع سنوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وقال يجوز شهادته النساء وحدهن بل رجال
في كل ما لا يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهادته القابلة وحدها في المنفوس على بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء
في الرجم فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتان فاذا كان رجلان واربع سنوة لم تجز في الرجم احمد بن
محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت عن شهادة النساء قال يجوز شهادته النساء
وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون اليه ويجوز شهادته النساء في النكاح اذا كان معهن رجل
ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير انها تجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان
ولا يجوز شهادتهن واربعة سنوة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن
عليه السلام قال قلت له تجوز شهادته النساء في نكاح او طلاق او في رجم قال يجوز شهادته النساء
فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه وليس معهن رجل ويجوز شهادتهن في النكاح اذا كان معهن
رجل ويجوز شهادتهن في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا يجوز شهادته رجلين واربع سنوة
في الزنا والرجم ولا تجوز شهادتهن في الطلاق ولا في الدم سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن
مشي الخياط عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح قال
نعم ولا تجوز في الطلاق وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم اذا كانوا ثلثة رجال و
امرأتان واذا كان اربع سنوة ورجلان فلا تجوز في الرجم قلت تجوز شهادة النساء مع الرجال قال لا

فائدة

باب يجوز فيه شهادة النساء

١٢

الخاتمة
الحارث

احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابراهيم الخزاز قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه يشهدوا عليه وتجوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كانا ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان ^{محمد بن جعفر} واربعة نسوة في الرجم فاما ما روى ابن ابي عمير عن حماد عن ربي عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ولا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان يكون خرج مخرج التقية لان ذلك مذهب اكثر العامة والثاني ان يكون محمولا على انه اذا لم يتكامل جواز قبول شهادتهن فاما مع كمالها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما روى جعفر بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبيد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود ^{عن} عنه عن عبد الله بن الفضل بن محمد بن هلال عن محمد بن الاشعث الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني ابي عن ابيه عن جده عليهما السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود فما يتضمن هذا ان الخبران يحتمل ان يكون المراد به انه لا تقبل شهادتهن في الحدود وسوى الرجم لانما ثبت بشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجره مجرى ذلك من الحدود وانما قصرناه على الرجم وحد الزنا فاما ما روى احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام هل تجوز شهادة النساء في التزويج من غير ان يكون معهن رجل قال لا هذا لا يستقيم فلا ينافي ما تقدم من انه تجوز شهادتهن في النكاح لان هذا الخبر يحتمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية ولاجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لان الافضل ان يكون في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء ولا يكون نساء على انفراد والوجه الآخر ان تحمله على التقية لان ذلك مذهب العامة فاما ما روى احمد بن محمد بن بنان عن محمد بن ابيه عن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن علي عليه السلام انه كان يقول شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا في الديون وما لا يستطيع الرجال النظر اليه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الاقل من حمله على التقية او حمله على غريب من الكراهية والذي يدل على ان محله مخرج التقية

النساء
بيان

باب يجوز فيه شهادة النساء

ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن خالد وعلى بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة النساء في الكفا ^٢ بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً فقال لا بأس به ثم قال ما تقول في ذلك فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين فقال كذبوا الصنع والله هو نوا واستخفوا بعزائم الله وفرا فضله وشدة دوا وعظموا ما هو ن الله أن الله امر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فإذا جازوا الطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجز عن الله في عزيمة فسق رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لأن لا يتكرا الولد والميراث وقد ثبتت عقدة النكاح ويستحل الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الانكاس فيجبين في الطلاق لا يشاهدان ^٣ عدلين قلت فاني ذكر الله تعالى فرجل وامرأتان فقال ذلك في الدين إذا لم يكن رجلان فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدعى إذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم فاما ما تفضنه خبر إبراهيم الخزازي وخبر زرارة ومحمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكره من أن شهادة النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا يجوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده إن عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم إلا بالرجوع في الجمع بين هذه الأخبار أن شهادتين لا تقبل في الدم معني أن ثبتت فيه القود وإن كان يجوز أن يثبت بها الدية وقد نبه أبو عبد الله عليه السلام على ذلك بقوله إن عليا عليه السلام كانت يقول لا يبطل دم امرئ مسلم والخبر إن اللذان ذكرناهما عن غياث بن إبراهيم ومحمد بن محمد لا شعث يؤكدان أيضا ذلك لأنه إنما نفى بشهادتهما في القود دون الدية ونجمل أن يكون المراد بذلك أن شهادتهما لا تقبل في الدم على الانفراد وإنما تقبل شهادتهما مع كون الرجال معهن والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أبو يوسف بن عبد الرحمن عن المغيرة بن صالح عن زبيدة الشحام قال سألت عن شهادة النساء قال فقال لا يجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلثة رجال وامرأتان فإن كان رجلان واربعة بنسوة فلا يجوز في الرجم قال فقلت أفيجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم فقال نعم الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنا عن أبي عبد الله

فيما يجوز فيه شهادة النساء

١٦

عليه السلام قال قال علي عليه السلام شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق
وقال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلا واحد وامرأة واحدة لم يجز وقال تجوز
يؤكد ما ذكرناه
شهادة النساء في الدم مع الرجال والذي يزيد ذلك بيانا ما روي عن الحسن بن سعيد عن النضر
مسند
عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في غلام شهد عليه امرأته انه دفع غلاما في بئر فقتله فجازت شهادة المرأة بحساب شهادة
المرأة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمران عن عبد الله بن الحكم قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل انه دفع صبيا في بئر فمات قال على
الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة فاما ما روي عن الحسن بن سعيد عن حماد عن ربي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في القتل فالوجه فيه ايضا ما قدّمناه
في غيره من الاخبار الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في قضية لم يشهد بها الا امرأة فقط
ان تجازر شهادة المرأة في ربع الوصية عنه عن حماد عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة امرأة حضرت رجلا يومئذ فقال تجوز في ربع ما اوصى بحساب شهادة تمها فاما
ما روي عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال كتب احمد
بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام شهدنا على وصية رجل لم يشهد بها غيرها و
في الورثة من يصدقها وفيهم من يمتنع منها فكتب لا الا ان يكون رجل وامرأتان وليس جوب
ان تنفذ شهادتها فلا يعارض الخبرين الاولين لان رواية احمد بن هلال وهو ضعيف
فاسد المذهب لا يلتفت الى حديثه فيما يختص بنقله ولو سلم لهما ان نخله على انه لا تجوز
شهادتها في جميع الوصية بل لا تجوز في ذلك الا رجلان او رجل وامرأتان وليس في الخبر
انه لا تجوز شهادتها في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا الاثنان في بين الاخبار واما
ما روي عن احمد بن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض
اهلها انها اوصت عند موتها من ثلثها بعقوبة رقية لها ايعتق ذلك وليس على ذلك
شاهد الا النساء قال لا تجوز شهادة النساء في هذا الوجه في هذا الخبر يحتمل ان
يكون ما ذكرناه في الخبر الاول سواء ويحتمل الخبران وجه اخر هو جعلهما على التقية لانهما
موافقان لظاهر العامة احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سألت

يؤكد ما ذكرناه

مسند

علي

وصية

فيما تجوز فيه شهادة النساء

١٢

ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة وهي حامل فوضعت بعد موته غلاما ثم
 مات الغلام بعد ما وقع في الارض فشهدت المرأة التي قبلتها انه استهل وصاح حين وقع ^{عنه}
 الى الارض ثم مات قال علي الامام ان يجيز شهادةها في ربيع ممرات الغلام سهلا من يارد عن
 ابي بصير عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في الصبي ^{مضرب}
 صراح او لم يصح وفي كل شيء لا ينظر اليه الرجل تجوز شهادة النساء فيه ^{ممكن} بن يعقوب عن
 الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن المرأة يمضوها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادةهما ^{بن عبد الله}
 لا تجوز قال تجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن شهادة النساء في النكاح قال تجوز اذا كان ^{انه}
 معهن رجل وكان على عليه السلام يقول لا اجيزها في الطلاق قلت تجوز شهادة النساء
 مع الرجل في الدين قال نعم وسألت عن شهادة القابلة في الولادة قال تجوز شهادة الواحدة
 قال وتجوز شهادة النساء في النفوس العدة وحديثي من سمعه يحدث ان ابا ابي اخبر عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة النساء في الدين مع يمين الطالب يجلف بالله ان ^{الكالف}
 حقه لحي عنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل
 شهادة النساء في رؤية الهلال ولا في الطلاق الا سرا حلان عدلين عن صفوان
 وقضالة عن العلا عن احدهما عليها السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الهلال وسألت هل
 تجوز شهادة من نكح في العدة والنفسا فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد
 وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تجوز
 شهادة النساء في الفطر الا شهادة رجلين عدلين ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة
 واحدة قال وجه في هذا الخبر ان يتحمل على انه ينبغي للانسان ان يصوم عند شهادة المرأة
 استقلالاً ولا ينبغي صوم شهر رمضان بل يصوم على انه من شعبان فانه لا يامن على
 ان يقتصر الى شهادة النساء من يجب العمل بقوله في رؤية الهلال الحسين بن سعيد عن
 حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال سألت تجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العدة والنفس
 عنه عن القسم عن ابان عن عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يمضوها
 الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادةها قال تجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس و

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

قال تجوز شهادة النساء في الحدود ومع الرجال محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال تجوز شهادة امرأتين في استحلال المحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن زرارته عن أبي عبد الله عليه السلام قال تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس بكبير ولا مالدون ولا تجوز في الكثير عنه عن الحسن بن زعدة عن ساعدة قال قال القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة قال الشيخ أبو جعفر لم هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة تقبل في المولود بقدر اسر شهادتها وهي الربع من ميراث المولود ونحوه الاخبار التي قدمناها من انه تقبل شهادة المرأة في المنفوس بالاطلاق على هذا التقيد لئلا يتناقض الاخبار ولا يتناقض الاحكام ويؤكد ذلك بياننا ما رواه محمد بن علي بن محبوب باسناد عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح في الميراث ويورث الثلث من الميراث بقدر شهادة امرأة قلت فان كانتا امرأتين قال تجوز شهادتهما في النصف من الميراث فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن سليمان قال سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال لا تجوز شهادتهما الا في المنفوس والعذرة قال الوجه في هذا الخبر ما قدمناه في خبر احمد بن هلال من انه لا تقبل شهادتهما في جميع العصية وان جاز قولها في الربع منها على ما بيناه محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الثقة عن أبي الحسن عليه السلام قال اذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينن جاز علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يجلف بالله ان حقه لحق قال الشيخ قدس الله روحه ينبغي ان نحمل هذا الخبر الجمل على الخبر الاول المقيد وهو انه لما كان يجب شهادة رجل واحد ويمين المدعي الحق في الدين كذلك يجب شهادة امرأتين ويمين المدعي ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعي احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ولا يجيز في الحلال الا شاهد

محمد بن الحسن

تأني

علا ما قدمناه
ان

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

عدل علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد ويمين صاحب الحق وذلك في الدين الحسن بن سعيد عن الثوري بن سويد عن القسم بن سليمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في الشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده الحسن بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان علي يميز في الدين شهادة رجل ويمين للمدعى فأما ما رواه الحسن بن سعيد

عن حماد بن عيسى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وآله علي وآله قد قضى بشاهد ويمين محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الحسن بن سعيد عن القسم عن أبيان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضيه بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق عنه عن فضالة عن أبي مرهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة شاهد مع يمين صاحب الحق إذا حلف أن الحق فلا تنافي بين هذا الخبر والأخبار الأولى لأن هذه الأخبار وإن كانت عامة إن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بذلك ولم يبين فيما فيه قضى فينبغي أن نعلمها على الأخبار المقدمة المفصلة بأن نقول أنه قضى بذلك في الدين على ما تطفئ الرقايات الأولى و

الحكم بالمفصل أولى منه بالاجمل وقد بيناه في غير موضع فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن أحمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لو كان الأمر بيننا وبيننا شهادة الرجل الواحد إذا علم منه خبر مع يمين الخصم في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله أو رتبة لطلال فلا فقه هذا الخبر أيضا فله على أنه يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الدين دون ما عداه من الحقوق لما بين في

الأخبار المتقدمت لما بيناه أنفا وذكرناه فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الجحاج قال دخل الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل على أبي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي محمدكم بالكوفة وقال

عُتْبَةُ
فَقَالَ

لما قدمناه
أبي عبد الله
أخذنا بشهادة

باب نه اذ اشهد اربعة على امرأة بانها حرة

٣٠

هذا اخلاق القران قال واين وجدتموه خلاف القران فقالوا ان الله تعز يقول واشهدوا ذوى
عدل منكم فقال ابو جعفر عليه السلام فقولوا واشهدوا ذوى عدل منكم هو لا يقبلوا الشهادة
واحد ويمينا ثم قال ان عليا كان قاعدا في مسجد الكوفة فمر به عبد الله بن قفل التيمي ومعه
درع طلحة فقال له على عليه السلام هذه درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة فقال له عبد الله
بن قفل اجعل بيني وبينك قاضيا الذي رخصيته للمسلمين فجعل بينه وبينه شيئا فقال له هذا
درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة فقال له شرح هات على ما تقول بيته فاناه الحسن فشهدا فيها
درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة فقال هذا شاهد واحد ولا اقضى بشهادته شأنا حتى يكون
معاخر قال فذا قنبر فشهدا انهما درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة فقال للشرح هذا مملوك و
لا اقضى بشهادته مملوك قال فغضب على عليه السلام وقال خذوها فان هذا اقضى بحسب ذلك
موات قال فتقول شويخ عن مجلسه ثم قال لا اقضى بين اثنين حتى تخبرني من اين قضيت بحسب
ذلك موات فقال التويلك او ويحك اني لما اخبرتك انهما درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة
فقلت هات على ما تقول بيته وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله حيث ما وجد غلوك اخذ
بغير بيته فقلت رجل لم يسمع الحديث فهداه واحدة ثم اتيتك بالحسن فشهدت هذا واحد
ولا اقضى بشهادته رجل واحد حتى يكون معاخر قد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادته
واحد ويمين فان ثلثان ثم اتيتك بقنبر فشهدا انهما درع طلحة اخذت غلوكا يوم البصرة فقلت
هذا مملوك ولا اقضى بشهادته مملوك ولا بأس بشهادة مملوك اذا كان عالا ثم قال يلك او قال يرحمك الله
يؤمن من امرهم على ما هو اعظم من هذا ولا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار ومن ان شهادة
العاحد انما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لان امير المؤمنين عليه السلام انما انكر
على شرح قول لا اقضى بشهادته واحد واطلق ذلك في كل موضع فاراد امير المؤمنين عليه
السلام ان ينبه على خطاه وان هذا ليس بعام في سائر الحقوق لان في الحقوق ما يقضونه
بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الذين فكان ينبغي ان يستثنى ولا يطلق القول اطلاقا الا
ان الذي يقول عليه ان تقبل بشاهد واحد ويمين المدعى في كل ما كان مالا او يجري به ل
مال دينيا كان او غير دين فعلى هذا الاخبار غير متنافية

جعلته
فان بالحسن
واحد

محله
على
نقول

امورهم

بنيته
على

غير مختلف
متفقة

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احدهم زوجها محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن
معروف عن عباد بن كثير عن ابراهيم بن نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن اربعة شهداء

باب القاذف له اذا عرفت توبته قبلت شهادته

على امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يجوز شهادته وقد روى ان الزوج يلاعنها ويجلدون الباقين
 هذا المفترى روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن خرايش عن زرارة
 عن احمد بن علي بن السلام في اربعة شهداء وعلى امرأة بالزنا احدى من زوجها قال يلاعنها ويجلدون الباقين
 يجلدون الاخرين وانما الاول اولى بان يعمل عليه لانه موافق لكتاب الله تعالى
 قال الله عز وجل والذين يرمون الزواجر ولم يكن لهم شهاداء الا انفسهم فشهادتهم احدى من
 اربع شهادات بالله فبينا انه انما يخرج اللعان اذا كثر الرجل من اليهود الا نفسه فانه يلاعنها
 فاما اذا اتى بالشهود الذين لهم تيمم اربعة فلا يجب عليه اللعان **باب**
 ان القاذف اذا عرفت توبته قبلت شهادته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل
 بن زييع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 القاذف بعد ما يقيم عليه الحد ما توبته قال يكذب نفسه قلت ارأيت ان أكذب نفسه و
 تاب اتقبل شهادته قال نعم عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المحذوف ان تاب تقبل شهادته فقال اذا تاب وتوبته ان يرجع ما قال فيكذب
 نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك على
 بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مزارع عن يونس عن بعض اصحابه عن احمد بن علي بن السلام قال
 سألت عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
 قال يحسن فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد افتريت على فلانة ويتوب ما قال عنه عن
 ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد
 عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادته فاجاز شهادته وكان تاب وعرفت توبته وبهذا
 الاسناد قال امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حد افيقام عليه ثم يقوب الا جازت
 شهادته الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد وحماد عن القسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقذف الرجل فيجلد حد اثم يتوب فلا يعلم منه الاخير ايجوز شهادته
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيما بينه وبين الله نعم لا تقبل شهادته ابدا
 فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه الاخير جازت شهادته عنه عن
 محمد بن الفضيل عن الكوفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف اذا تاب نفسه
 وتاب اتقبل شهادته قال نعم عن جعفر عن ابيه عن علي بن علي السلام قال ليس يصيب احد حد
 فاما ما رواه السكوني

أولى

مرار

قد

عن

أدب

باب الشاهد يشهد على رجل بطلاق امرأته

فقيام عليه ثمة يتوب الا جازت شهادته الا القاذف فانه لا تقبل شهادته ان نوبة فيما بينه وبين الله تعالى الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون محمولا على التقية لانه موافق لمذاهب كثير من العامة والثاني انه اذا كان من شرط النوبة التي يصح معها قبول شهادته ان يكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين ويكون فيما يحكم عليه بانه قاذف صادق فلا يخضر له ان يكذب نفسه وان لم يكذب امتنع عند ذلك قبول شهادته وان كان صادقا

فمن
اذا

في مقالته عند الله عز وجل ولا يحتاج في ذلك الى التوبة

باب الشاهد يشهد ان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيخضر الرجل وينكر

الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بان نروجهما طلقها فتروجت

ثم جاء نروجهما فانكر الطلاق قال يعقوب بن احمد ويضمنان الصداق للنزوح ثم تعتد ثم ترجع الى نروجهما الاول قال الشيخ رهم هذا الخبر روى على ما اوردهنا ويذهب ان يحل هذا

محمد بن الحسن

الخبر على انه لما انكر النزوح الطلاق يرجع احد الشاهدين عن الشهادة فوجب عليهما ما تضمنه الخبر فلم يرجع واحد منهما لم يطلقت الى انكار النزوح الا ان تكون المأنة بعد في

العدالة فانه يكون انكاره للطلاق مراعاة والذي يدل على ذلك ما روى الحسن بن محبوب عن العلاء بن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل

غائب عند امرأته انه طلقها فاعتدت المرأة وتروجت ثم ان النزوح الغائب قدم فزعم انه لم يطلقها واكذب نفسه احد الشاهدين قال لا سبيل للاخير عليها ويؤخذ من الذي

الصداق

نشهد ورجع ويؤخذ على الأخير ويفرق بينهما وتعتد من الأخير ولا يقربها الاول حتى تنقضي عدتها

ابواب

كتاب القضايا والاحكام

باب البيئتين اذا تقابلتا فحل بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن غياث بن كلوب

الحسين

عن اسحق بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلين اختعما الى امير المؤمنين عليه السلام فحلف احدهما وابي الاخر ان يحلف قضى بها للمحالف فقبل له ولم تكن في يد واحد منهما

فقط

واقاما البيئتين قال احلفهما فاحلفا وكل الاخر جعلتها للمحالف فاحلفا جميعا جعلتها بينهما فحرفين قبل وان كانت في يد واحد منهما واقاما جميعا البيئتين فقال اقضى بها للمحالف

في

الذي في يده محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن ابيه عن

باب البيتين اذا تقابلنا

سم

عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام اذا اقام رجلان بينة شهود عددهم سواء وعدلهم اقرع بينهم على ايم يصير اليمين قال كان يقول اللهم رب السموات ايتهم كان الحق له فاداه اليه ثم يجعل الحق للذي يصير اليه اليمين عليه اذا حلف عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امر واحد وجاء اخران فشهدا على غير الذي شهدا الا وكانوا يختلفوا قال يقرع بينهم فمن قرع عليه اليمين فهو ولي بالقضاء اسجل بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان

امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البينة انزعتها ففضى بها للذي في يده وقال لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين عنه عن ابن فضال عن ابي جميلة عن سالك بن حرب عن تميم بن طرفة ان رجلين عرفا بعيرا فاقام كل واحد منهما بينة فجعله امير المؤمنين عليه السلام بينهما فحج محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي القوم فيدعي دارا في ايديهم ويقيم الذي في يديه الداراه ورثتها عن ابيه لا يدري كيف كان امرها فقال اكثرهم بينة يستحلف ويدفع اليه وفكر ان عليا عليه السلام اقام قوم يختصمون في بقعة فقامت البينة لهؤلاء الا انهم انفقوها على مزودها لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البينة سمثل ذلك فقضيه بمالا اكثرهم بينة واستخلفهم قال فسالته جئت فقلت اريد ان كان الذي ادعى الدار قال ان اباهذا الذي هو فيها اخذها بغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بينة الا انه ورثها عن ابيه قال اذا كان امرها هكذا فهي للذي ادعاها واقام البينة عليها الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال ان رجلين اختصما الى علي عليه السلام في دابة فزعم كل واحد منهما انها تحت علي من وده واقام كل واحد منهما بينة سواء في العدد فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايتهم ما كان صاحب الدابة وهو ولي بها فاسألك ان تقرع وتخرج سهمه فخرج سهم احداهما فقضى له بها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله

سألت ابا عبد الله

عن ابي عبد الله
بين القردة سلا
يحيى كما يعلم من الرواية
الآتية ١٢

مروءهم

في البيئتين اذا تقابلتا
٢٢

فَقَالَ

عن رجلين شهدا على امر و جاء اخران فشهدا على غير ذلك واختلفوا قال يفرع بينهما
فابهم قريع فعليه اليمين وهو ادنى بالحق على بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن مشفى
الحناط عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل شهد له رجلان بان له عند
رجل خمسين درهما وجاء اخران فشهدا بان له عند مائة درهم كلهم شهدوا في قريع

قال اقرع بينهما ثم استخلف الذين اصحابهم القريع بالله اتهم بخلفون بالحق عنه عن ابيه
عن ابن فضال عن داود بن يزيد العطار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل كانت له امرأة فجاء رجال شهود فشهدوا ان هذه المرأة امرأة فلان وجاء
اخرين فشهدوا انها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعُدلوا قال يفرع بينهما الشهود فمن

بين
الحق

خرج سهمه فهو الحق وهو ادنى بها محمد بن الحسن الصفا عن علي بن محمد عن القسم بن
محمد عن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سمعته يقول في رجل ادعى على امرأة انه زوجها بولي وشهودا كزوا المرأة ذلك واقامت
اخت هذه المرأة على الاخر البينة انه زوجها بولي وشهود ولم يوقتا وقتا ان البينة

انها تزوجها

بينة الزوج ولم تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد اخفا
فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل ببينتها الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن
علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العركي عن صفوان عن علي بن مطهر عن عبد الله
ان رجلين

بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو جلين اختصما في دابة الى
على عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها انجبت عنده على فزعموا قام كل واحد منهما
اليقينة سواء في العدد فاقريع بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة
ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايها كان صاحب الدابة وهو ادنى بها فاسألك ان

على دعواه

قريع وتخرج اسمه فخرج سهم واحد ما تقضي له وكان ابيهم اذا اختصم النعمان في جارية
فزم احد ما انه اشتراها وزعم الاخر انه انجبتها فكانا اذا اقاما البينة جميعا قضى بها
للذي انجبت احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن
ابيه عن ابيه عليه السلام انه قضى في رجلين ادعى احد ما انجبت فقام

انجما

احدهما شاهدين والاخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمسة وخمسة وخمسة وخمسة وخمسة وخمسة

محمد بن الحسن

دون الحكم

بياناً

بين في

ولم يجب
عدلاً

يد

سبحان قال الشيخ قدس الله روحه الذي اعتد به في الجمع بين هذه الاخبار هو ان
البيتين اذا تقابلتا فلا يخلو ان يكون مع احدهما يد متصرفة او لم يكن فان لم يكن مع واحد
منهما يد متصرفة وكانت جميعاً خارجتين فينبغي ان يحكم لاعدلها شهود او يبطل الآخر
فان تساوى في العدالة حلف اكثرهما شهود او هو الذي تضمنه خبرنا في بصير المتقدم
ذكر وما رواه السكوني من ان مامراً المؤمنين عليه السلام قسمه على عدد الشهود فانما
يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون مخرج الحكم وان تساوى عدد الشهود فاقع
بيهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان كان مع احدي البيتين يد متصرفة فان كانت
البينة انما تشهد له بالملك فقط دون سببه انتزع من يده واعطى اليد المخدجة وان كانت
ببينة بسبب الملك اما بان يكون لبشرائه او نتاج الدابة ان كانت دابة او غير ذلك و
كانت البينة الاخرى مثلها كانت البينة التي مع اليد المتصرفة اولى فاما خبر اسحق بن
عمار خاصة بانه اذا تقابلت البيتان حلف كل واحد منهما فن حلف كان الحق له وان
حلفا جميعاً كان الحق بينهما نصفين فحول على انه اذا اصطاحا على ذلك لا تناقداً بينهما ما يقتضيه
الترجيح لاحد الخصمين مع تساوى بئنتهما باليمين له وهو كثرة الشهود والقرعة وليس
لهما حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون فائداً عن القرعة بان لا يفتار
القرعة واجاب كل واحد منهما الى اليمين ورأى ذلك الامام صواباً كان مخيراً بين العمل
على ذلك والعمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاخبار من غير طراح شيء منها
ونسلم باجمعها وانما اذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك ان شاء الله فالرواية التي
قلنا انها لشهد لليد الخارجية تراها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد
بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاءه رجل
فادعاهما واقام البينة العدول انها ولدت عنده ولم يبيع وجاء الذي في يده البينة مثله
عدداً وانها ولدت عنده لم يبيع ولم يجب قال ابو عبد الله عليه السلام حقها للمدعي
ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله تعالى انما امر ان تطلب البينة من المبدعي فان
كانت له بينة والافيهين الذي هو في يده هكذا امر الله تعالى

باب من يجهل الرجل على نفقة محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن
الحذيفة عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الذي اجبر على نفقته ويلزمه

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٣٤

عن محمد بن عبد الله

نفقت قال الوالدان والولد والزوجة جعفر بن محمد بن قولويه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن نجيح عن ابن أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن احدهما عليها السلام انه اذا كساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه والا طلقها قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الاخت قال لو اجبر على نفقة الاخت لكان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل مثله غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا وهو عن عتبة بن مصعب و سودة بن كليب عن احدهما فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن فضال عن غياث عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال في صبي يتم اوتى به فقال خذوا بنفقة اقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوارث الصغير يعني الاخ وابن الاخ ونحوه فلا تنافي بين هذين الخبرين والروايات المتقدمتين بشيئين أحدهما ان نحل هذين الخبرين على ضرب من الاستحباب دون الغرض والايجاب والاخر ان يكون انما أجبر على نفقة من ليس له وارث غيره ان مات كل واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هناك من هو اولى منه فلاجل ذلك أجبر على نفقة وليس كذلك حال الوالد والولد والزوجة لا يجبر على نفقتهم وان كان هناك وارث اخر اولى منه وشريك له في الإرث باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني كيف قضى ابن ابي ليلى قال قلت له قد قضى في مسألة واحدة بأربعة وجوه في التزويج عنها تزويجها فمتنكف اهلها واهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكون للرجل والمرأة قسمه بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل لو ان رجلا ضيفا رجلا فادعى متاع بيته كلفه البينة وكذلك المرأة تكلف البينة والا فالمتاع للرجل فرجع الى قول اخر فقال ان القضاء ان المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله عليه السلام للضيف ما لا خير وان كان يرجع عنه المتاع متاع المرأة

كان

ت
أبي

ووارث

أجبر

عن محمد بن عبد الله

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٢٤

ألا إن يقيم الرجل البيعة قد علم من ينزله بيتهما يعني به رجل من بني النضر في البيت من متاع البيت
 يومئذ ينفى ابن قيس عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن رجل من بني النضر عن عبد الحميد بن محمد
 بن أبي نصر عن حماد عن اسحق بن عمار عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سألتني هل يختلف قضاء ابن أبي ليلى عندكم قال قلت نعم فقد قضوا في واحد بأربعة وجوه
 في المرأة يتوفى عنها زوجها فيمتثلها له وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول إبراهيم النخعي
 ما كان من متاع الرجل فللرجل وذكر مثله سواء إلا أنه قال ألا الميزان فإنه من متاع الرجل
 عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن صفوان عن
 عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يقضى ابن أبي ليلى
 بقضاء يرجع عنه فقلت له بلغني أنه قضى في متاع الرجل والمرأة إذا مات أحدهما
 فأدعى ورثة النكح وورثة الميت أو طلقها الرجل فأدعاه الرجل وأدعته المرأة أربع
 قضيات قال ما هنّ قلت أما أول ذلك فقضاء إبراهيم النخعي أن يجعل متاع
 المرأة التي لا يكون للرجل والمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل وما يكون
 للرجال والنساء بينهما نصفين ثم بلغني أنه قال هما مدعيان جميعا والذي يابدهما
 جميعا مما يتركان بينهما نصفين ثم قال للرجل صاحب البيت والمرأة الدخلة عليه و
 هي المدعية فالمتاع كله للرجل إلا متاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة ثم
 قضوا بعد ذلك بقضاء الأوفى لولا أني شهدت له لما روي عليه ماتت امرأة منا ولها
 زوج وترك متاعا فرغته اليه فقال اكتبوا إلى المتاع فلما قرأه قال هذا يكون للمرأة و
 للرجل فقد جعلته للمرأة ألا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك قال فقال لي على أي شيء
 هو اليوم قلت حج إلى أن جبل البيت للرجل ثم سألت عن ذلك فقلت لما تقول فيه أنت قال
 القول الذي أخبرني أنك شهدت منه وإن كان قد رجع عنه قلت له يكون المتاع للمرأة
 فقال لو سألت من بينهما يعني الجبلين ونحن يومئذ بمكة لا خبر ولك ان الجها والمتاع
 جهك علانية من بيت المرأة إلى بيت الرجل فيعطى التي جاءت به وهو المدعى فان زعم
 أنه أحد في شيء قلبي أنت البيعة عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
 عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن بن زرارة عن سماعة قال سألت عن الرجل يموت
 ماله من متاع البيت قال السيف والسلاح والرجل وشابك جلدًا قاصًا ما خرجاه محمد

باب من يجوز حبسه في السجن

٢٨

مكرر في المتن
احمد بن محمد بن

بن احمد بن يحيى محمد بن الحسين بن الحسن بن مسكين عن رفاعه النخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اطلق الرجل امرأته وفي بيته ما متاع فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء قسم بينهما قال واذا اطلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع لها وادعى الرجل ان المتاع له كان له للرجال ولها ما للنساء فهذا الخبر يمتثل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على التقية لان ما اتفق به في الاخبار الاولى لا يوافق عليه احد من العامة وما هذا الحكم يجوز ان يتقوا فيه والوجه الاخر ان نحل على ان يكون ذلك على جهة الوساطة والصلح بينهما دون ترك الحكم

حكمه

باب من يجوز حبسه في السجن ابن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يجبس في السجن الا ثلاثة الغاصب وكل مال اليتيم ومن أيقن على امانة فذنبه لجان وان وجد له شيئا باعه غائبا كان او شاهدا فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين ثم ينظر فان كان له مال أعطى الغرماء وان لم يكن مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم فاجروا وان شئتم فاستملوا وذكر الحديث عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجبس في الدين فاذا اتيت له افلاس وحاجة خلى سبيله حتى يستفيد ما لا قال الشيخ قدس الله روحه لا تنا في بين هذين الخبرين والخبر الاول لان الوجه احد شيئين أحدهما انه ما كان يجبس على جهة العقوبة الا الذين ذكرهم والوجه الثاني انه ما كان يجبسهم حبسا طويلا الا الثلاثة الذين استثناهم لان الذين انما يجبس فيه بمقدار ما تبين حاله فان كان معد ما وعلم ذلك خلى سبيله وان لم يكن معد ما لازم الخروج فاعلى او يباع عليه ما يقضيه دينه على ما تقدم القول فيه

ظلم

استعملوا

عبد بن الحسن
في الخبر الاول

منه

في المتن
الجلد الاول
في المتن
يوقع

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان ياخذ من مال ولده الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يحتاج الى مال ابنه قال يأكل منه ما شاء من غير سرقة وقال في كتابه على ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئا الا باذنه والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء وله ان يقع على جارية ابنه اذ لم يكن الا ابن وقع عليها وفكر ان

في المتن

رسول الله قال الرجل انت ومالك لا بيك عنه عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر قال قال رسول الله
 لرجل انت ومالك لا بيك ثم قال ابو جعفر وقال لا يحب ان يأخذ من مال ابنه الا الحاجة لا يحب ان يتجمل
 اليه الا بد منه ان الله لا يحب الفساد ^{عن رسول الله} سهل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن ابي ابراهيم قال سألت عن الرجل يأكل من مال
 ولده قال لا الا ان يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصلي ان يأخذ الولد من مال
 والده شيئا الا باذن والده عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حمزة بن محمد بن
 مسلم عن ابي عبد الله قال سألت عن رجل لا يملك مال فيحتاج الى مال قال يأكل منه
 فاما الام فلا تأكل منه الا قرضا على نفسها قال الشيخ قدس الله روحه هذه الاخبار كلها دالة
 على انه انما يسوغ للوالدان يأخذن من مال ولده اذا كان محتاجا تاما مع عدم الحاجة فلا يجوز
 له ان يتعرض له ومتى كان محتاجا وقام الولد به بما يحتاج اليه فليس ان يأخذ من ماله
 شيئا فان ورد في الاخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقا من غير تقييد
 ينبغي ان يحمل على هذا التقييد مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن
 بن علي الكوفي عن حماد بن هشام عن عبد الكريم عن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يكون لولده مال فاحب ان يأخذ منه قال فليأخذ وان كانت امه حية فما احب
 ان تأخذ منه شيئا الا قرضا على نفسها والذي يدل ايضا على ما ذكرناه من التقييد ما
 رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي العلاء قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده قال قوته بغير سر اذا اضطر اليه
 قال فقلت له فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي اياه فقدم اياه فقال انت
 ومالك لا بيك فقال انما جاء عبابه الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له يا رسول الله هذا
 ابي قد ظلمني ميراثي من امي فاخبره الاب انه قد انفق عليه وعلى نفسه فقال انت ومالك
 لا بيك ولم يكن عند الرجل شيء ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبس الاب للابن الحسين
 بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت عن ابي عبد الله عليه السلام
 ما اذا حمل للوالد من مال ولده قال اما اذا انفق عليه ولده باحسن النفقة فليس له ان يأخذ
 من ماله شيئا فان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له ان يطأها الا ان يقومها فيصير
 لولده قيمتها عليه فقال ويعلم ذلك قال وسألت عن الوالد اكره من مال ولده شيئا قال نعم
 نعم

يجوز للوالدان يأخذ من مال ولد س

قال

جدة

ذلك

فظاماً

ولا يترى الولد من مال والده شيئاً إلا باذنه فان كان للرجل ولد صغيراً وله مائة جارية فباع
 ان تقفها فليقومها على نفسه قيمة ثم ليصنع بها شاء ان شاء وطى وان شاء باع عنه عن
 فضالة عن ابان عن اسحق بن حمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الولد يحل
 من مال ولده اذا احتاج اليه قال نعم وان كانت له جارية فاراد ان ينكحها قومها على نفسه
 ويعين ذلك واذا كان للرجل جارية فأبوه املك بها ان يقع عليها ما لم عيسها الابن
 وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام ان الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت فحجة الاسلام
 وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم قال نعم يخرج منه وينفق منه ان مال الولد للوالد وليس للولد
 ينفق من مال والده إلا باذنه فما يتفق من هذا لا يخبر من ان للوالدان ينفق من مال ولده
 فحول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه
 الاخبار المتقدمة وما يتفق من ان له ان يأخذ ما يخرج به حجة الاسلام فحول على ان كان
 يأخذ على وجه القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب
 عليه فلا يلزمه ان يأخذ من مال ولده ويخرج به وانما الجرح يجب عليه بشرط وجود المال على
 ما بيناه وما تضمنته الاخبار الاولى من ان له ان يطأ جارية ابنه اذا قومها على نفسه ما
 لم عيسها الابن فحول على انه اذا كان ولده صغيراً او يكون هو القيم بامرهم والناظر في احوالهم
 فيجري مجرى الوكيل فيحوز له ان يقفها على نفسه على ما تضمنته رواية عبد الله بن سنان
 وما تضمنته رواية اسحق بن عمار من انه اخذ بالجارية ما لم عيسها الابن يحتمل شيئين احدهما
 ما لم عيسها وان كان صغيراً مولى عليه لانه ان عيسها الابن وهو غير بالغ حرمت على الاب
 والوجه الآخر اذا حملناه على البالغ ان يحول على انه املك بها ان الاول في ذلك والا فحول
 للوالدان يصير الى ما يريد والده وان لم يكن فرضها واجبا او نسبها لملك الجارية فاما ما نقلناه
 الحسن بن محبوب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اني كنت وهبت لابنتي لجارية
 حديث خروجها فلم تنزل عندها في بيت خروجها حتى ماتت خروجها فرجعت الى هي و
 الجارية فيحمل لي أن أطأ الجارية قال قومها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم ان شئت
 وطأها فالوجه في هذه الرواية ان يقومها بنفسها لان البنت ليس تجرى مجرى الابن
 في انه يهرم الجارية على الاب في بعض الاوقات اذا وطأها ونظر منها الى ما لا يحل لغير ما لك

في

باب من اهل غيرة مال فيجده
١٣

النظر اليه لان ذلك مفقود في البنت بل متى ما خرجت كان ذلك جائزا

باب من له على غيره مال فيجده ثم يقع الجراح عند مال هل يجوز له ان يأخذ
يؤدله أسهل بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي يجده
اياخذه وان لم يعلم الجراح بذلك قال نعم الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن ابي بكر قال قلت لرجل لي عليه درهم فجده وحلف عليها يجوز لي ان وقع له قبل درهم
ان اخذ منه بقدر حقى قال فقال نعم ولهذا كلام قلت وما هو قال تقول اللهم اقم لي

أخذ

أخذه ظلما ولا خيانة وانما اخذته مكان مالي الذي اخذه مني ولم اذ دشيئا عليه

عبد

الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله
محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم

ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا
ليفترقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امر به وقد

اقتصر

كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي ان اقبض مالي اوارحه عليه واقتصر
فكتب اقبض مالك مما في يديك فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن سليمان

حلف

بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لي عند مال فكابرني عليه ثم
حلف ثم وقع له عندي مال اخذه لكان مالي الذي اخذه ومجده وأحلف كما صنع قال

غيبته

ان خازنك فلا تقنه ولا تدخل فيها عتبه عليه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن
اسحق الفضيل بن يسار قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ودخلت امرأة وكنت

اذ دخلت من

اقرب القوم اليها فقالت لي اسئله فقلت عماذا فقالت ان ابني مات وترك مالا في يداي
فاتلفته ثم افاذ مالا فاودعته غيبته فلي ان اخذ منه بقدر ما اتلف من شيء فاخبرته بذلك

اليه

انلفه

فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله او لا مائة الى من اتفك ولا تقن من عاتك
فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان من مجده مال غيره ثم اودعه بعده لك

شيئا بقدر ذلك كره ان يأخذ مكان ماله وليس له ان يحظره وانما يكون مباحا له اخذه
اذا حضر بمال غيره له من غير ان يكون ودعة عند ذواتنا قلنا ليس يحظره لما رواه محمد بن
الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن علي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب رجلا مالا

باب من له على غيره مال ينجده

٢٣

أوجارية ثم وقع عنده مال بسبب ودیعة أو قرض مثل ما عاناه أو غصبها يحمل له عليه أم لا فكتب نعم يحمل له ذلك إن كان بقدر حقه وإن كان أكثر فأخذ منه ما كان عليه ويسلم الباقي إليه إن شاء الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي العباس البقباقي أن شهاباً ماسراً^{له} أتى في رجل ذهب له ألف درهم واستودعه بعد ذلك ألف درهم قال أبو العباس^{له} خذها مكان ألف الذي أخذ منك فأبى شهاب قال فدخل شهاب على أبي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال أما أنا فأحب إلى أن تأخذ وتحلف فأما ماسراً^{له} محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال كانت بيني وبين رجل من اليهود معاملة فحانني بألف درهم فقد منه إلى الوالي فحلف وقد علمت أنه حلف يميناً فأجره فوقع له بعد ذلك عندي أرباح ومراهم كثيرة فاستخرجت أن أقبض ألف درهم التوكل لي عنده فاحلف عليها فكتب لي أبي الحسن^{له} فأخبرته أني قد أحلفته فحلف وقد وقع له عندي مال فإن أمرتني أن أخذ منه ألف درهم التي حلف عليها فقلت فكتب لا تأخذ منه شيئاً إن كان ظلمك فلا تظلمه ولو لا أنك سرخصيت بيمينه فحلفته لا أمرتك أن تأخذ من تحت يده ولو كنتك رخصيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها فلم أجد منه شيئاً وانتهيت إلى كتاب أبي الحسن عليه السلام فلدنيا في الأخبار الأولى لأن الوجه في هذا الخبر أنه إنما يجوز له ذلك لأنه أحلفه فليس له أن يرجع بعد أن يرضى بيمينه فيأخذ من ماله لما تضمنه الخبر ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء وما تضمنه الأخبار الأولى من أنه حلف محمول على أنه حلف ابتداءً من غير أن استخلفه صاحب الحق فجاءه أن يأخذ ماله ولا يلتفت إلى يمينه لأنه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فيلزم الوفا به

باب الرجل يعطي شيئاً ليقبضه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له أن يأخذ منه شيئاً أم لا الحسن بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن رجل أعطاه رجلاً مالا ليقبضه في محاييم أو في مساكين وهو محتاج أن يأخذ منه لنفسه ولا قال لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر يحتل شيئاً أحدهما أن يكون محمولاً على الكراهية لأن الأفضل له أن لا يأخذ منه شيئاً

ما رآه من المارة
وهي المجادلة ١٢

فأحلفته

اعطى
محمد بن الحسن

كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

شيئا الا باذن صاحب المال والثاني انه لا يجوز له ان يأخذ منه اكثر مما يخلو غيره وانما
يسوغ له ان يأخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويحتل ايضا ان
يكون محمولا على انه اذا عين له اقوام يفرق فيهم فلا يجوز له ان يأخذ لنفسه على ما
باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه اسهل بن محمد عن ابيه عن محمد بن عمرو عن يوجر نفسه
عالم الساباطي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يتخرفان هو اجر نفسه اعلى ما يصيب في
تجارته فقال لا يواجر نفسه ولكن يستوزق الله تعالى ويتخرفان هو اذا اجر نفسه خطر على نفسه فانه اذا اجر حرم
نفسه الخرقا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال لا
عن الاجارة فقال صالح للناس اذا نصم قدر طاقته وقد اجر موسى نفسه واشتط فقال
ان شئت ثمانا وان شئت عشرة فانزل الله تعالى ان تاخرني ثمانى حج فان اتممت عشرة
فمن عندك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ضرب من الكراهية دون
وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب** كراهية اجارة
البيت لمن يبيع فيه الخمر اسهل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن اسعيل عن علي
بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الوثمن عن جابر قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل
يواجر بيته ببيع فيه الخمر فقال حرام اجره فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسأله عن الرجل يواجر سفينة
او دابة من يحمل عليها افيها الخمر والخنازير فقال لا بأس فلا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون الخبر الاول متوجها الى من يعلم انه يبيع فيه الخمر ويوثر على ذلك فانه اذا كان كذلك كانت
الاجرة حراما والخبر الثاني يتوجه الى من يواجر دابة او سفينة وهو لا يعلم ما يحمل عليها او فيها
فحل فيه ذلك لم يكن عليه شيء والوجه الاخر انه انما حرم اجارة لمن يبيع الخمر لان بيع الخمر حرام ولو اجار
اجارة السفينة لمن يحمل فيها الخمر حرام لانها ليس حراما لانه يجوز ان يحمل ليها ما خلا وعلى الوجهين
جميعا لا تنافي بين الخبرين **باب** النهي عن بيع العذرة اسهل بن محمد بن محمد بن الجلال عن ثعلبة عن محمد
بن مضارب عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن علي بن شريك عن عبدالله بن مصباح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال من العذرة سكن وضاح
من السمك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا عذرة الكاهنيتين وهذا الخبر
محمول على عذرة الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

نضح
له قرا اذا مضى
اي بل بهمة قدر
وسعه ١٢

سفينة او دابة

سكن وضاح
سكن

فكره ان ينزى حماره عتيق وحمل السلاح الى اهل البقيع

م

صفوان عن مسعود بن ابي مسعود عن سماعة بن مهران قال سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام فلما خافه فقال
 رجل ابيع العذرة فما تقول فقال حرام بيعها وثمنها وقال لا بأس ببيع العذرة فلو كان ابا عبد الله عليه السلام يبيعها
 عليهما ما ذكرناه لكان قوله بعد ذلك وكأنا ببيع العذرة من أفضال ذلك منتفع من قوله ابيعها
 حماره كراهية ان ينزى حماره على عتيق الصنفار عن ابراهيم بن هشام عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن
 ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله ان ينزاه حماره على عتيق فأما ما رواه محمد
 بن احمد بن محمد عن عباد بن سليمان عن سعد بن معد عن هشام بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال سألته
 عن الخمر يفرقها على الثمار لتتبع البغال ايجل ذلك قال نعم لنزها فلا تبيع في الخمر الا اول
 محمول على خوف من الكراهية دون المحظور **باب** كراهية حمل السلاح الى اهل البقيع احمد بن
 محمد عن ابي عبد الله البرقي عن السارد عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ابي ابيع السلاح قال
 لا تبعه في فتنه فأما ما رواه محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال سألته
 ادائها عن ابي عبد الله عليه السلام فقال له حكم السراج ما ترى فيما تحمل الى الشام من السروج وادائها فقال
 حرم كما أنتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله انكم في هذه فاذ كانت المباشرة محرمة
 عليكم ان تحملوا اليهم السلاح والسروج فالوجه في هذا الخبر احدى شيئين أحدهما ان يكون مختصا
 بالسروج وما اشبهها مما لم يمكن استعماله في القتال حسب ما تضمنه السؤال ويؤكد ذلك
 ايضا ما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن محمد بن قيس قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الفتيان يلتقيان من اهل الباطل ابيعهما السلاح فقال بيعهما ما يكتفيان به
 والخفين وهو هذا الوجه الآخر انه يجوز بيع السلاح لهما ما اذا علم انه لم يستعمل في قتال الكفار
 يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن مينا عن ابي مسعود عن هند السراج
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام صلوات الله ما تقول اني كنت احمل السلاح الى اهل الشام فابيه
 منهم فلما عرفني الله هذا لا جفقت بذلك وقلت لا حمل الى اعداء الله فقال لي حمل اليهم ان الله
 تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم يعني الروم معهم فاذ كان الحرب بيننا فنحمل الى عدونا مسلحين
 فيستعينون به علينا فهو مشبه **باب** كسب الجهاد الحسن بن محبوب عن ابن زياد
 عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن كسب الجهاد فقال لا بأس به اذا امكن
 حمل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن
 سديد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام سمعنا فرقا للجاهم فقال جعلت فداك اني اهل كذا

نند بها
 حرم
 المصلحة
 في

أسانه

فان
 فان
 أي باب

في كسب الحجامة

عنه قد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا انه عن مكروه واذا احب ان اسألني فان كان
 مكروه ما انقبت عنه وعملت فيه من الاعمال فاني منته في ذلك الى قولك قال وما هو قال حجامة
 قال كل من كسبك يا باخ وقد صدق وبع منه وتزوج فان نبي الله صلى الله عليه وآله قد اتهم واعطى
 الاجر ولو كان حراما ما اعطاه قال جعلته الله فذلك ان لي تيسرا كونه فما نقول في كسبه قال كل
 فانه لك حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت لا تشكركم هود وهو حلال لتغير الناس بعضهم
 بعضها عنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن النضر عن عمرو بن شعيب عن حماد
 عن ابي جعفر عليه السلام قال احبهم رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام محبة مولي ابني بياضه واعطاه
 ولو كان حراما لما اعطاه فلما فرغ قال لا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام قال شر بتهيد رسول
 فقال ما كان ينبغي لك ان تفعل وقد جعلنا الله تعالى حجابا لك من النار فلا تفعل احمد بن محمد
 عن ابن فضال عن ابن ابي عمير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الحجامة فقال مكروه
 ان يشاء وطع لا بأس عليك ان تشاء وطع وقاكسه وانما يكره له ولا بأس عليك الفضل بن
 شاذان عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الحجامة فقال
 لا بأس قلت اجبر الثيوس قال ان كانت العرب لتغير به فلا بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحجامة طاهرة
 وثمنها في هذا الخبر شاذ لا يارض به الاخبار التي قد منها ما لا يكونها وليس في هذا الخبر
 لنا قد قدمنا ان هذا الكسب ان لم يكن محظورا فهو مكروه والتفت عنه افضل وينبغي
 بياضا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا
 سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الحجامة فقال لا بأس فاعلمنا ان الله تعالى
 ولا تأكله عنه من القسم من رافة قال سألت عن كسب الحجامة فقال ان رجلا من الانبياء كان له
 غلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له حل لك فاعلمنا ان الله تعالى فاعلمنا
 فلو جبه في كراهية ذلك ما تضمنت الخبر الاول من تعبير الناس بعضهم بعضا بذلك حلال ايضاً
باب اجرة الناجحة الحسين بن سعيد عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
 كسب النجاسة والثأمة فذكره فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن الحلبي عن ايوب
 بن محمد عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس باجر الناجحة التي تنوح على الميت فلا بأس
 بالخبر الاول لان الكراهية لم تكن في الخبر الاول الى من يشترط الاجر وقبول الاجر لا يحل بل لا يحل

في كسب الحجامة
 في كسب الحجامة
 في كسب الحجامة

في كسب الحجامة

في كسب الحجامة
 في كسب الحجامة
 في كسب الحجامة

في كسب الحجامة

في آخر المغنية

ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن حنان بن سدير قال كانت امرأة معناني في الجاهلية نائمة
فجاءت اليها فقالت يا عم انت تعلم معيشتي من الله ومن هذه الجاهلية النائمة وقد احببت ان تسأل
ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا فلا يعقنها واكلمت من ثمنها حتى باقى الله عز وجل
بالفرج فقال لها اني والله لا اعظم ابا عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذا المسئلة قال فأنقذ
عليها عبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام انشأ رط قلت والله ما ادري انشأ رطام لا
قال لا تشأ رط وتقبل كلما أعطيت **باب** اجر المغنية محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن سعد بن محمد الطاطري عن ابي عبد الله عليه السلام قال

سعيد

له

سأله رجل عن بيع جوارى المغنيات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق
سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشاء قال سئل ابو الحسن الرضا عليه السلام عن شوا المغنية
فقال قد يكون للرجل الجارية تلهيه وما غناها الا ثمن كلب وثمن الكلب سمحت والسمحت في النار
ابراهيم محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عماد عن نصر بن قابوس قال

سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ملعون من اكل من كسبها عنه عن محمد

بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن اسمعيل عن ابراهيم بن ابي البلاد قال اوصى اسحاق بن عمر

عند وفاته جواريه مغنيات ان يبيعهن ويحمل ثمنهن الى ابي الحسن عليه السلام قال ابراهيم فبعث

الجواري بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه فقلت له ان مولى لك يقال لا اسحق بن عمرو

عند وفاته يبيع جوارله مغنيات ويحمل الثمن اليك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم

فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سمعت وتعليمهن كفر والاستماع منهن نفاق وثمان سمحت

فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجعفي عن ايوب بن الحر عن ابي بصير

قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجر المغنية التي تزني العرائس ليس به بأس فليست بالتي تدخل

عليها الرجال عنه عن حكم الخياط عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المغنية التي

تزني العرائس لا بأس بكسبها عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن كسب المغنيات فقال التي تدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى العرائس ليس به بأس

وهو قول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله فالوجه في هذه

الاخبار ان الخصمة فيمن لا يتكلم بالباطل ولا يلعب بالملاهي من العيدين واشياءها ولا يقرب

وغير ذلك يكون من تزني العرائس ويتكلم عندها بانشاء الشعر والقول البعيد من الفحش والباطل

يبيع

المغاني

عن

الخياط

العرائس

ماكره من انواع المعاش

فاما من عداها من يتقنين دسائرها فلا يجوز على حال سواء كان في العراش وغيرها
باب ماكره من انواع المعاش والاعمال احمد بن محمد بن جعفر بن يحيى الراعي عن ابي يحيى بن ابي
 العلاء عن اسحاق بن عمار قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فاعطته انة ولد لي غلام فقال لا تسقيه
 محمدا قال قلت قد فعلت قال فلا تضرب محمدا ولا تسقيه جعله الله قرعة عين لك في حياتك وخلف
 صدق من بعدك قلت جعلت قد اتي بالاعمال اضعه قال اذا اعزته عن خمسة اشياء
 فضعه حيث شئت لا تسله صوفيا فان الصوفي لا يسلم من الربا ولا تسله بياح الكهان فان
 بائع الكهان ليس له الوفا اذا كان ولا تسله بباع طعام فانه لا يسلم من الاحتكار ولا تسله جزا فان
 انجز له سلبا ارحمة ولا تسله فحاسا فان رسول الله صلى الله عليه واله قال شرك الناس من باع الناس
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست بن ابي منصور الواسطي
 عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله
 قد علمت ابني هذا الكتابة ففازي شئ اسله فقال اسله الله ابوك ولا تسله في خمس سبعا لا منها
 ولا قضايا ولا حناطا ولا غمسا قال فقال يا رسول الله ومن السبا قال الذي يبيع الكهان وتمنق
 امتي ولؤلؤ من امتي احب الي ما طلعت عليه الشمس واما الصنائع فانه يعالج زين امتي واما القصب
 فان يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه واما الحناط فانه يحنك الطعام على امتي ولا يلقى الله العبد
 سارقا احب الى الله من ان يلقاه قد احتكر طعاما اربعين يوما واما القناس فانه لاني جبريل عليه السلام
 فقال يا محمد ان اشرا امتك الذين يبيعون الناس قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله هذان الخديان
 محمولان على ضروب من الكراهية لما تضمننا من التعليل من ان من باع هذه الاشياء لا يسلم فيها من
 امور مكرهه مثل تمق لولت او غلا السهم والربا وما اشبه ذلك فاما من يثق من نفسه بان لا يسلم
 من ذلك ويؤدي فيه الامانة فلا بأس بذلك والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن ابن
 فضال قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام فقال اني اعالج الرقيق فاي بيعه
 الناس فيقول لا ينبغي فقال له وما بأسه كل شئ ما يباع اذا اتفق الله عز وجل فيه البعد فلا بأس
 محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن خالد بن عمار
 عن سدير الصيرفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان حقا فانه الله
 ولما اليه يجمعون قال وما هو قلت بلغني ان الحسن كان يقول لو غل دما غص من حر الشمس استظل
 بجناظ صيرفي ولو تنفرت كبد عطشا لم يستسق من دار صيرفي ماء وهو على وقار في فية ثبت لمي

فخبرته

قد

لا تعلمه

صاحب

سلبه لله ابوك

المولود لمولود

دين امتي

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

الدين الطيب

تنقرت تنقرت

44

ودى ومنه حُجَّتْ وعرق فجلست قال الكشي من غنوه واولوا على سواك اذا اخبروت الصلوة فذرع ما في يديك
وانخفض الى الصلوة اما علمت ان احاديث الكوفي كانوا يصيرون في حق ما رواه احمد بن محمد بن يحيى
عن طلحة بن زيد عن جعفر بن النعمان عن رسول الله صلى الله عليه واله قال اني اعطيت خالتي غلاما ونحوه
ان تجعله قصدا لادعيا ما اوصانا اهل بن محمد بن ابي عبد الله عن القسم بن اسحق بن ابراهيم بن موسى

بن نجويه التفليسي عن ابي عمرو الخياط عن ابي اسماعيل الصميقل الراسي قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وهو قد كان فقال لي يا ابا اسماعيل محييتي من بلادكم اثواب كثيرة وليس محييتي مثل هؤلاء الذين الذين قتلهم ما انت قتلته جعلت فداي تغزلهما ام اسماعيل واسمه ما انا فقال لي ما كانك

قلت نعم قال لا تكن حائكا قلت فما أكون قال كن صيفلا وكانت معي ما تبادرهم فاشتريت بها سيفا
وعليا وقلبا اعتقا وقد مت بها إلى وبعثها بريح كثير فالوجه في هذين الخبرين خير من الكراهية
دون الخبرين **باب** الأجر على تعليم القران احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن كثير عن

حسان المعلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعليم فقال لا تأخذ على التلاميذ أجرًا قلت المشقة
والرسائل وما أشبه ذلك أشار عليه قال نعم بعد أن يكون الصبيان عندي يسألوني في التعلم لا يقتل
بعضهم على بعض محمد بن الحسن الصفار عن عبيد الله بن المنبه عن الحسن بن علي بن عمار عن

نهدين على عن ابي عن ابيه عن علي عليه السلام انه اذا رجع رجل فقال يا امير المؤمنين والله اني
لاحيك لله فقال له ولكني ابتغيتك لله قال ولم قال لا ذلك يعني على الاذان والافتاء على
تعليم القرآن اجرا فما رواه احمد بن ابي عبد الله عن شريف بن سابق عن الفضل بن ابي قرة

قال قلت لا يعبى الله عليه السلام ان هؤلاء يقولون ان كسبا للمعلم سميت فقال كنت بواعدا له
اذا ارادوا الا يعلموا القرآن ولولم للمعلم عطاء من رجل دية ولده كان المعلم مباحا فافترسوا في الخوف
الاولين لان الخطر انما توجه الى من لا يعلم القرآن الا باجرة معاومه وديارها عليها والثاني
محمول على من يهدي له شئ من غير شرط فيكون ذلك مباحا كما كنا ما كان والذي يدل على

فلانك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي سعيد الله الرزازي عن الحسن بن علي عن سيف بن عميرة عن

اسحق بن عمار عن العبد الصالح علي بن السلام قال قلت ان لنا جديا يكتب و سألفي ان اسالك عن عمله

فقال هؤلاء اذفع اليه الاقدام من يقول لاهله اني اعلو الكتب والمساب والمقروءة بتعليم القرآن
حتى يطيب له كسبه الحسين بن سعيد عن النضر عن القسم بن سليمان عن جابر بن محمد بن عبد الله

عن أبي عبد الله عليه السلام قال المعلم لا يعلم بالأجر ويقبل الهدية إذا أهدى إليه في لا يثاق هذا الخبر

ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن الحكم بن مسكين عن قتبية الا عشته
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اقرأ القرآن فمعه الى المدينة فاقبلها قال لا قلت اني اشد
 قال ارايت لو لم تقرأ ما كان عليك قال قلت لا قال فلا تقبله لان الوجه في هذا الخبر ان ضله
 على خرب من الكراهية لان التنزه عن هذه صفته اولى واخرى وان لم يكن ذلك مخطوياً عما
باب كراهية اخذ ما يشرى في الاملاك والاعراس احمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن علي
 عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الا ملاك يكون والمرثية
 على القوم فقال حرام ولكن كل ما عطل منه عمل بن يحيى عن العري بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه يعقوب
 ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن النثار من السكر واللوز وشبهه الجبل كله قال يكره كل ما
 فاقصا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي عن وهب عن جعفر عن ابي قال قال علي عليه السلام
 لا بأس بنثر الجوز والسكر فلا ينافي الخبرين الاولين لان الذي تفهم هذا الخبر جواز النثر وان لم يكن
 مخطوياً وليس في اياه يجوز اخذ ما ينثر ونحوه والخبر الاول لان فيها كراهية ذلك ولا تنافي بينهما
 على حال **باب** من سرق ما لا فاشترى به جارية هل يجوز له ولطيها ام لا احمد بن محمد بن علي بن محمد
 محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل السكوني عن جعفر عن ابي عن ابيه
 عليهم السلام قال لو ان رجلاً سرق الف درهم فاشترى بها جارية او صديقاً او امرأة فان الفرج
 حلال وعليه تبعه المال فاقصا ما رواه الصنفار قال كتبت الى ابي محمد الحسن عليه السلام سرجل
 اشترى ضبيعة او غلاماً ما بال اخذ من قطع الطريق او من سرقه هل يجل له ما يدخل عليه من
 هذه الضبيعة او يجل له ان يطل هذا الفرج الذي اشترى من سرقه او قطع الطريق فوقع
 لا خير في شيء اصله حرام ولا يجل استعماله فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه فيه ان غلاماً على خبر
 من الكراهية دون الخطر الذي نفى انه لا يجوز لمن هذه صفته ان تمسك بالضبيعة والخادم له يتسك
 بل ينبغي ان يبيعهما ويرجى الثمن على من اخذ منه والمعنى في هذا الخبر الاول انه لا يكون ثانياً
 بوطى ذلك الفرج وطناً يكون المراد به جواز الاستمرار عليه استدامته **باب** اللقطة محمد
 بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نفع عن مافة بن سرحان عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال في اللقطة يعرفها سنة ثم هي كسائر ما له عنه عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اللقطة
 قال تعرفت سنة فليأكلها واكثر قال فما كان من ذلك من لا يعرف الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن فقال

الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام في القطة يجدها الرجل الفقير هو فيها بمنزلة الغنى قال نعم القطة يجدها الرجل
جائها وأخذها قال يعرفها سنة فإن جاءها طالب الأهل كسبيل ما لو كان علي بن الحسين عليه السلام يقول لأهله
لا تمسوها قال محمد بن الحسن هذا الخبر والخبر الأول وإن وردا مطلقين فإن بعد تعريف السنة تكون القطة
كسبيل ما لا يغني عن ذلك كقوله في مال نفسه فيكون ضمانا لصاحب المال إذا جاء وإن
كان تصدق به بعد السنة لزمه عزامة والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
أبان عن الحسين بن كثير عن أبيه قال سأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن القطة فقال عرفها فإن جاء
مشتها حبستها طاب لها دنها واليه ولا حبسها حوله فإن لم يجئ صاحبها أو من يطلبها تصدق بها فإن جاء صاحبها بعد
ما تصدق بها انشأ ما غرمها التي كانت عنده ولكن لا جرحه وإن كره ذلك احتبسها ولا جرحه عن
فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن القطة قال لا تعرضوها فإن ابتليت
فعرها سنة فإن جاء طلبها ولا فاجعها من عرضها لا يجري عليها ما يجري على مالك إلى أن يجي طالب محمد بن
أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي القسم عن حنان قال سأل رجلا أبا عبد الله عليه السلام عن القطة وإن
اسمع قال تعرفها سنة فإن وجدت صاحبها ولا فانت حق بها قال هي كسبيل مالك قال خيرها إذا جاء لك بعد سنة
أخذها بين أرحمها بين عرفها إذا كنت لكتها عنه عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عائذ
عن أبي خزيمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل في رجل عن المملوك يأخذ القطة فقال ما المملوك والقطة و
المملوك لا يملك من نفسه شيئا فلا تعرض لها المملوك فإن ينبغي أن يعرفها سنة في جمع فإن جاءها طاب لها دنها
ولا كانت في مال فإن مات كانت ميراثا لولد لمن يرثه فإن لم يجئ لها طالب كانت في ماله هي له فإن جاء
طالبها بعد عرفها اليه **كتاب البيوع باب** في بيع المؤمن على أخيه المؤمن محمد بن يعقوب عن
محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن أسعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح الجاهلي شبل
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ربح المؤمن على المؤمن بالآل إن شترى أكثر من مائة درهم فأرجع عليه في يومك
التي شترى بها الله أو شترى للتجارة فأرجعها عليه وأرجعوا به قال محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أحد وجهين أحدهما
سوجه ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قال كان ذلك عند قيام القائم ورجع الدولة إلى الأئمة
عليهم السلام ويمكنهم القيام بما هو لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانهم إلى الرجوع على أخيه المؤمن فلا جرح
ذلك حرم عليه وأما خبره وأما الخبرين محمد بن جعفر الأسدي عن موسى بن عمرو النخعي عن
عن الحسين بن يزيد عن علي بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روي أن
ربح المؤمن على المؤمن دها ما هو فقال ذلك إذا ظهر الحق وقام قائمنا أهل البيت فاما اليوم فلا بأس أن يبيع

لما جئنا إلى الباب الثاني من سواها فلا تناق بينهما على حال **باب** ان الاقتراح بالابدان شرط في صحة العقد **أحمد بن محمد بن عيسى** عن **ابن أبي عمير** عن **ابي ايوب الخزاز** عن **محمد بن مسلم** قال سمعت **ابا جعفر** عليه السلام يقول ان اتبعت ارضا فلما استوحشتها فمت فمشتيت خطا ثم رجعت فاردت ان يجب البيع **الحسن بن محبوب** عن **فضيل** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال قلت لهما الشرط في الحيوان فقال **الثالث** للمشتري قلت فما الشرط في غير الحيوان قال **البائعان بالخيار** والم يفترقا فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا **منما على** **ابن ابراهيم** عن **ابي** عن **ابن ابي عمير** عن **حماد** عن **الحلب** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال **يما** رجل اشترى بيعة فهو بالخيار حتى يفترقا فاذا افترقا وجب البيع قال وقال **ابو عبد الله** عليه السلام **لمن** اشترى ارضا يقال لها **العريض** من رجل ابتاعها من صاحبها بدنانير فقال **عطيك** ورقا بكل دينار عشرة دنانير فباعه بها فقام **ابي** فابتعت فقلت يا ابا عبد الله لم تمت سويها فقال ردت ان يجب لي بيع فأما ما رواه **محمد بن احمد بن يحيى** عن **ابي جعفر** عن **ابي** عن **غياث** بن **ابراهيم** عن **جعفر** عن **ابي** عن **علي** عليه السلام قال قال **علي** عليه السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفترقا فان في ما قدمناه من الاخبار المتضمنة لان الاقتراح بالابدان شرط في صحة العقد لان الذي يقتضيه هذا الخبر ان الصفقة على البيع من غير اقتراح موجب للبيع ومعنى ذلك انه سبب لاستباحة الملك لان ذلك مشروط بان يفترقا بالاكبال ولا يفسخ العقد مادام في المكان ولا خيارا لاوله اقتضت ان لها الخيارا ولم يفترقا بان يفسخ العقد الواقع على ان قوله في الخبر وان لم يفترقا يحتمل ان يكون المراد بـ **لم** يفترقا بعيدا وتفرقا مخصوصا لان القدر الموجب للبيع شيء ليس ولو مقدار خطوة فانه يجزئ ويصدق العقد وعلى هذا الوجه لا ينافي بين الاخبار **باب** كراهية الاستطاط بعد الصفقة **علي بن ابراهيم** عن **ابي** عن **ابن ابي عمير** عن **ابراهيم الكرخي** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال اشتريت لابي عبد الله ثوبا فاذ هبت لانه قد هلك استظلم قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله الخي عن الاستطاط بعد الصفقة قائما ما رواه **الحسن بن محمد بن سماعة** عن **صفوان بن يحيى** عن **معلي بن ابي علقم** عن **معلي بن خنيس** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوفيه قال لا بأس به وامرني فقلت له رجلا في ذلك عنه عن **جعفر بن يونس** عن **يعقوب** عن **ابي عبد الله** عليه السلام قال قلت للرجل يستوهب من الرجل الشيء بعد ما يشتريه فيصير ايصير له قال نعم قال الوجه في هذا الخبر ان نخلهما على رفع الحظر في ذلك لان الخبر الاول محمول على صوب من الكراهية **باب** من اسلف في طعام او غيره الى اجل فحضر الرجل لم يكن عنده صاحب له يجوز ان يبيعه عليه يسير الوقت **احمد بن محمد بن ابي**

باب من اسلف طعام الى اجل
٢٢٢

عن بنات بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال سألت عن الرجل له على اخوة او شعيرة او خطبة يأخذ بقيمة درهم قال لا تقوم له اهل ولا اهل الذي اشترى به درهم فلا يصح له ان يبيع درهم الحسبين بن سعيد
عن صفوان بن يحيى عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلف في شيء سلف
يسلف الناس فيمن الفار فذهب زمانها فلم يستوف سلفه قال يأخذ بأس ماله او لينظر ^{حسبه} عن النضر عن او
هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الغنم ثنيان جذعا
وغير ذلك الى اجل سلفه قال بأس ان لم يقدر بالذي عليه الغنم على جميع ما عليه يأخذ صاحب الغنم نصفها او ثلثها
او ثلثها ويأخذ رأس مال ما يبقى من الغنم درهم يأخذون دون شروطهم ولا يأخذون فوق شروطهم قال و
الاكتية ايضا مثل الخطبة والشعيرة والنفقة عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عن محمد بن علي
عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فيمن اعطى رجلا ورثة او وصيفا الى اجل مسمى فقال له صاحبها بعد ذلك
وصيفا اخذ من ماله وصيفا اليوم رقاقا قال لا تأخذ الا وصيفا وورقة الذي اعطاه اول مرة لا يزاد عليه شيئا
عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ميراث المؤمنين عليه السلام
من اشترى طعاما او علفا فان لم يجد شروطه اخذ ورقة لا تحال قبل ان يأخذ شروطه فلا يأخذ الا درهمي ماله لا يظلمون
ولا يظلمون عنه عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في
الخطبة او الثمن بمائة درهم مياقي صاحبها حين يحل الذي له فيقول والله ما عندي الا نصف الذي لك فخذ منه
ان شئت نصف الذي لك حطة والنصف ورقا فقال بأس ان اخذ من الورق كما اعطاه فاما ما رواه احمد بن محمد بن
بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابن بن عثمن عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلف درهم في الطعام الى اجل
فيحل الطعام فيقول ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته وخذ مني ثمنه قال بأس بذلك سمعته بن زياد عن معوية
بن حكيم عن الحسن بن علي بن فضال قال كنت في ابي الحسن عليه السلام الرجل يسلف في الطعام فيجيء الوقت ^{يسلفه}
فيقول ليس عندي طعام ما اعطيت قيمته درهم قال نعم فادينا في بين هذين الخبرين ولا اخبار الا ان كان الخبر
الاول من هذين الخبرين موثقا والاسيل لا تقترض على الاخبار المستندة وايضا قال الخبر الا ان كان من هذه
واضاف مضاعفة لا يجوز العدول عن الاكثر الى الاقل المبيد في غير موضع على انه ليس في الخبرين ما ينافي ما
الاخبار الا ان كان قولنا انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه فيقول ان يكون اذا انظر ما قيمته على السعر الذي اشترى منه
لا على سعر الوقت لا نأخذ بيضا في الاخبار الا ان كان ذلك جائزا وان ما لا يجوز الزيادة على رأس المال اذا اجل
ما فكل ما لا يقضى فيها على حال على الخبرين فيقولون وجها آخر وهو ان يكون انما جاز ذلك اذا ما عليه سلفه
بغير النقد الذي اشترى منه لانه اذا اختلف النقدان جاز بيعه بسعر الوقت لان ذلك لا يؤدي الى التفاصل في

فمن باع طعاما الى اجل

المجتنب الواحد والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين وعمر بن اسفيل عن
 الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل سلف
 رجلا مدام بحنطة حتى اذا حضوه الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عندك جوابا ورفقا ومناعا لئلا يجل لئلا يجل
 من عرضة ذلك بطعام قال نعم يسيى كن او كذا او كذا واذ اصباحا **باب** من باع طعاما الى اجل فلما حضوه الاجل
 لم يكن عندهما الخبز هل يجوز ان يأخذ منه حنطة ام لا محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد
 بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع طعاما ابتاعه الى اجل مسعى فلما جاء الاجل خذته
 بدهم فقال ليعني دى درهم طكن عندي طعام فاشتره منى فقال اشتره منه فانه لا خير فيه فاما ما رواه
 قال الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان ويعقوب بن شعيب عن عبيد بن زرارته قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل باع طعاما بدينار الى اجل فلما بلغ الاجل تقاضاه فقال ليعني دى درهم خذ منى طعاما
 قال كاسر يا نعم الله يا درهم ياخذ بها ما شاءا فقلنا في الخبر الاول كان ما تضمن من جواز ذلك انما يجوز اذا
 اخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه ايا من غير زيادة والنهي الذي في الخبر الاول متوجه الى من يأخذ الطعام
 اكثر مما اعطاه فيؤدى ذلك الى الربا وذلك لا يجوز على حال والذي يزيد ذلك بيان ما رواه الحسن بن سعيد
 عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال سألت محمد بن القاسم الحنط فقال صلى الله عليه وسلم اباع الطعام من الرجل
 الى اجل فاجئ وقد تغير الطعام من سعره فيقول ليعني دى درهم قال خذ منه بسعر يومه قال نعم صلى الله
 انه طعاما الذي اشتراه منى قال لا تأخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال ان نعم الله انفى رخص لي فحدث
 علي فشره على **باب** الرجل يشتري المتاع بثمنه عند ياتعه ويقول حق اجبتك بالثمن كم شرطه
 احمد بن محمد بن علي بن حديد عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت الرجل يشتري من الرجل المتاع
 بثمنه عنده يقول حق اجبتك بثمنه قال لا جاء فيها بينه وبين ثلثة ايام ولا فلا يبيع له الحسين بن
 سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع ثوبا
 صاحبه لا يقبض الثمن قال فان الاجل بينهما ثلثة ايام فان قبض بعه ولا فلا يبيع بينهما حتى يحضر الحسين بن محمد بن
 ابان بن عثمان عن اسحاق بن عماد عن عبد الصمد قال ما يشتري بيبعا فمضت ثلثة ايام ولم يبيعه فلا يبيع له
 فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشتري جارية فقال اجبتك بالثمن فقال لا جاء فيها بينه وبين ثلثة ايام
 له قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان قوله على غيب من الاستصحاب فنقول انه فيجب للمشتري
 ان يصبر الى شهر ولم يجب له ذلك اكثر من ثلثة ايام فبعد ذلك هو الخيار والوجه الآخر ان يكون هذا الحكم

في العينة والسلف
٢٥

يختص الجوارحون سائر الامتعة ويخص هذه من عموم الاخبار المتقدمه كما يخص ما يفرضه من يومه كذلك
لان الشرط في يوم واحد فان جاء بالثمن والا فلا بيع له روى ذلك محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن
محمد بن ابي حمزة او غيره عن كرم عن ابي عبد الله عليه السلام او ابي الحسن عليه السلام في الرجل الذي يشتري الثمن الذي
يفرضه من يومه يتركه حتى يأتي بالثمن فقال ان جاء فيها بينه وبين الليل الا فلا بيع له **باب** اسلاف السمن
بالزيت احمل بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لا ينبغي للرجل اسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام في رجل اسلف رجلا ذبنا على ان ياخذ منه مئنة قال لا يصح ما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله
عن ابي عن محمد بن جعفر عن ابي عن علي قال لا بأس بالسلف ليوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن فلا ينال في الثمنين
الا فليس لا تخافا لاختلاف شئين احدهما انما يمنع من اسلاف السمن بالزيت اذا كان بينهما التقاض لان النخل
بين الحسنين المختلفين انما يجوز اذا كان نقدا فاذا كان نسيئة فلا يجوز والثاني ان يكون ذلك مكرها ولا لجل
ذلك قال لا يصح ولا ينبغي لم يقل ان لا يجوز اذ كان ذلك حرام **باب** العينة الحسين بن سعيد عن
فضالة عن سيف بن عروة عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يعين ثم حاربه فلم يجبه
ما ينقض ايتعين من صاحبه الذي عينه فبقيضا قال نعم عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل نصيب لعمر بن خطلة عن الرجل يعين عينا لرجل فاذا جاءه اجل فقلها
فيقول لا والله ما عندي لكن عتق ايضا حتى تضيق قال لا بأس ببيع عتقه عن صفوان عن اسماء بن هار عن
بكار بن ابي بكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يكون له عند الرجل مال فاذا حل له قال له يعنى متاعا حتى يبيع على
واقض الدين الذي لك على قال لا بأس ما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن العباس بن عمار
عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقبض ما يعين يقول لا يبيعه ثم
ما لك علي في هذا الخبر فحول على فرب من الكراهية ووجه الكراهية فيه ان ما يعينه ثانيا لا يكره له ان يشتريه من مالك
منه فيحتسب له من العينة الاولة بل ينبغي ان يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضوه بينه من ذلك ليس ذلك
مغطور على ما ذكرناه من الاخبار واستوفينا في كتابنا الكبير **باب** الرجل يشتري المملوكة فيطأها
فيجد ما حيلة الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
جارية لم يعلم بحبلها فوطئها قال يردّها على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشقها النكاح اياها على
بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تروا النسيئة
يجعل اذا وطئها صاحبها ولد له المغييب وترد الحيلة ويرد معها نصف عشقها احمل بن محمد عن الحسين بن سعيد

له من اخذ العينة بالسكر
اي السلف واعطى بها
والعينة بالسكر السلف
١٢

رجل اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا

٢٤

عن ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم
فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشريتها ابو المعمر عن فضيل بن محمد بن راشد قال سألت
ثمنها ابا عبد الله عن رجل باع جارية حيلة وهو لا يعلم ان حيلة فتمكها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشريتها
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
تشتري الجارية وهي حيلة فيطاها قال يرد ها ويرد عشريتها اذا كانت حيلة فلا ينافي الاخبار الا انه لا بد ان هذا
الخبر يقتضي ان يكون عطلا من الراوى والناسخ بان يكون اسقط النصف كما قد روينا عن عبد الملك بن عمرو
فينبغي ان نعمل هذه هذه الراوى بعينه في رواية علي بن ابراهيم ان عليه نصف عشريتها فعمل هذه الرواية ايضا على ذلك لما بقى لها
للأخبار التي قد مرها ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن ابان بن علقم عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سألت عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجد ها حيلة قال يرد ها ويرد معها شيئا فاكوجه في قوله
ويرد معها شيئا ان نعمل على نصف عشريتها لان الشئ منكرو هو محل يحتاج الى بيان والاخبار بالاولى مفصلة
فينبغي ان نعمل هذا الخبر عليها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن ابو جعفر
عليه السلام في الرجل يشتري الجارية المحيلة فيقع عليها وهو لا يعلم قال يرد ها ويكسوها فاكوجه في قوله ويكسوها
ان نعمل على ان يفيق ان يكسوها يكسوها ستاوى نصف عشريتها اذا رضى بذلك ولاها باب
من اشترى جارية عطاها بكر فوجدها ثيبا الحسن بن الحسن بن محمد عن زرعة عن سماعة قال سألت عن رجل باع
جارية على انها بكر فلم يجد ها كذلك قال يرد ها عليه ولا يجب عليه شيء ان يكون يذهب في حال مضى ولم يصيبها
فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابي يعين اسفيل بن مرز عن يوسف بن رجل اشترى جارية على انها هذا فلم يجد ها
عذرا قال يرد عليها افضل للقيمة اذا علم ان صادق قلنا في الخبر الاول لان الوجه في الجمع بينهما ان نعمل قوله
في الخبر الاول ولا يجب عليه شيء شيء بعينه لان المرجع في ذلك الى اعتبار العادة فذلك يختلف باختلاف
الاحوال وليس فيك مثل المحيلة التي ترد ويرد معها نصف عشريتها على ما قدمناه في الباب الاول لانه
معين والمرجع في هذا الى اعتبار العادة على ما تضمنه الخبر باب الملوكين لما دون لها في التجارة يشتري
كل واحد منهما صاحبه من مولا محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسين بن علي عن احمد
البيضا بن عائذ عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين ففوض لهما يشتريا ويبيعا با موالهما
فكان بينهما كلام فخر به هذا ايعده الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا وهذا في القوة سواء اشترى هذا من
مولى هذا العبد وذهب هذا اشترى من مولى هذا العبد الاخر فانصرفا الى مكاتهما تشب كل واحد
منهما بصاحبه قال لمانت بهدي قد اشتريتك من سيدك قال يحكم بينهما من حيث اختلفا في بيع العتق

فيمنا يشتري من اهل المشرق الاموات

فأيهما كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو أبعد وان كان سوا فهو ردة على مواليهما جاء أسوأ وافترقا أسوأ لا
ان يكون أحدهما سبق صاحبه فالسابق هو له ان شاء باع وان شاء أمسك وليس له ان يفترق وفي رواية
أخرى اذا كانت المسافة سواء يفرق بينهما فأيهما خرجت القرعة باسمه كان عبداً للآخر وهذا عندى
أحوط لما بقى لما دوى من ان كل مشكل يرد الى القرعة فمما اخرجت القرعة حكم له به وهذا من المشكلات
باب الرجل يشتري من رجل من اهل الشرك امرأة او بعض ولده الحسن بن علي بن الحسن بن علي
بن فضال عن عبيد الله بن بكير عن عبد الله بن الجهم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة رجل
من اهل الشرك فيتخذها قال لا بأس عند من علي بن ابي طالب عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن
عبد الله بن الجهم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى من رجل من اهل الشرك ابنته فيتخذها
قال لا بأس فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن زكريا بن ادم قال سألت الرضا عليه السلام
عن رجل من اهل الذمة اصحابهم جوع فأتى رجلاً منهم فبذل له فقال هذا لك لاطعمه وهو لك عبد قال لا يباع
حرقاً لا يصلم ذلك ولا من اهل الذمة فلا ينافى الخبرين الاولين لان هذا الخبر مخصوص باهل الذمة لا تم
لا يستقون السبي لدخولهم تحت الجزية والخبران الاولان تناوؤا من كان في دار الحرب ولا تافى بينهما
على حال **باب** من باع من رجل شيئاً على ان ان يرجع كان بينهما وان غسر لا يزمه شيء الحسن بن محبوب
عن خالد بن حمزة عن ابي الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شارك رجلاً في جارية فقال له ان رجعت
فلك ولد وضعت ظليس عليك شيء فقال لا بأس بذلك ان كانت الجارية للقاتل فأما ما رواه احمد
بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل
اتباع منه طعاماً او اتباع متاعاً على ان ليس عليه من وضيعته هل يستقيم هذا او كيف يستقيم وجد ذلك على من وضيعته
قال لا ينبغي فالصحة هي ان تحمل على ضوب من الكراهية دون الخطر **باب** من اشترى جارية فاولدها
ثم عدها مسرة فتحمل بها الحسن الصغار عن مغوية بن حكيم عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن دراج عن
ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولد لها ثم يحرق مسقة للجارية فقال
ياخذ الجارية المسقة ويدفع اليها المبتاع قيمتها الولد يرجع على من باعها ثم الجارية وقيمة الولد الذي
اخذت منه على بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام بن
في رجل اشترى جارية فاولدها فوجدت الجارية مسروقة قال ياخذ الجارية صاحبها وياخذ الولد
بقيمة اسلم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام عن حمزة عن زكريا قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري بقيمة
الجارية من السوق فيولد لها ثم يحرق الجارية على انها جارية لم يرجع ولا يجب قال فقال ان يرد اليه

جلدته ويوضه بما انتفع قال كان معناه قيمة الولد فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي نجران
عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراث المؤمنين علي السلام في ولية باعها
ابن سيدها وابوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم جاء سيدها الأول فمخا
سيدها الآخر فقال وليدتي باعها ابني بغير ذني فقال الحكم ان يأخذ وليدته وإينها فالوجه في
هذا الخبر انما يأخذ وليدته وإينها اذا لم يرد عليه قيمة الولد فأما اذا بذل قيمة الولد فلا يجوز اخذ
ولده ويمكن ان يكون المراد بهذا الخبر ان تفضله الخبر الأول وهو ان يكون قال الحكم ان يأخذ وليدته وقيمة
إينها وحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وذلك كثيرا لا استعمال فأما ما رواه الصفار
عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم الطريال الوعن رواه عن سليم عن حريز عن زرارة قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه فولدت منه
اولادا اشترافاها من يزعم انها لرجل فقام على ذلك البيعة قال يقبض ولده ويدفع اليه الجارية ويعوضه
من قيمة ما اصاب من لبنها وخدمتها فالوجه في قوله يقبض ولده يعني بالقيمة حسب ما بينا في
رواية زرارة المطابقة لرواية غيره المتضمنة لما ذكرناه **باب** متوجيز بيع الثمار للحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم ان كان يطعم وان شئت ان تنبتا عه
سنتين فافعل عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
لا تشترا الفحل حولا واحدا حتى يطعم وان شئت ان تنبتا عه سنتين فافعل عنه عن صفوان وعلي بن
النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء الفحل فقال كان أبي يكره شراء
الفحل قبل ان تطلع ثمرة السنة ولكن السنتين والثلاث كان يجوز وهو يقول ان لم يجز في هذه السنة
حل في السنة الاخرى قال يعقوب وسألت عن الرجل يبتاع الفحل الفاكهة قبل ان تطلع فيشتري سنتين
انما او ثلث سنين واربعا فقال لا بأس ان يكره شراء سنة واحدة قبل ان تطلع مخافة الاقضية حتى يستبين
الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن أبي الربيع الشامي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابو جعفر
عليه السلام يقول اذا بيع الحائط فيه الفحل والشجر سنة واحدة فلا يبا عن حق تبلغ ثمرة فاذا بيع سنتين
او ثلثا فلا بأس به بعد ان يكون فيه شيء من الثمرة الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل وشجر منه ما قد اطعم ومنه ما لم يطعم قال
لا بأس اذا كان في ما قد اطعم قال سألت عن رجل اشترى دبستانا فيه فحل ليس فيه شيء من الثمرة فقال لا

حتى يهوقل وما الزهوقل حتى يتلون احمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن
بيع الثمرة وهل يصح شراؤها قبل ان يخرج طلوعها فقال لا الا ان يشتري معها غير طلعها قبل ان يطلع
منه هذه الرطوبة وهذا النخل وهذا الثمر يكدن او كذا وان لم يخرج الثمرة كان رأس المشتري في الرطوبة
والبقيل الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابن عباس عن شعيب بن الفضل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن بيع الثمرة قبل ان تدرى فقال اذا كان في ذلك بيع له غلة قد ادرت فبيع كل حلال محمد
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن صفوان عن يعقوب بن شعيب قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا بأس ببيعها جميعا حتى عن الحسن
بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز بيع النخل
اذا حل فقال لا يجوز بيعه حتى يهوقل وما الزهوقل جعلت قد ادرى قال يجوز ويصرفه في ذلك
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
شراء النخل والكرم والثمار ثلث سنين او اربع سنين قال لا بأس به يقول ان لم يخرج في هذه السنة
اخرى من قابل وان اشتريته سنة فلا تشتري سنة اخرى حتى يبلغ وان اشتريته ثلث سنين قبل ان
يبلغ فلا بأس وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسامة من اخر فذلك تلك الارض كلها قال انقصوا
في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا يذكرون ذلك فلا بأس بهم لا يدعون الخصومة غاهم
عن ذلك لا يبيع حتى تبلغ الثمرة ولم يجزها ولكن فعل ذلك من اجل خبوتهم عنه عن محمد بن اسمعيل
عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ربه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي نخلا بالبحيرة فاشترى
واسمى الثمرة واستنتى الكرم من الثمرة اكثر قال لا بأس قلت جعلت فداك يا ابا عبد الله قلت
جعلت فداك ان ذا عنده ناعظيم قال ما اناك ان قلت ذلك لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
احل ذلك فنفعلوا فقال عليه السلام لا يبيع الثمرة حتى يبيدوا صلاحها احمد بن محمد بن محمد بن
شعبة بن زيد قال امرت محمد بن مسلم ان يسأل ابا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله
في النخل فقال ابو جعفر عليه السلام خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع ضوضاء فقال ما هذا
فقال ان هذا النخل قد اكل ما لم يبق الا اذا اكلوا فلا تشتروا النخل للعام حتى يطلع فيه شيء ولا يجزها
قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان نقول ان الاحوط ان لا يشتري
الثمر من واحدة الا بعد ان يبيدوا صلاحها فان اشتريت فلا تشتري الا بعد ان يكون معها شيء
اخر فان عاصبت الثمرة كان رأس المال في الاخر ومما اشتري من غير ذلك لم يكن البيع باطلا

منك

الحسن

فيها

الثلث الثمن السنين

الضوضاء بقصيرة الحلة والثر
الكس لغة المهرقة ورجل مشغول
مضرت تراق

الشيخ قدس الله روحه

خاصة من خواص كرسى العبد
خاصة

الأفضل

لكن يكون فاعله تركه لا افضلية وفعل مكره طوافه مكره وبذلك في الاخبار التي قد معنا طامنا حديث
الحلي والناشي على الله عليه السلام في من ذلك لاجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة والجمعة
وكذلك ثقلته بن زيد بن خزيمة انما فيها هم ذلك العام بعينه دون سائر الاعوام وفي حديث يعقوب
بن شبيب ان ابي كان يكره ذلك الا ولم يقل انه كان يكرهه وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار فاما
ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الفواكه التي يربتها عموما الرجل اما واحد اقل ان يثقل لاحتها يثقلها من ثمرتها من الفاكهة
فاذا ثمرت فابتعها ليعتد اعوام ان شئت مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل فهذا الخبر يحمل على
ضروب من الاستحياء ولا احتياط لا نأخذ قد منا في الاخبار وما يدل على انه اذا باع سنتين او ثلثة
يجوز بيعها وان لم يبدوا صلاحها وهذا الخبر يحمل على ما قلناه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة
عن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكاء عن محمد بن شريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل اشتري ثمرة فخل سنة او سنتين او ثلثا وليس في الارض غيره ذلك الفخل قال لا يصح الا سنة
ولا ثلثة حتى يتبين صلاحه قال وبلغني انه قال في ثمرة الشجرة كالبأس بشرائه اذا صلحت ثمرة
فقبل له وما صلاح ثمرة فقال اذا عقد بعد سقوط ورجه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن جعدة عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام
سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل
بيع الفاكهة كلها فاذا اكل نوعا واحدا فلا يحل بيعه حتى يطعم فلن كان انواعا متفرقة فلا يباع منها
شيء حتى يطعم كل نوع منها وحدثه شعبة في ذلك انواع قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
ان يكون الانواع المختلفة في اماكن متفرقة فانه لا يبيع ببعضها الا بعد ان يطعم كل نوع منها الاكثر
ان يقال في اول الخبر اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فاحل بيع الفاكهة
كلها فعلم انه اذا باع الثاني ما قلناه قال الوجه الثاني ان يحمله على ضرب من الاستحياء ولا احتياط
دون الوجوب **باب** الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها ام لا يحمل بن علي بن محبوب

الحسين

يبين

عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام امر يا ثمره فاكل منها قال كل ولا تحمل قلت جعلت فداك ان الثمرة قد اشتروها فقلت
اموالهم قال اشتروا ما ليس لهم بالحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرجل يري الثمرة هل يجوز له ان يأكل منها من غير ان يبيعها

افضل

النفوس من الذهب بالفضة

قال هذا ابا قلبي شهد بالله ان من الكاذبين قال صدقت قال وجهه في هذا الخبر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يشار عليه ان يأخذ ما في الخل بماله عليه على وجه الصلح والوساطة لا علمانه يتنازع بذلك فلما لا انه لا يجب الى ذلك اعطاء من عنده ثم عاود ليس الخبر ان يأخذ في الخل بما اعطاه في باب بيع الرطب بالتمر الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سئل ابو عبد الله عن السب بالزبيب قال لا يصح الا مثل بمثل قال والتمر والرطب مثلاً بمثل فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالياسين والرطب من اجل ان الياسين والياس والرطب رطب فاذا ليس نقص الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن داود بن سوحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالرطب ان الرطب رطب والتمر ليس فاذ ليس الرطب نقص عنه عن عيسى بن هشام عن ثابت عن داود الاشارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح التمر بالرطب والياس والرطب رطب قال وجهه في هذا الاحكام ضرب من الكراهية دون الخطر **باب** النفوس من الذهب بالفضة الحسين بن سعيد عن عبد الله بن محمد بن محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يتنازع الذهب بالفضة مثلي بمثل قال لا بأس يذكر بيد عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتنازع رجل فضة بذهب الا يد ابيد ولا يتنازع ذهباً بفضة الا يد ابيد عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشتريت ذهباً بفضة او فضة بذهب فلا تنفارق حتى تأخذ منه فان ترا حائطاً فازل معه حصة عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن الرجل يشتري من الرجل الدرهم بالدينارين فيزنها وينقدها ويجسب عنها كم هي ديناراً ثم يقول ارسل غلامك معي حتى اعطيه الدينارين فقال ما احب ان تفارق حتى تأخذ الدينارين فقلت انما هم في دار واحدة وامكنتهم فزنت بعضها من بعض وهذا يشق عليهم فقال اذا فرغ من وزنها وانقادها فلما امر الغلام الذي يرسل ان يكون هو الذي يبيعه ويدفع اليه الورق فيقبض من الدينارين حيث يدفع اليه الورق فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن ثعلبة بن ميمون عن ابي الحسن الساباطي عن عمار بن موسى الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بان يبيع الرجل الدينارين بالدرهم من ضعف يومه بنسبة محمل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن حماد عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدينارين بالدرهم مثلي بمثلين او لم يبعين او اخذوا ذلك بنسبة قال لا بأس

مثلاً

عن عيسى بن هشام

فان

وانقادها
أيابيه

الدينار
نسبة

الحسن
ابن الحسين

الدينار سعيد

عنه عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس
 ان يبيع الرجل الدينار بخسرية جمانة واقل ذلك عنه عن احمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن شعيب عن مصدق
 بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع له دينار يشتري دنانير بالخسرية قال نعم انما
 الذهب وغيره في البيع والشراء سواء فقد كان الاخبار لا تعارض لما قد مره لان المتقدم منها اكثر
 لان اوجهنا منها ههنا ووجهنا اكثر من ذلك في كتابنا الكبير وكان هذه الاخبار اربعة منها
 الاصل فيها عام للساباطي وهو واحد وقد ضعفه جماعة من أهل النقل وذكروا انما يتفرع بنقله ليعمل
 عليه لانه كان فطحيا فاسد المذهب غير ان لا نطعن في النقل عليه بهذه الطريقة لان طعن كان كذلك
 فهو ثقة في النقل لا يطمعن عليه لما خبر زرارة بالطريق الذي على بن حديد وهو ضعيف جدا لا يعول
 على ما يفرع بنقله ويحتمل هذه الاخبار بعد تسليمها وجهها من التاويل وهو ان يكون قول خسرية
 صفة الدنانير ولا يكون حالا للبيع فيكون تلخيص الكلام ان كان له على غيره دنانير خسرية جاز ان يبيعها
 عليه في الحال بدراهم بسعر الوقت او اكثر من ذلك وياخذ الثمن عاجلا وقد ذكرنا في كتابنا الكبير
 ما يدل على ذلك فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الفضيل بن كثير عن محمد بن عمرو
 قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام ان امرأة من اهلنا اوصت ان تدفع اليك ثلثين دينارا
 وكان لها عندي فلم يحضوني فدعيت الى بعض الصديقات فنقلت اسلفي دنانيرا عطيتك ثمن
 كل دينار ستة وعشرين درهما فاخذت من عندي عشرون دنانيرا عاشرين وستين درهما وقد
 بها اليك فكتب الى وصلت الدنانير فهدى الخبر ليس فيه اكثر من حكاية من فعله من استسلافه
 الدراهم بالدنانير وبعث بها الى الرضا عليه السلام لاجل حوالته كانت حصلت عليه انها قبلها منه
 وليس فيه انه سأل عن جواز ذلك فسوغه واجاز ذلك له فاذا لم يكن فيه فلا يعارض ما قد مره
 والذي يدل على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي بن ابي غير
 عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه دنانير فقال لا بأس
 بان يأخذ بثمنها دراهم عنه عن فضالة عن ابان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يكون له الدين دراهم معلومة الى اجل فجاء الاجل فليس عند الذي حل عليه درهم قال لا بأس ان يأخذ بثمنها
 بصوت اليوم قال لا بأس به وقد استوفينا ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية
 انشاء الله تعالى باب اتفاق الدراهم المحمولى عليها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن شعيب
 عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت عن الدراهم المحمولى عليها قال لا بأس باتفاقها بين ابي عمير والحسين

الدنانير

منه ما أنه

في

على كل حال وحقنا في القول
 وحصل من هذا الخبر ما ذكره
 على ما قاله المحققين بالخسرية
 ما يدل على انه دنانير الخسرية
 في هذا الموضع لا على ما يحل
 على الدراهم من الخسرية

فبيع السيوف المملوكة

بن عطية عن يزييد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اتفاق الدرام المحمل عليها فقال إذا كانت
الفضة الثلاثين فلا بأس بحملها عن حماد بن محمد عن يزييد عن أبي عبد الله عليه السلام في اتفاق الدرام
المحمل عليها فقال إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس باتفاقها إين أبي بصير عن رجل عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام قال جاء رجل من سجستان قال ليلن عندنا درهم يقال لها الشاهية فهل
على الدرهم اثنين فقال لا بأس به إذا كان يجوز فأما ما رواه ابن أبي عمير عن علي الصيرفي عن الفضل
بن عمر الجعفي قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام قال لي بين يدي درهم فالتفتي إلى درهمها فقال لا يش
هذا فقلت ستوق قال وما الستوق فقلت طبقتين فضة وطبقة لها من طبقة من فضة فقال
أكره هذا فإنه لا يحل بيع هذا ولا اتفاقه قال وجه في الجمع بين هذه الأخبار أن الدرهم إذا كانت مفرقة
متداولة بين الناس فلا بأس باتفاقها على ما جرت به عادة البلد فإذا كانت دراهم محمولة فلا يجوز
اتفاقها إلا بعد أن تبين عيارها حتى يعلم لا خفائها قيمتها والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن رباب قال لا أعلم إلا عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
الرجل يحمل الدرهم يحمل عليها الفئاس أو غيره ثم يبيعهما قال إذا بين ذلك فلا بأس **باب البيع في**
المحلات بالفضة فقد روي عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن العقرقوني عن
أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيف المحمل بالفضة فقال لا بأس قال وسألت
عن بيع الدسيسة فقال إذا نقد مثل ما فضة فلا بأس بأولي على الطعام حدث عن صفوان عن ابن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع السيف المحمل بالفضة بنفسه إذا نقد من فضة
ولا فلا جعل منه طعاما ولا ينسك منه عن سعد بن مسلم عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت
عن السيوف المحلاة فيها الفضة تناع بالذهب إلى أجل مني فقال لا بأس بالناس لم يختلفوا في النساء وإنها
إنما تختلف في اليد باليد فقلت لغيرها بدرهم بنقد فقال كان لي يقول يكون معه عرض أحب
الفضة لئلا كانت الدرهم التي تعطى أكثر من الفضة التوفية فقال كيف لهم بالاحتياط بذلك فقلت
فإنهم يبيعونهم فممن ذلك فقال إن كانوا يبيعون فلا بأس إلا أنهم يجلبون من العرض
أحب إلى الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن منصور بن أبي عمير عن أبي عبد الله
قال سألت عن السيف المفضض ببيع الدرهم فقال إذا كان خضرة فقل من النقد فلا بأس وإن
كانت أكثر فلا يبيع عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ابن أبي عمير قال سألت عن السيف المفضض
ببيع الدرهم فلا بأس إذا كان خضرة فقل من النقد فلا بأس وإن كانت أكثر فلا يبيع عنه فاما ما رواه الحسن

جاء

له ستوق كنشور وقد روي
ستوق بغير أن يمين زعيم يبيع
عقب الفضة في البيع الأول
والردي من الشئ وهو معروف
درهم يبيع ١٢ صرح جرح

له يقبيل
أعلمه

فضة

سألت

بن محمد بن سماع عن جعفر بن صالح بن خالد جميل عن منصور الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
لها سيف اشتريه فبها الفضة تكون الفضة أكثر وأقل قال لا بأس قالوا وجه في هذه الرواية أن يكون ثمة
من الرواية لأن منصور الصيقلي قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الفضة أقل مما ينقد طلبا
وإن كان أكثر فلا يصير ذلك الرواية مطابقة للحديث المأثورة فينبغي أن يكون العمل عليها وتؤكد ذلك
أيضا ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن فضالة عن أبيان عن محمد قال سئل عن السيف المحلى بالسيف المقتدر
المعروف بالفضة ببيعته بالدراهم فقال لا بأس بالذهب وقال لا بأس بالفضة أيضا وقال إذا كان الثمن أكثر من الفضة
فلا بأس فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن جعفر بن أبي عن اسحق بن عمار أنه قال عن عبد الله بن حمزة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السيف المحلى بالفضة يباع بنسبة قال ليس بأس لأن فيه الحديد
والسيف فالوجه في هذا الخبر أن كان مطلقا أن يحمل على الأحاديث المتقدمة وهو أن إذا انقد مثله فيه
جاء أن يكون ما بقي بنسبة فأما أن يكون الكل بنسبة فلا يجوز على حال **باب** الرجل يكون له على غيره الدراهم
فتسقط تلك الدراهم جنيتهما من الناس بدراهم غيرها ما الذي يجب عليه حكمي بن الحسن الصفار عن
محمد بن عيسى بن يونس قال كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه كان لي على رجل دراهم تلك السلطان
اسقط تلك الدراهم وجاءت دراهم غلام من تلك الدراهم الأولى ولها اليوم وضعية فأشوق لي عليها الأولى
التي اسقطها السلطان والدراهم التي أجازها السلطان فكتب الدراهم الأولى عن محمد بن عبد الجبار
عن المباس عن صفوان قال سأله غيبة بن سعيد عن رجل استقرض دراهم من رجل فسقطت تلك الدراهم
اقتضيت ولا يباع بها شيء لصاحب الدراهم الدراهم الأولى والجائز التي تجوز بين الناس قال فقال أصاب
الدراهم الدراهم الأولى فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال لي
كتبت إلى الرضا عليه السلام أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تينفق بين الناس فقلت
الأيام وليس تينفق اليوم ألي عليه تلك الدراهم بأعيانها أو ما تينفق بين الناس فكتب إلي ذلك أن تأخذ منه
ما يينفق بين الناس كما أعطيت ما يينفق بين الناس فلا ينفق في الخبرين لا طين لا نمانا قال ذلك أن تأخذ منه
ما يينفق بين الناس في قيمة الدراهم الأولى ما يينفق بين الناس لأن خبره أن تسقط الدراهم الأولى حتى
لا يكاد توخذ أصلا فلا يلزم أخذها وهو لا يينفق بها وإنما القيمة دراهم لا دولة وليس المطالبة بالدراهم
التي تكون في الحال **باب** بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد الحسين بن سعيد عن صفوان
عن سعيد بن يسار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير والبعيرين يدا بيد بنسبة قال لا بأس به
ثم قال خط على النسبة عن صفوان بن يحيى عن جميل بن زنت عن أبي جعفر عليه السلام قال البعير

يجب عليه

سأل

وتغيرت

الف

قال وكنت

والعبد لعبد

ثم

والدابة بالدينارين

جسته

مجانته

مجانته

قارونما اثنين

ان

بالعبد والدينارين بالدينارين يدان بيد الدينارين بأس عنده عن القسمين محمد بن محمد عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالدينارين قال لا بأس بالحيوان كلها ايديتيد
الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشاة
بالشاة والبيضة بالبيضة قال لا بأس الم يكن في كيل ولا وزن عنده عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد
بن زهارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الويا الا فيما يكمل ويوزن عنده عن ابن رباط عن ابن مسكان
عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البيضة بالبيضة قال لا بأس والثوب
بالثوبين قال لا بأس به والفهرين بالفهرين فقال لا بأس به قال كل شيء يكال ويوزن فلا يصلم مثلهين مثل
اذا كان من جنس واحد اذا كان لا يكال ولا يوزن فليس بأس اثنين بواحد فاما ما رواه الحسين بن سعيد
عن حماد بن عيسى عن حمزة بن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوبين الذين بالثوب
المنفرد والبعين بالبعين والدينارين بالدينارين فقال كره ذلك على عليه السلام فنهى عن ذلك ان يخلط
الصنفان قال وسألت عن الجبل والبقر والغنم واحد في هذا الباب قال نعم كرهه الحسن بن سعيد
عن الحسن بن زهارة عن سماعة قال سألت عن بيع الحيوان اثنين بواحد فقليل اذا سميت الثمن فلا بأس
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن الرجل يقول عارضي بفرسي
وفرسك وازيدك قال لا يصلم ولكن يقول اعطني فرسك بكذا او كذا واعطيك فرسي بكذا او كذا
فأوجه في هذه الاخبار ان تحملها على الاستظهار والاحتياط لان الافضل والاحوط ان يقوم كل واحد
منهما على حدة ويكون البيع على القيمة وان لم يكن ذلك محظورا حسب ما قد مرنا في الاخبار لا دولة
باب ان ما يباع كيلاد ووزنا لا يجوز بيعه جزا فالحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما كان من طعام سميت فيه كيلاد فلا يصلم مجازفة عنه
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما كان من طعام سميت فيه كيلاد
فلا يصلم مجازفة هذا ما يكره من بيع الطعام فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن سواد بن عبد الله
عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري مائة راوية زيتا فاعرض راوية او
اثنتين فازنهما واخذ سائرهما على قدر ذلك فقال لا بأس فادينا في الخبرين الاولين لاننا جازلنا ما
الباقى على ثمنهما ووزننا اذا المبرر صاحبنا ووزننا مثل ذلك فيصدمه فيه فيقع البيع على الوزن دون
المجازفة وانما لم يجرم ان يشتري ما يوزن جزا من غير وزن ولا احتياط من الوزن وتصديق صاحبنا
ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلى بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت

فيما يباع كيلاد ووزننا

ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عليه مال كيل مسمى فيبيعه الى ما حال فيها اقل من الكيل الذي
 لي عليه فخذها مجازفة فقال لا بأس فالوجه في هذه الرواية اننا لما جاز ذلك لانه ليس بمضلل ولا مكاثر
 له عليه شيء معلوم فمضى فخذ ما يعلم ان انقص من مال عليه فلم يكن بذلك بأس وانما المخطور المقدر
 على ما يكال مجازفة **باب** اعطاء الغنم بالضموية على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن العجلي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضموية تسماً معلوما او داهم معلومة في كل شاة
 كذا او كذا قال لا بأس بالدهم وتسماً حب بان يكون بالسمن الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابنا
 عن مدرك بن الهزاه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضموية بشيء معلوم
 من الصوف والسمن والدهم قال لا بأس بالدهم وكرة السمن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل له غنم يبيع البانها بغير كيل قال نعم حتى يقطع او شيء منها فاما ما رواه الحسن بن محبوب
 عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع الى رجل غنم ليس من داهم
 معلومة لكل شاة كذا او كذا في كل شاة قال لا بأس بالدهم فاما السمن فلا حب ذلك لان يكون حوا
 فلا بأس فالوجه في الاخبار الاولى ان تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل وهو انما كره ضميتها
 بالسمن يمكن حواله فاما اذا كانت كذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن
 سماعة عن ابي بن عوف عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع
 الى الرجل بقراً وغنماً على ان يدفع اليه كل سنة من البانها واولادها كذا او كذا اقل ذلك مكره فالوجه
 في كراهية ذلك هو انه غير مل على ان يعطيها من البانها واولادها ولو لم يعين ذلك لمكان جائزاً
 وجري ذلك مجري من استأجرها بغير شيء من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وان جاز
 ان يستأجرها بطعام لا يعينه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن بن محمد عن سماعة
 قال سألت عن اللبن يشتري وهو في الضرع قال لا لان يجلب الى سكرجة فيقول اشتري منك
 هذا اللبن الذي في السكرجة وما في ضروعهما بشئ مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان ما في
 السكرجة فلا ينافي في الاخبار الاولى لانه انما يباع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يجز ذلك لانه
 مجهول وانما جاز في الاخبار الاولى بينهما مدة معلومة وثمة معينة فكان ذلك جائزاً مجزئاً
 الاجازة فساد ولم يكن ذلك حراماً **باب** من المالك الذي يولد من الزنا الحسين بن
 سعيد عن فضالة عن ابي بن عوف عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ولد الزنا اشتريه

شاة

الغنم

يكبر

بشيء

الضرع

وزمانا

الزنا

او يبيعه او يستفد من فقال شتره واستفد من بيعه فاما اللقطة فلا تشتر عنه عصفورا
عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري ويستفد فقال
نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي الجهم عن ابي عديبة قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يطيب ولد الزنا ابدا ولا يطيب ثمنه ابدا
وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن ابن فضال عن مثق الحنظلي عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يكون لي المملوكة من الزنا اتج من ثمنها واتزوج فقال
لا تج ولا تتزوج منه قال وجه في هذين الخبرين ان نخلها على ضوب من الكراهية
دون الخطر **باب بيع العبيد المحسين بن سعيد** عن القسم بن محمد عن علي بن
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ثمن العبيد قبل ان يغلى
لن يبتاعه له يطبخه او يجعله خمر قال اذا بعت قبل ان يكون خمر وهو حلال فلا بأس
عنه عن فضالة عن رفاعة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن
بيع العبيد ممن يخمر فقال حلال السنابيع قوما من يجعله شرا با خبيثا عتته
عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
بيع عبيد العنب من يجعله حراما فقال لا بأس ببيعه حلالا فيجعله حراما فابعد
الله واحقه فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العبيد بتأخير قال وجه
في هذا الخبر انه انما كره بيعه بتأخير لانه لا يؤمن ان يكون في حال ما يقبض الثمن
قد صار خمر وان كان ذلك لم يفسد بطور الذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله
رجل وانا حاضر قال ان لي الكرم قال تبيعه غنيا قال فانه يشتريه من يجعله خمر
قال فبيعه اذا عسيرا قال انه يشتريه من عسيرا فيجعل خمر في قريش قال بعتته
حلالا فيجعله حراما فابعد الله ثم سكت هتمة ثم قال لا تدين ثمنه حتى يصير
خمر فتكون تأخذ ثمن الخمر الذي يدل على ذلك ورد مورود الكراهية دون الخطر
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن بيع العبيد فيصير خمر قبل ان يقبض الثمن قال فقال لو باع ثمنه من يعلم ان يجعله

خمر احراما لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيرا فلا يباع الا بالنقد الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع العصير
من يصنعه خمر اقال بعه من يطبخه او يصنعه خلا حب الى ولا ادى بالاول بأسا
باب من له ثوب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه نعم لا محمد بن يعقوب
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ساكته عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قنائة فيها شوك فيستغنى
بعضهم عن شربه ابيع شربه قال نعم ان شاء الله بورك وان شاء ركبيل خطبة الحسين
بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاهلي قال سأل رجل ابا عبد الله
عليه السلام وانا عنده عن قنائة بين قوم الكل رجل منهم شرب معلوم فاستغنى
رجل منهم عن شربه ابيعه لجنطة او شعير قال يبيعه بما شاء هذا ما ليس فيه شئ
فاما ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم وحميد بن ديار عن الحسن بن محمد بن
سماعة جميعا عن ايان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهي رسول الله صلى الله
عليه وآله عن النطاف ولا ذبا قال ولا ذبا ان تشتم مسناه فقل الماء وتشفى به الارض
ثم يستغنى عنه فقال لا تتبعه ولكن اعرج جارك والنطاف ان يكون له الشرب فيستغنى عنه
فيقول لا تتبعه اعرج اخاك او جارك فالوجه في هذا الخبر ان تحمل بيع ذلك على انه مكره و
ليس فخطور لان الافضل ان يعطى ما فضل عنه من الشرب اخاه او جاره ولا يبيعه ولي
ذلك بمخروط **باب** من احيا ارضها على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجرة او خروا ديا
ندا لم يسبقه اليه احدا واحيا ارضها ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله عنه
عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ايما
قوم احياوا شيئا من الارض وعمرها فمحق بها وولى له الحسن بن محبوب عن مغوية بن
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل انى خربة بائنة فاستخرجها او كس
انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضه الرجل قبله فطالب عنها فتركها واخرها
فحما بعد يطلبا فان الارض لله عز وجل ولمن عمرها على بن ابراهيم عن بيته عن حماد عن
حمران عن زيارع ومحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وكيرو حمران وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن

أحمد بن

بن
بن
ابا

فاستخرجها

فطلبا

في
أشبه أبو جعفر
مصنف هذا الكتاب
بنيته
الكبير
فيها

خاله
المؤمنين للمؤمنين
المؤمنون
أخرها

فيقاطهم

لم يحلف

جرب
في المسلمين
السواد

أشترحه

أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أحيانا موافقا فقول قال محمد بن
الحسن رحمه الله الوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها ما أورثنا كثيرا منها في كتابنا الكبيرين من أحيانا أرضها
فهو أولى بالتصرف فيها دون أن يملك بذلك الأرض لأن هذه الأرضين من جملة الأقاليم التي هي خاصة
للامام لأن من أحيانا أولى بالتصرف إذا أدوا إليها اللامام وقد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور
بأدلة مستوفاة وأخبار كثيرة والذي يدل عليها على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن أبي خلف الكاظمي عن أبي جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام أن الأرض لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين إذا واهل بيتي الذين أورثنا الأرض ونحن المتقون ولا أرض كلها
لنا فمن أحيانا أرضا من المسلمين فليخرجها وليؤد خراجها إلى الامام من أهل بيتي ولما أكل منها وإن
تركها أو حاربها فآخذها رجل من المسلمين من بعده فمروها وأحيائها فهو آحق بها من الذي تركها
فليؤد خراجها إلى الامام من أهل بيتي وله ما أكل حتى يظهر لقائم من أهل بيتي بالسيف فيجوزها
ويعينها ويخرجهم منها كما أحارها رسول الله صلى الله عليه وآله منعتها إلا ما كان في أيدي شيعةنا
فقط أطعمهم على ما في أيديهم وبيتك الأرض في أيديهم **باب** حكم أرض الخراج الحسين بن
سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد الحلي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن
السواد ما منزلته فقال هو لجميع المسلمين إن هو اليوم ولم يدخل في الإسلام بعد اليوم وطمس
لا يخلق بعد فقلنا الشرا من الدنيا أين فقال لا يصير إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها
للمسلمين فإذا شاء رولى الأمر أن يأخذها أو يتركها فقلنا فإن أخذها من قبل يرد إليه رأس ما لوله
ما أكل من غلتها بما عمل عنه عن الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله
عليه السلام قال لا تشتري أرض أهل الشام شيئا إلا من كانت لخدمته فأنما هو في المسلمين الحسن
بن محمد بن سياره عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحر عن بكار بن أبي بكر عن محمد بن شريح قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من أرض الخراج فذكره فقال إنما أرض الخراج للمسلمين فقالوا فماذا
يشتريها الرجل عليه خراجها فقال لا بأس إلا أن يسقى من عيب ذلك فأمّا ما رواه محمد بن الحسن المصنف
عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثنا أبو بردة بن رباح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
كيف ترى في شراء أهل الخراج قال ومن يبيع ذلك على أرض المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يديه
قال ما يبيع الخراج المسلمين ما قام قال لا بأس أن يشتري حقه منها ويحول حق المسلمين عليه و
لعله يكون أقوى عليها وأولى بخراجهم منه فالوجه في قوله اشتري حقه منها أي مال من التصرف فيه ومن

في شراء ارض من اهل الذمة

عنه في ارض من ارض ذمة الاخر لا يصح ملكها على حسب ما تضمنه الاخبار الا لا يتوقد استوفينا ما يتعلق بمدة
 الباب في كتابنا الكبير فيها ذكرنا كتابتي **باب** شراء ارض من اهل الذمة للحسين بن سعيد عن حماد بن قيس عن
 ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عن شراء ارض من اهل الذمة فقال لا بأس بان يشتري منهم ليعملها واحيوها
 فيهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله حين ظهر على خيبر وفيها اليهود خاضعون لان يتركوا ارض في يديهم يعملوها
 ويعملونها عن فضل من العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت عن شراء ارض من اهل الذمة فقال لا بأس بان يشتريها فتكون لها
 كان ذلك غير ان يهودي فيها كما يهودون فيها الحسين بن سعيد عن عوف بن علي عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت عن شراء
 من ارض اليهود والنصارى قال الدين بن اسحق قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله على اهل خيبر فباعوا ارضهم على ان يتركوا ارض
 في ايديهم يعملوها ويعملوها وما بها بأس لو اشتريت فيها شيئا او اقاموا حيوانا شيئا من الارض واعلموا فمحق بها
 وهو له ما حمل بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن شراء
 اهل ارض الذمة قال لا بأس بها فيكون اذا كان ذلك غير ان يهودي كل ما يهودون قال محمد بن الحسن الوجه
 في هذه الاخبار ان اهل الذمة لا يخلطوا في ايديهم من ارض من ان يكون فحقت عنوة او صلحوا عليها فان
 كانت مفتوحة عنوة فقولوا للمسلمين قاطبة لم يبيعوها اذا كانت في ايديهم نحو النصارى دون اصل الملك يكون
 على المشتري ما كان عليها من الخراب كما كانت خيبر مع اليهود فان كانت ارضها صلحوا عليها فقولوا للجزية
 يجوز شرائها منهم اذا انتقل ما عليها الجزية رقبهم وقبل عليها المشتري ما كانوا قبلوه من الصلح فتكون لاهل
 ملكا يصح التصرف فيه على كل حال **باب** الذي يكون له ارض فيسلمها الذي يجيب عليها الحسن
 بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت له رجل من اهل
 الجزان يكون له ارض فيسلمها لابي عليه تكون ما صلحهم عليه النبي صلى الله عليه وآله او ما على المسلمين
 قال عليه ما على المسلمين انهم لو اسلموا الموصي لهم النبي صلى الله عليه وآله فله ما عرفاه الحسن بن محمد
 بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف
 فيه ابن ابي ليلى وابن شبرمة في السواد وارضيه فقلت ان ابن ابي ليلى قال انهم اسلموا ارضهم حرروا ما في
 ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمة فزعم انهم عبيد وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في ذلك
 ما قال ابن شبرمة وقال في الرجال ما قال ابن ابي ليلى انهم اسلموا ارضهم حرروا مع هذا كلامهم
 فآلوجه في هذه الرواية انه انما قال بقول ابن شبرمة بان ارضهم ليست لهم حيث كانت مفتوحة
 عنوة بالسيف فكانت للمسلمين فلما اسلموا ارضهم بذلك ملكوا والخبير الاول يكون محولا على ارضهم وسلم

صالحا عليه من غير ان فقت بالسيف فبق ملكهم على ما كان فلما اسلموا ارضهم ملكهم مثل ما اسلموا ارضهم

الشيخ قدس الله روحه
 مصنف هذا الكتاب

قوله ارض من ارض
 ارض من ارض

التي ليست باهل الخراج **باب** بيع الزرع الاخصو قيل ان يصير سنبلا الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن
زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يشتري زرعها اخصو فان
شئت تركته حتى تصدك وان شئت فبعه خشيشا على ابي ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس ان يشتري زرعها اخصو ثم تركته حتى تصدك ان شئت او تقطعه
من قبل ان يسنبل وهو خشيش وقال لا بأس ايضا ان يشتري زرعها قد سنبل وبلغ غنطه احمد
بن محمد بن عيسى عن عثمن بن عيسى عن سماعة قال سألت عن ثوبان القصيل يشتريه الرجل
فلا يقطع ويبيد وله في تركه حتى يخرج سنبلا شعيرا او خطه وقد اشتراه من اصيل على الباء
خراج او هو على الصلح فقال ان كان اشتراط حين اشتراه ان شاء قطعه وان شاء تركه كما هو
حق يكون سنبلا ولا فلا ينبغي له ان يتركه حتى يكون سنبلا عنه عن ابن محبوب عن
ابن ابي ايوب عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه وزاد فيه فان فعل فان عليه
طسقه ونفقته وله ما خرج منه سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن النعمان
عن زاذان عن ابي عبد الله عليه السلام في زرع بيع وهو خشيش ثم يسنبل قال لا بأس اذا قال
ابتاع منك ما يخرج من هذا الزرع فاذا اشتراه وهو خشيش فان شاء اعفاه وان شاء تركه
على ابي ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن بكير بن اعين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
شراء الزرع الاخصو قال نعم لا بأس من عتقه عن زاذان عن ثوبان القصيل
اخصو ثم تركته ان شئت حتى يسنبل ثم تصدك وان شئت ان تعلقه وابتاع قصيلا فلا بأس به
قيل ان يسنبل فاما اذا سنبل فلا يقطع رأسا رأسا فانه فساد الحسن بن محمد بن سماعة عن
محمد بن زياد عن علي بن خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشتري الزرع قال اذا كان
قد يشرفا صاماما الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن مغوية بن عمار قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يشتري الزرع مما لم يسنبل فلا تكت تشترى اصل فلا بأس بذلك
لما ثبت في الروايات صلاحيته فيكون لا بأس في بيعه في هذا الخبر انما هو على ما هو من الكراهية دون الخطأ والخبا
الاول على الجواز وضع الخبر وما تضمنته رواية علي بن خنيس من انه لا بأس ان قد يشرفا صاماما
الاستظهار دون الخطأ لا يمكن كذلك على ما تضمنته الاخبار ولا في باب النهي عن الاحتكاك الحسين بن سعيد
عن فضالة عن اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله لا يمتكر الطعام الا على سهيل بن
نواحة عن محمد بن محمد بن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله لا يمتكر الطعام الا على سهيل بن

حيث شاء

الخطوة

ارباحه يقتضيه

او القصيل الا

تعلقه

في النهي عن الاحتكار

٤١٣

عن أبيه عن النوفلي عن الشكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة في الخصب أربعون يوماً وفي
 الغدة والبلاء ثلاثه أيام فإذا زاد على الأربعين في زمان الخصب فصاحبه ملعون ولا والله العنة على
 ثلثة أيام فصاحبه ملعون **اسم** بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال ليس المحكورة إلا في الخطر والتعريف والتراب **اسم** بن محمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن
 منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال فقد الطعام على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله والد فاقى السلوك
 فقالوا يا رسول الله قد فقدنا الطعام ولم يبق شيء لنا عند فلان **قوله** قال محمد بن يحيى قال فاقى السلوك
 أن المسلمين ذكروا أن الطعام قد فقدوا أشياء عندك فأخرجوه وبعوه كيف شئتم ولا تتخسروا
اسم بن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن وهب عن الحسين بن عبيد الله بن جعفر عن
 أبيه عن جدنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله
 أنه من المحكركين فامرهم أن يخرجوا إلى بطون الأسواق حيث ينظر الأرباب إليها فقلل رسول الله
 صلى الله عليه وآله لو قومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال أنا أقوم عليهم أم أنا
 السعالي الله تعالى يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء قال الشيخ رحمه الله الأخاء عامة في النهي
 الاحتكار على كل حال وقد روي أن الخطور من ذلك هو أنه إذا لم يكن في البلد طعام غير الذي
 المحكروا يكون واحداً فإنه يلزمه إخراجهم به ما يزرقه الله كما فعل النبي صلى الله عليه وآله في بني النضير
 عمل هذه الأخبار المطلقة على هذه المقيدة كما بينا في مواضع كثيرة **قوله** ما قلناه على إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال المحكورة أن تشتري طعاماً
 في المصر وتحتكره فإن كان في المصر طعام أو باع غيره فلا بأس بأن يلبس بلبنة الفضل قال وسألت عن
 الزيت فقال إذا كان عندك غيره فلا بأس بما سأكه **قوله** على الأشعر عن محمد بن عبد الجبار عن منصور عن
 أبي الفضل بن سالم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام ما علك قال جازاً ورواهما قدمت على فلان ورواهما قدمت على
 كساده فحسبت قال فما يقول من قبلك فيه قلت يقولون محكرك قال يبيعه أحد غيره قلت ما يبيع من
 جزء جزء قال لا بأس ما كان ذلك من ثمنه يقال له حكيم بن حزام كان إذا دخل الطعام المديونة اشتراه
 كله فزاد النبي صلى الله عليه وآله فقال يا حكيم بن حزام أيا له أن تحكرك على إبراهيم عن أبيه عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحكرك الطعام ويتوفس به هل
 يجوز ذلك فقال إن كان الطعام كثيراً يبيع الناس فلا بأس به وإن كان الطعام قليلاً لا يبيع الناس فإنه
 يكره أن يحكرك الطعام ويتركه الناس لم يحرم طعام **باب** العدا الذي ثبت بينهم الشفعة

عبد الله بن جعفر

يحيى

رسول الله

محمد بن الحسن

من سلم قلت حنا

في الرهن يهلك عند الرهن

٦٥

عامة في كل شيء وذلك يدخل فيها الحيوان وفروه فلا يجوز تخصيصها بخير واحد والهرب لا يخرج ^{الشيء} ^{منه}
 الحيوان فيه شفعة وهو خير بوش وعبد الله بن سنان والحلي والأوجه في هذا الخبر
 ان غنله على ان لا يكون في الحيوان شفعة اذا كان بين اكثر من شركيين كما قلناه في فروه من
 الاشياء فاما ما رفاه على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ^{الاشياء}
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا شفعة في سفينة ولا فخر ولا في طريق فلا ينافي خبر
 منصور بن حازم الذي قال فيه انه ثبتت الشفعة بالمرو الطريق اذا اراد صاحبه بيعه لان
 الوجه فيه ان غنله على ضرب من التقية لان ذلك مذموم بعض العامة **باب الرهن**
يهلك عند الرهن على بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلي عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يرهن عند الرجل رهنا فيصيبه شيء او يضيع قال يرجع بماله عليه ^{الشيء}
 بن سعيد عن انقسم بن محمد وفضالة عن ابان عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رهن سوارين فهلك احدهما فقل يرجع عليه فيما بقي وقال في رجل رهن عند دارا فاحترقت
 او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض عنه عن ابن ابي عمير عن ابان عن رجل عن ابي عبد الله
 في رجل رهن عند رجل دارا فاحترقت او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض وقال في رجل
 عند مملوك مجذوم او رهن عند مال فلم ينزع المتاع ولم يتعامدا ولم يحركه فتاكل من نقص ^{ينشر}
 من ماله بقدر ذلك قال لا يحل بن علي بن محبوب عن ابن ابي نصر عن داود بن الحصين عن ابي
 العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رهن عند اخوه عبيد بن فلك احدهما يكون
 حقه في الاخر قال نعم قلت او دارا احترقت يكون حقه في التربة قال نعم او دابتين حقه في احدهما
 قال نعم او قناع فيقصد من طول ما تركه او طعام فيفسد او فلام فاصابه جدرى فملى وثيابا ^{فاحترقت}
 مطوية لم يتعامدا ولم ينثرها حتى هلكت قال هذا يجوز اخذه يكون حقه عليه فاما ما رواه محمد
 بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرهن فقال ان
 اكثر من مال الرهن فملك ان يؤدي الفضل الى صاحب الرهن وان كان اقل من ماله وملك الرهن
 ادعى له صاحبه فضل له وان كان سواء فليس عليه شيء ^{فاحترقت} رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن ابي حمزة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قول علي عليه السلام في الرهن يتراد ان الفضل قال كان
 على عليه السلام يقول ذلك قلت كيف يتراد ان الفضل قال ان كان الرهن افضل مما رهن به ثم طلب
 رد الرهن الفضل على صاحبه وان كان لا يبقى من الرهن ما ينقص من حق الرهن قل وكذلك كان

اختلاف الراهن والمرقن في مقدار الرهن

٤٩

على عليه السلام في الحيوان وغيره لك فاما اذا اهلك من قبل نفسه او من جهة غيره لم يلزمه شيء وكان له الرجوع على صاحبه بما عليه والذي يدل على ما قلناه مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاح عن ابان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرهن اذا اضاع من عند المرهق من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن فاخذه وان استهلكه تراد الفضل محمل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرهن اذا ضاع عند المرهق من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن واخذه وان استهلكه تراد الفضل فيها بينهما احمد بن محمد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرهن بمائة درهم وهو ياروى ثلث مائة درهم فهلك اكل الرهن يرد على صاحبه ما بقي درهم قال نعم لانه اخذ رهنا فيه فضل وصيغه قلت فيهلك نصف الرهن قال حساب ذلك والذي يصنع ما قد مناه من الروايات ما رواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن العلام او الدار فيصيبه الافة على من يكون قال على مولاه ثم قال رايت لو قتل قتيلا على من يكون قلت هو في عتق العبد قال لا ترى له يذهب من مال هذا ثم قال رايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون قلت لمولاه قال وكذلك يكون عليه يكون له فاما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارعنت عبدا او دابة فاقا فلا شيء عليك وان هلك الدابة فاقا العلام فانت ضامن فالوجه فيه ايضا ما قد مناه وهو ان يكون سبب هلاكها او سلبها لعلامة شيئا من جهة المرهق فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء

باب انه اذا اختلف الراهن والمرقن في مقدار الرهن على الراهن

الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فاقه ادعى الذي عنده الرهن انهما باع درهم وقال صاحبه الرهن انه بمائة قال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه باع درهم وان لم يكن بينهما فاقه الراهن اليقين عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن الفخري القمي عن سليمان بن جبير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رهن عند صاحبه رهنا لا يئنه بينهما فادعى الذي عنده الرهن انه باع وقال صاحبه الرهن هو بمائة فقال لا يئنه على الذي عنده الرهن انه باع

الزور

التعبد

فان لم يكن له بيتة فعلى الذى له الرهن المين أنه بماية الحسين بن محمد بن سماعة عن
غير واحد عن ابيان عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اختلفت في الرهن
فقال احدهما رهنه بالف وقال الاخر بمائة درهم قال يستل صاحب الف البيئة فان لم يكن له
بيئة حلف صاحب المائة فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني
عن حمزة عن ابيه عن علي عليه السلام في رهن اختلف فيه الرهن والمرقن فقال الرهن هو بكذا وكذا
وقال المرقن هو بكذا قال على عليه السلام صيدق المرقن حتى يحيط بالشن لانه امينه فالوجه
في هذا الخبر ان نمله على انه ينبغي للرهن ولا يفضل له ان يصدق من حيث انتمه وانما لم يكن
ذلك واجبا عليه ولا زكاه والواجب في الحكم ما تضمنته الاخبار الاولى **باب اذا اختلفت**
نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذي عنده انه رهن
قال الاخر انه ودية احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صديق قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول احدهما استودعته وكذا يقول هو رهن قال فقال
القول فيه قول الذي يقول هو رهن عندي الا ان ياتي الذي ادعاه انه اودعه بشهود الحسن بن
محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابيان عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اختلفا
في الرهن فقال احدهما هو رهن وقال الاخر هو عند ودية قال على صاحب الودية البيئة فان لم يكن له
حلف صاحب الرهن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال اني رجل رهن عند صاحبه رهنًا فقال الذي عنده الرهن ارقننه بكذا وكذا او قال الاخر اني
هو عند ودية فقال البيئة على الذي عنده الرهن انه بكذا فان لم يكن له بيئة فعلى الذي
له الرهن المين فلا ينافي في الاخبار الاولى لانه انما قال عليه البيئة في مقدار ما على الرهن دون
ان يجب عليه البيئة على انه رهن وهو مطابق لما روينا في الباب الاول وانما يجب في هذا
الباب البيئة على صاحب الرهن بافاد دية ولو قال بكذا من ذلك ان عليه شيئًا الا انه اقل
ما يذكره الرهن كان عليه نمين دون البيئة حسب ما تضمنته الباب الاول **باب**
وجوب ذالودية الى كل حد احمد بن محمد عن البرقي عن
فضيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً من مواليك مالا له قيمة
والرجل الذي عليه المال رجل من العرب فيقدر على ان لا يعطيه شيئًا والمستودع رجل خبيث
خارجي شيطان فلم يبع شيئًا فقال لي فل له رد عليه فانه اتمته عليه بامانة الله فاما ما

استودعته
انه

سرواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شيوع عن القم بن محمد عن سليمان بن داؤد عن حفص بن غياث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أو مئاة أو اللص سلم هل يرد عليه قال لا يرد على صاحبه قبل ولا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها حولا وإن أصاب صاحبها رقبها عليه ولا تصدق بها فإن جاء بعد ذلك خبره بين الأجر والقرم فإن اختار الأجر فله وإن اختار القرم عزم عليه وكان الأجر له فلا ينفق في الخبر الأول لأن هذا الخبر يخبر من يعلم أن عين ما أودعه اللص غضب في يجوز أن يمنعه آياه ويرد على صاحبه على الشرأقط المذكورة في الخبر فاما إذا لم يعرفه بعينه غضبا فلا يجوز حبه عنه فيجب عليه على كل حال **باب**
أن العارية غير مضمونة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس على مستعير عارية ضمان وصاحب العارية والودعية مؤتمن عنه عن فضالة عن أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن العارية يستعيرها الإنسان فتهلك أو تشرق فقال إذا كان امينا فلا عزم عليه عنه عن الضر عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال لا عزم على مستعير عارية إذا هلك إذا كان مأموفا **الحمل بن محمد بن يحيى** عن هارون مسلم عن سعد بن زياحين جعفر بن محمد عليها السلام قال ممتنه يقول لا عزم على مستعير عارية إذا هلك أو سرق أو ضاعت إذا كان المستعير مأموفا فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر عن أبيه عن وهب عن أبيه أن عليا عليه السلام قال من استأجر عبداً مملوكا لقوم ضيق فهو ضامن ومن استأجر حماراً صغيراً فهو ضيب فهو ضامن فهذا الخبر يحمل وجوهاً أحدها أنه إنما تضمن إذا استأجر من غير ما لكه فاما إذا استأجر من مالكه فليس عليه ضمان يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندی عن صفوان عن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي إبراهيم عليه السلام قال إذا استمرت عارية بنير اذن صاحبها فتهلك فالمستعير ضامن والوجه الثاني أن يكون فوط في حفظه أو تقدي حتى هلك فلا إذا كان كذلك كان عليه أيضا الضمان يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عامر عن محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا بميراث المؤمنين على الاستأجار في رجل أعار عارية فتهلك من عنده ولم ينفقها غائلة فمضى لا يغيرها المأوفا لا يغيرم الرجل إذا استأجر الدابة ما لم يكرهها أو يغيرها غائلة والأوجه الثالث أن يكون اشترط عليها الضمان فانه يغيره إذا كان لا مر على ذلك يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان

صاحبه

ملكك

عن ابن مسكان قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يضمن العارية الا ان يكون اشترط فيها ضمانا
الا الدفانير فافاضة مضمونة وان لم يشترط فيها ضمانا على عن ابيه عن ابني عمير عن حماد عن
ابي عبد الله عليه السلام قال صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان وقال اذا هلكت المأخوذة
المستعير لم يضمنه الا ان يكون قد اشترط عليه على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام انه قال جيع ما استعرت فاشترط عليك لوزك والذهب كذا
لك وان لم يشترط عليك **باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب**
يشترط وليس عليه من الخسرين شئ اسحق بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابيان ومجيب عن ابي المغيرة عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما ل المال الذي يبيع به مضاربة له من الرجح وليس عليه من الخسرين
شئ الا ان يخالف امر صاحب المال الحسن بن محمد بن عطاء عن عبد الله بن جيلة عن اسحق بن
عاصم عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن مال المضاربة قال الرجح بينهما والوضيعة على المال
عنه عن صفوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير
المؤمنين عليه السلام في تاجر اتجر بمال واشترط نصف الرجح فليس على المضارب ضمان وقال ايضا
من ضمن مضاربة فليس له الا لاس المال وليس له من الرجح شئ قاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن الحسن بن محبوب عن الكاهلي عن ابي الحسن موسى عليه السلام في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة
يجعل له شيئا من الرجح متى فابتاع المضارب متاعا فوضع فيه قال على المضارب من الوضيعة بقدر
ما حصل له من الرجح فلا ينفى في الاخبار الاولى لان هذه الخيوط على انه اذا كان المبال بينهما شركة فأن
يكون الرجح والنقد ان بينهما وانما اطلق عليه لفظ المضاربة مجازا ولا لانه كان المال كله من يحميه وان
جعل بعضه دينا عليه مع الشركة والذي يكسب عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
بن النعمان عن ثعلبة عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء يعني ابا يوسف و ابا حنيفة فقلت
ان لا ازال ادفع المال مضاربة الى الرجل فيقول قد ضاع او قد ذهب قال فادع اليه اكثر قرضا
والباقي مضاربة نسأله با عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال عني عن حماد عن ابن الحكم عن عبد الملك
بن حنيفة الهاشمي قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال اذا اقرضه الاستيثاق
لفقه ان يجعل بعضه شركة ليكون ارفق له في ماله قال لا بأس **باب ما يكون له اقرار الا**
احمل بن محمد بن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ساه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا تقبلوا من بائعكم الا بالثمن ولا بالثمن ولا بالثمن ولا بالثمن ولكن بالذهب والفضة

لان الذهب والفضة مضمون وليس هذا بمضمون محمل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان بن يحيى بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا تستاجر الارض بالقر ولا بالحنطة ولا
بالشعير ولا بالاربعاء ولا بالنخاف قلت وما الاربعاء قال الثوب والنخاف فقول الماء ولكن يستلها
بالذهب والفضة والنصف والثلث والرابع **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن
الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبل الارض بمحطة مساة ولكن بالنصف والثلث
والربع والخمس **باس** قال **اباس** بالمزارة بالثلث والرابع والخمس قال الشيخ قدس الله روحه
هذا الاخبار كلها مطلقة في كراهية اجارة الارض بالحنطة والشعير ينبغي ان نقيدها ونقول
انما ذكره ذلك اذا اجراها بمحطة يزرع فيها ويعطي صاحبها منها وما اذا كان من غيرها فلا ياب
يدل على ذلك ما رواه **علي بن ابراهيم** عن صالح بن السندی عن جعفر بن بشير عن موسى بن بكر
عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالمحبرة بالطعام قال ان
كان من طعامها فلا خير فيه **محمد بن الحسن** الصفار عن ايوب بن نوح عن صفوان بن ابي بردة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اجارة الارض بالمحبرة بالطعام قال ان كان من طعامها فلا
خير فيه **باب من استاجر ارضاً بثمن معلوم ثم اجراها باكثر من ذلك**
سهل بن زياد عن ابن فضال عن ابي المعز عن ابراهيم بن ميمون عن ابراهيم بن المشيقي عن ابي عبد
الله عليه السلام وهو يجمع عن الارض يستاجرها الرجل ثم يوجرها باكثر من ذلك قال ليس به بائ
الارض ليست بمنزلة البيت ولا الجيران فضل البيت حرام وفضل الاجير حرام **احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب**
عن خالد بن حوز عن ابي حنيفة النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتقبل اجارة
من الدعاين فيوجرها باكثر مما يتقبل فيها ويقوم فيها بمحطة السلطان قال لا بأس به ان الارض
ليست مثل الاجير ولا مثل البيت ان فضل الاجير البیت حرام **علي بن ابراهيم** عن ابن ابي عمير عن ابي المعز عن ابي عبد
الله عليه السلام في الرجل يستاجر الارض ثم يوجرها باكثر مما استاجر بها قال لا بأس به ان هذا ليس كما تقولون
ان فضل المحنوت الاجير حرام قال الشيخ قدس الله روحه هذا الاخبار مطلقة في جواز اجارة الارض باكثر مما
استاجرها وينبغي ان نقيدها احد شياء اما ان نقول يجوز له اجارتها اذا كان استاجرها بدينار
او ثمانية مملومة ان يوجرها بالنصف والثلث والرابع وان علم ان ذلك باكثر يدل على ذلك
ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن ابيان عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استاجر من السلطان من ارضه لخراج يدراهم

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يجمع
ان يجمع
المحبرة
ان يجمع
ان يجمع

محمد بن الحسن

الاجارة
ان يجمع
ان يجمع
ان يجمع
ان يجمع

في استأجر رضا بن معلوم

سماة او بطعام مستحق ثم اجرها وشروط من يجوزها ان تقبل النصف واقل من ذلك واكثر وله في الارض
بعد ذلك فضل يصلح له ذلك قال ثم اذا حفر نورا او حفر لم حلا يفتيه ثم يذ لك عليه ذلك والثالث
انه يجوز مثلا اذا استاجر بها بالثلث او الربع ان يوجرها بالنصف لان الفضل انما يحرم اذا
كان استاجر يدبرهم واجرها اكثر منها واما على هذا الوجه فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه
ابن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان تقبل الارض
بالثلث او بالربع فاقبلها بالالف درهم واقبلها بالالفين قال لا يجوز قلت كيف
جاء لاهول ولم يجز الثاني قال لان هذا مضمون وذلك غير مضمون محمل بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قبلت ارضا فبها نصفه فلا
تقبلها باكثر مما تقبلتها به وان قبلتها بالنصف الثلث فذلك ان تقبلها باكثر مما تقبلتها بالالف والنصف
مضمونان ومنها انه انما اجاز ذلك اذا حدث فيها حدث فاما قبل ذلك فلا ينبغي وهو يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان عن اسماعيل بن
الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استاجر ارضا من ارض الحراج
بدراهم سماة او بطعام معلوم فوجرها قطعة او جريا جريا فبئى معلوم فيكون له
مقتل ما استاجر من السلطان ولا يفتى شيئا او يوجرها تلك الارض قطعا على يعطيهم البند
والنفقة فيكون له في ذلك فضل على اجارته وله ثرية الارض وليست له فقال اذا اشتكت
ارضا فامقتت فيها شيئا او رمت فلا بأس بما ذكرت منها انه يجوز ان يوجر بعضها منها باكثر
مالى جارة الارض ويتصرف هو في الباقي من ذلك يجوز من ذلك وان قل يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم احدهما عليه السلام
قال سألت عن رجل يستكرى ارضا بباية دينار فيكوت نصفها نجسة وتسعين دينارا وهو
يقبها قال لا بأس باب الصانع يعطي شيئا ليصلح فيفسد هل يضمن
اهم لا على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن القصار يعيد قال كل حذر خط الاجر على ان يصلح فيفسد فهو ضامن عنه عن
ابيه عن النوفلي عن ليث بن عطاء قال كان امير المؤمنين يضمن القبايع والقصار والصائغين
على اربعة النامس وكان لا يضمن من الفرق والحرق والشرا القالب على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي نجران عن صفوان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن القصار يعيد اياهم

من
يعينهم

الاجور

يؤجر

والشور

ابراهيم
ابن ابراهيم

واشترط عليه ان يعطى في وقت قال اذا خالنا خرج الثوب بعد الوقت فهو ضامن على عن ابي
اسماعيل بن مازن عن يونس قال سالت الرضا عليه السلام عن القصار والصانع يضمنون قال لا يصلح لنا
الا بعد ان يضمنوا وكان يونس يعمل به وياخذه على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن اب
عبد الله عليه السلام ان اسير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل استاجر رجلا ليصلح بابا نضر بلسمار
فانصدع الباب فضمنه امير المؤمنين عليه السلام احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن
ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الثوب دفعه الى القصار فيخرجه قال اغرمه فلانك
انما دفعته اليه ليصلحه ولم تدفع اليه ليعينه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطى الاجر ليصلح فيفسد
ضامن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الصباغ والقصار فقال ليس بضمان قال وجه في هذا الخبر ان يحمل على
الصانع اذا كان مامونا يستحب لصاحبه الا يضمن وان كان ذلك ليس بواجب يدل على ذلك ما رواه
ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يضمن
القصار والصانع احتياطا وكان ابي يتولى عليه اذا كان مامونا الحسين بن سعيد عن ابن فضال
عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على عليه السلام يضمن القصار والصانع
بحملطبه على اموال الناس كان ابو جعفر عليه السلام يفضل عليه اذا كان مامونا ويترك ما ذكرناه بيا ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن السخدي عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن الصباح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن القصار يسلم اليه المتاع فيخرجه او يخرجه فيخرمه قال نعم غرمه ملجئت يداه انك اعطاه
ليس له نقطة ليعينه عنه عن ابن رباط عن منصور عن بكير بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يضمن القصار الا ملجئت يداه وان اقمه حلفته **باب من اكترى اية الى موضع**
فلاز ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة الحسين بن محمد بن سماعة عن المشي عن ابان
عن الحسن بن زياد الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكترى من رجل اية الى موضع فلاز
الموضع الذي يكارى له فمقت الدابة فقتل هو ضامن وعليه الكرا بقدر ذلك احمد بن محمد بن
عمر بن ابي ولاد قال اكترى سبلا الى قصرين مسيرة ذاما ورجلا بكذا وكذا او خرجت في طلب عزم
فماصرت قرب مظلة الكوفة فمضت ن صاحبى توجه الى السبل فتوجبت نحو السبل فلما اقيت السبل فمضت
انته توجه الى بغداد فاتبعته وظفرت به وفروخت فمضت الى السبل فمضت الى السبل فمضت الى السبل

عن فضالة

ابن ابراهيم

بكر

ابن ابراهيم

ذهابا بحسين خمسة عشر يوما واغريت صاحب البغل بعدلني واددت ان التحلل منه مما صنعت من
 فبذلت له خمسة عشر يوما فاني ان يقبل فتراضينا يا بني خيفة فاحرقه بالقصة واخبر الرجل فقال
 لي ما صنعت يا ابني فقلت قد جئت به سليما قال ثم بعد خمسة عشر يوما قال تريد من الرجل قال لا
 يغني فقد حبسه على خمسة عشر يوما فقال اني ما اري لك حقالا انه اكثر اه الى قصر بني هبيرة فالف
 وركبه الى النسل والى بغداد فغنم قيمة البغل وسقط الكراخا لارد البغل سليما وقبضته لم يلزمه كرا
 قال فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يشترج فوجته ما اتقى به ابو خنيفة واعطيته شيئا وتخلت
 منه وحببت تلك السنة فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما اتقى به ابو خنيفة فقال في مثل هذا القضا
 وشبه تمنع السماء ماؤها وتمنع الارض زكاتها قال فقلت لا يا عبد الله عليه السلام فاسترى انت قال
 اري له عليك مثل كرا البغل ذهبا من الكوفة الى النسل ومثل كراي البغل من النسل الى بغداد ومثل كراي
 من بغداد الى الكوفة توفيها اياه قال قلت له جعلت قد اله فقد علفته بدرهم فلي عليه علفه قال لا
 فاصفقت طرايت لو عطف البغل او نفق اليس كان يلزمني قال ثم قيمة البغل يوم خالقه قلت فان احاب
 البغل كسر دبرا وعقر قال عليك قيمة ما بين القصة والعيب يوم تروء عليه قلت فين يبرئ ذلك قال انت
 وهو اما ان يلف هو على القيمة ويلزمك فان رث العيين عليك فخلعت على القيمة لزوجك او ياق منا
 البغل بشور يمدون ان قيمة البغل يوم اكترى كذا وكذا فيلزمك قلت في اعطيته دراهم وخرج
 وحلفه قال فما رضى احلك حين قضى عليه بوجيفة بالظلم والجور ولكن ارجع اليه واخبره بما
 افتيتك به فان جلتك في حالي بعد معرفته فلا تلحق عليك بعد ذلك قال ابو داود فلما انصرفت من وحي
 ذلك لتيت للمكاري فاحرقه بما اتفاني به ابو عبد الله عليه السلام وقلت له قل اشئت حتى عطيك
 فقال تعجبت لي جبرين عكذ ووقع في قلبي له التفضيل وانت في حالي وان اردت ان ارد عليك الذي
 اخذت منك ضلت فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاعي الحسين بن علوان
 عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابياته عليهم السلام انه اتاه رجل ثكاري ابة فهلك فاقوله كان
 الموت فضنه الشرح لم يعجل عليه كرمي قال وجه في هذا الرواية ضرب من القية لانها موافقة لما ذكره
كتاب النكاح ابواب تحليل الرجل جاريتا لغيره باب انه يجوز
 ان يحل الرجل جاريتا لغيره من اخبرني احمد بن عبيد بن عيسى عن ابي الحسن علي بن محمد بن الزبير الكوفي
 عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن العلاء بن رزين عن
 محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل عمل لغيره فوج جاريتا فقال هي لهما

تخصيص

قوله واددت ان التحلل منه مما صنعت

عاطفها لهما ١٢ - ٢٢ لزمه ذ

حين
حللك

في حكم ولد الجارية المحللة

٤٥

بالمال كدون الحر والوجه في الكرامة ذلك ان هذا النوع من التحليل هو كالتملك للغير فج الباز
 فهو في الحقيقة يستبيع وطيبا بالملك فاذا كان العبد لا يبيع ان يملك لم يأت هذا فيه ويجوز ان يكون المراد
 بالتحليل اهل له جارية في المحلة غير معينة فانها لا تحل له بل ينبغي ان يعين على الجارية التي تريد تحليلها
 له يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن فضيل عن ابي راشد قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام لو كاسي في يدي مال فسالته ان يعل له ما اشترى من الجوارى فقال ان كان يعل لي
 اهل لك فهو لك حلال فسالته ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان اهل لك جارية صبيها في لك
 حلال ان قال اشترى منهن ما شئت فلا تنفاه منهن شيئا الا ما دام له الاجارية يراها فيقول هي لك حلال
 ان كان لك بنت مال فاشترى من مالك ما بدا لك **باب حكم ولد الجارية المحللة على**
 الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ابيان بن عثمان عن خريس بن عبد الملك قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الرجل يعل لاهيه فج جارية قال هو له حلال قلطان جاءت بولد منه فقال هو لولي الجارية
 الا ان يكون اشترط على مولى الجارية حين اهلها له ان جاءت بولد فهو **الحسين بن سعيد** عن فضال
 بن محبوب عن ابيان بن عثمان عن الحسين بن المطهر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية الفرج قال لا بأس
 به قلت فان كان منه ولد فقال لصاحب الجارية الا ان يشترط عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن **الحسين**
 بن محمد عن سليم الفراء عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعل فج جارية فقال لا بأس لك
 قلت فان اولدها قال يضم اليه ولده وتروا بجارية على مولا وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي
 بن الحكم عن داود بن النعمان عن اسمعيل بن حمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يعل جارية **خ**
 او حرة هل جارية لها اخيه قال بلى له من ذلك ما اهل له قلت فجاءت بولد قال يلحق باحر من ابويه
 ما رواه محمد بن الحسن الصقار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن **الحسين**
 بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لاهيه جارية لك حلال قال قد حلت
 قلت فانها ولدت قال المولد له والام للولي واذا صاحب الرجل اذا فعل محرما باخير ان يمتن عليه نصيبا
 وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن سليمان بن حماد عن **الحسين**
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يعل جارية لاهيه قال لا بأس به قلت فانها جاءت بولد قال
 اليه وتروا بجارية على صاحبها قلت ان لم ياذن في ذلك قال له قد اذن له في ذلك وهو **الحسين**
 ان يكون ذلك فليس هذا الاخبار متافية للاخبار الاولة من وجهين احدهما انه ليس في شيء منها
 يلحق المولد باحر ويضم اليه ولذا وان لم يشترط بعل هو مملوك واذا وقعت الاخبار بالحق قد متناها

عن
 احمد بن محمد
 فضيل

الحسن

عن
 الحسين
 بن سعيد

عن
 علي
 بن الحكم

أنه

وانه متى شرط كان لاحقابه ومتى لم يشترط كان ملوكا وجب ان تحمل هذه الاخبار على تلك المفضلة و
 ليس قوله انه اذن له وهو لا يامن ان يكون ذلك بانه من ان يكون شرط انه لو كان هناك
 ولد كان لاحقابه وانما لم ياذن له في الاقضاء اليها على وجه يكون منه الولد في اغلب الاوقات
 بل امره بالقرز وان كان شرط ان لو حصل ولد كان لاحقابه بحرية حسب قدماه ومتى حملنا على هذا
 الاخبار وعلى ظاهرها في انه يلحق الولد بالحرية على كل حال احتبنا ان نختار الاخبار الاولى التي تضمن ذلك
 الشرط وذلك لا يجوز بل ينبغي ان نستلك طريقا نخرج فيه بين الاخبار والوجه الاخر في هذا الاخبار
 ان نخل قوله عليه السلام بضم اليه ولده على ان المراد به بالثمن لان ولده لا يجوز ان يكن من استرقا
 بيل يلزم ان يعطى اياه بالقيمة يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن جميل بن صالح عن خريس بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يخل اخيه جارية ويغني
 تخرج في حوائجه قال هو لخلل قلت ارايت ان جاءت بولد ما يصنع به قال هو لولي جارية الا ان يكون
 اشترط عليه حين احلها له انها ان جاءت بولد فهو حر وان كان فعل فهو حر قلت فيملك قال ان كان له
 مال اشتراه بالقيمة محمل بن الحسن القصار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابي
 عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام في امرأة قال لرجل فرج جارية لك حلال فوطئها فولدت فليقوم الولد
 عليه بقيمة باب ندر اعني ذلك لفظ التحليل دون العارية محمد بن يعقوب
 علي عن ابيه عن ابن ابي عمير قال اخبرني قاسم بن عروة عن ابي العباس الجبالي قال سأل رجل ابا عبد الله
 عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج فقال حرام ثم مكث قليلا وقال لكن لا باس بان يخل الرجل
 جاريته لاخيه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن يونس عن ابيان بن عثمان عن الحسن بن محبوب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرج قال لا باس به قلت فان كان منه ولد فقال الصالح
 الا ان يشترط عليه فالوجه في هذا الخبر ان نخل سؤال السائل عن عارية الفرج على ضرب من القوز و
 ان يكون مراده بذلك التحليل الذي قد مناه وانما سماها عارية من حيث لم يكن عقد امويدا ولا
 ملكا واما فاشه العارية التي لصاحبها استرعاها فاطلق عليه اسمها وان كان عند الحق لا يجوز اطلاقها
 حسب ما يقتضيه الخبر الاول **باب السنة بالتحليل المتعجل** بن يعقوب

بقيته

الحسين

الكان

عن علي بن ابي بصير عن سهل بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه جميعا عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد
 عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال نزلت في القرآن فما استمتعتموه منهن
 فأنوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيها تراخيكم به من بعد الفريضة محمله عن محمد بن سنان

ابا جعفر

عن الفضل بن شاذان عن ابن مسكان قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كان على عليه السلام يقول
لا ما ينبغي له ان لا يفتي في شيء الا ان يفتي في شيء من محسن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي
بن عثمان عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتن نزل بها القرآن وجرت بها الشريعة من
رسول الله صلى الله عليه واله عليه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن علي بن ابي طالب قال
قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداي لا يفتي في شيء الا ان يفتي في شيء من محسن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي
بن الركن والمقام وجعلت على في ذلك مذرك وصيا ما لا تزوجها ثم ان ذلك شق علي فذمت
علي ميني ولكن بيدي من القوة ما ان تزوج في العلانية قال فقال لي ما حدث الله ان لا يفتي
والله لئن لم تطلع له نصيحتي فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي الجوز عن الحسين بن علوان عن
عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال حرم رسول الله صلى الله عليه واله عليه
الاهلية ونكاح المتن فالتوجه في هذه الرواية ان يفتي في شيء من محسن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي
ولا اخبار الاولة موافقة لظاهر الكتاب اجماع الفرقة المحقة على موجبها فيكون العمل بما دون هذه الرواية
الثالثة باب انه لا ينبغي ان يفتي في شيء الا بالموثقة العفيفة ورواها
الفاجرة محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن العباس بن موسى عن اسحاق بن عمار
عن ابي سارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عنها من المتن فقال لا يفتي الا بالموثقة العفيفة ان الله تعالى
يقول والذين هم لفروجهم حافظون فقال لا تفتي في شيء الا بالموثقة العفيفة عن علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن الفضل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن امرأة الحسناء
الفاجرة هل يجب للرجل ان يفتي بها يوما او اكثر فقال اذا كانت مشهورة بالزنا فلا تفتي منها ولا تكلمها
عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد البرقي عن داود بن اسحاق المحمدي عن محمد بن الفضل قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتن فقال نعم اذا كانت عارفة قلنا فان لم تكن عارفة قال لا تفتي
عليها وقل لها فان قلت فكون وجها وان ابنت ان ترضى بقولك فدهما وياكرو والكواشف والذوا
والباطيا وذوات الارواح قلت ما الكواشف قال اللاتي يكاشفن ويموشن معلومة ويزنين قلت
فالدواهي قال اللواتي يدعون الى انفسهن وقدرن بالسناد قلت فاليها يا قال المعروفات بالزنا
قلت عدوات الارواح قال المطلقات على غير المتن فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابي الحسن
علي عن بعض اصحابنا يرويه الى ابي عبد الله عليه السلام قال لا تفتي بالموثقة منذ لها سند الخبر فتقول
الاسناد مرسل ولا يفتي بها هذا سبيله على الاخبار والسند التي متدنا طسوا منها

شقي
عن
عن

ثالثت تأثت
ان لا

فلا تفتي

الفضيل

يجوز هل يفتي

العيض العفيض بن الخثعمي
قلت فقال

الاولا

ويحتل مع نسبه ان يكون لولد به اذا كانت المرأة من اهل بيت الشرف فانه لا ينفق التمتع بها لما يطهر
اهلها في ذلك من العار ويصديها من القتل ان لم يكن ذلك محظورا فاما ما رواه محمد بن احمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن زرارة قال سأل قمارا انا عنده عن الرجل
يتزوج الفاجرة متعة قال لا بأس وان كان التزوج الاخر فليحسن بأبيه عنه سعدان عن علي
بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام نسأ اهل المدينة قال فواسق قلت فانزوج منهن
قال نعم فالوجه في هذين الخنوعين وما جرى مجراهما ان نكحها على الجواز والاخبار بالاولى على
كلاهما كذا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرمة حنيفة
محمد بن عثمان عن ابيان بن عثمان عن زرارة قال سمعت يقول لا بأس ان يتزوج اليهودية والنصرانية
متعة وعنده امرأة محصنة عن اسماعيل بن سعد لا شتره قال سألته عن الرجل
يقنع من اليهودية والنصرانية قال لا ارى بذلك بأسا قال قلت فالمجوسية قال آتيا
المجوسية فلا قوله عليه السلام اما المجوسية فلا محول على ضرب من كراهية وعنده الحكم
من غيرها فامع عدم غيرها فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان
عن الرضا عليه السلام قال سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال لا بأس به قلت المجوسية فقال
لا بأس به في متعة عن ابي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا بأس بالرجل ان يقع بالمجوسية عن البرقي عن فضل بن عبد ربه عن حماد بن عيسى عن
بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام مثله فالوجه في هذا الاخبار الجواز ورفع الخطر وان كان
الافضل التمتع بالمؤمنات لطيفات حسيا قد مناه ويزيد ذلك بيا فاما ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن موسى بن حكيم عن ابراهيم بن حنيفة عن الحسن الملقب بقل سألته الرضا عليه السلام التمتع
من اليهودية والنصرانية فقال يقع من الحرمة المؤمنة لا من حرمة لها يا ابا عبد الله التمتع بها
محرم بن احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن ابي سعيد القاط قال سأل ابو
عبد الله عليه السلام عن الفس من الابكار واللواتي يدين الابوين فقال لا بأس الا اقول كما يقول هؤلاء
الافاقا بل جوسعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن التمتع من البكر اذا كانت بين ابويها بلا اذن ابويها قال لا بأس
بالم يقنع ما هناك لست بذكر ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن الملقب بقل
ايان عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لعبد الله اني لما انكحتك زوجة متعة لا بان بها

أما عبد الله عليه السلام

يعني اذا كان النكاح
عائلا السد ام بالقبول
يجوز ان يخطب بها
فليس يفسد النكاح
بل يخرج

بن
تفسير

بن

منها

الفتن بالكر من
بجر فيه

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما ان يكون البكر صبياً لم يبلغ فانه لا يجوز التمتع بها الا باذن
ابيهما يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابراهيم بن محمد الاشعري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية عن محمد بن مسلم قال سألت عن المجاورة فيتمتع
منها الرجل قال نعم الا ان يكون صبياً فتمتع قال قلت اصلحك الله فكم الحمد الله اذا بلغت لم تمتع قال
عشر سنين ومنها ان يكون الخبز يخرج بخرج التقية يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن موسى عن الفضل بن كير اللادي عن المطلب الدلال انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام ان امرأة كانت
معها في الدار ثمة افتار وجفت نفسها فاشهدت الله وملائكته على ذلك ثم اتت باها زوجها من رجل
اخر فما تقول فكتبك لتزويج الدائم لا يكون لا بولي وشاهدين ولا يكون تزويج متعة بغير
على نفسك واكرم رجلاً الله ومنها ان يكون الخبز ورد مورث الكراهية دون الخطر يدل على ذلك
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابي عبد الله عن حفص بن النجدة عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل يزوج البكر متعة قال يكره للعيب على اهلها باب جواز التمتع بالانكاح
بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فيتمتع بالامه باذن اهلها قال
ان الله تعالى يقول فامكروا من باذن اهلها فمكروا بن محمد بن احمد بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
الرجل يمتنع بامه ورجل باذنه قال نعم عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
بن يمتنع من الملوكة باذن اهلها وله امرأة حرة قال نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرة فلو كان اذنت له فحرة
يتمتع منها قال نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن حقيقين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن
الرجل يزوج الامه على الحرة متعة قال لا فالوجه فيه ان يخله على انه لا يجوز له ان يزوجها الا باذن حرة
ما بينه في خبر محمد بن اسماعيل بن بزيع دون ان يكون ذلك محظوراً على كل حال الى الله يعين في الجمع بين اكثر من زينة
في المتعة محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن احمد بن اسحاق الاشعري عن بكر بن محمد الازدي
قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا سمعت عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابن رباب عن زرارة بن اعين قال قلت ما يعمل من المتعة قال كرهت
وهذه من الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي بصير قال
ابو عبد الله عليه السلام عن المتعة اهي من الاربع قال لا ولا امر التبعين بحكمه عن الحسن بن
محمد بن احمد بن يحيى عن سعد بن عبد الله بن زرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال يكره المتعة اهي من الاربع قال تزويج منق انما فافهم مستأجران محمد بن محمد

وارسله

٢٢
اربع

٢٢
عن علي
ابن
الحسين

يحيى عن لباس بن معروف عن القم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن
 أبي جعفر عليه السلام في المسنة قال ليست من الأربع لا تطلق ولا تورث ولا تخرج من بيت
 وقال عبد قيس خسته وأربعون ليلة فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معوية بن حكيم عن
 بن الحسن بن رباط عن عبد الله بن مسكان عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن
 المسنة قال هي أحد الأربع وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال لا
 عن الرجل يكون عند المرأة ثوبان يزوج باحتمال مسنة قال لا قلت حكى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 اثنا عشر مثلاً لا ماء يزوج ما شاء قال لا هي من الأربع قال وجهه في هذين الخبرين أن ثوبها على
 ضرب من الاحتياط والفضل والأخبار الأولى على الجواز ورفع الخطر يدل على ذلك ما رواه أحمد
 بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قال أبو جعفر عليه السلام اجعلوهن من الأربع
 فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم باب جواز العقد على المرأة مسنة بنحو
 بن سعيد عن القم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ثوبين
 بنحو بن عروة قال لا بأس بالتزويج البتة بنحو بن عروة فيا بينه وبين الله عز وجل وأما جعل الثوبين
 في تزويج البتة من أجل الولد ولو لا ذلك لم يكن به بأس فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما يجوز في
 من الثوبين فقال سجل وامرأتان تشهد ما قلت أرايت أن امرئاً واحداً قال نعم لا يجوز
 قلت أرايت أن اشفقوا أن يلزمهم أحداً غير يسر رجل واحد قال نعم قال قلت جعلت فداك كالمسنة
 على هذا انتهى صلى الله عليه واله يزوجون بنحو بن عروة قال لا فلا بد في الخبر الأول لأنه ليس في
 الخبر المنع من جواز تكاح المسنة بنحو بن عروة وأما يتضمن ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه
 واله أنهم ما تزوجوا إلا ببينة وذلك هو الأفضل وليس إذا كان ذلك غير واقع في ذلك
 المصداق على أنه محظون كما قلنا فلو أن ما هنا أشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل
 في ذلك الوقت ولم يدل ذلك على حظر على أنه يمكن أن يكون الخبر مودع الاحتياط دون الألباب
 لثلاثة ثوبين للمرأة أن ذلك يجوز إذا لم تكن من أهل المعرفة والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه
 الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن الحوث بن المغيرة قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام ما يجوز في المسنة من الشهود فقال سجل وامرأتان قلت فإن كره الشهود قال
 يجوز به سجل إنما ذلك لكان المرأة لثلاثة ثوبين في نفسها هذا الخبر باب إذا شرط ثوب

عن
 ٢٢

التزويج تزويج

الميراث في المتعة كان ذلك جائزا ورواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزويج المتعة ككاح عتيد وككاح بطريق
 ان اشترطت الميراث كان وان لم تشترط لم يكن الحسين بن سعيد عن القزويني عن عاصم بن
 حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام كراهي المتعة فقتل ما فيها
 عليه الى ما شاء من الاجل قلت ارايت ارحلت قال هو ولد فان اراد ان يستقبل المأجور
 فعل وليس عليها عدة منه وعليها من غير خمسة واربعون ليلة وان اشترطت الميراث فمما على
 شرطها فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن الحسن بن جهم عن
 بن موسى عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج المرأة
 متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط فلا ينفق في الخبز بين الاوليين
 لان الواجب فيه انه لا ميراث بينهما سواء اشترطت فميراث او لم يشترط لان من لا حكم له الا ان
 في المتعة نفق التوارث وانما يحتاج ثبوت الميراث الى شرط والذي يدل على ما ذكرناه ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح
 عن عبد الله بن عمرو قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال جلال من الله وكرمه
 قلت فاحدها قال من جد ودعها الا ترثها ولا ترثك قال قلت كم حدتها قال خمسة واربعون
 يوما او خمسة مستقيمة واما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي
 عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة او ياتوارثان
 اذا لم يشترطتا وانما الشرط بعد الكاح فالوجه في هذا الخبر ان نمله على انه اذا لم يشترط لكل
 فانها ياتوارثان والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كذا تقول
 لما اذا خلوت بها قال تقول تزويج متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله لا واردة ولا
 موروثة كذا وكذا او ما وان شئت كذا وكذا سنة يكذب او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
 عليه قليلا كان او كثيرا فاذا قالت نعم فقد رضيت وهى مراثك وانت اولى الناس بما قلت فان
 استخفان اذكر شرط الايام قال هو اضربك قلت كيف قال انك ان لم تشترط كان تزويج مقام تزويج
 المتعة في العدة وكانت المرأة ولم تقدر على ان تطلقها الاطلاق السنة واجب مقدار ما يجوز من
 ذكر الاجل في المتعة محمد بن يعقوب عن حماد بن ابيان عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن

شأنا

النفق اشترطت

الميراث

ان لا ترثك ولا ترثها

علي بن زياد عن محمد بن حنظل عن أبي عبد الله عليه السلام قال يشترطها ما شاء من الأيام
عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال
قلت له الرجل يتزوج ستة ستة وأقل وأكثر قال إذا كان بشئ معلوم إلى أجل معلوم قلت فبئس
بغير طلاق قال نعم فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال
عن ابن بكير عن زرارة قال قلت له هل يجوز أن يقع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين فقال
الساعة والساعتين لا يوقف على حدّهما ولكن العزم والعزمين واليوم واليومين واشباه ذلك
عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القسم بن محمد عن رجل سمع قال لسا
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عزم واحد فقال لا بأس ولكن إذا فرغ فليج
وجهه فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ما تضمنته الأخبار لا قوله أن يكون
ذكر الأجل أياما معلومة أو شهرا معينة فاما الساعة والساعتين والدفعة والدفعتين فإلا
مخصيه على التحقيق والاولى أن يكون المراد بالدفعة والدفعتين في الخبرين انما يجوز مضافا
إلى يوم بعينه أو بأيام باعيا لها فاما إذا ذكر الدفعة مبهم ولم يضيفها إلى يوم بعينه كان ذلك
عقدا أو لا يجزئ إلا بالطلاق يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القسم عن هشام الجواليقي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
أزوج المرأة ستة مرة مبهم قال فقال في ذلك أشد عليك تركها وتركك فلا يجوز للمرأة أن تطلقها
الأصل ظهر شاهد من قلت صلوات الله فكيف أتزوجها قال أياما معدودة بنقض متى بمقدار
ما تراضيت به فإما مضى أياما كان طلاقها في غيرها ولا فقه لها عليك قلت فما تقول فقال تقول لها أتزوجك
على كتاب الله وستة نبيّه صلى الله عليه وآله ولبيّ ولبيك كذا وكذا أشعرا بكذا وكذا ما على أن يسم
طيك كقيل لكينين لي ولا اتم لك ولا اطلب ولدك ولا مدة لك على فإذا مضى شرطك خلا تفرق
حق مضى لك خمسة وأربعون وإن حدث بك ولد فاعطيني بأب أن ولدك المستلحق بأب
أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ماص بن حميد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
له أريد أن جعلت قال هو ولده محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير وغيره قال
الماء ماء الرجل يعنيه حيث شاء إلا أنه ان جاء بولد لم ينكره ويشدد في إنكار الولد عنه
علي بن إبراهيم عن الحسن بن محمد ومحمد بن الحسين عن عبد الله بن الجهم عن جميعا عن القع عن
قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشرط في لثعة فقال الشرط فيها كذا وكذا فان قال

الفرد والفرد
المتعة والعقبة

عدّة قد
ولا يطر
فممتا

الحسن بن
قالت

في عقد الرجل على امرأة حرمت عليها

١٥

بهات دخل بالبنات ولم يدخل بهن فحرموا وإيهوا إياهم الله أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام قال إذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه بنتها إذا دخل بآلام وإذا لم يدخل بآلام فلا بأس أن يتزوج بالبنت فإذا تزوج بالبنت فدخل بها ولم يدخل في القدر حرمت عليه لآلام وقال لربايب عليكم حرام كن في العجرا ولم يكن الصغار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهب بن النخعي عن أبي بصير قال سألت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال قل له ابنتها ولا تمل له أنها فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحامد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال آلام والبنات سواء إذا لم تدخل بها يعني إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فانه ان شاء تزوج أمها وان شاء ابنتها وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الحميد ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل أن يدخلها أيتزوج بأمها فقال أبو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل منا فلم يره بأسا فقلت جيلت فذال ما يفتخر الشيعة الأبيضاء على عليه السلام في هذه الشفعية التي افتها ابن مسعود أنه لا بأس بذلك ثم أن عليا عليه السلام سألته فقال له على عليه السلام من أين أخذتها فقال من قول الله تعالى وربايبكم الآية في جوركم من نساكم الآية دخلتم فلا جناح عليكم فقال على عليه السلام أن هذه مستثناة وهذه مرسله وانها نساكم فقال أبو عبد الله عليه السلام أما سمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فلما فتت فذمت فقلت أي شيء صنعت بقول هو قد فعله رجل منا فلم يره بأسا وأقول ناقضي على فيها فلقبته بعد ذلك فقلت جعلت فداك أن مسئلة الرجل إذا كان الذي كنت تقول بكراهة مني فما تقول فيها قال يا شيخ تخبرني أن عليا عليه السلام قضى فيها وتسلني ما تقول فيها فقلت الخبران شاذان فالحق أنهما كتاب الله قال الله تعالى وانها نساكم ولم يشترط ذلك بالبنت كما اشترط في كراهة الدخول لقريبه الرعية فينبغي أن تكون الآية على طلاقها ولا يفتل على ما يخالفه ويضاده لما روى عنهم عليهم السلام ما اتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ويمكن أن يكون الخبران وردا على ضرب من التقييد لأن ذلك مذهب بعض العامة وأما ما رواه محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عبد الجبار عن

الرجل
وذهب بن جهمي

الشفعية

فانكم يكي فواد دخلتم
مكت

الرجل

حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة

١٤

العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل امرأتها لم يجز له ان يتزوج اثنتا قال سبحان الله كيف تحمل لها وقد دخلها قال نعم قلت له فرجل تزوج امرأة فملكته قبل ان يدخل بها حمل له قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها قال وجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الحديث قال قلت له ولم يذكر من هو ويحمل ان يكون ذلك سألته غيلان امام الذي يحمله لم يصح لي قوله فاذا احتل ذلك سقطت المعارضة به **في** ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحررة الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما في رجل كانت له جارية فوطيها ثم اشترى اثنتا او ابنتها قال لا تحمل الزور فرى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن محمد بن زيار عن عمار بن محمد بن عيسى عن سعيد بن عبد الله قال قلت له الرجل يكون عنده الملوكة وابنتها فيطأها فموت وتبقى الاخرى اصيلح له ان يطأها قال لا الحسين بن سعيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام السلام رجل كانت له امة يطأها فماتت او باعها ثم اصاب بعد ذلك امها هل له ان ينكحها فكتب لا تحمل الا ما مارواه احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلفه عن حماد عن الفضل بن يسار وروى عن عبد الله قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ملوكة يطأها ثم اصاب بعد امها قال لا بأس ليست بمنزلة الحررة فلا تنكح الا اولادها لانه ليس في ظاهر الخبر انه اذا اصاب ببدنها يجوز له وطئها بل تضمن ان له ان يصيد لها ونحن نقول ان له ان يصيد بها بالملك والاستخدام دون الوطى ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحررة معناه ان هذا ليست بمنزلة الحررة لان الحررة يحرم منها الوطى وما هو سبب الاستباحة الوطى من العتد وليس كذلك الملوكة لان الملوكة يحرم منها الوطى دون المالك الذي هو سبب الاستباحة الوطى في حال من الاحوال فهذا افرقت الحررة من ائمة باسب انه اذا دخل الام حرمت عليه لبنت وان كانت ملوكة الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن ايوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت اجدما عليها السلام عن رجل كانت له جارية واعقت فترزجت فولدت اصيلح لولاها الا اول ان يتزوج ابنتها قال لا هي عليه حرام وهي ابنته والحررة والملوكة في هذا سواء ابو عبد الله البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة عن حبيب بن عتيق عن علي بن عثمان واسحق بن عمار عن سعيد بن يسار

في ان الرجل اذا دخل الامم رمت عليه البنت
١٤

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امانة ولها بنت مملوكة فيشتريها ابيع
له ان يطأها قال لا عنه عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن
زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له امارة فيصيب من ذلك
ينكح ابنتها قال لا هي كما قال الله تعالى وربنا نكح الا في حوزة عن حميد بن زياد عن ابن ساعدة
عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت له رجل كانت له امارة فاعتقت فتزوجت فولد
ابيع لمولاها ان يتزوج بابنتها قال لا هي عليه حرام عنه عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن ابي
صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل
طلق امرأته فبات منه ولها ابنته مملوكة فاشترىها ابيع لكان يطأها قال لا فاما طهره الحسين
بن سعيد عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط قال قلت لابي جعفر عليه السلام
رجل كانت له امارة فوطئها فباعها او ماتت ثم وجد ابنتها ايطأها قال نعم انما حرم الله هذا من
الحرام فاما الامه فلا بأس وروى هذا الحديث احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابي نصر عن علي بن الحكم والحسن بن علي الوشاء عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قلت له يكون عندي امانة فاطها ثم يموت او تخرج من ملكي فاصيب
ابنتها ابيع ان اطأها قال نعم لا بأس به انما حرم الله ذلك من الحرام فاما الامه فلا بأس
به فاقول ما فيه ان هذا الخبر شاذ ناد لم يروه غير زريرين بياح الانماط وان تكره في الكتب
وما يجري هذا الجرح في الشذوذ لا يضر من طرأ الاخبار الكثيرة وعلى ظاهر القرآن على انه مكره
هذا الراوي بعينه ما يفيض هذا الرواية تطابق الروايات المتقدمة فاذا كان كذلك يجب وجوب
اطراح ما قرئ به والاخذ بما رواه موافقا لرواية غيره وروى ابو عبد الله البروفري عن احمد بن
ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى عن القم بن محمد عن ابان بن عثمان عن زريرين بياح الانماط
ابي جعفر عليه السلام في رجل كانت له امارة فوطئها ثم اشتريها من مولها ابنتها قال لا بأس ولا البنت مملوكة
فاما ما رواه الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخلف بن عيسى عن
الفضيل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امارة فوطئها ثم يصيب بنتها
قال لا بأس ليست بمنزلة الحرة فهذا الخبر ليس فيه ذكر الوطئ وانما تضمن ان له امارة فوطئها
يجوز ان يصيبها فيما بعد بان يملكها او يتخذها وانما يحرم عليه وطئها على ما تقدم القول
في غيرها والذي يدل ايضا على ان حكم الامه والحرة في هذا سواء ما رواه الحسين بن

في حلال النكاح المهر معه نكاح الرعية

٨٨

سعيد عن صفوان عن الملاين بن زين عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل كانت
له جارية ففقت وتزوجت فولدت لولها الأول أن يتزوج ابنتها قال هي عليه حرام وهي
الملوكة والمحرة في هذا سواء ثم قرأ ورثكم الله في تجردكم بأب حد الدخول القحير
معه نكاح الرعية أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبل غيرها لم يقض إليها ثم تزوج ابنتها
قال إن لم يكن أفضل لي كما فلا بأس وإن كان أفضل فلا يتزوج فاما ما رواه محمد بن يعقوب
عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علا بن زين عن محمد بن مسلم عن أحدهما
قال سألت عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى رأسها وإلى بعض جسدها ابنتها قال لا إذا رأى
منها ما يحرم على غيره فليس له أن يتزوج ابنتها عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
عن خالد بن حوز عن أبي الربيع قال سئل أبو عبد الله ع عن رجل تزوج امرأة فكث معها أياما ثم طلقها
غير أنه قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها ابطل له أن يتزوج ابنتها فقال لا يصلح له وقد رأى من أنها ما
الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن محمد بن مسلم عن أبي بصير مثله فالوجه في هذه الروايات صريح من الكرامة
دون الخطر لأن الذي يقتضيه التحريم الرواية الأولى لا تطابقه لظاهر الكتاب قال الله ورثكم الله
اللاتي في جواركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فغلز التحريم بالله
حسبنا تضمنه الخبر الأول بالرجل يزني بالمرأة هل يحل لبيه الابنة أن يتزوجها أم لا أو عيالك بالخيار
فقطأها ابن قبلان يطأها الأب هل تحرم على الأب أم لا محتمل بن الحسن الصفار عن أحمد
بن محمد عن أبيه محمد بن عيسى عن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن أبي بصير قال سألت عن
واخذ منها الرجل جارية امرأة أو غيرها الابن أو تحل لبيه قال إن كان الأب ولابن متساويين
منها فلا محمل لمحمد بن أحمد بن يحيى عن بيان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه
موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن رجل زنا بامرأة هل يحل لبيه أن يتزوجها قال لا
فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن هاشم بن الحنفية عن أبي عبد الله عليه
السلام أنه قال إن الحرام لا يند الحلال فالوجه في هذين الخبرين أن نخصها بانه إذا كان الرجل
عند امرأة فدخل بها فزنا بها ابنة أو ابنة فاق ذلك لا يحرم للمرأة طيبه وكذلك لا يمنعه من وطئ بجارية
إذا كان وطئاً بعد الملك ومق لم يكن قد عقد عليها وزنا بها أو ملكها فوطئها ثم زنا بها الابن فان ذلك
يمنعه من العقد عليها واستباحة وطئها بالملك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن

من نسائكم
الأب

منها

مطلقة
يجوز

عن

قد عرفت الحسن بن صفوان عن حنان بن سعيد

عن يعقوب بن النعمان قال إن الحرام لا يند الحلال

عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
عمر بن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فيقع عليها ابن ابنة قبل ان يطأها الجدا والرجل
يزني ببلدة هل يحل لابنه ان يتزوجها قال لا انما ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم زنا بها ابنة لم يصح
الحرام لا يصد الحلال وكذلك الجارية واما ما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن
مارزم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام وسئل عن امرأة اموت ابنها ان يقع على جارية لا يبيح فقال لا تمت
انها ابنها وقد سألني بعض الحكماء عن هذه المسئلة فقلت له امسكها فان الحلال لا يصد الحرام فلا يبيح
الخبر الاول لانه ليس في هذا الخبر بها امرات ابنها بمواقعة قبل وطئ الاب او بعده واذ لم يكن ذلك
في ظاهره واحتل المعنيين معاملة على ما قد مناه لان الخبر مفصل وهذا الخبر مجمل والحكم بالمفصل او
منه بالمجمل فاما ما رواه محمد بن الحسن الطنطا عن احمد بن محمد بن محمد بن سهل عن محمد بن منصور الكوفي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الغلام يبعث بجارية لا يملكها ولم يدركه الحمل لاميه ان يشترها
وبها قال لا يحرم المحرام الحلال فادينا في هذا الخبر ايضا ما قد مناه من الاخبار لان قوله يبعث
يجوز ان يكون كناية عن غير المجامع فاما مع المجامع فانه محرم على كل حال على ما قد مناه باب الرجل
خير بالمرأة يجوز ان يتزوج باتها او بابنتها ام لا الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن هشام بن
مثنى قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام جالسا فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل ياتي
المرأة حرا ما اتين زوجها قال نعم امها وابنتها اخذ محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن مثنى قال
كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال لي رجل خبرا امرأة انحل له ابنتها قال نعم ان الحرام لا يصد
الحلال عنه عن الحسين بن صفوان عن صفوان بن حنبل بن سدير قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام
اذ سألته سعيد عن رجل تزوج امرأة سفاحا هل يحل له ابنتها قال نعم ان الحرام لا يحرم الحلال قال
الشيخ قدس سره رحمه الله في هذه الاخبار عندي وما ورد في معناها هو انه اذا كان عند
الرجل امرأة ودخل بها شر فبها او ابنتها لم تحرم عليه فاذا انفجرتا وهي ليست بزوج له ثم اراد
العقد عليها فان ذلك يحرم عليه يدل على هذا التفصيل ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام انه سئل عن الرجل يخير بالمرأة ما تز
ابنتها قال لا ولكن ان كانت عنده امرأة ثم تفر باتها او اختها لم تحرم عليه لقي عنده عن محمد
بن الفضل عن ابي الصياح الكتافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انفجرت الرجل بالمرأة لم تحل
له ابنتها ابدا وان كان قد تزوج ابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فقد بطل تزويجه وان هو تزوج

فُقَاتِلْ

مَاجِرَہ

مَدْخُلٌ

الحسين

بِأَمْرٍ

بن الحسن

د افغانستان

ماہیت

ابتنها ودخل بها ثم فخر بامرأته بعد ما دخل بابتنها فليس يفيد فخره بامرأته كاح ابتنها اذا هو دخل بها هو
قوله لا يفسد احرام الحلال اذا كان هكذا فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن
نعمان عن سعيد بن يسار قال سألت ابا عبد الله عن رجل فخر بامرأة يتزوج ابتنها فقال نعم ليس عليه الحرام
الحلال احل بن محمد بن معوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن مريوط عن مرواه عن زرارة قال قلت لابي
جعفر عليه السلام رجل فخر بامرأة هل يجوز له ان يتزوج بابتنها قال ما حرم حرام حلالا قط فالوجه ان هذا الخبر
وما جرى مجرىهما مما يقضي لفظ التزوج في المستقبل والحال هو اذا كان الفخر بالمرأة دون الوطء ولا فسادا
فاما مع الافضاء فلا يجوز على ما قد مناه يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان بن يحيى عن حميد بن ابي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترا امرأة وقبل غيرها ثم يفضل اليها ثم تزوج ابتنها فقال اذا كان
يكن افضل الى الام فلا بأس ان كان افضل اليها فلا يزوج ابتنها عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
الجباز عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فخير
يتزوج ابتنها قال ان كان قبله او شبهها فليتزوج ابتنها وان كان جماعا فلا يزوج ابتنها وليتزوجها
عن الذي يدل على ان الوطء بعد الدخول لا يحرم ذلك على ما قد مناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن اسبه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية ثم دخل بها ثم
ابتلى بامرأته فخير بها عزم عليه امرأته فقال لا اقلع الا يحرم الحلال الحرام يحسن عن علي بن اسبه عن ابن ابي
عمير عن عمر بن ابي قتادة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل فخر بامرأته او بابتنها او بختها
فقال لا يحرم ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرم حرام قط حلالا ولا الذي يدل على ما قلناه من ان ذلك حرام
ابتداءا للتزوج منه فاحرم ذلك من جهة الرضاع فاذا كان من التسبب فهو اولى بالتحريم من جهة ذلك
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن حماد
عليها السلام قال سألت عن رجل فخر بامرأة ابنته او ابنتها قال لا يحسن عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
رجل فخر بامرأة ابنته او ابنتها قال لا بأس بغيره البتة على الفاسدة احل
محمد بن عيسى عن ابي المغيرة عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تزوج المرأة المملوكة بالزنا ولا
تزوج الرجل المملوكة بالزنا الا ان يعرف منها التوبة وبلا سنا عن ابي المغيرة عن ابي بصير قال سألت عن رجل
فخر بامرأة ثم اراد بغيرها فقال اذا تاب حل لكها فقلت له كيف عرف توبتها قال يدعوها الى ما كان

باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم

91

عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت وتوبت فاعرف قوبتها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد بن
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يحل له ان يتزوج امرأة كان يفرجها
 ان انش منها رشدا فتعمر والا فليراودها على الحرام فان تابعته فهي عليه حرام وان ابست
 فليتزوجها فاما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن
 ابي جعفر عليه السلام قال مثل من رجل اعجبته امرأة فسال عنها فاذا التا عليها شي من الفجور
 لا بأس بان يتزوجها ويحصنها فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون ذلك
 اخبارا عن صحة العقد وان كان قد فعل محظورا والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس
 يتزوجها ويحصنها اذا تابت وليس في الخبر انه لا بأس بذلك منع اصرارها على القبيح باب الرجل
 يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رباب عن زرارة بن ابراهيم قال سألت ابا
 جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا
 اخت امراته التي بالعراق قال يفترق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تقضي عدة
 الشامية قلت فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم انما قال قد وضع الله تعمر عنه جلالته ثم قال
 اذا علم انما امها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تقضي عدة الام فاذ انقضت عدة الام حل له ان يتزوج البنت قلت فاجاب
 بولده قال هو ولد ويكره ابنه واخا امراته فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بكر الحفصري قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل نكح امرأة فراقى ارضا فمك اختها وهو لا يعلم قال يسك ايتها ما شاء ومكلى سبيل الاخرى فلا بأس
 ما تقدم من الاخبار لان قوله يسك ايتها ما شاء محمول على انه ان اراد امساك الاولى فليسكها
 بالعقد الاول لثابت المستقر وان اراد امساك الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية بقصدا
 ولا تافى فيها على هذا الوجه باب انه اذا طلق الرجل امراته فطلقته باينة جاز له العقد
 على احتياقي الحال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي
 ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته او اختلعت وبارت له ان يتزوج باحتياقي
 اذا برئ عمتها ولم يكن له عليها حصة فله ان يجطيها ختانا عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد

الشاذ والشيعة
 وصغيرهم او
 ذمها وضويعها
 و

في العراق
 لذلك

الاولى اذا

أبرأ عمتها

عنه الله عليه السلام قال سالت عن رجل اختلعت منه امرأته ايجل له ان يحط بها قبل ان تنقضي عدتها فقال
 انما برئت عصمتها ولم يكن له حجة فقد حل له ان يحط بها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
 بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن ابان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امرأته وهي حبل ايتزوج اخنها قبل ان تقضى قال لا يترتجها حتى يغسلها فلو جازها لوجه في هذا الخبر
 غمله على الله اذا كان طلاقا متلك فيه رجعتها بدلالة ما قدمناه من الاخبار وانما تضمنت ادخالها
 طلاقا بائنا جازله العقد على اخنها وان لم يخرج من العدة وتلك الاخبار مفصلة والعل بها اولى من
 العمل بهذا الخبر واما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مازن عن يونس قال
 في كتاب جل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين بن سعيد ايضا قال تزكر في كتاب جل الى ابي
 الرضا عليه السلام جعلت فداك الرجل يزوج المرأة ستة الى اجل مسمى فيقضي لاجل بينها هل له ان يتزوجها
 قبل ان تنقضي عدتها فكيف يجزى ان يترتجها حتى تنقضي عدتها فلو جازها لوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
 يونس الحسين بن سعيد لم يروى عن امام معصوم ولا عن رواه عن امام واخا قال لا يوجد في كتاب جل
 وليس كلما يوجد في الكتاب يكون صحيحا ولو سلم بما زلنا ان غرضه بالمتعة دون عقد الدوام
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن علي بن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل
 طلق امرأته ايتزوج اخنها قال لا حتى تنقضي عدتها فلو جازها لوجه في هذا الخبر ايضا ما قدمناه في الخبر المتقدم
 من جملة على طلاق حبي دون بائن لا فاما ما يجوز فاذك على الطلاق البائن لا غير بائنا فخرج
 بين الاختين في المتعة ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين علم في تحرير الجمع بينهما على كل حال سواء
 كان عقدا وام او عقدا متعة او ملك بين والاخبار التي وردت فيها في التحريم عن الجمع بين الاختين هي
 الكبرياء ايضا اول المتعة ونكاح الدوام على حد سواء فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد
 الله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل يفتن با
 فاديان في ذلك لانه ليس في ظاهر الخبر انه ليس له ان يفتن بها على الجمع او على الافراد واذ لم يكن ذلك في ظاهر
 حملناه على جواز ذلك في واحد بعد اخرى وان الجمع بينهما والله اعلم عن الجمع بين الاختين على الوطى فخرج
 الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كانت عند الرجل اختان ملوكتان فتك أحدهما ثم بذل في الثانية فتكها فليس ينجى له ان يتك الاخرى
 فخرج اولى من ملكه يبيعها او يهبها وان وهبها لولد غيره فهو عبد الله الزمري عن محمد بن زياد عن الحسن
 بن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عند جارتان اختان

بظنها

الحمل

في الكتاب بكر صحيح

الرجل
دكرة

في تحرير

ما

اختين

بن

فوطى احد هاتين يداله في الاخرى قال يعتزل هذا ويطاء الاخرى قال قلت فانه تنبعت نفسه الى الاولى
 قال لا خير بها حتى تخرج تلك من ملكه فاما ما رآه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين
 عن اخيه الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجعلتهما قال
 مستقيم ولا احبه لك قال وسالته عن الام والبنات المملوكتين قال هو اشدهما ولا احبه لك فلا ياتي ما
 تقدم من الاخبار لانه ليس في ظاهره انت يستقيم الجمع بينهما في الوطى واذا لم يكن ذلك في ظاهره
 حملناه على انه يستقيم الجمع بينهما في ملكك ويكون قوله عليه السلام ولا احبه لك كراهية للجمع بينهما في الملك
 لان من ملكها معارضا ناقت نفسه دعت شهواتي وطبها فيفعل ذلك فيصير الله ما وامانا رواه الشيخ
 عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة قال حدثني الحسين بن هانئ عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن علي عليهما السلام في اختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعا قال قال
 علي عليه السلام احلتهما اية وحرمتها اية اخرى انا انهي عنهما فتشعري لذي فلا ياتي ما ذكرناه لان قوله
 علي عليه السلام احلتهما اية يعني به الملك دون الوطى وقوله وحرمتها اية اخرى يعني في الوطى دون
 الملك ولا ياتي بين الاثنين ولا بين القولين وقوله واذا انا انهي عنهما فتشعري ولذي يجوز ان يكون
 اراد بالكو على جملة الخطر ويجوز ان يكون اراد به الملك لضرب من الكراهية التي قد منها ما ويمكن
 ان يكون قوله علي عليه السلام احلتهما اية اي عموم الالية فظاهرهما يقتضي ذلك وكذلك قوله وحرمتها
 اية اخرى اي عموم الالية يقتضي ذلك الا انه اذا تقابل العمومان على هذا الوجه ينبغي ان يخص احدا
 بالآخر ثم يتبين بقوله انا انهي عنهما فتشعري ولذي ما يقتضي تخصيص احدي الاثنين وتبعية الاخرى
 على عمومها وقد روى هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام روى ذلك علي بن الحسن بن فضال
 عن محمد واحد ابني الحسن عن ابيهما عن ثعلبة بن ميمون عن سمير بن يحيى بن سام قال سالت ابا جعفر عليه
 السلام عما روى الناس عن امير المؤمنين عليه السلام عن اشياء من المخرج لم يكن يأمر بها ولا ينهي عنها
 الا نفسه وولده فقلت كيف يكون ذلك قال احلها اية وحرمتها اخرى فقلنا هل الا ان يكون احدا
 منهن الاخرى ثم حكيتان ينبغي ان يدل بما قال قد بين لهم انهم انهي نفسه وولده قلنا نعم انما بين
 في ذلك للناس قال غشي الايطاع ولوان امير المؤمنين ثبت قد ما اقام كتاب الله كله والحق كله **باب** ثبت
 الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يزوجه ابنه ابنتها من غير ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
 عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عن الرجل يطلق امرأة ثم يخلف عليها رجل بعد ثم ولدت ثلثا فدخل رجل بولدها من الاخر

وان الرجل يتزوج امرأة هل يخرج ان يزوج ابنه ابنتها من غيره

٩٢

ان
له

ولد لاول من غيرها قال نعم قال وسالت عن رجل اعق مربية ثم خلف فليسا رجل بعد ثم ولدت
لاخر هل يجل ولدها لولد الذي اعقها قال نعم عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان
وبعد بن محمد العاصم عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العقروفي قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون له الجارية يقع عليها بطلد لها فلم يرزق
منها ولدا فوهبها لغيره او باعها فولدت له اولادا ايزوج ولده من غيرها ولد اخيه منها قال اعد
علي فاعدت عليه قال لا باس الصغار عن احمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادراس قال سألت الوضا
عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية لي لابي ان يتركها
قال نعم لا بأس قبل الوطى وبعد الوطى واحدا فاما ما رواه الحسين بن خالد الصغير في قال سألت ابا
الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال كرها على فقلت له ان كانت لي جارية فلم ترزقني منها ولدا
فبعها فولدت من غيري هل ولد من غيرها فان زوج ولدي من غيرها ولدها قال تزوج ما كان لها من غيرها

فكرتها
قلت

قبل ان يكون ذلك وما رواه زيد بن الجهم الهلالي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتزوج المرأة ويزوج ابنتها فقال ان كانت البنت لها قبل ان تزوج فلا بأس فالوجه في
لهذين الخبرين ان قولها على ضرب من الكراهية دون المخطلان اسباب المخطلة مرفوعة وليس من
قلنا جللتها ههنا شيء موجود والذي يدل على ان المراء بها ضرب من الكراهية حسب ما قد مر ما رواه
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابي همام اسماعيل بن همام قال سألت ابا الحسن
عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويزوج ابنتها ابنة فقارها ويتركها غيره فقلت منه بئس ذكره ان
يتركها احد من ولدها لانها كانت امرأة عظمتها فصارت بمنزلة الاب وكان قبل ذلك ابا لها فورد
هذا الخبر صريحا بالكراهية التي ذكرها فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال
كتب لي جارية ام ولد لعيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلثين ومائتين يسأل عن تزويج بنتها من
الحسين بن عبيد الخيرة ياسيدي ومولاى ان ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين ملكتها من ابن
عبيد بن يقطين فعندما اسلكتها ذكرها ان جدها ام عيسى بن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين
صارت الى علي بن يقطين فاولدها يحيى بن علي فذكرها وان عبيد قد صارها قبل جدها ام ايها
انها كانت لعبيد بن يقطين فزايك ياسيدي ومولاى ان تمن علي مولاك بتفسير منك وتخير
هل تحمل له فان مولاك ياسيدي في غم الله به عليه فوقع في هذا الموضع بين السطرين لذهبا
علا محل له العزم والدعم قال الشيخ قد مر الله روحه هذا الخبر يعقل شيئين احدهما

عبد الحسن

حديث زيد بن ابيهم والحسين بن خالد الصبيغ انه كان للرجل سريرة فوطئها ثم صارت الى غيره فورد
من الاخر اولاد الهجران يزوج اولاده من غيرها بابا ولها من غيره مكان فوطئها وقد بينا ان
ذلك محمول على ضوب من الكراهية وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الوطئ وبعد في
ذلك ليس بخطيئة والوجه الاخر ان يكون انما صار عنها لان جدتها لما كانت لعبيد بن يعقوب ولدت
منه الحسين بن علي وليس في الحبان الحسين كان من غيرهما ثم انما لما دخلت على علي بن يعقوب ولدت عليه
عيسى فصارا اخوين من جهة الامه وابني عيين من جهة الاب فاذل فرق عيسى ببناتها كان اخوه هذا الحسين
بن عبيد من قبل انما حالها فامحج له ان يتزوجها ولو كان الحسين بن عبيد مولودا من غيرها
لم يحرم بنت عيسى عليه طي وجبر لانه كان يكون ابن عم له لا غير ذلك غير محرم طي حلال فاما
تزوج القابلة محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت للرضا ع يتزوج الرجل
المراة التي قبلت فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المرأة
قبلت ولا ابتناها وما رواه الصفاع عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ابي محمد الا مضاري عن عمرو بن
عن جابر قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة ايجل للولود ان يتكهنها قال لا ولا ابتها من
معض اثباته فالوجه في هذين الخبرين ان نكحها ما على ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد
ورثت المولود فاذا لم تره فليس في ذلك بمكروه وايضا على حال والذي يكشف عما ذكرناه من
احمد بن محمد بن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
قبل الرجل له ان يتزوجها فقال ان كان قد قبلت المرأة والمرأتين والثالثة فلا بأس ومن كان
قبلت ورثته وكلته فاق انني نفسي عنها ولدي وفي خبر اخر وصديق باب كتاب المرأة
على عمتها وخالتها الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه
السلام قال لا يتزوج على الخالة والعمة ابنة الاخ وابنة اخته بغير اذنهما فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
بن محمد عن ابي عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
بينها فليس هذا الخبرين الا ان لا يزوج الابن ابنته لانه لا يحل له ان يجمع بينها وبينها او مع عبد الرضا
في الخبر الاخر الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امرأته خالتها واذا

ولا يزوج الابن ابنته لانه لا يحل له ان يجمع بينها وبينها او مع عبد الرضا
في الخبر الاخر الذي تضمن ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امرأته خالتها واذا

في تحريم نكاح الكوافر

٩٤

لم يكن ذلك في ظاهرها والخبران الأولان مفصلان كان الأخذ بهما أولى والعمل بهما أخرى والله
يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر قال سألته عن امرأة تزوجت على عتيا وخالتها قال لا بأس وقال تزوج
العمة والخالة على ابنة الأخ وبنت الأخت ولا تزوج بنت الأخ والأخت على لمة والخالة الابن من
فمن فعل فنكاحه باطل على أن الخبرين يمتلآن شيئا آخر وهو أن نكحها على ضرب من التقية لأن جميع
العامة يخافون ذلك ويدعون أن هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه يحري فيه التقية وإماما
رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة الخذا قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عتيا ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاة فالعنف
في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدم من العمة والخالة من النسب وإن ذلك لا يجوز مع عدم الرضا
فأما مع الرضا فلا بأس به مثل ذلك من النسب ما تزويجها على اختها من الرضاة فهو محرر
على كل حال إلا أن يفارق الأخت بموت أو طلاق **باب تحريم نكاح الكوافر من سائر أديانهم**
الكفار محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب
قال أبو الحسن الرضا عليه السلام يا أحمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة فقلت جعلت
فداؤه وما تقول بين يديك قال تقولون فإن ذلك تعلم به فقلت لا يجوز تزويج النصرانية
على المسلمة ولا غير المسلمة قال لم قلت لقول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن قال فقلت
في هذه الآية والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم فقلت قوله ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فنحن هذه الآية فبستم ثم سكت عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
ابن فضال عن أحمد بن عمر عن درة الواسطي عن علي بن رباب عن زرارة بن علقمة عن أبي جعفر
عليه السلام قال لا ينبغي نكاح أهل الكتاب قلت جعلت فداك وابن محمد قال قوله ولا تنكحوا مبهم
الكوافر عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة بن علقمة قال سألت
أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى والمحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم قال هي منسوخة
بقوله ولا تنكحوا مبهم الكوافر فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي مرير
الأنباري عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن طعام أهل الكتاب وحكامهم خلال فقال لهم قد كان
في طليحة لحيوية عن الحسن بن محبوب عن الملاح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت
عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بأس به ما علمت أنه كان تحت طهارة بن عبيد الله يهودية

بأن

على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن معوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية ما
 أنا أصاب المسلمة فاصنع باليهودية والنصرانية فقلت له يكون له فيها الهوى فقال إن فعلت بها
 من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وأعلم أن عليه دينه عفا عنه وما جرى هذه الأخبار التي تضمنت
 جواز نكاح اليهوديات والنصرانيات فإنها تحتمل وجوها من التأويل منها أن يكون خرجت عن
 التقية لأن جميع من خالفنا يذهبون إلى جواز ذلك فيجوز أن يكون هذه الأخبار وردت من
 لهم كما ورت نظائرها مثل ذلك ومنها أن يكون تناولت هذه الأخبار باباح نكاح المستضعفات
 واليه اللاتي لا يتقطن الكفر على وجه التمسك به والعصية له ومن هذه صورة أخرى لا يبعد
 عليه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسين بن الحسن
 على عن أبان عن زرارة بن أعين قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والنصرانية
 قال لا يصلح المسلم أن يتكهن يهودية ولا نصرانية إنما يحل منهن اليه ومنها أن يكون ذلك متناولة
 بحال الضرورة وفقد المسئلة ويجري ذلك مجرى باحة لحم الميتة عند الخوف على النفس يدل
 على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرز عن يونس
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي للمسلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو محبة
 حرة أو أمة محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن جعفر بن
 غياث قال كتب لي بعض أخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير
 هل يتزوج في دار الحرب فقال كره ذلك فإن فعل فخلد في الروم فليس هو محرماً وهو نكاح وأما
 في التركة والديلم والخنزير فلا يحل له ذلك ومنها أن يتناول ذلك باباحة العقد علقته
 دون نكاح الدوام على ما بيناه فيما مضى ويريد ذلك بياناً ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن مسنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال سمعته يقول لا بأس أن يتزوج اليهودية
 والنصرانية متعة وعنده امرأة فاما ما روى من الأخبار التي تضمنت أحكام ما بينتني على صحة
 العقد مثل الميراث والطلاق والعدة وما أشبه ذلك فإنها تحتمل جميع ما ذكرناه ويحتمل أيضاً
 أن يكون هذه الأحكام مختصة بمن كان يهودياً أو نصرانياً وعند يهودية أو نصرانية ثم
 يبذلها فإن العقد لا يزول باسلا من رجل يكون ثابتاً وتجري هذه الأحكام عليه حسب ما ورد
 من الأخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد

الرجل والمرأة إذا كانا ذمييْن فتنسَلِمُ المرأة دون الرجل

٩٨

اسلمت

ولا ياكلون
فقد برئت

تقل

بن ابي خضر عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك
امراته في المشركين ثم محقت به بعد ذلك اميسكها بالنكاح او تنقطع عصمتها قال لا يل ممسكها و
هي امراته **باب الرجل والمرأة إذا كانا ذمييْن فتنسَلِمُ المرأة دون الرجل** محمد بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام
ان قال اليهودي والنصراني والمجوسي اذا اسلم امرأته ولم يسلم قال ما على نكاحهما ولا يفرق بينهما
لا يترك يخرج لهما من دار الاسلام الى الهجرة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن منصور
سالت لرضا طليعة لسلام عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لهما ان يقيم معه قال لا
اسلمت لم تحل له قلت جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك فيكونان على النكاح قال لا يخرج
حديث فلا ينفى في الخبر لا ولان الواجب فيه ان غفلة على من يكون قد اخل بشرائط الذمة فانه اذا
كان كذلك واسلمت امرأته فانه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فان اسلم كان حق لهما وان هو لم يسلم
فقد بانت منه والذي يدل على ذلك من انهم متى اخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله قيل الجزية من اهل الذمة على
ياكلوا الربوا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يتكفون الاخوات ولا بنات الاخ ولا بنات الاخوات فمن فعل
ذلك منهم فبرئت منه ذمته والله وذمته رسوله وليس لهم اليوم فعة ويحتمل ان يكون الخبر
مختصا بمن لم يكن له ذمة اصلا فان يكون في دار الحرب فانه اذا كان كذلك ينتظر بالمرأة انقضاء
عدتها فان اسلم قبل ذلك كان حق لهما وان انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها والذمة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن
جعفر عن ابي عن علي عليه السلام ان امرأة مجوسية اسلمت قبل نكاحها قال علي طليعة لسلام اسلم
قال لا يفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك وان انقضت عدتها قبل ان
تسلم اسلمت فانت خاتبة من الخطاب عنه عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن
رباب وابان حميا عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مجوسي
تختم امرأته على دينه فاسلم او اسلمت قال ينتظر بذلك انقضاء عدتها فان هو اسلم وهما على نكاحهما ابدا
وان هو لم يسلم حتى تنقضي العدته حتى تقربا بنت منه والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لا ينفى
منه وان انقضت عدتها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابي عمير عن

بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إن أهل الكتاب جميع من له ذمة إذا أسلم
 أحد الزوجين فيها على تكاحها وليس له أن يخرجها من دار الإسلام إلى غيرها ولا يبيت معها لكنها
 يأتها بالنهار وأما المشركون فمثل مشركي العرب وغيرهم فهم على تكاحهم إلى انقضاء العدة فإن أسلمت
 المرأة ثم أسلم الرجل قبل انقضاء عدتها فهي مأثمة فإن لم يسلم إلا بعد انقضاء العدة فقد بادت منه
 ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة له ولا ينبغي المسلم أن يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو
 يحد حرة أو أمية باب تحريم كاح الناصبة المشهورة بذلك على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن محبوب عن جميل بن
 بن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج المؤمن
 الناصبة المعروفة بذلك الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن مسكان قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه هل يزوجه المؤمن وهو قادر على
 رده وهو لا يعلم برده قال لا يتزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج الناصب مؤمنة ولا يتزوج
 المستضعف مؤمنة محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن
 بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال دخل رجل على علي بن الحسين عليهما السلام فقال
 امرأ تلك الشيبانية خارجة قثم عليا عليه السلام فأتى أن أسمعتك ذلك منها استغفرك فقال نعم قال
 فإذا كان غد أحسن تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعند وأكن في جانبك لدار قال فلما كان من الغد
 كن في جانبك لدار وجاء الرجل فكلها فتبين ذلك منها فحلى سبيلها وكانت تعبه علي بن الحسن بن
 فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة وعن سندی عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا جعفر عليه
 السلام عن المرأة العارفة هل يزوجه الناصب فقال لا لأن الناصب كافر قال فازوجه الرجل أزوجه
 غيل لناصر لا العارف فقال غيره أحب إلى منه عنه عن أحمد بن الحسن عن أبي جعفر الحسن بن علي
 رباط عن ابن أذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال ذكر الناصب فقال لا تتكاهم
 ولا تأكل في بيتهم ولا تستكن معهم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد
 الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ثم يكون الرجل مسلما تحمل مناكرته وموارثته
 وبما يحرم دميرا لا سلام إذا أظهرت حمل مناكرته وموارثته فليس بمناف لما قد مناه لأن من أظهر ذمة
 العداوة والنصب لأهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله لا يكون قد أظهر لا سلام المحقق بل
 يكون على غاية من اظهار الكفر والخبر إنما تضمن من أظهر لا سلام وهو لا يخرج من منه فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

من

قل تزوجوا في الشك لا تزوجوه كون المرأة تاحذ من دين زوجها ويقهرها على دينه فليس يناف
 ايضا لما قد منه لانه محمول على المستضعفة والبله لا من دون العلوات عبادة من ذكرنا وبين ما
 ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن يحيى الطليعي عن عبد الحميد الطائي عن زرارة قال قلت ل
 عبد الله عليه السلام ان تزوج مريبة او حرورية فقال لا طبعك بالبله من النساء قال زرارة فقال
 والله ما هي الا مؤمنة او كافرة قال ابو عبد الله عليه السلام وابن اهل تقوى قول الله صا
 من قولك الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا
 عنه عن احمد بن محمد عن جميل عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام في البله من النساء التي لا
 تنصّب المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال قلت
 لابي جعفر عليه السلام هل طهرت اذا تخوفت لا تحل لي ان تزوج يعني من امرئ على مثل ما هو عليه فقال لا يمنعك ^{البله}
 من النكاح المستضعفة تاللا في لا يصبن ولا يبرفن ما انتم عليه ^{يا} من عقد على امرأة في عدة تامة العلم
 بذلك محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن احمد
 محمد بن ابي نصر عن المشي عن زرارة بن اعين داود بن سرحان عن ابي عبد الله وعبد الله بن بكير عن ابي
 صباح المروزي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لملاعة اذا اعهار زوجها لم تحل له ابد او الذي ^{البله} يخرج
 انهما وهو لا يعلم لا تحل له ابد او الذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثلاث مرات و
 تزوج ثلاث مرات لا تحل له ابد والحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام لا تحل له ابد اما ما رواه محمد بن
 يعقوب عن علي بن ابراهيم بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
 عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان يمضي لها اربعة اشهر عشر ا فقال اذا كان
 دخلها فرق بينهما ثم لم تحل له ابد او اعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدة ^{البله}
 من الاخر ثلاثة قروء وان لم يكن دخلها فرق بينهما واعتدت بما بقي عليها من الاول وهو ^{طبا}
 من الخطاب قال الشيخ قدس سره رحمه هو خاطب من الخطاب محمول على من عقد عليها وهو لا
 يعلم انها ملة في يجوز له العقد عليها بعد انقضاء مدتها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن سماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن
 صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الزوج ^{الرجل}
 المرأة في مدتها بماله اهي من لا تحل له ابد او قال لا اما اذا كان بماله فليتزوجها ببدن
 تنصصى عددتها وقد عذر الناس الى ابها لانه با هو اعظم من ذلك فقال باقى الجاهلتين

التقوى

عليك

ان

عن ابيه عن

قلت

اعذر بها لئلا يعلم ان ذلك محرر عليه نكاحها في مدة فقال احكم الجاهلتين هون من الاخرى ^{بالحكم}
 بان الله تعالى حرم علي ذلك وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرى معقد وقال نعم اذا ^{تقصت}
 عدتها فهو معقد ومن ان يترجمها فقلت ان كان احدهما متزنا والاخرى بجمالة فقال الذي يتزنا يحل له ان ^{يجز}
 الى صلحها ابدًا ^{عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير} وصفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي جراحيم ^{عليه}
 السلام بلغنا عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابدًا فقال هذا اذا كان عالما اما اذا كان
 جاهلا فارقها وتعدت ثم تزوجها كالحاجد اقاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن حماد بن
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بجمالة ^{عن علي بن ابراهيم} فقال لا ارى عليها شيئا ويفرق بينهما
 بين الذي تزوجها ولا يحل له ابدًا ^{عن علي بن ابراهيم} فقال لوجه في هذا الخبر ان غمها على انه دخل بها فانه اذا كان كذلك
 لا يحل له ابدًا باجمالا كان او عالما وانما يحل مع الجهل اذا لم يدخل بها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج
 الرجل المرأة في عدتها ودخل بها لم يحل له ابدًا ^{عن علي بن ابراهيم} عالما كان او جاهلا واذا لم يدخل بها لم يحل له ابدًا
 يا ^{عن علي بن ابراهيم} انه متى دخل بها الزوج الثاني لم يفسد طهره ^{عن علي بن ابراهيم} قد بينا في الباب الاول في حديث الحلبي لك ويؤكد ذلك
 بيان ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا
 احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن مسلم قال قلت له المرأة المحبوسة في عدتها زوجها ^{عن علي بن ابراهيم} فتضع
 قبل ان تمتد ربعة اشهر وعشرا فقال ان كان الذي تزوجها دخل بها فارق بينهما ولم يحل له ابدًا واعتدت بها
 بقى من ^{عن علي بن ابراهيم} الاول استقبلت عدة اخرى من الاخر ثلاثة قرويه وان لم يكن صغلا فارق بينهما واعتدت بقى
 عدة قوا وهو خاطب من الخطاب وامام ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منهما جميعا ^{عن علي بن ابراهيم} ان
 عمير عن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها ونكحها فترجعت ثم قدم زوجها ابد
 ذلك فطلقها قال تعدت منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة وليس الاخران يترجمها ابدًا ^{عن علي بن ابراهيم} محمد بن عبد الله
 محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير ^{عن علي بن ابراهيم} وعن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج
 في عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منهما جميعا وليست هذه الاخبار وصافية لما تقدم من الاخبار
 لانه ليس في ظاهر هذه الاخبار ان الثاني كان يدخل بها ونكحها ^{عن علي بن ابراهيم} اجمالا اذ كان قد مضى بها فاما اذا لم يدخل
 ففريقها عدة واحدة كذا في بين الاخبار ^{عن علي بن ابراهيم} يا الرجل يترجم بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا ^{عن علي بن ابراهيم} احسن
 محمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج

يتزوج بامرأة ثم لم يجد لها زوجا

١٠٢

امراة ولها زوج وهو لا يعلم فظلمها الاول ومات عنها ثم علم الاخير اياها قال لا حتى تنقضي
عدها فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الوحان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان لها زوجا غائبا فتركها ثم اتى الزوج قدام
فطلقها ومات عنها ابترزوها بعد هذا الذي كان له متزوجا ولم يعلم ان لها زوجا
فقال ما احب له ان يتزوجها حتى تنكح زوجها غيره فالوجه في هذا الخبر خروج من الكراهية
ولا حل ذلك قال ولا احب له ان يتزوجها ولم يقبل ولا يجوز والوجه في الخبرين عندي انه
انما يجوز له ان يتزوجها اذا لم تنكح المرأة التزوج مع علمها بان زوجها باق على ما كان عليه
بل يكون قد غاب عنها ففعلت اليها او بلغها عنه طلاقا فلو تقدمت ذلك كانت زانية وانما
كانت زانية لم يجز لها العقد عليها ابدا لان من زنا بذات رجل لم يحل له ابدا على ما بيناه في كتابنا
الكبير والذي يدل على انها متى تقدمت ذلك مع العلم بحال الزوج تكون زانية ما رواه
الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن
امرأة كان لها زوج ففعلت معها فزوجها اخر قال فقال ان رجعت الى الامام لم يشهد عليها
ان لها زوجا غائبا وان ما دخر وخبره ياتيها منه وانها تزوجت زوجا اخر كان على الامام
ان يحدها ويفرق بينها وبين الذي تزوجها قيل له فالحال الذي اخذته من كذا يمنع بذلك ان
اصاب منه شيئا فليأخذ وان لم يصيب منه شيئا فان كل ما اخذت منه حرام عليها مثل احوالها
على بن الحسين بن فضال عن ابيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن شعيب
العقري في قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال تزوج
المرأة وليس على الرجل شيء ان لم يعلم قال قد كوت ذلك لابي بصير قال فقال له والله جعفر
تزوج المرأة ويحسد الله وقال بيد يده على صدره يحكم ما اظن صاحبنا تكامل له قال
الشيخ قد من الله روحه لا تنافي بين ما رواه شعيب عن ابي الحسن عليه السلام وبين ما سمع
عن ابي بصير من ابي عبد الله عليه السلام كان الذي سمع ابي بصير يكون فيمن تزوج بها وهو يعلم
ان لها زوجا وجب عليه هو ايضا لا تنافي ولا تنافي بين الخبرين ولا بين الفقيهين وانما يشبه
الامر على ابي بصير فلم يميز احد من المسئلتين من الاخرى فقل ان بينهما تنافيا وما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال
رجل الى اهله واخبرها انه قد طلقها فاعتمدت ثم تزوجت فجاءها فانها لا تملك حقها من

تزوج المرأة في نفاسها

١٠٣

الأخو دخل بها ولم يدخل وليس للأخيان يتزوجها أبداً ولها المهر بما استحل من فرجها عند الأخير
 عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا نفى رجل
 إلى أهله وأخبرها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فان الأول أحق بها من بعده
 هذا الآخر دخل بها الأول ولم يدخل بها وليس للأخوان يتزوجها أبداً ولها المهر من الآخر بما
 استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى التي قد مناها من أن له
 يتزوجها بعد انقضاء العدة إذا طلقها زوجها الأول لأن الوحد في هذين الخبرين أن يغلبها
 على من علم أن لها زوجاً باقياً وأقدم مع ذلك على التزوج فأنها لا تحل له أبداً وهو الذي
 قلنا فيما تقدم من أن يتزوجنا بذات بعل لم تحل له أبداً ومن هذا حكمه فهو رابن والخم
 ما قلنا **باب تزويج المرأة في نفاسها** محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
 معروف عن النوفلي عن أبي يعقوب عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جدّه قال قال
 علي عليه السلام لا بأس أن يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس فاما
 ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن القاسم عن عبد
 الله بن سنان عن أبي حمزة عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تزوج
 امرأة في نفاسها المحدث فلما في الخبر الأول لأنه محتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنه وقتها
 قبل خروجها من دم النفاس دون أن يكون أقام عليها المحدث لأنه تزوج بها والذي يدل
 على ذلك أن راوى هذا الحديث وهو عبد الله بن سنان مروي مثل الخبر الأول
 روى محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده عن عبد الله بن سنان وروى محمد بن
 الحسن المعتزلي عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن أذينة وابن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع الحمل لها أن تزوج قبل أن تطهر قال إذا
 تزوج وليس تزوجها أن يدخل بها حتى تطهر ويحتمل أن يكون إنما أقام عليها المحدث لأنها
 بعد في مدّة زوجها التي مات عنها لأن من هذه صوراً تحتاج أن نعتد بأبعد الأجلين
 فان وضعت قبل انقضاء العدة احتاجت أن تستوفي أربعة أشهر وعشراً وان مضت للأربعة
 أشهر وعشراً انتظرت حتى بعد ذلك يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن
 جعفر عن أبيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 فقال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل أن يمضي شهر

اشهر وعشرون تزوج قبل ان يكمل الاربعة اشهر والعشرون فقال روى ان يطلقوا ثم لا يخطبوا
 يمضي اخر الاجلين فان شاء موالي المرأة انكسوها وان شاءوا امسكوها وردوا عليه ماله يا
تزوج المريض الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن احدهما عليها السلام قال ليس
 للمريض ان يطلق ولله ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فانه وان لم يدخل بها حق مات في مرضه كما
 بطل لامه ولها ولا ميراث فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الغزاعن سماعة عن محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يحضر الموت فيبث الى جاره فيزوج ابنته على الف درهم
 يجوز نكاحه قال نعم فلا ينافي الرواية الاولى لان الوجه في هذا الخبر ان غنله على انه دخل بها لانه
 كان كذلك كان العقد صحيحا على ما فصل في الخبر الاول ومتى لم يدخل بها ومات كان لعقد باطلا
الرضاع بما يحرم من الرضاع محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جيل بن صالح عن زياد بن سودة قال قلت لابي جعفر
 عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذ به فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة
 رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضع امرأة غيرها ولو ان امرأة ار
 حاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم
 فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن
 يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشرة رضعة لا يحرم فلا ينافي الخبر الاول لان الوجه
 ان غنله على الف درهم كن متفرقات بار دخل بينهما رضعات امرأة اخرى فان ذلك لا يحرم على ما بين في الخبر الاول
 واما ما رواه محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد عن العلاء بن محمد عن الحسن بن علي الوشاعن عبد الله بن سنان
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت
 اللحم والدم عنده عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن زياد القندي عن عبد الله بن سنان
 عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا
 ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم فلا تافى بين هذه الاخبار والخبر الاول الذي قلنا
 عليه لانه ليس في هذه الاخبار عدد الرضعات التي يجب معها اللحم وليستد العظم ولا يمنع ان
 يكون مقدار ذلك ما قدر في الخبر الاول وهو خمس عشرة رضعة او رضاع يوم وليلة فاما ما
 رواه محمد بن يعقوب عن صفة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معوية بن وهب عن

عن محمد بن عيسى

وشدة العظم

في مقدار ما يحرم من الرضاع
١٠٥

عن عبيد بن ذرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير فرما كان الفرج والحزن
يجتمع فيه الرجال النساء فرما استخفت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينه وبين الرضاع
ورما استخف الرجل أن ينظر إلى فمك فما الذي يحرم من الرضاع قال انبت اللحم والدم فقلت وما الذي
ينبت اللحم والدم فقال كان يقل عشر رضعات فقلت فهل يحرم بعشر رضعات فقال دع خافك لا يحرم
من النسب فهو يحرم من الرضاع فلا ينافي في الخبر الأول أيضا لأنه لم يقل إن عشر رضعات تحرم عن نفسه
بل ضاقت له غيره فقال كان يقل فلو كان ذلك صحيحا لأخبر به عن نفسه والذي يدل على ذلك
أنه لما سأله السائل عن صحة ذلك فقال له مع ذلك لو كان صحيحا لقال له نعم لم يعدل من جوابه إلى شيء آخر
لضرر من المصلحة **فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبي عن خرو بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام**
قال لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم انبت اللحم فاما الرضعة والرضعتان والثلاث حتى تبلغ عشرةا إذا كانت
متفرقات فلا بأس وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياقوت عن عبد الله بن
ستان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم
فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات قال إذا كانت متفرقة فلا يدل هذا خبر أن عليا إن عشرة رضعات
إذا لم يكن متفرقة يحرم إلا من حيث دليل الخطاب لا بصريحه وقد تراءى دليل الخطاب عند من يذهب
إلى صحته لقيام دليل على وجوب تركه وقدم الخبر الذي يقتضي الحدول عن ظاهر دليل الخطاب ويدل
على الأخير ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم شدد العظم قلت فيحرم عشر رضعات قال لا إنما لا تنبت اللحم ولا تشدد العظم عشر رضعات
علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن
بكر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا **فأما ما رواه علي بن**
الحسن عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرضاع
الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتصلح ويتلى فيقتنى نفسه **فهل** بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني أبو الحسن ظريف عن ثعلبة عن إيان عن ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله
من الرضاع قال الذي يرضع حتى يتلى بطنه فان ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم فلتتأني بين هذين
الخبرين والخبر الأول الذي اعتدناه لأن قول أبي عبد الله عليه السلام إذا رضع حتى يتلى بطنه تفسير لكل رضعة لأنه
المعتبر في هذا الباب بدون أن يكون المراد بالرضعات المصنعات على ما يذهب إليه كثير من الناس فمن ذلك

مقدار ما يحرم من الرضاع
١٠٤

الذي يثبت المحرم والعظم **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن
 حريز عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبوس او من ارضعته ثم يرضع
 عشر رضعات يرضي الصبي فينام فهدن الخبر ايضا لا ينافي ما قدمناه لانه متروك والظاهر ان الجمع لا ينافي
 قد يبرم من الرضاع ما لا يكون محبوسا ولا خادما ولا غلاما بل ان يكون امرأة متبعة بوضاع حبي او يكون
 سكت ذلك او غير ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك بحيث ان يكون المراد بذلك نفق المحرم عن الرضعة
 لرضعة او رضعتين **يدل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن مروح عن صفوان بن يحيى
 عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان بعض هؤلاء تزوج الى قوم فزعم النساء
 ان بينهما رضعا قال اما الرضعة والرضعتان فليس بشيء الا ان يكون ظنرا مستأجرة مقيمة عليه
 فصح عليه السلام في هذا الخبر ان المرأة بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما زاد على
 ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما بيناه **واقا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار
 حين علي بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا
 حرام فالوجه في هذا الخبر ان نحل له على ان قليلا وكثيرا حرام بعد ما بينا الحد الذي يحرم ويثبت عليه
 فان الزيادة عليه قلت وكثرت فاعما يحرم ويجوز ان يكون الوجه في هذا الخبر ضمها من الفتنة لا من
 بعض العامة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاعي عن الحسين بن علوان عن عمر
 بن خالد عن زينا بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا نحل ابا
 فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الاول سواء **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن
 الحسن بن حذيفة بن منصور عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرضاع
 فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد حولين كاملين فالوجه في هذا الخبر ان نحل
 قول حولين كاملين على ان يكون طرف الرضاع لا ان يكون المراد به المدة المرافعة في التحريم فكانه قال
 لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد في حولين كاملين وانما قلنا ذلك لان الرضاع اذا
 كان بعد الحولين فانه لا يحرم **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن
 علي بن اسباط قال سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة ارضعت غلاما سنتين
 ثم ارضعت صبيا لها اقل من سنتين حتى تمت السنتان ايفسد ذلك بينهما فقال لا يفسد
 ذلك بينهما لانه رضاع بعد خطام وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد خطام
 اي انه اذا تم المائة من سنتين او اجمالية فقد خرج عن حد المليون ولا يفسد بينهما حين من يتزوج

من لبنه قال أصحابنا يقولون انه لا يفسد لان يكون المصلي العربي يشربان شربة شربة **فصل**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن الفضل بن
 عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رضاع بعد الحولين قبل ان ينعلم **عنه** عن عدة
 من أصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي منصور عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول لا رضاع بعد فطام قل قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين للذين
 قال الله تعالى ولا ينافي هذا الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس بن
 عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرضاع بعد حولين قبل ان ينعلم **فصل**
 لان هذا الخبر موافق للعامة فقد خرج مخرج التفتية **فاما** ما رواه العلاء بن رزين القلاء عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرضاع فقال لا يجر الرضاع الا ما لا يرضع من ثدي واحد سنة فذا خبر
 شاذ لا يروى في العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعتد به على الاخبار الكثيرة لما بينا في غيره **فصل**
باب ان الدين للفعل **فصل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امرأته من
 لبنك ولبن ولدك ولدا امرأة اخرى فهو حرام **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن
 عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منها غلاما فانطلقت احدى
 امرأتيه فارضعت جارية من محض الناس انه اينبغي لبنه ان يتزوج هذه الجارية قال لا لانها
 ارضعت لبنين **فصل** بن يعقوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج
 اخرى فولدت منه ولدا ثم اتها ارضعت من لبنها غلاما يجعل لذلك الخلام الذي ارضعته ان يتزوج
 ابنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخرية فقال ما احب ان تزوج ابنة فحل قامضت من لبنه
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ام ولد رجل ارضعت صبيها ولما ابنته من غيرها ليحل لذلك الصبي هذه البنت فقال ما احب
 ان تزوج بنت رجل قد ارضعت من لبنه ولدا **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد
 قال سألت عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت ابنيها فحل
 ان تزوج بنت زوجها فقال لا ما لم يرضع من لبنها يعني ان يقول لها من حيت علي بن محمد
 قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غير قلت لان الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت من لبنها

له فلان من ثدي واحد
 اي هو من الدابة او من
 له الشيخ لا يرضعها
 هو

غيرها فقال لو كن عشر متفرقات ما حل لك من شيء حتى يكون في موضع نباتك الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمه الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع من امرأة يجمل له
ان يتزوج اختها لا يها من الرضاعة قال لا فقد رخصا جميعا عن لبن فحل احد من امرأة واحدة قال قلت
يتزوج اختها لا يها من الرضاعة قال لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل الذي ار
الذلام فاختلف الفحلان فلا بأس فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن ابي نجران عن محمد بن عبيد الحمداق قال قال الرضا عليه السلام ما تقول اصحابك في الرضاع قال قلت
كانوا يقولون للفحل حتى جلوهم الرواية عنك انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فارجعوا الى قولك
فقال لي وذلك لان امير المؤمنين يعني سألني عنها فقال لي الشرح لي اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي انما
حتى سألته عما قلت في رجل كانت لامهات اولاد شتى فارضعت واحدة منهم بلبنها غلاما غريبا
الذين كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات اولاد الشتى محمدا على ذلك الغلام قال قلت بلى قال قال
ابو الحسن عليه السلام فابال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات وانما حرم الله الرضاع من
قبل الامهات وان كان لبن الفحل الرضا يحرم فالوجه في هذا الخبر ان فحل على ان الرضاع من قبل الامهات يحرم
من ينتسب اليها من جهة الولادة وانما لم يحرم من ينتسب اليها بالرضاع للاخبار التي قدمناها واولا
وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكننا يحرم ذلك ايها الا انما خصصنا ذلك
لما قدمنا ذكره من الاخبار واعداه باق على عمومهم يزيد ما قدمنا توكيدا ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو
غلام فحل يجمل له ان يتزوج اختها لا يها من الرضاعة فقال لي كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة
من لبن واحد فلا فحل ان كانت المرأتان ارضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك
الذي يدل على ذلك ان ما ينتسب اليها الولادة يحرم التناكح بيضا وانما على ما قدمنا ما رواه محمد بن
اسد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ايوب بن قوح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها قلت لا يجوز لك ذلك لان ولدها حرام
بمثلة ولدك محمد بن الحسن الصغار عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان الولد
من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان
من غير المرأة التي ارضعته فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن عبد الملك

ولده

عن بكايح الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا البطن الذي ارتضع
منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يتقدي الى ما ينسب الى الام من جهة الرضاع لان من يكون كذلك انما
ينسب الى بطن اخر وما يختص بطنها ولا ذلة فانه يحرم ويحتمل ان يكون ذلك خرج من تحت الثنية لان في
الفقهاء عن يقول ان الحر يكره ان يرضع من قاصدا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن علي بن ابي حمزة عن رجل من اهل الشام عن عبد الله بن ابيان عن ابيات عن الحسن الرضا
عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج ابنته عمه وقد ارضعته ام ولد جده هل يحرم على الخلام ام لا قال لا هذا
خبره مقطوع مرسل ما هذا احكم لا يعتد به على الاخبار للسند الصعبة الطريق ولو سلم لكان محمولا
على انه اذا كانت ام الولد قد ارضعته بغيا بلبن جده او يكون ارضعته رضاعا لا يحرم ولو كان رضاعا تاما
لكان قد ارضعها ان كان الجدة من قبل الاب ولو كان الجدة من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم
اجواب العقود على الاما **باب** ان الولد لا يحق الحرج من الابوين ايها كان **محمد بن**
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن الحكم بن مسكين عن جميل بن بكير
عن ابي عبد الله عليه السلام في الولد من الحر المملوك قال يذهب الى الحر فما **حجته** عن احمد بن محمد
العاصمي عن علي بن الحسن التميمي عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن سداق قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا تزوج العبد الحر فوله احر او واذا تزوج الحر لامة فوله احر
حجته عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل يتزوج بامه تقوم الولد ماليا او احر او قال اذا كان احل بويه حرافا الولد حر
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المارزي عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام في مملوك تزوج حرة قال الولد للحر وفي حرة تزوج مملوك قال الولد للاب
قاصدا ما رواه الصفار عن ابراهيم بن حاتم عن ابي جعفر عن ابي سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال طان رجلا من بني جارية ثم تزوجها من رجل فوطئها كانت جاريته وولد هامنه مدبرين كمالو
ان رجلا ان قوما فتزوج اليهم مملوكهم كان ما ولد لهم ماليا فالوجه في هذا الخبر ان نخل على انه
اذا اشترط عليه ان يكون الولد ماليا فاقدم يكون كذلك وانما يلحق بالحرة مع الاطلاق وعلم
الشرط **قاصدا** ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن
الحسن بن زيار قال قلت له امة كان مملوكا يقع عليها ثم يذل فتنزوجهما ما منزلة ولد هذا المملوك
اذا كان يشترط تزوجهما فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون خرج من تحت الثنية لان في

العامه من يذهب الى ان الولد يتبع لام على كل حال الوجه الثاني ان نخل على انه يكون زوجا بمولود غيره
 فان الولد يكون لاحقا بما كان يشترط مولد السيد **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم
 وعلي بن الحكم عن ثوبان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج جاريته
 رجلا واشترط عليا ان كل ولد تلده فهو حرة فطلقها تزوجها ثم تزوجها آخر فولدت قال ان شاء الله
 وان شاء الله يعتق فخذ الخبر صحيح ما قلناه في الخبر الاول من حمله على التقية وصح ان يكون المراد
 ان تزوجها كان عبدا له فانه يكون بالخيار بين استرقاق ولدها وبين عتقه كيف شاء ولو كان
 تزوجها حرا كان الولد حرا على ما قلناه في الروايات **الاولى فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 عن سندی بن محمد بن الزعفراني عن ابي محمد بن عاصم بن حميد عن عطاء بن محمد بن قيس عن ابي جعفر
 عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل من اهل ما نكح امرأته وتزوجت
 سرية فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الاول لرجله مولى اسرية قال قضى في ذلك
 ان ياخذ الاول امرأته فهو احق بها واخذ السيد سرية وولدها واخذ رجلا من ثمن الولد
 قال الوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما انه اذا تزوجت السرية بغيا من من كان يرثها
 لو صير موت مولا ما فان ولدها يكون قاله فلو كان للمولى الاول باقيا كان قال والوجه الثاني
 ان يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم دخيلة امرها ولم يثبت عنده بينة بانها حرة فانه يلزمه
 ثمن الولد على ما تقدم في الاخبار **الاولى واما** ما رواه محمد بن قيس بالاسناد الاول عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قضى علي عليه السلام في وليد تباعها ابن سيدها وولد غيره فاشترها رجل فولدت من غلاما
 ثم قدم سيدها الاول فخاصم سيدها الآخر فقال هذه وليدتي فباعها لثاني فقال خذ
 وليدتك ووليتها فاشترى المشتري فقال خذ ابنة يعقوب بن الذي باعك الوليد فحق يقدر لك
 ما باعك فلما اخذ البيع الابن قال ابو ابي قال لا والله لا ارسل ابنة ختي ترسل ابني فلما رأى
 ذلك سيدها الولد فادخله الاول جائزا بانه قال الوجه في هذا الخبر انما امره ان يتطرق بالولد البايع
 لانه يات من الدار له بالولد ويحب عليه ان يهرم لصاحبها من ثمن الولد فيكون ولد المشتري منه يورث
 عليه فلا فضل في ذلك احدا لا بيع لابن خضراء ولا ما احمل او يفضل في ذلك ولا يعلم ان يستحق حاة
 الاخر لا لرجل ولد عاتق الوجه فيه ما قلناه **باب** ان المولود اذا كان متزوجا لم يكن له ان يطلق
 بيده **الحسين** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال يطلق السيد
 بن تزوج امرأته او تزوج وليدة قوم آخرين في العبد وان تزوج وليدة مولا كان الذي يفرق بينهما

إن شاء وإن شاء نزعها بغير طلاق **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن أبي الصالح الكنا^{في}
عن أبي عبد الله أنه قال إذا كان العبد وامرأته لرجل أحدهما المولى يأخذها إذا شاء وإذا شاء
ردها وقال لا يجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد إلا أن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل
فتزوجها بأذن مولاها وأذن مولاها فإن طلق وهو عبد المنة فطلاقها تز^{فاما} ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار بن اذينة عن بكير بن اعين وبيد بن مغيرة
الجلي عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنهما قال في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بأذن مولاها فلا دين في
التبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا بأذن مولاها يحتمل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاها
دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاها وقد تضمن تفصيل ذلك الخبران الأولان فلا خفاء **واما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد إلا أن ينزعها بغير طلاق قال نعم
هي جارية ينزعها متى شاء **واما** الحسين بن سعيد عن الفضول بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا تزوج المملوك حرة فلولي أن يفرق بينهما وإن تزوجها المولى حرة فله أن
يفرق بينهما فلا دين فيهما أيضا ما قدمناه لأن قوله عليه السلام إن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء
ولأن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس في ذلك شيء لأن المملوك في ملكه والعبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما
أن لذلك بأن بيعها أو بيعه فيكون بيعها لهما فترقا بينهما على ما استنبطناه في باب فرد الذي يدل على
ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا أرى
الرجل عبدا امتد فرقا بينهما إذا شاء قال قلت عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد لغيره أله أن
ينزعها منه قال لا إلا أن يبيعهما فإن باعها فاشترها أن يفرق بينهما فرقا بينهما **واما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن حماد عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن رجل كانت
له جارية فتزوجها من رجل أخويده من طلاقها فقال بيده ولا هو ذلك لأنه ينزعها وهو يعلم أنه كذلك
فيقتل هذا الخبر أيضا ما قدمناه من أنه أراد عقوبة من طلقها بغير بيعها فيكون بيعها كالطلاق وقتئذ
أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازا لأنه سبب الفرقة كحال الطلاق كذلك **ويل** على ذلك ما رواه
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن عمار عن محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله عليه السلام طلاق الأمة بيعها
وتحتمل أيضا أن يكون المراد بقوله من رجل آخر إذا كان ذلك الرجل أيضا عبدا وليس في الخبرين أن يكون عبدا وإذا
استعمل ذلك جاز أن يفرق بينهما وقد تقدم ذلك **ويروى** ما رواه علي بن الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام عن حماد بن عيسى عن

التطريق

فإن الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صدقا

سواء

عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل قال لرجلته
اعتقك واجعل عتقك مهرًا قال فقال جازي عنك عن الحسن بن علي عن يوسف عن مشيخ الحنابلة عن
جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل عتق أمه ولد هو وجعل

مهرها عتقها **فأما ما رواه محمد بن آدم** عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجارتيه قد اعتقك
وجعل صدقك عتقك قال جاز العتق ولا امرأ بها إن شئت زوجته نفسها وإن شئت
لم تفعل فإن زوجته نفسها فأحب أن يعطيها شيئًا فأنيت في الأخبار إلا ذلك لأنه إنما يكون الخيال
إذا بدأ في اللفظ بالعتق قبل التزويج فإنه يعضو العتق وتكون هي غيرة في العقد وإنما ينبغي أن يبدأ
بالتزويج ويجعل المهر العتق ليصير العقد بعض التزويج الذي يدل على هذا التفصيل ما رواه علي بن

جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل قال أمته اعتقك وجعلت عتقك
مهرًا فقال اعتقت وهي بالخيار إن شئت تزوجت وإن شئت فلا فإن تزوجته فليعطها فداء و

إن قال قلت تزوجتك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يخطبها شيء الذي يؤكدهما قلنا
أو لا من ذلك جازي ما رواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام

في رجل اعتق أمته وجعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ليستسعيها في نصف
قيمتها فإن ابتاعها يوم ولد يوم من الخدمة قال وإن كان لها ولداً ي عنها نصف قيمتها وعتقت

علي الحسن بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يعتق جاريته ويقول لها عتقك مهرًا ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال يجمع نصفها ما رواه
ليستسعيها في النصف الآخر الحسن بن محبوب عن نعم بن إبراهيم عن عباد بن كثير الجعفي

قلت لا يبيع عبد الله عليه السلام رجل اعتق أمه ولد له جعل عتقها صداقًا ثم طلقها قبل أن يدخل بها
قال يرض عليها أن ليستسعي في نصف قيمتها فإن ابتاعها نصفها مرق ونصفها حر الحسن بن محبوب

بن سعيد عن فضالة عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل تكون له أمة فيريد أن يعتقها ويتزوجها ليصل عتقها مهرًا أو يعتقها ثم يصدقها ومن

منه عتقًا وكما اعتدوا يعتقها هل يجوز له نكاحها بغير مهر ثم يعتد من غيره فقال يجعل عتقها صدقًا
إن شاء طين شاء اعتقها ثم صدقها فإن كان عتقها صداقًا فاعلم لا يعتد ولا يحن نكاحها إذا اعتقها

الأمة لا يخطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حق يجعل لها شيئًا وإن كان مهرها **باب** هل يحن حارية ما
الأمة لا يخطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حق يجعل لها شيئًا وإن كان مهرها **باب** هل يحن حارية ما

بن هاشم وابن دباط عن صفوان عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال دني ما يحرم به الوليد
 تكون عند الرجل على ولد اذا سمها او جردها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة
 عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية فيكشف
 فاجارها او يجرها ولا يزيد على ذلك قال لا تحل لابنه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن صالح وعيسى بن
 هاشم عن ثابت بن شريح عن داود الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلكت عن رجل اشترى
 جارية فقبلها قال تحرم على ولده وقال ان جردتها في حرام على ولده **فاما** ما رواه ابو بصير عن
 حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يقبل اجمارية تباشرها من غير جماع داخل او خارج التحل لابنه او لبيه قال لا بأس قالوا وجه
 هذا الخبر ان تحل له انما اذا باشرها او سمها من غير شهوة ولا خبايا ولا ولد محمول على من يجرها
 او ينظر منها الى ما يحرم على غيره طلبا للشهوة فان ذلك يحرم على الاب وابن **والذي** يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده اجمارية
 يجرها وينظر الى جسدها فتنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره هل تحل لبيه وان فعل ذلك
 ابوه هل يحل لابنه قال لا فتنظر اليها فتنظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم تحل لابنه وان فعل ذلك
 الابن لم تحل لبيه **ويذكر** ذلك بيان ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن ادنى ما اذ فعل الرجل والمرأة لا تحل لبيه ولا لابنه قال الحد ذلك والمباشرة ظاهرة **باب**
 ما يشبه متسفرين **باب** ما يحل للمملوك من النساء بالعقد **الحسين** بن سعيد
 عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء فقال لا يحل له الا
 ويتكسري ما شاء اذا اذن له **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء قال امرأتين **عنه** عن النضر بن سويد عن
 بن بكوع عن زهارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يبيع المملوك من النساء اكثر من امرأتين **عنه** عن
 عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك كم يحل له من النساء فقال امرأتان قال الشيخ رحمه الله
 هذه الاخبار عامة في انه لا يجوز لها ان يعقد على اكثر من امرأتين وينبغي ان يخصها بان يقول لا يجوز
 له ان يعقد على اكثر من حزينين **فاما** الاماء فانه يجوز له ان يعقد على اربع منهن **والذي** يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن الامام بن زين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام
 قال سألت عن ابي عبد الله يتزوج اربع حرائر قال لا ولكن يتزوج حزينتين وان شاء تزوج اربع اماء

عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألني
عن المملوك ما يحل له من النساء قال حرتين او اربع اما قال لا بأس ان ياذن له مولا فيشتري من ماله
ان كان له مال جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له حلال **عنه** عن القسم بن عروة عن ابن بكير عن
زرارة عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن المملوك كم يحل له ان يتزوج قال حرتين او اربع اما و
قال لا بأس ان كان في يده مال كان ماذن له في التجارة ان يشتري ما يشاء من الجواري ويطأهن
الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس ان ياذن الرجل للملوك ان يشتري من ماله ان كان له جاريتا وجواري يطأهن ورقيقه له
حلال وقال يحل للعبد ان يتكلم حرتين وقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قتي و
اخرى يتزوج العبد بحرتين او اربع اما او امتين وحره **باب** ان الرجل اذا تزوج مملوكه عبده
كان الطلاق بيده وهو مطلق للملوك لم يقع طلاقه **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال للملوك لا يجوز طلاقه ولا كاحه الا
باذن سيده قلت فان السيد كان نزع وجه بيده من الطلاق قال بيد السيد فهو له الله مثلك عبد
ملوك لا يقدر على شيء ليس الطلاق بيده **عنه** عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابيهم
عليه السلام قال سألت عن الرجل يزوج عبده امته ثم يبدلها فغيرتها منه بطيبة نفسا يكون
ذلك طلاقا من العبد فقال نعم لان طلاق المولى هو طلاقها فلو طلق العبد له باذن مولا **احمد**
بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابيان بن يحيى عن شعيب بن عقرقوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل انا عنه اسمع عن طلاق العبد قال ليس طلاق ولا كاح اما اتسمع الله تعالى يقول
عبد مملوك لا يقدر على شيء قال لا يقدر على طلاق ولا على كاح الا باذن مولا قال الشيخ رحمه الله
هذا الخبر والخبر الاول وان كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانا خصصناها بانها اذا كان
متزوجا بامته مولا لا نأخذ بيننا في الباب الذي تقدم انه ان كان متزوجا بامته غير مولا
او بحرة فان طلاقه واقع وقد دل على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فادخلنا ذلك خصصناها
كما ذكرناه **قاما** ما رواه الصنفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه جعلت فداي
رجل غلام وجارية تزوج غلاما جارية ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء قال لا ينبغي له
ان يمسها حتى يطلقها الغلام قلنا في الخبر الاول من ان اذا كانا جميعا مملوكين لمكانت التفريق
اليه لانهما ممنوعون وطئهما مدامت في حال العبد قبل ان يفق بينهما لان ذلك لا يجوز وانما يجوز له

أولاد أفقال أن أقام البيعة الزوج على أنه تزوجها على أنها حرة واعتق ولدها وذهب بأمتهم فإن لم يقيم
البيعة أوجع ظهره واستنق ولده والوجه الثالث أن يكون المراد بآلهم يكونون حراً إذا ولدوا من حرة والجمالية
ثمن الأولاد **يدل** على أن المصاهرة بالبزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن أبي أيوب عن سطة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مملوكة أنت قوم أفزعتك فأحرقها فزوجهما وجعل منهم فأولدها ولد دائم
من مولاها أقام فأقام عندهم البيعة أنها مملوكة وأقرت ليمانة بذلك فقال يتدفع إلى مولاها مائة وولده
وعلى مولاها أن يدفع ولدها إلى أبيه بقيته يوم يصير إليه قلت فإن لم يكن لأبيه إلا أخذ ابنه به قال جئ
أبوه في سنة حق يوفيه ويأخذ ولده قلت فإن أبي لأبائكم يسعى في ثمن أبيه إلى فعله الإمام أن يفتدي به
يتم ولد آخر عنه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن بن أبي مخنف عن عاصم بن حميد
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل فحل من أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأته وتزوجت سرية
فولدت كل واحد منهما من زوجهما ثم جاء الزوج الأول وجاء مولى السرية ففقد في ذلك أن يأخذ
الأول لمرأته فهو أحق بما يأخذ السيد سرية وولدها الآن يأخذ منها من الثمن ثم الولد **فأما**
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قلت له رجل كان يرى امرأة تدخل إلى قوم وتخرج فسال عنها فقيل لها أنها ممتهم واسمها فلانة فقال
لهم زوجوني فلانة فلما زوجه عرفها على أنها ممتهم فغيرهم قال هي ولدها المولاها قلت فجاء اليوم فخطبهم
أن ينزجوه من أنفسهم فزوجه من غيرهم وهو يرى أنها من أنفسهم فزوجهما ولدها أنها ممتة
فقال الولد له وهم ضامنون لبيعة الولد أولى بجمالية فأنضم من هذه الخبر أن ما إذا قال لهم زوجوني
فلانة مع اعتقاد ما تخم امتهم بمقتل شيئين أحدهما أن يكونوا اشتراطوا أن يكونوا كوا **فأما** فلما
انكشف أنها كانت لغيرهم كانت بجمالية فاولادها فاولاها فأكوجه الثاني أنه سألهم تزويجها منه
ولم يسألهم هل هي ممتهم أم لا فزوجه ظننا منهم أنه قد استاذن صاحبها في تزويجها قلنا تبين
بعد ذلك أنه لم يستاذن كان ولدها فاولاها ويكون ما تضمن الخبر من قوله أنه قيل أنها ممتهم
قولا من غيرهم كمتهم فلا دليل على الاسترق ولدها لأنه علم أنها ممتة ولم يعلم وإيها على التحقيق فزوج
إيها لم يكن الأولاد أحبارا وما تضمن الخبر من خطيب يصليهم فزوجه من أنفسهم فزوجهما فغيرهم
فلا انكشف كانوا ضامنين أولى بجمالية فبيعة الولد ولم يلزم الزوج شيء لأنه ظن أنها ممتهم فأحرق
واتماد تسوها عليه فضعفوا بذلك **باب** أنه لا يجوز العقد على الأم والأب من مولاها
الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن نكاح الامة قال لا يصلم نكاح الامة الا باذن مولاهما **احمل** بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابو نصر عن داود بن الحصين عن ابي العباس النعنع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج المرأة
بغير علم اهلها قال هو ذلك الله تعالى يقول فانكحوهن باذن اهلهن **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتنقح بامرأة بغير اذنها قال لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يتزوج بامرأة بغير اذن موليتها فقال ان كانت لامرأة
فنعمة وان كانت لرجل فلا **فحمل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يجمع الرجل بامرأة المرأة فاما امة الرجل فلا يتنقح بها الا بامر
مولاها بن بين هذه الاخبار ولا اخبار الاولة لان هذه الاخبار الاصل فيها واحد وهو سيف بن
عميرة فتارة يروي عن علي بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن
ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فالأخبار الاولة مطابقة لقول الله تعالى قال الله
عز وجل فانكحوهن باذن اهلهن وذلك عام في النساء والرجال وهذه الاخبار مخالفة لذلك
فينبغي ان يكون العمل بها اولى ويمكن تسليمها ان يخص الاخبار الاولة بهذه الاخبار فيحمل هذه الاخبار
على جواز ذلك في عقد المتعدي والدام ولا اخبار الاولة يخصها بذلك لثلاثا يتناقض الاخبار

ابواب المهور باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها **علي** بن الحسن

بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام ان تزوج المرأة وادخلها ولا اعطيها شيئا فقال نعم يكون دينها عليك **فاما**
ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ايوب بن الحر عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئا ورجلها فوقه
او هدية من سويق او غيره **فقد** في الرواية عمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض الايجاب

باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان دينها **علي** بن الحسن

بن فضال عن محمد بن علي بن محمد بن اسمعيل بن زياد عن منصور بن رزق عن عبد الحميد بن عواض قال

قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة تزوجها لا يصلم لان واقعتها ولم انقدها من مهرها شيئا
قال نعم اما هو بن عليك **فحمل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن محمد بن زياد عن ابي بصير عن ابيه

جميعا عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يتنقح المرأة على الصدق

بن حازم

المعلوم فدخل بها قبل أن يعطيها فقال يقدم إليها ما قل وأكثر إلا أن يكون كفراً فأن عرض أن يحدث به لها وفا
حدث أدي عنه فلا بأس **عنه** عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن عواض
الطائي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عندهما يعطيهما فدخل بها
قال لا بأس إنما هو دين عليه **عنه** بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي بصير عن الحسين بن علوان عن
عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام إن امرأة أتته برجل قد تزوجها ودخل بها
وسمى لها مهلاً وسمى لمهرها اجلاً فقال عليه السلام لا أجل لك في مهرها إذا دخلت بها فاد إليها حقها
عنه بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الخالق قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً قال هو دين عليه **فأما ما رواه**
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة وعن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة
فدخل بها فأولدها ثم مات عنها فادعت شيئاً من مهرها على ورثة نزعها فجأت تطلبه منهم وتطلب
الميراث قال فقال لما الميراث قلها إن تطلبه وأما الميراث فان الذي أخذت من الزوج قبل أن تدخل
عليه فهو الذي حل للزوج به فرجها قليل كان أو كثيراً إذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها
بعده لك **وما رواه** محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المرأة يملكها جميعاً فتأتي ورثة المرأة فتدعون
على ورثة الرجل الميراث فقال وقد هلكا وقسم للميراث فقلت نعم فقال ليس لم شيء قلت فان كانت المرأة
حية فجأت بعد موت زوجها تدعي صداقها فقال لا شيء لها وقد أقامت معه مقرة حتى هلك زوجها
فقلت ولئن ماتت هو هي فجأوا ورثتها يطالبونه بصداقها قال قد أقامت حتى ماتت لا تطلبه فقلت
نعم فقال لا شيء لها قلت فان طلقها فجأت تطلب صداقها وقد أقامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها
مق حلفاء الذي إذا طلبته لم يكن لها قال إذا هديت اليه دخلت بينه وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها
أنه كغيرها أن يستخلف بالله ما لها قبل من صداقها قليل ولا كثير **عنه** بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن أحمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يدخل
بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها فقال إذا دخل بها فقد هدم العاجل **عنه** عن عدة من أصحابنا عن سهل
بن زياد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخلها
ثم تدعي عليه مهرها فقال إذا دخل عليها فقد هدم العاجل وليس شيء من هذه إلا ما ينافي بما ذكرناه لأن
جميعها ما يتضمن أن المرأة تدعي المهر كذلك ورثتها ووضعت لنقل أن يدعها يعطى المهر بل يحتاج إلى بينة ومضى

معها غير دعواها فليشئ حسب تقضيته هذه الاخبار وانما يوجب مهرها بعد قيام البينة والذي يدل
على انه يجب عليها البينة ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن
ابي جميلة عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل بالمرأة ثم ادعت المهر وقال
قد اعطيتك فليها البينة وعليه البين ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها
هدم الصداق لم يكن لقوله عليها بينة وعليه عيين معقول ان الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة
البينة ولا للبين ويحتمل ان يكون الوجه في تلك الاخبار انه اذا لم يسم مهرها معينا وقد ساق اليها شيئا فاما
يكون في المهر ما يكون لها بعد ذلك شيء وليس شيء منها انه كان يسمى مهرها معينا **فيل** على ذلك ما رواه
الفضيل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله ان اخذته قبل ان يدخل بها فلو الذي حل له به فخرجوا وليها
بعد ذلك شيء فتنبيه بذلك على ما قلناه من ان لم يكن فرض لها صداقا معينا **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن
يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت اخبرني
عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن ان يجوز قال فقال السنة المحمديّة خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك ردّه
السنة ولا شيء عليها اكثر من الخمس ثم قال ان اعطاها من الخمس ما تدرهم مهرها او اكثر من ذلك فدخل بها
فلا شيء عليها قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء عليها ان كان شرطها خمسمائة درهم فلما ان دخل بها
قبل ان يبتدئ في صداقها هدم الصداق ولا شيء عليها واعلمها ما اتحدت من قبل ان يدخل بها فادّ بطلب
بعد ذلك في حياة منها وبعد موته فلا شيء لها **فأقول** ما في هذا الخبر انه لم يرو عنه غير محمد بن سنان
عن الفضل بن عمر عن محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يحتج به رواية ولا يشترط فيه غيره ولا يعمل عليه
على ان الخبر يتضمن ان المهر لا يزيد على خمسمائة درهم معقولة الى خمسمائة وهذا ايضا قد بينا في كتابنا
لكبره بخلافه وقلت ان المهر هو ما تراضيا عليه قليل كان او كثيرا الذي يكشف عن ذلك من انه لا يرد
الى خمسمائة الا ذكرنا اكثر من ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن يحيى عن محمد
بن محمد بن عمار عن اوشا عن الرضا عليه السلام قال معتد يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين
لغوا وجعل لا يبرها عشرة الف كان المهر جائزا والذي جعله لا يبرها فاسدا على ان قوله في الخبر ان اعطاها من
الخمسمائة درهم مهرها فلا شيء عليه بعد ذلك ولا ورثتها فليشئ ان لا يبرها شيء بعد ان يكون فرض لها
وسمائه معينا ويجوز ان يكون المراد به انما ان اعطاها من الخمسمائة الذي هو السنة في المهر مهرها واستباح
بذلك فخرجها فليس بعد ذلك شيء ولا ورثتها وهذا ما قد بينا جازا وعلى هذا الوجه تسلم الاخبار
كلها ولا تناقض **باب** انما اذا دخل المرأة ولم يسم لها مهر كان لها مهر الثلث **فصل** في يوجب

ستة فقد وجب عليه الصداق فالوجه في هذين الخبرين ان فحلها على ان ما اذا كانا متجهين بعد خلوقها وانكر
للواقعة فلا يصحقان على ذلك ويلزم الرجل المهر كماله والمرأة العدة بظواهر الحال متى كانا صادقين ولو كان
هناك طريق يمكن ان يعرف به صدقهما فلا يوجب للمهر الا الواقعة والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قل للرجل يزوج المرأة فيخرج عليها وعليها السنن او يغلق الباب ثم يطلقها فقبل للمرأة هل تملك
فقول ما تاتي وليست موهلة اتيه ما فيقول لم تملكها قال فقال لا يصحقان وذلك انهما تريد ان يرفع العدة
عن نفسها ويبري حبلان يرفع المهر الذي ليس له انما اذا كان هناك طريق يمكن ان يعلم به صدقهما لا يعتبر فيه غيرهما
ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زائدة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل يزوج جارية
ادخلت لم تدرك الايام مع مثله او تزوج رتقا فادخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه قال هاتان ينظر اليه من
ممكن من يوثق به من النساء فان كن كما دخلت عليا كان نصف الصداق الذي فرض الله لولا علة عليها منه قال ان
حلت الزوج عنهن قيل ان يطلق فان لها الميراث ونصف الصداق وعليهن العدة اربعة اشهر وحشوا
اما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال ما كنت عن المهر حتى يجب قال اذا امر خيت السنن واجيب الباب وقال ان تزوجت امرأة في
حيوة ابي بن الحسين عليها السلام من نفسي فماتت اليها فمات ابي فقل لا تغفل يا بني اتا عاقب هذا
الساعة وان ابنت الا ان اضل فلما دخلت عليها فماتت الا ما بكسا كان على كوتها وذهب في خرج
قامت مكنتها فلما دخلت السنن واجبات الباب فقلت ما فقدت سببا لنفي فيه ولا وثاق في هذه الايام
ما قدمناه من الاخبار لا يثبت في الخبر انه وجب للمهر ولا يمتنع ان يكون اراه وجبا الذي تدين به من
مصالحهما على شيء ترضى به ولو كان في حكم المهر يمكن في ان الذي وجب للمهر هو داخل السنن وخلوقها
بل لا يمتنع ان يكون هو عليه السلام اوجب لنفسه ذلك تبرعاً منه دون ان يكون ذلك واجبا في الاصل
والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية تعيينها انه قال لابي جعفر عليه السلام
ليس الا نصف المهر فذلك لك على انه اذا كان اعطاها المهر كله فانما اعطاها تبرعا **روى** ذلك علي
بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زياد عن محمد بن اسحاق بن الحسين عن الحسن بن علي عن عبد الله بن
بكير عن زائدة قال حدثني ابي جعفر عليه السلام انه اذا تزوج امرأة قال فكون ذلك ابي فضيت فتزوجها
حتى اذا كان بعد ذلك ذرعتها فنظرت فلم اجد ما يحبني فماتت لا تصرف فبادرتني القائمة معها بالباب لتعلقه
فقلت لا تغلبه لك الذي تدين فلما رجعت ابي فاخبرته بالامر كيف كان فقال انك لا تدين عليا الا

صداقها
صداقها

ادخلت
ممكن

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر
١٢٣

يعني نصف المهر في قول النكاح تزوجتها في ساعة واحدة وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن الحسين بن
الختار عن أبي بصير قال تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فاعلق لها باب فقال افتحوا ولكم ما سألتكم
فلما افتحوا صلحهم وكان ابن أبي عمير يقول ان الاحاديث قد اختلفت في ذلك والوجه في الجمع بينهما ان علي
الحاكم ان يحكم بالظاهر في المهر كما اذا اختلفت في تزويج المرأة لا يحل لها في ابينها وبين اسنان ثمان
الانصف للمهر هذا وجه حسن ولا ينافي في مقدمته لاننا اذا وجدنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول
ومع التمكن من معرفة ذلك فلتأصع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير
الذي يؤكد ما ذكرناه ايضا ما رواه الصفار عن أحمد بن محمد بن اسمعيل عن ظريف عن ثعلبة عن يونس
بن يعقوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه فاعلق الباب فاحسب
السترة قبل وليس من غير ان يكون وصل اليها ثم طلقها بعد على تلك الحال قال ليس عليه الا نصف المهر
باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن هشام
بن سالم عن الحسن بن زرارة عن ابيه قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها
فقال لا يجاوز حكمها مهر نسائها من ثلثي عشرة ودية وثمن وهو مائة وخمسة مائة درهم من الفضة
قلت انك قلت ان تزوجها على حكمه وصيرت قال ما حكم من شئ فهو جائز لها قليلا كان او كثيرا قال
كيف لم تجز حكمها عليه وجز حكمه عليها قال فقال لا بد بحكمها فليكن لها ان يكون ما سن رسول الله
صلواته عليه الى تزويج علي بن ابي طالب وفردتها الى السنة ولا يجرى حكمه وجعلت الامر في المهر اليه ورضيت
بحكمه في ذلك فليها ان تقبل حكمه قليلا كان او كثيرا **علي بن اسمعيل** بن يحيى عن الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فماتت
او ماتت قبل ان يدخل بها فقال لها المنة فليطهرت ولا مهر لها قال فان طلقها او قتلها زوجها على حكمها
لم يجاوز حكمها عن خمسة مائة درهم فناء رسول الله صلى الله عليه وآله **فاما ما رواه**
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن اعقر قوفي عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يفرض اليه صداق امرأته فينقص عن صداق نسائها فقال ليحق بمهر نسائها قلنا في الخبر الاول
لان هذا الرواية محمولة على نكاح فوضعت اليها الصداق على ان يجزى مثل مهر نسائها المقتضى قصر عن
ذلك الحق به فاما اذا كان مطلقا كان الحكم ما تضمنه الخبر الاول فان ما حكم به فهو جائز **باب**
من عقد على امرأة وشتر طهرها ان لا يتزوج عليها ولا يشترى **علي بن محمد بن محبوب** عن محمد بن الحسين
عن الحسن بن يوسف الا انه عن عاصم بن حمير عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على

باب ان الشيب على نفسها
١٢٥

قال نعم هي المصدقة على نفسها **حكا** عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن
ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة الشيب تطيب الى نفسها
قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت اذا كان كفوا بعد ان يكون قد نكحت رجلا قبله **حكا**
عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال
قلت لابي عبد الله عليه السلام للمرأة الشيب تطيب الى نفسها قال هي ام لك ينفسها تولى امرها من شاءت
اذا كان لا بأس به بعد ان يكون نكحت رجلا قبل ذلك **قاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن
الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد الساباطي قال سألتها الحسن عليه السلام
عن المرأة تكون في اهل بيت فتكره ان يعلم بها اهل بيتها ايجل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها بقوله
قد وكلتك فاشهد علي تزويجي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت اتيما قال وان كانت اتيما قلت و
ان وكلت غيره يتزوجها ايزوجها منه قال نعم فالوجه في هذا الخبر انه انما يحذر ذلك لانها وكلت بان
يزوجها من نفسه وذلك لا يصح لان الوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يعقد عليه لا يصح ان يكون
الانسان عاقدا على نفسه لان العقد يقتضي ايجابا وقبولا وذلك لا يصح بين الانسان وبين نفسه ولو اخطا
تزوجته نفسها من غير ان يوكله كان ذلك جائزا حسب ما تضمنته الاخبار الاولى ولاجل ما قلناه قال
لما السائل يوكل غيره بان يزوجه منه فقال نعم لان ذلك يصح تقديره فيه في الاول لا يصح في زيد ما قلناه
وضوحا ما رواه علي بن اسمعيل الميمني عن فضالة بن ايوب عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
قال اذا كانت امرأة مالكة امرها تتبع وتشتري وتعتق وتشهد وتعلم ما لها ما شئت فان امرها جائز
تزوج ان شاءت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا باذن وليها **قاما** ما رواه احمد
بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج بامرأة وتيب لا يعلم
ابوها ولا احد من قرابته ولكن يجعل المرأة وكيفا فيزوجها من غير علمه قال لا يكون **قوله** لا يكون
ذاهول على الله لا يكون ذاق البكر خاصة دون ان يكون متناولا للشيب ولا يمنع ان يسكن عن شيئين
فيجب عن واحد اضرب من المصلحة ويقول في الجواب عن الآخر على بيان ما تقدم منه او من اهلنا عليه السلام
ويحتمل ايضا ان يكون خرج من حج التقية لانه موافق لما ذهب اليه العامة **والذي** يؤكده ما قلناه ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير اذن وليها اذا كان لا بأس بما صنعت **باب** الله لا يخرج
البكر الا باذن ابيها **حكا** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الغلابي عن زين عن

قوله

ويعتقضي فسخه ولم يرد بالتحياض هنا أمضاء العقد وإبطاله وإن العقد موقوف على خيارها والذي كيف
عن ذلك قوله في الخبر إن كان أبوها اللذان تزوجاها فمما جاز فلو كان العقد موقوفا على رضاها لم يكن
بين الأبوين وغيرها فرق وكان ذلك جائزا لغير الأبوين وقد ثبت أنه فرق بين الموضعين فعلم أن المراد ما
ذكرناه **قاسما** ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي
قال قلت لأبي جعفر عليه السلام متى يجوز للأب أن يزوجه ابنته ولا يستأنمها قال إذا جازت تسع سنين قلت
فإن تزوجها أبوها لم تبلغ تسع سنين قبلها ذلك فسكنت ولم تأب ذلك أيجوز عليها قال لا يجوز عليها
رضا في نفسها ولا يجوز لها تأب لا يخط في نفسها حتى يستكمل تسع سنين فإذا بلغت تسع سنين جاز لها
القول في نفسها بالرضا والتأب وجاز عليها بعد ذلك وإن لم تكن إدركت مدرك النساء قلت فمما قلتم
الحد ويؤخذ بها وهي في تلك الحال إنما هي تسع سنين ولم تدرك مدرك النساء في الحيض قال نعم إذا
على زوجهما ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع إليهما مالهما وأقيمت الحدود التامة عليهما ولها قلت
فإنه لا يجرى مجرى الجارية في ذلك فقال لا يا خالد إن الغلام إذا تزوجه أبوه ولم يدركه كان له الخيار
إذا ادركه أبواؤه خمس عشرة سنة أو بشعر في وجهه أو بينبت في عاتقه قبل فلولي قلت فإن ادخلت عليها مرة
قبل أن يدرك فيمكت معها ما شاء الله ثم ادرك بعد ذلك فهل أباؤها قال لا إذا كان أبوه الذي تزوجه ودخل
بمأول منهما وأقام معها سنة فلا خيار له إذا ادرك ولا ينبغي له أن يدركها عليه ما صنع ولا يحل له ذلك **وولد منهما ولزومها**
قلت له فإن تزوجه أبوه ودخل بها وهو غير مدرك أيقام الحدود وهو في تلك الحال قال ما الحدود
الكاملة يؤخذ بها الرجل فلا ولكن يجلي في الحد وكلها على قدر مبلغ سنه ويؤخذ بذلك ما بينه وبين
خمس عشرة سنة ولا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم قلت له جعلت فداك
فإن طلقها في تلك الحال ولم يكن ادركها طلاقه قال إن كان متسما في الفرج فإن طلاقه جاز عليها
وعليه وإن لم يمسها في الفرج ولم يلد منها ولم يلد منه فأنها تعزل عنه وتصير إلى أهلها فلا يراها ولا يقربه
حتى يدرك فيسئل ويقال له إنك كنت طلقته أم لا فلا فإنه قال لا طلاقه وإن طلقه كان في الحقيقة
بأثنية وكان خاطبا من الخطاب قلنا في ما تضمن صدره من الخبر ما قدمناه من الأخبار أنه قال إذا جازت
لها تسع سنين يجوز للأب أن يزوجهها ولا يستأنمها وهذا ما يقول به ولا يدل على أن قبل ذلك ليس له
الأم من جهة دليل الخطاب وقد يتصور عن دليل الخطاب دليل قد قلنا ما يدل على أن له أن يعقد
عليها قبل أن تبلغ تسع سنين وفي حال كونها صبية قاسما قوله فإذا جاز لها تسع سنين
كان لها الرضا في نفسها والتأب في نفسها وإن يكون هذا الخبر من حكمها مع غير الأب ليس لغيره لها ذلك

وإن كانا صبية قاسما قوله فإذا جاز لها تسع سنين

مع الالباح وغيره وتكون الفائدة في ذلك ان رضاها وسخطها قبل ان تبلغ تسع سنين لا حكم لها
ويتبين ما قلنا بأنه ليس لها ان لا تنص للعقد قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن ان الغلام اذا تزوج
ابوه ولم يدر له كان له الخيار اذا ادركه فدل على ان حكم الجارية بخلافه لانه ليس له الخيار وانما ذلك يختص
اذا كان الغلام بحيث ان يكون المراد منه الخبر الذي قبله من ذكر الالباح فيها الجرد اذا كان ابو الجارية ميتا فانه متى
كان الامر على ذلك جرى مجرى غيره في انه لا يعقد عليها الا برضاها ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد
موقفا على رضاها عند البلوغ ونحن نبين فيما بعد انه ليس للجد ان يعقد مع عدم الاب لابنائه في شيء
الله تعالى **باب** من يعقد على المرأة سوى أبيها **فصل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن صفوان عن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه
مما اخته قال يوامرها فان سكنت فهو اقربها وان ابنت لم يزوجه وان قالت زوجني فلان فليزوجه فانما هو تر
الابن وليتية في حجر الرجل لا يزوجه الا برضا منها **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن محمد عن
محمد بن الحسن الاشعري قال كتب بعض بني عمي الى ابي جعفر عليه السلام ما تقول في صبية تزوجهها فلان ابنت
ابنت التزوج فكتب بخطه لا تكروه على ذلك والامر امرها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
لشده عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن وليد بن بيع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
ولان عدة عن جارية كان لها اخوان زوجه الاكبر بالكوفة وزوجه الاصغر بآخرى قال لا ولا
الا ان يكون الاخر قد دخل بها فليمرأه ويكاحه جائز قالوجه في هذا الخبر ان تحمل على انه اذا اردت زوجه
امها الى اخويها وعقد جميعا في حالة واحدة كان العقد ما عقد عليه الاكبر ويبطل ما عقد الاصغر
المهم لكان يكون دخل بها الذي عقد عليه الاكبر الصغير فيكون مع الدخول هو اولي من الاول **فاما**
ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بنجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام في امرأة انكحها زوجها جلا ثم انكحها امها بعد ذلك وخالها واخ لها
صغيرة فدخل بها فنجلت فاختلغا فيها فاقام الاول للشهود فاختمها بالاول وجعل لها الصداقين جميعا
ومنع زوجهما الذي حققت له ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم اتى الولد بابيه قالوجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الاول من انه تكون اجارية جعلت امرها الى اخويها ويكون سبق الاكبر بالعدة فانه
يكون عقده ماضيا ويبطل العقد الذي عقد الاكبر الصغير على كل حال وان دخل بها الثاني كان لها
الصداقان بالاستحلال من فرجها ويلحق الولد بالرجل لانه عقد عليها ولم يعلم ان اخاها الاكبر قد عقد
لها على غير قبل ذلك وكان عقد شبهة يلحق به الولد **فاما** ما رواه علي بن اسفيل الميمني عن الحسن

فانحاقها
فانكحها
لما اختلغا فيها فاختمها
بالاول

في اثنيان النساء ما دون الفرج
١٣٠

في فضلها حين يدخل بها بثلث ليال وللرجل ان يفضل نساؤه بعضهم على بعض ما لم يكن اربعا

باب اثنيان النساء فيما دون الفرج **احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن عثمان**

عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس
اذا رضيت قلت فلو ان قول الله تعالى فأتواهن من حيث كنن من حيث كنن الله فقال هذا في طلبها اولد فاطلبوا

للولد من حيث كنن الله ان الله تعالى يقول لنساؤكم حرث لكم فأتوا سرترككم اني شتمت **الحسين**

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حفص بن سوفة عن اخبره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

يأتي أهله من خلفها قال هو واحد لما يتبين في الفصل **احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عبد**

والحسن بن علي بن يقطين عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن

اثنيان الرجل المرأة من خلفها في دبرها فقال احلها آية من كتاب الله تعالى قول لوط عليه السلام هؤلاء

بناتي هن أطهر لكم وقد علم انهم لا يريدون الفرج **عنه** عن ابن فضال عن الحسن بن النجم عن حماد بن عثمان

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واخبرني من سأله عن الرجل ياتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت

جماعة فقال لا يرفع صوته قال سؤل الله صلى الله عليه وآله من كلف مملوك ما لا يطيق فليبعه ثم

نظر في وجه أهل البيت ثم اصغى الى فقال لا بأس **عنه** عن معوية بن حكيم عن احمد بن محمد عن حماد بن

عثمن عن عبد الله بن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال

لا بأس به **عنه** عن علي بن الحكم قال سمعت صوفيان يقول قلت للرضا عليه السلام ان رجلا

من مولى لي امر في ان اسألك عن مسألة فجابك واستقيامك ان يسألك قال ما هي قال الرجل ان

يأتي امرأته في دبرها قال نعم ذلك له قال قلت وانت تفعل ذلك قال انا لا تفعل ذلك **عنه** بن احمد

بن يحيى عن ابي إسحاق عن عثمان بن عيسى عن يونس بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او لا

يجعلت أحدث الحسن عليه السلام اني ربما اتيت الجارية من خلفها يعني دبرها فتفرزت فجعلت على نفسي ان عدت

للأمرأة هكذا فعل صدقة درهم وقد ثقل ذلك علي قال ليس عليك شيء وذلك ما رواه

احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس بن عمار عن هاشم بن المشي عن سدير قال

ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يحل للنساء على تقويم **عنه**

محمد بن الحسن بن هاشم بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال هاشم لا تقري ولا تقري ولا تقري ولا تقري

قال لا تقري اي لا تاتي من غير هذا الموضع قال وجه في هذين الخبرين قلوب من الكراهية لان

الأفضل تجنب ذلك وان لم يكن محظورا **عنه** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي

يرفع عن ابن أبي جعفر قال سألت عن أتيان النساء في عجايزهن فقال ليس لهم أنس ما أحب أن يفعله
 وأخبرني قد مناه أيضا عن الرضا عليه السلام وقوله لا تفعل ذلك لئلا يهلكك أهيت ذلك
 حسب ما قلناه ويحتمل أيضا أن يكون الخيارات وردت في أمور التنقيح لأحد من العامة لا يبيح ذلك
 إلا ما يحكي عن مالك ويختلف عنه فيه أصحابه وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد
 قال قال أبو الحسن عليه السلام أي شيء يقولون في أتيان النساء في عجايزهن فقلت لا يبلغن أهل البيت
 لا يرون به بأسا فقال إن اليهود كانت تقول إذا أتى الرجل المرأة من خلفها خرج ولدا حول فأتى الله
 تعالى نساءكم حرث لكم فاتوا حرثكم أي شتم من خلف وقدام مخالفا لقول اليهود ولم يبين في رواية
 فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار لأن الذي تضمنه هذا الخبر تنفيضية وسبب نزولها وما المراد بها
 وليس المتيقن ما قلناه مراد بالآية يجب أن يكون حلما بل لا يتحقق إلا بعد دليل آخر على جواز ذلك وقد قد
 من الأخبار ما يدل على ذلك **باب ما يرد منه للنكاح** **باب حكم المحدث**

بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاع بن موسى قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن المحدث والمحدث هل يرد من النكاح قال لا قال رفاع وسألت عن البرص فقال قضيه ميراثا
 عليه السلام في امرأة تزوجها وليها وهي برصا إن لها المهر بما استحل من فرجها وإن لم ير على النكاح فزوجها طمعا صلتها
 عليها فله نسائها ولولن رجلا تزوج امرأة وزوجها رجلا لا يعرفه فخطبها لم يكن عليه شيء وكان المهر
 يأخذ منها قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبيد الله قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت حرة فزنت قال إن شاء
 زوجها انقضى الصداق ومن زوجها ولها الصداق ما استحل من فرجها وإن شاء تركها فليس هذا الخبر منافيا
 لما تقدمناه أو لا لأنه إنما قال إذا علم أنها كانت حرة كانت كان لا الرجوع على وليها بالصداق ولم يقل إن لاها
 وليس يتحقق أن يكون له استرجاع الصداق وإن لم يكن له رد العقد لأن أحد الأمرين مستفصل من الآخر

باب الحيوة المحببة للرد في عقد النكاح **الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن محمد بن عيسى عن
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون وأما ما سوى ذلك فلا يرد
 عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال تزد البرص والجذام والجنون ومعه قلت
 العول قال لا **الحسين بن سعيد** عن محمد بن محمد بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاع بن موسى
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال تزد المرأة من العفل والبرص والجذام والجنون وأما ما سوى ذلك فلا يرد
 ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن سامة عن عبيد الحميد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

في العيوب الموصية للنكاح في الكناح

١٣٧

قال زخالة برصاء والعياء والعرجاء **عن** عن احمد بن محمد عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يتزوج المرأة ويؤتي بها عيبا او برصا او عرجا قال يريد على وليها او يكون لها المهر على وليها وان كان بها
 زمانة لا يراها الزوج الا جيزت شهادتا النساء عليها **عن** عن ابي بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد
 وعنه يحيى بن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل
 تزوج امرأة من طبرما فوجد بها عيبا بعد ما دخل بها قال اذا دلت العقل ونفسها والبرصاء والحجوة
 والمغضاة وما كان جهازا فانه ظاهرة فاحتار على خلعها من غير طلاق وباخذ الزوج المهر من وليها الذي كان
 دلسها فان لم يكن وليها علم بشئ من ذلك فلا شئ له عليه وترد عليها قال فان اصاب الزوج شيئا مما اخذ
 منه فهو وان لم يصيب شيئا فلا شئ له قال ويعتد منه عدة المطلق ان كان دخل بها وان لم يكن دخل
 فلا عدة له ولا مهر لها قال وجه في الجمع بين هذه الاخبار انك ما تاد على الجنون والجنون والبرصاء والعقل لا يراها
 من العيوب التي تضمن بعض الاخبار مثل العرج والبرصاء والظاهرة محمولة على ضرب من الكراهية وليست بمصيبة
 لمن ابتلى بذلك الا يرد ما قاما الخمسة الاشياء التي ذكرناها فله دها منها على كل حال والذي يؤكد ما قلناه
 ما رواه حاذق بن الحلو عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يتزوج الى قوم فلا امرأته عوراء ولم يبينوا
 له قال لا يرد انما يرد النكاح من البرصاء والجنون والعقل قلت انك انك ان كان قد دخل بها كيف
 يصنع معها قال لها المهر المستقر من فرجها ويغير وليها الذي انكحها مثل ما ساق اليها **قاما** ما رواه محمد بن
 علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن محمد بن يحيى بن محمد بن غياث بن ابراهيم بن جعفر بن ابي عن علي بن ابي حمزة
 في رجل تزوج امرأة فوجد بها برصا او عرجا او جذا ما قال ان كان لم يدخل بها ولم يبين فان شاء طلق وان شاء
 امسك ولا صدق لها ولا دخل بها فليأمرها له فلا دين في الخبر الذي قد مناه من ان هذه صورهات من
 غير طلاق لان قول علي عليه السلام ان شاء طلق محمول على انه ان شاء خلاها لان ذلك مستفاد في اصل
 من لفظ الطلاق ولا يحمل على الطلاق الشرعي بذكر النكاح الاول فاما قوله فاذا ادخل بها فليأمرها فانه
 ان تحمل على ذلك فادخل بها مع العلم بها فانه يكون ذلك رضا بها وقيل لم يطمع ذلك ودخل بها كان له
 رجا وكان لها المهر والاق بما استقر من فرجها حسب ما تضمنته الاخبار الاولى **ويؤكد ذلك ايضا**
 ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن غير واحد عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال في الرجل اذا تزوج المرأة ووجد بها قرا وهو العقل ويصدها ما وجد
 انه يريد ما لم يدخل بها **عن** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الله
 بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرأة توفى من اربعة اشياء من البرصاء والجنون والظفر وهو

الرجل

باب العنين واحكامه

١٢٣

العقل المذنب عليها فاذا وقع عليها فلا تلاوي في حديث الخبرين ايضا ما قلناه من انه متوخى خل جامع العلم
بما لا يمكن له ان يكون ذلك رضا منه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
فوجدها قنفا قال هذه لا تقل ولا تخرجها على جماعة وبرودها على أهلها صاغرة ولا مهر لها قلت فان كان
دخل قال ان كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني الجماعة ثم جامعها فقد رضى بها وان لم يعلم الا بعد ما جامعها
فلن شاء بعدا مسلما وان شاء طلق **باب** العنين واحكامه **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العنين يتوب بص به سنة ثم ان شاء امرأته
تزوجت وان شاء طلق **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكتاني قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابدا اتفاقه قال نعم ان شاءت **عنه** عن محمد بن
الفضيل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء
احل سنة حتى يالج نفسه **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي النخعي عن جعفر عن ابيه عن علي
عليهم السلام كان يقول يؤخر العنين سنة فمن يوم توافقه امرأته فان خلص اليها ولا فرق بينهما فان
رضيت ان يقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها قال الشيخ **محمد بن الحسن**
هذا لاخبار وان كانت عامة في ان العنين يؤجل سنة في عولته على ان لا يكون دخل بها اصلا فاما اذا
دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به العنة لم يكن لها عليه خيار **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من اتى امرأة
مرة واحدة ثم اخذ منها فلا خيار لها **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
ابان عن غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العنين اذا علم انه عنين لا ياتي النساء فرقا
بيضا واذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينها والرجل لا يرد من عيب **محمد** بن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام كان
يقول اذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم عرض عنها فطلبها الخيار تصدق فقد ابتليت وليكن مهرها
الاكاد ولا الاماء ما يمتنهما من الدماء مرة واحدة خيار **وقد** روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن محمد بن اسحق بن عمار عن الحسن بن عمار عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اخذ من امرأته فلا يقدر على تباها فقال ان كان لا يقدر على تباها
غيرها من النساء فلا عيسكها الا برضاها بذلك وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بما سألها **باب**

142

کتاب الطلاق

عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن اعرجي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهرس امرأته من غير طلاق ولا يمين سنة ثم يقربها فقال لا بأس بذلك قال لا يدخل في من أمراته ولا يلزم أن يقول لا والله

لا تخشيك لا جاسوسا كنز ولكن ايقول قل الله لا يخشون فخاصها فان لا تخشون من اوجه النبي في وقت بعد الايقاع شهر

باب معة الايلاء
٥٥

يوقف فان كان الايلاء ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على الطلاق ولا يقع بينهما
لاق حتى يوقف وان كان ايضاً بعد اربعة اشهر جبر على ان يزوج او يطلق **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن
عن ابن الحكم عن علي بن حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا الى الرجل من
بأقائه وهو ان يقول والله لا اجمعك كذا او كذا او يقول الله لا غيظتك في ما غاضبها ثم يترخص بها **لا غيظتك**
اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهله او يطلق عند ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف فان
كان ايضاً بعد اربعة اشهر حتى يفي او يطلق **عنه** عن ابي علي لا شتر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء ما هو فقال هو ان يقول
الرجل لامرأته والله لا اجمعك كذا او كذا او يقول والله لا غيظتك في ما غاضبها ثم يترخص بها اربعة اشهر ثم يؤخذ
فيوقف بعد اربعة اشهر فان فاء وهو ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم وان لم يرف جبر على ان يطلق
فلا يطلق فيما بينهما ولو كان اربعة اشهر ما لم ترفعها الى امام **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن
القاسم بن عروة عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل الى ان لا يقرب امرأته ثلثة اشهر
قال فقال لا يكون ايلاء حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايلاء فقال اذا مضت اربعة اشهر وقف
فاما ان يطلق واما ان يفي قلت فان طلق تعدد عدة المطلقه قال نعم **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل الى من امرأته حتى
اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعدد للمطلقه فان فاء فامسك فإلا فأس
عنه عن القسم عن ابان عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل الى من امرأته فمر
به اربعة اشهر قال يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقه والا كفر بمبينة وامسكها **كفر عن**
عنه عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل الى من امرأته فقال الايلاء ان يقول الرجل والله
لا اجمعك كذا او كذا فانه يترخص اربعة اشهر فان فاء ولا يفاء ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم
وان لم يرف جبر على ان يصالح اهله او يطلق اجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف
وان كان بعد اربعة اشهر فان ابي فقي بينهما الامام **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن
ابي الجارود عنه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول في الايلاء يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال نعم يوقف
بعد سنة فلا ينفى في الاخبار الاولة لانه قال يوقف بعد سنة وليس فيه انه اذا كان دون ذلك لا يوقف و
انما يتعلق في ذلك بدليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل قد قد سماه ما يقتضي الانصراف عنه **واقا**

في ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

١٣١

ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محمد بن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل الى امرأته قال يوقف قبل الاربعه اشهر وبعد ما قال وجه في قوله عليه السلام يوقف قبل الاربعه اشهر ان تحمل على انه يوقف لا ازم الحكم عليه في مدة المضروبة لذلك وهي الاربعه اشهر ومن ان يترك الطلاق او الايفاء او ما بعد الاربعه اشهر فانه يزم اما بالطلاق او الايفاء على ما بيناه ويحتمل ان يكون المراد بالايلاء في هذا الخبر الظاهر فانا اذا كان كذلك كانت المدة في ثلثه اشهر **باب** على ان ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرأته قال انها فعلية حتى تسلك السجدة في امرأته او يطلقها فان فارقتين عليهن وهي امرأته ان طلق واحدة فهو ملك برجعتها **باب** ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن يونس بن مطوية قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الايلاء اذا الى الرجل ان لا يقرب امرأته ولا يمتسها ولا يمتنع لاسه ولا يمسها فهو في سعة ما لم تضر الاربعه اشهر فاذا مضت اربعه اشهر وقف فاولان يفرق بينهما او اما ان يخرم على الطلاق فيخلع عنها احتيازا فاحضت وطهرت من حيفها طلقها تطليقة قبل ان يجامعها فبشهادة عدلين ثم هو احق برجعتها ما لم تغفل لثلاثه اشهر **عنه** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن بنان عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال المولى يوقف بعد الاربعه اشهر فان شاء امسأله بمعروف او فترجى بها حسان فان عزم الطلاق فخرج واحدة وهو ملك برجعتها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المولى اذا وقف فلم يفت طلق تطليقة ثمانية **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال بن المولى يصير على ان يطلق تطليقة ثمانية قال وجه في حديثي اخبرني وان كان الاصل فيهما واحدا وهو منصور بن حازم ان نجاها على من يرى الا امام الزامه تطليقة ثمانية يشاهد السامع جوب من المصلحة دون ان يكون ذلك واجبا في كل مولى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل اذا الى من امرأته فمكث اربعة اشهر لم يفت في تطليقة ثم توقف فان فارقت عنده على تطليقتين وان عزم في ثمانية منه فقد الرطانية ان حملناها على ظاهرها اتى الى خلاف الروايات التي قد منها في الباب الاول من هذا الباب **عجل** بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يظاهر من امرأته فمكث اربعة اشهر لم يفت في تطليقة ثم توقف فان فارقت عنده على تطليقتين وان عزم في ثمانية منه فقد الرطانية ان حملناها على ظاهرها اتى الى خلاف الروايات التي قد منها في الباب الاول من هذا الباب

ينبغي

باب ما يجب على المولى اذا اطلق الطلاق فابى
١٣٤

ان هذا المدة تطليقة وذلك غير صحيح والوجه في الخبر ان المولى اذا اطلق بعد الاربعين اشهر في تطليقة
رجعية فان فاء بمعنى راجعها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حق خرجت من المدة تصارت باينة
لا يملك رجعتها الا بعد جديده ومهم مستقى **باب** ما يجب على المولى اذا ازم الطلاق فابى **محمد**

بن يعقوب عن الحسين عن محمد بن العلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في المولى اذا ابى ان يطلق قال كان امير المؤمنين عليه السلام جعل له خطيرة من قصب ويجلسه فيها ^ن **يحب**
من الطعام والشراب حتى يطلق **عنه** عن الحسين بن محمد عن حماد بن القلانسي عن اسحق بن بيان عن

ابن يقاح عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا ابى المولى
ان يطلق جعل له خطيرة من قصب واعطاه ريع قوته حتى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن
احمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث لم يرفعه الا ابي عبد الله عليه السلام في المولى اما ان يفي او ^{نطاق}
فان فعل ولا ضرر عنقه فهذا الخبر مرسل لا يعتد به على الاصل المسند ولو صح لكان محمولا على من
يمنع من قبول حكم الامام اما الطلاق او الابقاء خلافا على علي شريفا لا سلام فان من هذه صنفين يكون

كافرا ويجوز عليه القتل فاما لم يكن كذلك لم يجز عليه اكثر من ^{الخطبة} **التضييق** عليه ان يطلق او في محض طلاقه
تضمن الخلع والادان **ابواب** الظهار **باب** ان لا يصح الظهار الا بين **محمد** بن احمد

بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن ابى داود عن حمزة بن حمران عن ابى جعفر عليه السلام قال لا يكون
ظهار في عين ولا في اضرار ولا في غصب ولا يكون ظهار الا على طهر غير جماع فنهاده شاهدان **حسن**
بن محبوب عن ابن رباب عن زهارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال لا يكون الظهار في عين
قلت فكيف هو قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع انت على كظهر امرأتي حتى لا يزوجني ^{لكن}

الظهار **احمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن رستم قال سألت الرضا عليه السلام

عن رجل ظاهر من امرأته قال ان كان في عين فلا شيء عليه **عنه** عن الحسين بن صفوان طاب ثوبه عن الحسن
ابن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن حمران بنت بكير فبدا الارحان يدخل بها قالوا لسانه دخل عليك او
تخلف لنا ولسانك في موضعك الا ان تخلف لنا بالعق لا تزك لا تراه شيئا ولكن احلف لنا بظهر امرأته
او لا ادع وجواريك فظاهر من هذا كذا لا لا يصح الله عليه السلام فقال ليس عليك شيء ارجع اليه

فان قيل كيف يقولون ان الظهار بين لا يقع وقد رويت احاديث من ان الكفار لا يجب له بعد الحنث ^ن **يحب**
فلو كان الظهار بين لا يقع لما رجعت الكفار ولا مع الحنث ولا مع عدمه **روى** ذلك الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابى بصير عن حمزة عن حماد بن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال الظهار لا يقع

الاصل الحنث فاذا حنث فليس ان يواقعها حتى يكفر فان جهل وفعل كان عليه كفارة واحدة **وروي**
احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله بن محمد ان الرجل اذا حكم
بالظهار وجبت عليه الكفارة حنثا او لم يحنث ويقول حنثه بالظهار وانما حنثت الكفارة عقوبة لكل
ويعضهم يزعم ان الكفارة لا تلزمه حتى يحنث في الشيء الذي حلف عليه فان حنث وجبت عليه الكفارة
والا فلا كفارة عليه فيكتب لا تجب الكفارة حتى يجيب الحنث قيل المضي في هذا من الخبرين ليس هو ان يفعل خلاف ما
عقد عليه عيينا بل المضي فيما ان اذا كان الظهار معلقا بالشروط فانه لا يجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومضى
لم يحصل لا تجب عليه الكفارة **والذي يدل على ذلك** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران
عن حماد بن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الظهار ظهاران فاحدهما ان يقول انت على كظهر امي ثم يسكت
فذلك الذي يكفر قبل ان يواقع فاذا قال انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا ففعل وحنث فعليه الكفارة
حين يحنث **عنه** عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال للظهار على ضربين احدهما الكفارة في قبل المواقعة والاخر بعد فالذي يكفر قبل ان يواقع فهو
الذي يقول انت على كظهر امي ولا يقول ان فعلت بك كذا وكذا والذي يكفر بعد المواقعة هو الذي يقول انت
كظهر امي ان قرنتك **الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال للظهار على ضربين
في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنتك **الحسين بن سعيد**
عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال للظهار على ضربين في احدهما الكفارة اذا قال انت على كظهر
امي ولا يقول انت على كظهر امي ان قرنتك ولا ينافي هذه الروايات ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن موسى بن
عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال سئل صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج وانا حاضر عن الظهار فان
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر امي لزمه الظهار قال لها
دخلت او لم تدخل على خرجت او لم تخرجي لم يقل هل تنسينا فقل لزمه الظهار لان هذه الرواية انما تضمنت
ان التلفظ بالظهار وجب كما ان لم يعلقه بشرط ولا صيغ وهو احد اقسام الظهار على ما
عليه الاخبار الا ولتو لم يقل ان الظهار لا يقع الا بشرط فيكون ذلك اعراضا عليه فان قيل كيف
يقولون ان الظهار بشرط واقع وقد رويت اخبار انه اذا كان مشروطا لا يقع **روي** ذلك
احمد بن محمد بن يحيى عن ابي سعيد الا دعي عن القسم بن محمد الزيات قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام
ان ظاهرت من امرأتى فقال لي كيف فعلت قال قلت انت على كظهر امي ان فعلت كذا او كذا فقال لي
لا شئ عليك ولا نقد **وروي** محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن رجل

في ان الرجل يظهر بالمرأة امرات كثيرة

١٣٩

من اصحابنا عن رجل قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني قلت لامرأتي انت على كظهر امي فان خرجت
 من باب الحجرة فخرجت فقال ليس عليك شيء فقلت اني قويت على ان اكره فقال ليس عليك شيء فقلت اني
 قويت على ان اكره قبة اورقبتين فقال ليس عليك شيء قويت اوله يقول **روى** ابن فضال عن
 اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق قبل له رجل ما فهد
 الاخبار ان الخبرين منها وهو الاخير ان مرسلان والمراسيل لا يعتض بها على الاخبار للسند لما بيناه في
 غير موضع واما خبر الاول فراوي ابو سعيد وهو ضعيف جدا عند نقاد الاخبار وقد استثنى ابو جعفر **فرواية**
 بن باويه في رجال نوادر الحكمة مع ان الخبر الاخير عنهم ويعوز لنا ان نخصه بتلك الاخبار فنقول ان
 الظهار سريعي فيه جميع ما يراعى في المطلق من الشاهدين وكون المرأة طاهرا وان يكون مردا للظهار
 وغير ذلك من الشروط الا ان يكون معلقا بشرط فان هذا الحكم يختص بالظهار دون المطلق على
 ان قوله عليه السلام في الخبر الاول لا شيء عليك يحتمل ان يكون المراد به لا شيء عليك من العقاب ثم
 نعلم عن ذلك فيما بعد لان التلفظ بالظهار محظور لا يجوز فكه لان الله تعالى قال انهم ليقولون منكم
 من القول وزورا ويحتمل ايضا ان يكون المراد لا شيء عليك قبل حصول الشرط وان كان يجب عليه بعد
 حصوله لا نأخذ بينا ان الظهار اذا كان معلقا بالشرط فلا يجزئ لكفارة فيه لا بعد حصول الشرط
 الذي هو كذا ما قد بيناه من ان الظهار بالشروط واقع ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد
 عن صفوان عن سمعيل بن الاعرج عن موسى بن جعفر عليها السلام في رجل ظهر من امرأته فوقي قال ليس
 عليه شيء **عنه** عن الحسين بن صفوان عن ابن مسكان عن الحسين الصيقلي عن ابي عبد الله عليه السلام
 رجل ظهر من امرأته فلم ينف قال عليه الكفارة من قبل ان يتما ساقطت فلو اننا قبل ان يكفر قال بسبب ما صنع
 عليه شيء قال السأؤ ظلم قلت فيلزمه شيء قال رقية **باب** حكم الرجل يظهر من امرأة واحدة
 كثيرة **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد
 عليهما السلام قال سألت عن رجل ظهر من امرأته ثم سأل ان اكره فقال قال عليه السلام عليه كان كل مرة
 كفارة **محمد** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن ابي الجارود زياد بن المنذر قال سأل
 ابا الورد ابا جعفر عليه السلام وانا عنده عن رجل قال لامرأته انت على كظهر امي مائة مرة فقال ابو جعفر
 عليه السلام يطبق لكل مرة عتق نسمة قال لا قال فيطبق اطعام ستين مسكينا مائة مرة قال لا قال فيطبق
 صيام شهرين متتابعين **ما** **روى** عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في رجل ظهر
 بن الحسين بن ابي الخطاب عن ابن ابي نضرة عن عبد الله بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ظهر

في كفارة الظهار فصام اياما ثم وجد العتق هل يلزمه العتق ام لا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن الاسلام قال سئل عن ظاهر شتمان
ولم يجد ما يعتق قال ينظر حتى يصوم شهرين مضين ثم يصوم شهرين متتابعين فان ظاهرا هو مستأجر
ينظر حتى يقيد موان صام فاصاب ما لا يملكه من امواله فاداه احمد بن محمد بن علي بن
عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن الاسلام في رجل صام شهرين من
كفارة الظهار ثم وجد شمة قال يعتقها ولا يعتد بالصوم فالوجه في هذه الرواية ان كلاهما على ضرب
من الاستحباب دون الفرض ولا يجاب **ابواب الطلاق باب** ان من طلق امرأة
ثلاث تطليقات للسنة لا يحل له حتى يتكفّر رجعا غير **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير وغيره عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي جعفر الله عليه السلام قال سألت عن طلاق
السنة اذا اطلق الرجل امرأته يدعيها ان كان قد دخل بها حتى تحيض ثم تطلقها فاحضت طلقها
ولحرة بشهادة شاهدين ثم يتركها حتى تعتد ثلثة قروم فاذا مضت ثلثة قروم فقد بان انت منه لو احدث
وكان زوجها خاليا من الخطاب ان شابت تزوجته وان شابت لم تفعل فان تزوجها فحرم رجل يده
كانت عنده على ثنتين باقيتين وقد مضت الواحدة فان هو طلقها واحدة اخرى في طهر فبشهادة
شاهدين ثم تركها حتى قضى قوامها من قبل ان يرأبها فقد بان انت منه باثنتين ومكثت امرأه وحيدة لا تزوج
وكان زوجها خاليا من الخطاب ان شابت تزوجته وان شابت لم تفعل فان هو تزوجها تزوجا صحيحا
جديدا بغير جد يد كانت معه على واحدة باقية وقد مضت ثنتان فان اراد ان ينظر ملكه فلا يحل له
حتى يتكفّر رجعا غير واحد من طلاق العدة فانه يدعيها حتى تحيض وتطهر ثم يوطئها بشهادة شاهدين
ثم يرأبها ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على تطهره فحرم رجعا
ويواقعها ثم ينظر بها الطهر فاذا حاضت وطهرت اشهد شاهدين على التطهيرة الثالثة ثم لا يحل له
حتى يتكفّر رجعا غير واحد وعليها ان تعتد ثلثة قروم من يوم طلقها التطهيرة فان طلقها واحدة على طهر فهو
تماما ينظر بها حتى تحيض وتطهر ثم طلقها قبل ان يرأبها المكي طلاق الثانية طلاق قال لا يطلق طلاقا لانه
اذا كانت المرأة المطلقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتى يرأبها فاذا رأبها صارت في ملكه
ما لم يطلق التطهيرة الثالثة فاذا طلقها التطهيرة الثالثة فقد خرج ملكها الرجعة من يده فان طلقها
على طهر فبشهادة رجعا وانظر بها الطهر من غير موافقة فحاضت وطهرت ثم طلقها قبل ان يرأبها
بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقا لها طلاقا لانه طلقها التطهيرة الثانية في طهر كحل فلا ينفق على طهر

قال القائلان
المرأة

في ان من طلق امرأته ثلاث تطلقات
سليم

الابواقعة الاربعة وكذلك لا يكون التولية الثالثة الا بوجوه موافقة بعلا لرجعة ثم حيض وظهر
بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تولية طهر من تدريس للمواقعة فبشهود قال الشيخ قدس الله
رحمه الذي تضمن هذا الخبر ان اذا طلقها ثلاث تطلقات للسنة لا يجل حتى يتكثر زواجا غيره وهو المعتقد
عندي ولم يعمل عليه موافقا لظاهر الكتاب قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروة فان تشريح
باحسان الى قوله فان طلقها بعروا الثالثة فلا تجل من بعد حتى تكثر زواجا غيره ولم ينفذ من بين طلاق السنة
وطلاق العدة فينبغي ان تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكدا لها ويدل عليها ايضا ما رواه الحسن بن
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زهارة وبكر بن ابي عمار وعمر بن مسلم وبريد بن معوية عن
والفخيل بن يسار واسماعيل بن ابراهيم وعمر بن يحيى بن سالم كلهم سمعوا من ابي جعفر من ابنه عبد الله
بصفة ما قالوا وان لم يحفظ حروفه غير انه لم يسقط حمل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به
في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ان اذا حاضت المرأة وظهرت من حيضها اشهد رجلين
عدلين قبل ان يجامعها على تولية ثم هو الحق برجعها ما لم يحض ثلثة فان راجعها كانت عنده على
توليتين وان مضت ثلثة قرو قبل ان يراجعها ففي ملك بنفسها فان اراد ان يخطبها مع الخطأ
خطبها فان تزوجها كانت هي عنده على توليتين وما خلا هذا فليؤتى بالطلاق ~~عن~~ عن النضر بن
سويد عن عبد الله بن سنان عن ^{علي} عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا طلق
الرجل لطلاق طلقها في قبل عدتها من غير رجوع فانها اذا طلقها واحدة ثم تركها حتى نكحها او بعد
فهي عنده على توليتين فان طلقها الثانية فشا عان يخطبها مع الخطأ ان كان تركها حتى نكحها او بعد
وان شاع راجعها قبل ان ينقض اجساما فان فعل في عنده على توليتين فان طلقها ثلثة فلا فصل حتى
تزوجا غيره وهي توث وتورث ما كانت في التوليتين **واما** ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحنفية عن شعيب بن سعد عن محمد بن فضال عن
ابيعبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها
ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلث حيض من
غير ان يراجعها ينفق عسها قال لمان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس قلدينا في الاغبال لانه لا يملك
لان يتزوجها ابدا ما لم يراجع ويمس ليقبل ان يكون المراد به اذا كانت قد تزوجت رجلا اخر دخل بها
ثم فارقتا بغير موت او طلاق لان من كان كذلك جاز لمان يتزوجها ابدا لان الزوج يهدم الطلاق الاول
وليت في الزمان يجوز له ان يتزوجها وان لم يزوج زواجا غيره واذا لم يكن ذلك في ظاهر حملته على ما قلناه

6

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات
١٣٥

عنه على تطليقتين وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة او اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت او يطلقها فيتزوجها ^{الاول} قال هو عنه على ما بقى من الطلاق عنه عن ابن مسكان عن ابي علي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله عنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم تزوجها بعد ذلك اثم اعادها على ما بقى من طلاقها احمل بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب طلست فتبين منه واحدة وتزوج زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها فزوج ثلث زوجها الاول اثم يكون على تطليقتين وواحدة قد مضت فكتب صدقوا فالوجه في هذه الروايات احد شيئين احدهما ان يكون الزوج الثاني لم يكن دخل بها او يكون تزوج متعة ويكون غير بالغ وان كان التزويج دائماً كان الزوج الثاني باع في ذلك ومتى ختل شيء من هذا الشبهة لم تحل لها ان يرجع الى الاول اذا كانت التطليقة ثلاثاً فان رجعت الى الاول بعد الثالثة والاولة لم يكن ذلك حادماً لما تقدم والذي يدل على اعتبار هذا الشبهة التي ذكرناها مرواه محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن ساعدة عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره قال هي التي تطلق ثم تزوج ثم تطلق ثم تزوج ثم تطلق الثالثة فهي التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره يذوق عسيلتها **صنفوا** عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضائها عدتها فاذا اطلقها اثلثة لم تحل له حتى تنكح زوجها غيره فاذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها او مات عليها لم تحل لزوجها الاول حتى يذوق الاخر عسيلتها والذي يدل على انه يرعى ان يكون الزوج بالغا والنكاح صحيحاً دائماً مرواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل ^{سنة} قالوا قال كنت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره وتزوجها غلاماً لم يحتلم قال لا حتى يبلغ وكنت اليه ما حدا لبلوغ فقال ما اوجب على المؤمن الحدود وروى محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد السائي عن ابي ^{سنة} عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل يحل لزوجها الاول بعد ذلك قال لا حتى تزوج بثان علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن زرارة عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأته ثم طلقها فبان ان تزوجها رجل اخر متعة هل تحل لزوجها الاول قال لا حتى تدخل فيها اخرجت منه

عنه عن ايوب بن نفيع عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فتزوجها رجل متعة انحل
للاول قال لا لان الله تعالى يقول فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها والمتعة
ليفيحها طلاق **فهي** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مضارب قال سألت
الرضا عليه السلام عن انكح رجل قال لا تحل **الحسين** بن سعيد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه ولادها رجعتا قال لها اني اريدك لا رجعتي فتزوجي زوجها فبانت
فقلت لقد تزوجت زوجها فبانت لك نفوسا يصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع قال اذا
كانت المرأة ثقة صدقت في قولها واوجه الثاني في الاخبار التي قد مناها ان تكون عملة على ضرب من
التقية لانه مذهب عمر بن الخطاب ان يكون الحال تقتضي ان يفق فيها بما يوافق مذهب **باب** على ذلك
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن عمرو بن ثابت عن عبد الله بن عقيل بن
ابي طالب قال اختلف رجلان في قضية على وعرف في امرأة طلقها زوجها تطليقة او اثنتين فتزوجها
لغير طلقها او مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمر بن علي ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين
عليه السلام سيهان الله اجدم ثلثا ولا يهدم واحدة **قاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد
عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن اعين قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطلاق
الذي يجهته الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استقبال الظهر
بشهادة شاهدين ولادة من القلب ثم يتركها حتى تضي ثلثة قروء فاذا رأت الدم في اول فطرة من
الثالثة وهي اخر القروء لان الاقراء هي الاطهار فقد بانت منه وهي ملك بنفسها فان شاعت تزوجته
وحلت له فان فعل هذا مائة مرة وهدم ما قبله وحلت للزوج فان راجعها قبل ان تملك نفسها
ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويطلقها لم يقل له الا بزوج هذه الرواية اكد شبهة من جميع ما تقدم
من الروايات في هذا الباب لانها لا يحتمل شيئا مما قلناه لكونها خالية من وجوه الاحتمال مصرحة
بعدم الزوج الا ان طريقها عبد الله بن بكير وقد قد مناه من الاخبار ما تضمن ان قال حين سئل عن
هذه المسئلة هذا ما رزق الله من الراي ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين
بن هاشم وغيره عن ذلك وانما هو عندك في ذلك شيء كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية
بغاة حتى قلالة السائل ان رواية دافعة يتضمن انه اذا كان بينهما زوج فقال له هو عندك
هذا ما رزق الله من الراي هذا من قوله في رواية دافعة الى ان قال الزوج وغيره لا زوج سواء عند

القرء

باب ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق
١٢٤

فما لح عليه السائل قال هذا ما روي في الله من الراي ومن هذا صورته ليجوز ان يكون اسنئذ لك
الى رارة نصره لاند هبه الذي افق به وانه لما رأى أصحابه لا يقبلون ما يقولون فاستند الى من
رواه عن ابي جعفر عليه السلام فادعى به الله بن بكير وعصبوا ما لا يجوز هذا عليه بل وقع منه من العدول
عن اعتقاد مذهبنا الى اعتقاد مذهب الفطمية ما هو معروف من مذهبه والغلط في ذلك اعظم
من الغلط في استندنا فباعتقادنا بغير شبهة دخلت عليه الى بعض اصحابنا في الجمعة عليه السلام واذا كان استناد
الامر على ما قلناه لم يعترض هذه الدفاعة ايضاً ما قد مناه فان قيل ان مقتضى الاخبار التي رويتموها في
الكتاب الكبير فيمن لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره يدل على خلاف ما ذكرتموه من ان من طلق امرأته
ثلاث تطليقات بطلاق السنة لا يجزئ حتى تنكح زوجاً غيره لا تخاف انما نقصت تفصيل طلاق العدة و
ليس ينضم طلاق السنة على وجه قيل ليس في ذلك لاحاديث ما ينافي ما قد مناه لان الذي فيها ذكر حكم
طلاق العدة وان من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق العدة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وليست
صريحة بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه الا من جهة دليل الخطاب ويميز تلك
دليل الخطاب لدليل وهو ما قد مناه من الاخبار **باب** ما به تقع الفرقة من كتابات الطلاق
محمد بن يعقوب عن حميد بن نجاد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط وعل بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير جميعاً عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال امرأته انت
على حرام او طلقها بابية او بنته او بنية او خلية قال هذا كله ليس **بشيء** انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة
بعد ما نظرم من حيضها قبل ان يجامعها انت طالق او اعتدى يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك
رجلين عدلين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال الطلاق
ان تقول لها اعتديك فتقول لها انت طالق **عنه** عن حميد بن نجاد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري
قال الذي اجمع عليه الطلاق ان يقول انت طالق او اعتدى وذكر انه قال محمد بن ابي حمزة كيف يشهدك **الاجمعي**
قوله اعتدى قال يقول الشاهد واعتدك قال الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط لا يليق بالطلاق الا كما روي بكير
بن اعين ان يقول لها وهي طاهر من غير جماع انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك
فموجاهة **قال الشيخ** قد سئل الله بوجه ما تضمنت الاحاديث التي قد مناهما من قولها اعتدى يمكن حملها **قال محمد بن الحسن**
على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة لان قولها اعتدك انما يكون به اعتباراً فانها تقول الرسل انت
طالق ثم تقول اعتدك لان قوله لها اعتدى ليس بمنع لانها ان يقول من اى شيء اعتدى فلا بد من ان
يقول لها اعتدى لان طلاقك فلا اعتباراً اذا ما اطلاق لا يجد القول كانه يكون هذا القول كالكاشف

لما عن انه لوها حكم الطلاق والموجب عليها ذلك ولو تخرج ذلك من غير ان يتقدم ما فظا الطلاق لما كان به
اعتبار على ما قال ابن ساعية **باب الوكالة في الطلاق** الحسن بن محمد بن ساعية عن صفوان بن يحيى
عن سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا
اني قد جعلت امرأته في فلان يجوز ذلك الرجل قال نعم الحسن بن محمد بن ساعية عن علي بن النعمان عن
سعيد الأعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل امرأته في رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت
امرأته في فلان فيطلقها يجوز ذلك قال نعم الحسن بن محمد بن فضل عن ابن مسكان عن ابي هلال
الوازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخبر
الرجل فبدلوا وشهدا انه قد بطل ما كان امرأته قد بدل في ذلك قال طبع علم اهله ليعلم الوكيل محمد بن
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله قال قال ميراث المؤمنين في رجل جعل
طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر فابى ميراث المؤمنين ان يحيز ذلك حتى يجمعها جميعا
على الطلاق عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الله
عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر
فابى على ان يحيز ذلك حتى يجمعها على الطلاق جميعا قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
معلي بن محمد عن الحسن بن علي بن حميد بن زياد عن ابن ساعية عن جعفر بن ساعية جميعا عن حماد بن عثمن عن ذلك
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق قلنا في الاخبار الاولى لان هذا الخبر
محمول على انه اذا كان الرجل حاضرا في البلد لم يصح توكيله في الطلاق ولا اخباره بالاولى لئلا يحلها
على جواز ذلك في حال الغيبة لئلا تتناقض الاخبار وقال ابن ساعية ان العمل على الذي ذكره انه
لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم يفصل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف
عن ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى البقطيني قال بعثت الى ابي الحسن عليه السلام رزمة
ثياب وغلمانا وانا نير وجهي على وجهه لاخيه موسى بن عبيد وجئت ليونس بن عبد الرحمن وامرنا ان نخرج عنده
كانت بينا مائة دينار ثلاثا فيهما بعثنا فلما ان اردت ان اعطي الثياب رأيت في اضعاف الثياب طينا
فقلت للرسول ما هذا فقال ليس بوجه يحتاج الاجل فيه طينا من قعر الحسين عليه السلام ثم قال
الرسول قال ابو الحسن هو امان باذن الله وامر بالمال بامور في حلة اهل بيته وقوم محاييهم وامر
بدفع ثلثمائة دينار الى رقيم امرأته كانت له وامرني ان اطلقها عندها متعها بهذا المال وامرني ان
اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى واخره شي محمد بن عيسى **باب** ان العاقبة بعد الرجعة

فليطلقها

الحسين

هذا الخبر في الكسرة
في ثوب دام والضم
سعيد بن عيسى وزر الثياب
تلا في ثوبه وزر الثياب
نزل في ثوبه في ثوبه

في ان الواقعة بعد الرجعة شرط ان يريد ان يطلق طلاق العدة
١٢٩

شرط ان يريد ان يطلق طلاق العدة **عجل بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابييه** و**محمد بن اسمعيل**
عن **افضل بن شاذان** جميعا عن **ابن ابي عمير** عن **عبد الرحمن بن الحجاج** قال قال **ابو عبد الله عليه السلام** في الرجل
يطلق امرأته لمات يراجع وقال لا يطلق التولية الاخرى حتى يمسيها عن عدة من اصحابنا عن **سهم**
بن زياد و**علي بن ابراهيم** عن **ابييه** عن **ابن ابي نصر** عن **عبد الكريم** عن **ابي بصير** عن **ابو عبد الله** قال لا رجعة في الجماع
ولا فائده واحدة وقد استوفينا في شرط طلاق العدة ما ينشأ في كتابنا الكبير وفيه تقدم شيء
فاما ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **ابن ابي نصر** عن **جميل** عن **عبد الحميد الطائي** عن
ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجعة بغير جماع يكون رجعة قال نعم عن **محمد بن الحسين** عن
ابن ابي نصر عن **حماد بن عثمان** عن **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر عليه السلام** قال سأل عن الرجعة بغير جماع تكون
رجعة قال نعم فالوجه في هذين الخبرين انه يكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى مكانه عليه من
مكان موافقتها ولو لا الرجعة لم يميز ذلك وليس في الخبرين يجوز له ان يطلقها لتولية اخرى للعدة
وان لم يوافق ونحن انما اعتبرنا الواقعة فيمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس له ان يطلق شرطا له
قد تحصل المراجعة بانكار الطلاق او القبله وان كان ذلك ليس بكاف لمن اراد ان يطلق ثانيا على
ما استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه **احمد بن محمد بن عيسى** عن **احمد بن محمد بن جميل** بن **درا**
عن **عبد الحميد بن عواض** و**محمد بن مسلم** قال سألنا **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل طلق امرأته واشهد
على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في العلم اخر على السنة اثبت التولية الثانية بغير جماع قال نعم اذا هو
اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التولية الثانية عنه عن **احمد بن محمد بن ابي نصر** قال سألت الرضا ثابته
عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم طلقها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر بشاهدين يقع عليه التولية الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم **عجل بن الحسن**
الصنفار عن **محمد بن عيسى** عن **ابي علي بن راشد** قال سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين
طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع يجوز ذلك له قال قد جاز طلاقها لانه
ليس في هذه الاعمال ان لم يطلقها طلاق العدة ونحن انما منع ان يجوز له ان يطلقها طلاق العدة
فاما طلاق السنة فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تضمنته رواية **محمد بن مسلم** و**عبد الحميد بن**
عواض وغيرهما والذي يدل على جواز ذلك ايضا من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا اخر للسنة وان اوجها
ما رواه **علي بن الحسن بن فضال** عن **محمد بن خالد** عن **سيف بن عميرة** عن **اسحق بن عمار** عن **ابي الحسن**
عليه السلام قال قلت لمدجل طلق امرأته فهاجها بشهود ثم طلقها ثم راجعها بشهود تبين من ذلك

قال محمد بن الحسن

قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه قلت فانه فعل ذلك بالي بامرأة حامل اثنتين منه قال لا يجوز مثل هذا
 قال الشيخ قدس سره المعنى في هذا الخبر انه اذا اطلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد بينهما رجعتان للسنة فما
 تبين منه بان الثالثة على ما قدمناه وان لم يدخل بها لانه كل ما ارجعها جاز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه وذلك غير موجود في الحمل لان الحمل اذا ارجعها لم يجز لان يطلقها تطليقة اخرى للسنة
 على ما بيناه حتى تضع ما في بطنها وانما يجوز لان يطلقها للعدة اذا ارجعها بعد الرجعة على ما سنين القول
 فيه ان شاء الله تعالى ولا يخفى في هذا الخبر ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابيهما
 عن عبد الله بن بكير عن ابن كهميس بن هيثم بن عبيد عن رجل من اهل واسط من اصحابنا قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام ان عمي طلق امرأته ثلاثا في كل طهر تطليقة قال هو فليبرأ جها لان الوجه في هذا الخبر ان نكح على
 انه يملك تطليقة اخرى من غير رجعة لانه انما يجوز الثلاث تطليقات للسنة في طهر واحد ارجع بين
 كل تطليقتين وان كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه في كتابنا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن
 عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم امسكها فخرجت حتى حاضت
 حاضتين وظهرت ثم طلقها تطليقتين على طهر فان هذه اذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها تطليقة
 الاول فقد حلت للزوج ولكن كيف اضنع او قول هذا وفي كتاب علي عليه السلام ان امرأة اتت رسول الله
 صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افنتي في نفسي فقال لها فيما افنتي قالت ان زوجي طلقني وانا حامل
 ثم امسكني لا يمسنى حتى اذا طمئت وظهرت طلقني تطليقة اخرى ثم امسكني لا يمسنى الا انه يستنج
 ويرى شعري ونخري وحسب حتى اذا طمئت الثالثة وظهرت طلقني الثالثة قال فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وآله لا يبرأ المرأة الا بتزوجي حتى تحيض تلك حيض مستأنفات فان الثلاث
 الحيض التي حيضتها وانت في مناساتها حيضتها وانت في حباله فما تضمن صدق هذا الخبر من ان اذا طلقها
 عند كل حيضة تطليقة فانها تعد من تطليقة الاول للمعنى فيا اذا اطلقها ثانيا من غير رجعة فانه يقع
 طلاق وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الاولى وما حكا في اخراجه رجعا وجد في كتاب علي عليه السلام
 يحتل شيئين احدهما ان يكون انما جاز ذلك لانه لا بد من طلاق فكان عليها العدة من هذا التطليقة
 اذا كانت التطليقات للسنة على ما بيناه والوجه الاخر ان يكون عمولا على التقية لان في الفقهاء من يجوز
 التطليقات الثلاث واحدة بعد اخرى عند كل حيضة وان لم يلزم اصلا فيكون ذلك موافقا لما
 هو هذا المذهب الذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز ثلاثا ولا يجوز
 ذلك في طلاق العدة الا بعد المواقعة كما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير

باب تفریق الشهود فی الطلاق **محمد بن یعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابيه** عن **احمد بن محمد بن ابي نصر** قال سألت **ابا الحسن عليه السلام** عن رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع واشهد اليوم رجلا ثم مكث خمسة ايام ثم اشهد اخر فقال انما اعلان يشهد اجمعين **قاصا** ما رواه **محمد بن احمد بن يحيى** عن **احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل بن بزيع** عن **الرضا عليه السلام** قال سألت عن تفریق الشاهدين فی الطلاق فقال نعم وتعتد من اول الشاهدين وقال لا يجوز حتى يشهد اجمعين فلا ينافي بالخبر الاول لان الوجه فيه ان نفعه على جواز التفریق منهما فی حال الاشهاد ولا فی حال التحمل لشهادة ثلثا قضا الخبران **باب**

باب على جواز التفريق بينهما في حال الاشهاد ولا في حال التحمل لشهادته لثلاثتنا قضا الخبر ان
ان من طلق امرأته ثلث قطليات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة **عجل بن يحيى**
عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن احمد بن علي بن السلام قال سألت عن الذمة
يطلق في حال الطهر في مجلس واحد ثلثا قال هي واحدة **عنه** عن علي بن الاشعث عن محمد بن عبد الجبار
ومحمد بن جعفر بن العباس بن اوزار عن ايوب بن قحج جميعا عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن
ابي بصير الاسدي ومحمد بن علي بن ابي وعمر بن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق ثلثا
في غير عدّة ان كانت على طهر واحدة وان لم يكن على طهر فليس بشئ **عنه** عن محمد بن زياد عن الحسن
بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة وعلي بن حديد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عمرو بن البراء قال قلت
لاي عبد الله عليه السلام ان احصاينا يقولون ان الرجل اذا طلق امرأته مرة او مائة فانه احرى واحدة وقد كان

في ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط

١٥٨

باعتنا عنك وعن ابائك انهم كانوا يقولون اذا طلق حرة او مائة فانما هي واحدة فقال هو كما ابتكر على بن
الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن ذرارة عن احمد بن علي بن السلام في الملق تطلق في
حال طهر في مجلس ثلثا قال هي واحدة عنه عن محمد بن عبد الله بن ذرارة عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة
عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام ان طلقها للعدة اكثر من واحدة فليلق فصل على واحدة بطلاق
محمد بن اسحق بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين عن ابي محمد الوائلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل و
امرأته رجلا وامراة يطلقها على السنة فطلقها ثلثا في مقعد واحد قال نزع الى السنة فاذا مضت
ثلاثة اشهر وثلاثة قمر فقد بانت بواحدة محمد بن اسحق بن يحيى عن ابراهيم بن جماعة من اصحابنا عن
محمد بن سعد لا موى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلثا في مقعد واحد قال فقال
اما انك امرأته قد نزعته واما الى فكان يرى ذلك واحدة عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث
بن محبوب بن فيض بن علي عن اسحق بن عمار الصيرفي عن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام كان يقول اذا
الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثلثا في كل واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا جعة ولا نقل المستحق
زوجا غيره وان قال هو طالق هو طالق فقد بانت منه بالاول وهو مخاطب من الخطاب ان
شاءت نكحت كما حاد يدا وان شاءت لم تفعل قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الخبر موافق لما
لسنا نعمل به لانه اذا اطلقها ثلثا في كلمة واحدة فانما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات الاولى و
هو مخاطب من الخطاب ولا يمكن ان يطلقها ثلاث تطليقات الا بعد ان يعقد عليها ثلاث حرات
يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل ان يدخل فتلك التي لا يحل له حق تكرارها وجماعة محمد بن اسحق بن يحيى
عن ابي اسحق عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فسأله فقال جل طلق امرأته ثلثا قال بانت منه قال فذهب ثم جاء اخر من اصحابنا فقال جل
طلق امرأته ثلثا فقال تطليقة وجاء اخر فقال جل طلق امرأته ثلثا فقال ليس بشئ ثم فطره
فقال هو ما ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى ان من طلق امرأته ثلثا حرمت عليه و
انا ارى ان من طلق امرأته ثلثا على السنة فقد بانت منه ورجل طلق امرأته ثلثا وهي على طهر فانما
هي واحدة ومن طلق امرأته ثلثا على غير طهر فليس بشئ فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طلق ثلثا في مجلس فليس بشئ من
خالف رد الى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر في هذه الرواية ليس فيها انه يطلقها ثلثا بالشرايط
الواجبة في الطلاق ويحتمل ان يكون المراد اذا اطلقها وهي حائض فيل على ذلك فينبغي ان لا ينعى عنه

قال محمد بن الحسن الطوسي

فبين طلاق امرأته ثلاث قطيعات
١٥٣

راوى هذا الحديث وحديث ابى ايوب التمارى الفصلين جان من طلق ثلاثا في الحيض لا يقع بشئ
من ذلك ولا اذا اطلقها في طهر وقت واحد على ما قدمناه ولا خذ بالحديث المقتضى اولى منه
بالجمل فيدل عليها ايضا قوله ثم ذكر الحديث ابن عمران بن عمارا طلق امرأته في حال الحيض فولا
ان الماراد ما ذكرناه لما كان لذكر ابن عمر فائدة في هذا المكان والذى يدل على ان طلاق ابن عمر كان
في الحيض ما رواه الحسين بن سعيد عن عمن بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل
طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عبد الله بن عمر امرأته
طلقها ثلاثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شئ عالف
كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وهي حائض فليس بشئ وقد رد رسول الله صلى
الله عليه وآله طلاق عبد الله بن عمر اذا طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله
أله ذلك الطلاق وقال كل شئ عالف كتاب الله فهو خالى كتاب الله وقال الطلاق الا في عدة وتعتل
ايضا ان يكون قوله ليس بشئ يعنى في كونه طلاقا فلا ثلاث لان ذلك قد بينا انه يرد الى الواحدة والذى
يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت
ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثا فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله
واحدة فردها الى الكتاب والسنة **قاصا** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن معوية بن حكيم
عن مثنى السخاط عن الحسين بن زياد الصيقل قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشهد ابن طلق ثلاثا
في مجلس واحد فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض
او حال السكر او على الاكراه لان كل واحد من هذه الشرط يخل بوقوع الطلاق **قاصا** ما رواه
علي بن اسمعيل قال كتب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلاثا بجملة واحدة على طهر غير جماع بشاهدين انه
يلزمه تطليقة واحدة فكتب بخطه اخطأ على ابي عبد الله عليه السلام ولا يلزمه الطلاق يرد الى
الكتاب والسنة ان شاء الله قال ما في هذه الرواية انما شاذة مخالفة لاجل كثرة قد متناها واما
حكمه لا يعترض بمثله الاخبار الكثيرة ولو سلم لاحتل ان يكون متناولا لان كان سكران او مجبرا على
الطلاق وغيره من ذلك لان جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا الوجه تتلجم الاخبار
فتتفق على خروجها الى حذف شئ منها **قاصا** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن يهر

فإن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً
١٥٣

عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رياط عن موسى بن بكر عن مربي خضلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فأنقض ذواتهن وإلا وجب **عنه** عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن حمزة بن العبتري عن أبي عبد الله عليه السلام قال ياكم والمطلقات ثلاثاً فأنقض ذواتهن وإلا وجب قاتلوه في هذه الأخبار أيضاً أن نعلمها على ما إذا كان الطلاق واقعاً في الحيض أو على أحد الوجوه التي قد عناه من أنه إذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويصير ما يكون المراد بذلك من وقوع طلاقه بشرط فإن ذلك أيضاً لا يقع **يدل** على هذا المعنى ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن بشر بن جعفر عن أسامة الحنيط قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن قرياً إلى ذمهم إلى حلف أن يخرجوا امرأتهم من الباب فوطئ ثلاثاً فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من الثقة فأمرني أن أسأله فأنصرتني وقال مرة فليسسكها ليس بشيء ثم التفت إلى القوم فقال سبحان الله يا مروءات يتزوج ولها **زوج قائماً** ما رواه الصنفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سأله رجل وأنا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد قال فقال لي أبو الحسن عليه السلام من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه قال ثم التفت إلى فقال فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا فكذلكنا في ما تقدم من الأخبار لأن ما قال إن من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه وذلك لا يكون إلا بان يواقعها على ما أسنده النبي صلى الله عليه وآله في ثلثة أوقات على شرائط الثلاثة في ذلك ومن طلق امرأته ثلاثاً في حالة واحدة لم يقع الثلث على ما تقدم في السنة وثبت في الشريعة وإنما لم يصح عليه السلام بذلك السائل لضروب من التقية وقال ما يقوم مقام ذلك من تنبيه عليه **قاصداً** ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلاثاً تورت وتورث ما دامت في عدتها فهذا الخبر يثبت **بهم** أحد مملان يكون المراد به أن من طلق كذلك فإنه يقع بها واحدة وتثبت الميراث بينهما ما دامت في العدة والوجه الثاني أن يكون مخصوصاً بالمرء لأن المريض متى طلق فإنه تثبت الميراث بينهما وإن كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد انشاء الله تعالى **باب** أن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن لم يتيقن شرائط الطلاق كان ذلك واقعاً **أحمد** بن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن محمد المحدثي قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض أصحابنا وأتاني الجواب بخط فحمت ما فكرت من أمرائتكم وزدتها فاصلى الله لك ما تحب صلاحه فاماماً ذكرت من خثاء بطلانها غير مرة فأنظر يرحم الله فإن كان من يتولانا ويقول يقولنا فلا طلاق عليه لئلا يأتى امرأته **كان**

بشئ

من لا يتولاها ولا يقول بقولنا فاختلصها منه فانه انما هو في المراق مبينه **عنه** عن العيص بن ابي مسهر
عن بعض اصحابنا قال ذكر عند الرضا عليه السلام بعض اصحابنا ما كان ينتقصه فقال له ما له مقيم على
حرام قلت جعلت فداك وكيف وهي امرأته قال لا نه فداك طلقها قلت كيف طلقها قال طلقها وذلك حديثه
فحرمت عليه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة والحسن بن عديس
عن ابيه عن عبد الرحمن البصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأته طلقها على غير السنة قال
يتزوج هذه المرأة لا تنزل بفدي نزوج **عنه** عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال سألت عن
طلاق امرأته لغير عتق ثم امسك عنها حتى نفقت عدتها هل يصح له ان يتزوجها قال لا تنزل
انما لا تنزل نزوج **عنه** عن عبد الله بن جبلة قال حدثني غير واحد من اصحاب علي بن ابي حمزة انه
سأل ابا الحسن عليه السلام عن المطلقة هل غير السنة اين تزوج الرجل فقال لا وهو من ذلك ما الزموا
انهم هم وتزوج من فلا بأس بذلك قال **الحسن** بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة وسعدت جعفر بن سماعة
على غير السنة الى ان تزوجها فقال نعم فقلت له اليك فعلان على بن حنظلة روى اياه والمطلقات ثلثا
على غير السنة فانهم ذوات تزوج فقال يا بني روى اياه علي بن ابي حمزة اوسع علي بن ابي حمزة روى
فان روى علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام انه قال الزمواهم من انهم هم وتزوجهم فانه
لا بأس **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن عاصم بن يوسف بن عاصم بن علي بن ابي حمزة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته ثلثا قال ان كل من فتنها باطلاق الزينة بذلك
عنه عن معوية بن حكيم عن ابي مالك الحضرمي عن ابي العباس البغيفي قال دخلت على ابي عبد الله
عليه السلام قال فقال لي ابراهيم ان من طلق امرأته ثلثا في مجلسي احد فقد بانته **فهل** بن احمد
بن يحيى الاشعري عن احمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن عبيد الله العلوي عن ابيه قال سألت ابا الحسن الرضا
عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلثا فقال لي ان طلاقكم لا يجعل اضربكم وطلاقكم يجعل لكم لا تمكثون
الثلث شيئا وهم يزوجونها فان قيل كيف يمكنكم العمل بهذه الاخبار مع ما روى علي بن الحسن بن فضال
عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي عمير عن حفص بن الغضائري عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته
ثلثا فلا رجل ان يتزوجها كيف يصنع قال يا بني فيقول طلقها فلانة فاذا قال ثم تكلم ثلثا فخرجتم خطبا
الى انتمها **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن ابي حمزة عن شعيب بن محمد قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام عن رجل يقر بطلاق امرأته ولا راد ان يتزوج امرأته فداك واقعة واسبابه بعض شاعرا وقد كان
لها تزويج طلقها **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن ابي حمزة عن شعيب بن محمد قال قلت لابي عبد الله

يتنقصه

وتزوجهم

ابو عبد الله عليه السلام هو الفرج وامر الفرج شديد ومنه يكون العود ونحن نخشا طلاقه زوجتها
قالوا لو كان الامر على ما ذكرتم من ان يقع الطلاق لما احتاج الى الاشهاد ولما منعه في الخبر الثاني من تزويجها
قيل ليس في الخبرين ان الذي طلقها كان معتقدا لوقوع الطلاق فاذا الميراث في ذلك في ظاهره حلالا ما عدا ما عدا
فهر الطلاق الثالث وكان معتقدا للثبوت فلا يقع حجبها عنه بل ان كان قائل هذا ليعاد به فيحكم
قد قلنا ان من طلق امرأته ثلثا فانه يقع منها واحد فتقيل الامر وان كان على ما قلتم فيستعمل ان يكون للولد
من طلق في حال الحيض فلا يحتاج ان ينتظر بها الطهر ثم يشهد على طلاقه بعد ذلك شاهدان بحسب ما
نضمنه ونخبروا ولا يكون قد اشهد على الطلاق فيحتاج من يزوجها ان يشهد بخلعه بطلان يقع بذلك
الفرقة وتعتد بعد ذلك والا كان العقد بعد ثابنا مستقرا **باب طلاق الغائب** **فصل** يعقوب

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن الطلائع بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام
قال سالت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعتد امرأته من يوم طلقها
الكسبي بن سعيد عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر
عليه السلام قال تحبس طليقته الرجل على كل حال كما هو الذي يدخل بها والغائب عنها زوجها وانما تحبس

والتي قد رويت من المحقق **علي** بن الحسن عن احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن
بن رباط عن هاشم بن خالد عن ابي سعيد الكاظمي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
بطلق امرأته وهو غائب فيعلم ان يوم طلقها كانت طامثا قال يجوز قال الشيخ قد روي الله روحا من ما لا يخفى
جاءت عاتقة في جوان طلاق الغائب على كل حال فينبغي ان يقيد ما بان يكون قد ادق على غيبته ثم انما

يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين
بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب ان يطلقها تركها ثم لا يينا في
هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس ان يطلق حتى يمضي ثلثة اشهر **فصل** بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد عن الحسين بن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم الغائب الذي يطلقكم غيبته قال
خمسة اشهر وستة اشهر قلت حدد ذلك قال ثلثة اشهر لان الوجه في الجمع بين هذين الخبرين و
الخطاب لاهل ان تقول الحكم يختلف باختلاف عادة النساء في الحيض فمن علم من حال امرأته انها تقيض في
في كل شهر فله ان يطلق بعد انقضاء الشهر ومن يعلم انها لا تقيض الا كل ثلثة اشهر فله ان يطلق
اشهر فله ان يطلق الا بعد شهرين وهذا لما كان المراءى في جواز ذلك وفيه حكمة وانتقالها الى ما

لم يفرجها فيه بجماع وذلك يختلف على ما قلنا **باب** ان من قدم من سفر حتى يجوز طلاقه **فصل**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن مغيرة بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا غاب الرجل عن امراته سنة او سنتين او اكثر ثم قدم فوجد طلاقا فكانت حائضا لم يباح لها حتى تطهر
 ثم يطلقها **قاصدا** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن حجاج الخشاب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فدخل المهرجانه فبشاهدين فخلعت
 امراته على الباب اشهد على طلاقها قال لا يقع بها طلاق قال وجه في هذا الخبر ان خلعها على ما تضمن الخبر الاول
 من انها لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضا لانها لو كانت طاهرة لوقع الطلاق كما كان يقع لو
 لم يكن غائبا اصلا ولا يمتثل ايضا ان يكون الخبر مختصا بن غاب عن زوجته في طهره بجماع وعادوه
 بعد ذلك الطهر لم يجز ان يطلقها الا بعد استبراءها بصيغة **باب** طلاق القوم بعد خلعها **فصل**
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي بن ابراهيم
 قال ان طلقت المرأة القوم لم يدخل بها ما انت بتطليقة واحدة **عنه** عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق الرجل امراته قبل ان يدخل بها فليعلم
 عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وتبينها بتطليقة واحدة وان كان فمضى لها فمضى لها نصف ما فرض
عنه عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيد بن هشام عن ثابت بن شريح عن
 ابي بصير عن سبيد بن ابي عبد الله عليه السلام قال فارتزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليعلم باعد
 وتزوج مقشورات من ساعتها وتبينها بتطليقة واحدة **قاصدا** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن علي بن
 الحكم عن سيف بن عمار عن عبد الله بن مسنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها تزوجها ثلثا
 قبل ان يدخل بها قال لا تحل له حتى تكفر زوجها فليدعي في الاصل الاول التي تضمنت انها قبلت بواحدة
 لان المعنى في هذا الخبر انه اذا كان قد طلقها ثلث مرات كل مرة يطلقها قبل ان يدخل بها فانه والحال
 هذا لا تحل له حتى تكفر زوجها غيره **والذي يدل على ما قلنا** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب
 عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن مسلم ورواه عن الحسن بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امراته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من
 قبل ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك لا تحل له حتى تكفر زوجها **عنه** عن جعفر بن محمد بن الحسين
 عن جميل بن جلال عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته ثم تركها حتى انقضت
 عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها حتى فعل ذلك بمثل ذلك لا تحل له حتى تكفر زوجها **فصل**

بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن عتياب عن طومال قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل ان يدخل بها واشهد على ذلك واعلها قال قد بان من ساعته طلقها وهو مخاطب من الخطاب قلت فان تزوجها ثم طلقها تطليقة اخرى قبل ان يدخل بها قال قد بان من ساعته طلقها قلت فان تزوجها من ساعته ايضا ثم طلقها تطليقة قال قد بان من ساعته ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **عنه** عن محمد بن اسفيل بن زياد عن الرضا عليه السلام قال البكر اذا طلقت ثلث مرات ونزوت من غير نكاح فقد بان ولا تحل له زوجا حتى تنكح زوجا غيره قال الشيخ رحمه الله هذه الاخبار والدة علي اقلها من ان من طلق امرأته السنة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لان طلاق العدة لا يتأتى في البكر وغيره لئلا بها وقد بينا ان من شرط طلاق العدة المواقفة بعد المراجعة وجميعا لا يتأتى في التي لم يدخل بها

قد بينا

باب طلاق الحامل المستين حلها الكسائي بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنانى عن

ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وعدتها اربعة جليين عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحبل يطلق تطليقة واحدة **عنه** عن احمد بن محمد بن جميل بن داج عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فقد بان من ساعته **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت عن طلاق الحبل

فقال واحدة واجلها ان تضع حملها **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحبل واحدة ان شاء زوجها قبل ان تضع فان وضعت قبل ان يراجعها وقد بان من ساعته وهو مخاطب من الخطاب **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق

بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال لا تبين ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **قولا** بينا في الاخبار الاولى التي تضمنت ان طلاق الحامل واحدة لا انما ذكرنا ذلك في طلاق السنة فاما طلاق العدة فانه يجوز ان يطلقها في مدخلها اذا رجعها وولجها فان

قيل كيف يمكنكم ذلك مع ما روى من انه اذا رجعها لم يكن له ان يطلقها ثانيا حتى تضع ما في بطنها روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور الصيقل عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فليراجعها قال نعم يراجعها قلت فان رجعها لم يرد لها

ان يطلقها قال لا حتى تضع قيل له الوجه في هذا الخبر انه لا يبين ان يطلقها اى طلاق فاذا لم يكن ذلك فيه حلها على انه لا يبين ان يطلقها اذا رجعها حتى تضع طلاق السنة فاما طلاق العدة فانه يجوز اذا وولجها **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسحق بن عمار عن اسحاق بن عمار عن

عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألت عن رجل طلق الطلاق الذي لا قهر له حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت المست قلت لي إذا جتمع لم يكن له أن يطلق ولا الطلاق لا يكون إلا على وجه قد بان وعلل هذه قد بان حملها وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الرجل فقال يطلقها واحدة للعدّة بالشهر قلت فلو أن يراجعها قال نعم وهي أم أنه قلت فإن راجعها ومسنها ثم أراد أن يطلقها تطليقة أخرى قال لا يطلقها حتى يضي لها بعد ما مسنها شهر قلت فإن طلقها ثلثية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها ومسنها ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلاقها كل عدة شهر هل تبين منه كما ينبغي للمطليقة على العدة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فما عدها فلا عتقها أن تضع ما في بطنها ثم قد حلت للآخر **راج علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيهما عن الفضل بن محمد عن محمد بن عبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون له المرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال يطلقها إذا أراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادته الشهود فإن بدّله في يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يبرئ الوجعة بعينها فلا يراجع وليواقع ثم يبرئ ولا يطلق أيضاً ثم يبرئ له فلا يراجع كما رأينا أولاً ثم يبرئ له فيطلق فحق لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فإذا كان راجع يبرئ المواقعة والأمسار ويواقع عنه عن أبي أيوب بن دوح عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في حرم واحد تبين منطلق أم **باب** طلاق الآخر **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن شيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون غداً المرأة فصمت فلا يتكلم فلا أخرس قلت نعم قال فيعلم منه بغير أمر أنه وكراهيته لها قلت فما يجوز له أن يطلق عنه وليه قال لكن يكتب ويشهد على ذلك قلت أصليحك الله لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها قال بالذي يبرئ به من فعال مثل ما ذكرت من كراهيته لها أو بغضه لها **فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام** قال طلاق الآخر من أن يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يقرئها **و** روى الصنفان عن إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال طلاق الآخر من أن يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يقرئها فلا ينفق في هذين الخبرين خبر الأول كما إذا جعل موضع المقنعة على رأسها ما راجعها إذا قصد بذلك الطلاق فإذا لم يبرئ لم يخل من حالها فلا اعتبار بذلك وإذا علم قول الذي تضمنه الخبر الأول والذي يؤكده ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل

بن مازن عن يونس في رجل آخر من كتب في لارض بطلاق امرأته قال اذا فعل ذلك في قبل الطهر لم يهود وفهم عنه
 كما يفهم عن مثل ويروى بطلاق جاز طلاق على السنة **باب طلاق المعتوه عبد الملك**
 بن عمر عن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق المعتوه الزكلى العقل يجوز فقال لا وعن المرأة
 اذا كانت كذلك يجوز بيعها وصدقها فقال **اقاماً** ما رواه سواد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام في المعتوه يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت الا حق الذي اصاب العقل فقال نعم قال وجه هذا الخبر
 احد شيئين أحدهما ان يكون محمولا على ناقص العقل لا فاقداً بالكلية فان من ذلك صفة ويكون من يفر
 بين الامور كثيراً فان طلاقه طهر وانما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئاً أصلاً لفقد عقله قالوا فما الثاني
 ان يخار على انه يجوز فذلك اذا تولى عنه ولديه دون ان يتولا هو بنفسه **يدل** على ذلك ما رواه الحسين
 بن سعيد عن الفضل بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القباطي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل
 الاحمق الذي اصابه عقل يجوز طلاقه ولأبيه عليه قال لا لا يطلق هو فقلت لا يؤمن ان هو طلاق ان يقول قد
 لا يطلق او لا يحسن ان يطلق قال لا اري وليه الا بمنزلة السلطان **باب طلاق الصبي محمد**
 بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز
 طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين **عنه** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد وعل بن ابراهيم
 عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته قال اذ هو
 طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس **اقاماً** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن اسفيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصلاح الكنا في عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق الصبي
 بشرط فلا ينفى في الخبرين الاولين لان الوجه في هذا الخبر ان ضمه على من لا يعقل ولا يحسن الطلاق لان
 ذلك معتبر في وقوع طلاقه **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
 سهل بن زياد عن محمد بن الحسين عن عدة من اصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصيته وصدقته وان لم يحتمل **ساعة** عن سماعة قال سألت
 عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدقته فقال اذا طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وحقها
 فلا بأس وهو جائز وقد حد ذلك بعشر سنين فصاعداً على ما وردنا في كتابنا الكبير **باب**
 طلاق المريض **محمد** بن يعقوب عن محمد بن زياد عن ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن عبد الله بن
 بكير عن عبد الله بن رارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز طلاق العليل يجوز نكاحه **عنه** عن محمد
 بن زياد عن احمد بن محمد بن ابن محبوب عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

ووصيته

في طلاق المريض

عن المريض المعلن يطلق امرأته في تلك الحالة تقالا ولكن له ان يتزوج ان شاء وان شاء دخل بها وثمة
 وان لم يدخل بها فمكاحا حيا طلق عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج عنه عن علي بن يقطين عن ابن محبوب
 عن ابن رباب عن زرارة عن احمد بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمريض ان يطلق وله ان يتزوج فان تزوج و
 دخل بها فهو حائر وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث لها
 ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي انه سئل عن الرجل يخبر بمرضه
 فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم وان مات وراثته وان ماتت لم يرثها فلا دين في الاخبار بالاولى لان الزوج
 في النكاح بينهما ان مثل الاخبار بالاولى على انه ليس له ان يطلقها طلاقا يقطع الميراث بينهما لان الطلاق على
 ضريرين رجعي مائة وفي النكاح تثبت الميراث بينهما اذا وقع في حال المرض ما لم يخرج من العدة فاذا خرجت من
 العدة فان المرأة تنه تحسب ما فيها وبين سنة ما لم يتزوج فان تزوجت انقطع ميراثها منه وان لم يتزوج
 وراثته للسنة فاذا مضت السنة كاملة بطل ميراثها منه الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاصل عن ابي عبيدة الحمدا وما لك بن عطية عن الثوري
 كلاهما عن ابي جعفر قال اذا طلق الرجل امرأته فطلقها في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها
 تنه ما لم يتزوج فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فانها لا ترثه عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن
 عبد الجبار والخرائز عن ايوب بن نوح ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان ومحمد بن زياد عن ابن سنان
 عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق امرأته وهو مريض قال
 ان مات في مرضه ولم يتزوج وراثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي منع لاميراث لها عنه
 عن ابي علي الاشعري عن احمد بن الحسن بن محبوب عن وهب بن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى ذلك سنة قال ترثه اذا كان في مرضه الذي طلقها
 لم يصح من ذلك الحسن بن محمد بن سماعه عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض فطلقها قبل ان يملكها فطلقها قال فانما
 ترثه اذا كان في مرضه قال قلت وما هذا المرض قال لا يزال مريضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة
 علي بن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال ترثه ما دام في مرضه وان انقضت عدتها الحسن بن
 بن سعيد عن النضر بن سويد واحمد بن محمد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام

في حكم الطليقة البايئة في هذا الباب حكم الرجعية
١٤٢

قال معتز يقول ايها المرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان يتقضى عدتها ولم تحرم عليا من تزويجه ثم تعدت
عدتها للتوفي عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليها من تزويجها وان قتل صهرت من ديتها وان قتلت
وصهرت من ديتها ما لم يقتل احدهما الاخر **علي بن ابي حمزة** الميثمي عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها انها تزويجها وتعدت عدتها للتوفي عنها زوجها
وان توفيت وهي في عدتها يزوجها وكل واحد منهما يزوج من حبة صاحبه لو قتل ما لم يقبل احدهما الاخر **محمد بن**
علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن ابي العباس قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال تزويجها في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات
في مرضه ذلك وقتد من يوم طلقها عدتها المطلقة ثم تزوج اذا انقضت عدتها وتزويجها ما بينه وبين سنة ان مات
في مرضه ذلك فان مات بعد ما تقضى سنة لم يكن لها ميراث قال الشيخ قدس سره رحمه الله تعالى

قال محمد بن الحسن رحمه الله

هذا الخبر من قوله ثم تزويجها ان شئت اذا انقضت عدتها وتزويجها ما بينه وبين سنة لا ينافي ما قدمناه من
انها اذا تزوجت ثم تزويجها لان اكثر ما في هذا الخبر لا يصح باها احد الزوجين بعد انقضاء العدة ويكون قوله
عليه السلام وتزويجها ما بينه وبين سنة حكم يخصها اذا المقتضى زوج بدلالة ما قدمناه من الاخبار على ان الذي
اختلفوا هل انما تزويجها بعد انقضاء العدة اذا طلقها بالضرر او بما ويجوز على هذا التفصيل جميع ما تقدم من الاخبار
الجليلة **بطل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عليه السلام

عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال عنه ما دامت في عدتها طلقها في حال الضرر او في تزويجها الى سنة فان زاد
على السنة يوم واحد لم تزوجه وقتد اربعة اشهر وعشرة اعددة للتوفي عنها زوجها **باب** ان حكم الطليقة

البايئة في هذا الباب حكم الرجعية **الحسين بن سعيد** عن صفوان بن يحيى عن الارزقي عن عبد الله بن
عن موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن رجل يطلق امرأته اخر طلاقا قال ثم يتوارثان في العدة **علي**
بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن
الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض قال هي تزويجها **عنه** عن اخويه عن ابيهم عن
عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها
الثالثة وهو مريض في تزويجها **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن اخويه عن عامر بن حميد عن محمد بن
قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الرجل اذا طلقها ثم توفي عنها زوجها وهي في عدتها من مالم تحرم عليها
تزوجها ما دامت في الدم من حقيقتها الثالثة في التطليقتين الاولتين فان طلقها لثالثا فانها لا تفرث
من زوجها الا يورث منها وان قتلت وصهرت من ديتها طلقها بقتل صهرت من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه

باب طلاق الأمة تطليقتين
١٩٣

فلانينا في الأخبار الأولى لأن هذا الخبر محمول على أنه يطلقها في حال العصمة ثم يموت بعد ذلك لأن من طلق امرأته وهو صحيح وإنما تنبت الوارثة بينهما ما دام له عليها رجعة وإن لم يكن له عليها رجعة فلا ميراث بينهما والمريض مخصوص من ذلك بثبوت الوارثة بينهما وإن قطعت العصمة وانتفت المراجعة كما أنه مخصوص بآخرته ما بينهما وبين سنة وإيش في ذلك في غيره وقد قدمنا ما يدل على ذلك فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد بن الحسن بن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال ثلثه ويرثها ما دامت له عليها رجعة قال ككلام في هذا الخبر كما في الخبر الأول سواء وأما الخبران اللذان قد مرنا أحدهما عن عبيد بن زرارة والآخر عن محمد بن مسلم من قولنا أنه إذا أطلقها الثالثة فهي ثلثه فلا يدان على أنه لا يرثها إلا من جهة دليل الخطاب وقد أتى ذلك الدليل وقد مرنا ما يدل على ذلك من ما حديث عبد الرحمن بن موسى بن جعفر عليه السلام حين سأله عن رجل طلق امرأته أخر طلاقها قال يورثان في العدة وهذا صحيح بما قلناه فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا توث المختلعة والمبارية والمستأجرة في طلاقها من الزوج شيئا إذا كان ذلك منهن في مرض الزوج وإن مات لأن العصمة قد انقطعت منهن ومنه فالوجه في هذا الخبران تخضع لمن تضمن الخبر اسمهن من المختلعة والمبارية والمستأجرة لأن العلة في ذلك من جهة من المطالبة بالطلاق دون للطلقة التي لا تطلب ذلك بل ياتكون كارهة له وعلى هذا لا تنافي بين الخبرين

باب طلاق الأمة تطليقتين ثم يشترىها هل يجوز له وطئها بالملك أم لا الحسين بن سعيد عن النعمان بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحت أمة فطلقها تطليقتين على السنة فبانت ثم اشتريها بعد ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره قال ليس يقضى على عليا السلام في هذا احتكاما لغيره وصحتها أخرى أنا أنهي عنها نفسي ولدي أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير البرقي عن الرضا بن بريد بن مغيرة الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام في أمة يطلقها تطليقتين ثم يشترىها قال لا تنكح زوجها غيره كنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير رفعه عن عبيد بن زرارة عن عبد الملك بن عيسى قال سألت عن رجل تزوج بملوكه وجلا فمكث معه ما شاء ثم طلقها فرجعت إلى ولاها فوطئها يحمل فرجها إذا أراد أن يزوجها قال لا تنكح زوجها غيره الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن سنان عن أبي بصير عن أبي عبد الله بن علي السلام قال قضى على أمة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها فجلا يحمل بن يعقوب

باب من خير امرأته فاختارت الطلاق

١٩٥

عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولاه طلق امرأته
ثم اعتقها جميعاً هل يجل له طردها قبل أن يتزوج غيرها قال نعم فلا بدنا في ما قدمناه من الأخبار لأنه
ليس في ظاهرهما أنه كان طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملنا
على أنه إذا طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملنا على أنه إذا كان طلقها
تطليقة واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل أن يتزوج زوجاً غيره والذي يزيد ما ذكرناه بياناً
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن أبي عبد الله عن القاسم عن رفاعة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يطلقها تطليقتين ثم يعتقها جميعاً هل يجل
قال لا حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه عتقه عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضال عن أحد علماء السلف
قال سألت عن رجل زوج عبداً أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاها قال قلت
ألا يتأنى ان وطئها مولاها يجل للعبد أن يراجعها قال لا حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فيكون
نكاحاً مثل نكاح الأول وإن كان طلقها واحدة وإذا مولاها أراجعها **باب** من خير امرأته فاختار
الطلاق في الحال أو فيما بعد **فصل** بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن دياط عن عيسى
بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها بآنت منه
قال لا تأخذ شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة امرئاً بذلك ففعل ولو اخترت أنفسهن
لطلقهن وهو قول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تنزرن الحيوة الدنيا وزيتهما فتعالي
امتعلن واسترحن سراً جميلاً قال الحسن بن سماعة وهذا الخبر مأخوذ في الخبر عنه عن حميد
بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن دياط عن أبي أيوب الأنصاري عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إن سمعت أبا العيص يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير من كل شيء فاختار
الله ورسوله فلم يمسكهن على طلاق ولو اخترت أنفسهن لبق فقال إن هذا حديث كان يروى عن عائشة
وما للناس من الخيال تأخذ شيئاً حصل لله به ورسوله صلى الله عليه وآله عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لسماعة
في رجل جعل امرأته يبيدها قال فقال ولا الأمر من ليس أهله وخالف السنة ولم يجز النكاح على
بن الحسين بن فضال عن محمد بن أحمد بن الحسين عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن إبراهيم
بن عمر قال سألت أبا جعفر عليه السلام رجل ما أقعد فقال رجل قال لا أمرأته امرأته يبيدها
قال إن يكون هذا والله تعالى يقول الرجال قوا مؤمن على النساء ليس هذا الشيء فاصاً

ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن الحسن بن الحسين عن أبيهما عن أبيهما عن عروة عن عبد الله بن بكير عن زيارقة
عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له ربي خيرا أم لا قال نعم الخيرا لها ما ما في مجلسها فاذا تفرقا فلا
لها عنه عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زيارقة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام
قال لا خيارا لك على طهر من غير حجام يشهد عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن
زيارقة عن أحدهما عليه السلام قال إذا اختارت نفسها في طليقة باينة وهو خاطب من الخطاب
وان اختارت زوجها فلا شيء عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن يزيد
الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا روث المحيرة من زوجها شيئا في عدتها لان العصمة قد انقطعت
فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما الحسن بن محبوب عن
علي بن محبوب عن حمران قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول المحيرة قتيبان من ساعتها من غير طلاق
ولا ميراث بينهما لان العصمة بينهما قد باتت ساعة كان ذاك منها ومن الزوج علي بن الحسن
علي بن أسباط عن ابن زياد عن عمرو بن اذينة عن زيارقة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل
خيرا أم لا قال نعم الخيرا لها ما ما في مجلسها فاذا تفرقا فلا خيارا لها فقلت أصحح لي الله فان
نفسها قبل ان يتفرقا من مجلسها قال لا يكون لك من واحدة وهو الحق برجعتها قبل ان تنقض
عدتها وقد خبرني رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارته فكان ذلك طلاقا قال قلت لمؤخر
انفسهن لئن قال فقال لي ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن انفسهن كان يحسبن
قال الوجه في هذه الاخبار مع اختلاف الفاظها وقضاد معانيها ان نزلها على نوب من التقية كما نفا موافقة
لذهب العامة ولولم نزل هذه الاخبار على ما كنا لا استجنا ان نحدق في الاخبار التي تضمنت ان ذلك
غير واقع وان ذلك شيء كان يختص بالنبي عليه السلام وان ذلك شيء كان يرويه ابي عن عائشة وما جرى
مجري ذلك من الاتفاق ولم يمكن ان نعمل بها على وجه ذلك لا يجوز على حال **باب الخلع** محمد
بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزئ خلعها
حتى تقول لندها والله لا ابتلك قسما ولا الطبع لك امر ولا اغتسل لك من جلبة ولا طين فراشك
ولا دفن عليك بنجها ذلك وقد كان الناس خصمون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها
حله ما اخذ منها وكانت عنده على طليقتين باقيتين وكان الخلع طليقة وقال لا يكون الكلام من
غيرها وقال لو كان الامارية المخرط لا قال الله عنه من علق من احبابنا عن محمد بن محمد بن
عن عثمان بن عيسى عن ساعة قال سالت عن المختلعة قال لا يجزئ الزوجان ان يخلفا حتى يقولوا ذلك قسما

لا اقيم حدود الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطئ فراشك ولا دخل بيتك من تكرر من غير
 تعلم هذا ولا يتكلم هو وتكون هي التي تقول لك فاذا هي اختلعت فوليها ان ياتى بها ما قد عليه
 واليها ان ياخذ من المارية كل الذي اعطاها **عنه** عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي
 عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المختلعة التي تقول لزوجها اخلعني وانا اعطيك ما اخذت
 منك فقال لا يحل له ان ياخذ منه شيئا حتى تقول والله لا املك قسما ولا طبع لك امر ولا ودي في
 بيتك بغير اذنك ولا وطئ فراشك غير اني فاذا فعلت ذلك من غير ان يجعلها حلاله ما اخذ منها
 وكانت تطليقة بغير طلاق ينيبها وكانت باينا بذلك وكان خاطبا من الخطاب **عنه** عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناقي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا خلع الرجل امراته في واحدة بائن وهو خاطب من الخطاب ولا يحل له ان يخلعها حتى تكون هي التي
 تطلب الخلع منها من غير ان يرضى بها حتى تقول لا املك قسما ولا اغتسل لك من جنابة ولا دخلت
 من تكرر ولا وطئ فراشك ولا اقيم حدود الله فاذا كان هذا منها فقد طاب له ما اخذ منها **عنه**
 عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يحل له خلعها حتى تقول لزوجها تم ذكر مثل ما ذكر اصحابنا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام
 قد كان ينص للنساء فيما هو دون هذا فاذا قالت لزوجها حلال خلعها وحل لزوجها ما اخذ منها
 كانت على تطليقتين بائنين فكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام الا من عندها ثم قال لو كان الامر
 لم يكن الطلاق الا للعدة **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة بن مهران قال
 قلت لا يبيع الله عليه السلام لا يجوز للرجل ان ياخذ من المختلعة حتى تسكن هذا الكلام كله فقال
 اذا قالت لا لا طبع الله فيك حل ان ياخذ منها ما وجد **الحسين بن سعيد** عن محمد بن ابي عمير عن
 جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قالت المرأة لزوجها حلة لا طبع للامرا
 منفسا وغيره مفسر حل ان ياخذ منها واليها وعليها رجعة **علي بن الحسن** عن احمد بن الحسن ومحمد
 بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام عن زرعة ومحمد بن مسلم عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال الخلع تطليقة باينة ولا يبرأ من رجعة قال زرعة لا يكون الا على وضع الطلاق
 اما طاهر او اما حائل لا يشهد **قال الشيخ** قد روي عن بعض اصحابنا في هذا الباب ان المختلعة لا بد
 فيها من ان تتبع بالطلاق وهو من ذهب جعفر بن سماعة وعلي بن رباط وابي حنيفة عن المتقدمين
 ومن ذهب على بن الحسين من التاخيرين فاما الباقيون من فقهاء اصحاب المتقدمين فاستلزموا

قال محمد بن الحسن رحمه الله

۲۰

کشمیر

ابن زياد عليها قال واما يطلقها وقد كافأ الخلع ولو كان الامرا لينا لم ينجز طلاقها **باب** حكم المبرات
عجل بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكلاني قال
قال ابو عبد الله عليه السلام ان بارأيت المرأة زوجا فمأخوذ وهو خاطب من الخطاب **علي** بن الحسن بن
ضئال عن احمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام و
عن زيارته ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة قطيعة تباينة وليس في شيء من ذلك
رجعة وقال المرأة لا يكون الا على مثل وضع الطلاق لها طامرا أو لها حاملا لا يشهد **عنه** عن حماد بن
عثمن عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول المبرات تنبتين من
ساعاتهما من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصمة منهما قد ماتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج
عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبراة تنبت من غير ان
يقبعا الطلاق قال الشيخ قدس سره رحمه الله هذا الاخبار لا يرد ما رواه علي بن ابراهيم ووليد بن ابي طالب عن ابي
المبرات ليس يقع فيها اثر من غير طلاق وانما يؤثر في خروج من الطلاق في ان يقع باينا لا يملك معها
وهو من هذا جرح فقهاء اصحابنا المتقدمين منهم المتأخرون لا هم خلافا بينهم في ذلك **والوجه** في هذه
الاخبار ان نخلها على التقية لانها موافقة لمذهب العامة ولنا عمل به **باب** ان الابن الحق
بالولد من الام **عجل** بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحسين
عن ابي عبد الله عليه السلام قال والاولاد ينضم من اولا من قال مادام الولد في الرضاع فهو من الامين بالسنة
واذا انقطع الابن من الام فاما ان كان من الام فاما ان كان من الام فاما ان كان من الام فاما ان كان من الام
باربعة دراهم قالت ام لا ينضمه الا بخمسة دراهم فان لم ينفعه منها الا ان يكون ذلك خيرا والرافق
بتزويج امه **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القسم بن محمد
عن المنقر عن ذكره قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يطلق امرأته ويبيعها ولدا معها الحق بالولد قال المهر الحق
بالولد ما لم تنزع قال **والوجه** في هذا الخبر احد شيئين احدهما انما الحق اذا مرضيت وتثل الاجرة التي اخذها
الغير في رضاع الولد **ثاني** **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن محمد بن
محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن فضل بن ابي العباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الحق بولده ام المرأة
فقال لا بل الرجل **فاما** قالت المرأة لو زوجها الذي يطلقها انا انضم ابني مثل ما تجد من يرضعه فمأخوذ **عجل**
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكلاني عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهو جلي اتفق عليها حتى تضع حملها واذا مرضت اعطاها اجرها

ولا يضارها الا ان يجبر من هو اخر من اجراءها فان هي وضيت بذلك لا جرم في حق بابنها حتى تفسد له والوجه
الاخر ان قوله ان لا يكون عبدا فانها كان كذلك فالتمس الحق بولدها منه **باب** هل ذلك ما رواه
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محبوب عن داود الرقي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن امرأة حرة تكنت عبداً او ولد لها او قال انا الحق بهم منك ان تزوجت
فقال ليس للمبدان يأخذ منها ولدها وان تزوجت حتى يتيقن في حق بولدها
منه ما دام مملوكا فاذا اعتق فهو الحق بهم منها **باب** كراهية لبن
ولد الزنا **فصل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله بن الحسن بن علي
قلت لا يبيع الله عليه السلام امرأة ولدت من الزنا اتخذها ظورا قال لا تسترضعها ولا ابنتها **عنه** عن
محمد بن يحيى عن العزمي عن علي بن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن امرأة ولدت من الزنا
هل يعلم ان يسترضع لبنها قال لا يصلم ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال سألت
ابا الحسن عليه السلام عن غلام لي شرب على جارية لي فاحبلها فولدت واحببنا الى لبنها وان احللت لهما
ما صنعتا ايطيب للبن قال نعم **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن جميل
بن دراج وسعد بن ابي خلف عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تكون لها خادم قد فحرت فيحتاج الى لبنها
قال مرها فيعطها ليطيب اللبن **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والجوسية احب الى من لبن ولد الزنا وكان لا يرى لها سبولا
اذا جعل مولد الجارية الذي فحرت في الجارية في حل قال الشيخ قدس سره رحمه في هذا الاخبار انه انما يوثق
تحليل صاحب الجارية الفأجوة في تطيب اللبن لان ما وقع من الزنا البقيير يصدر بحسنها ما حال ذلك
قد تقضى فلا يوثق في تقدير ذلك امر يحدث في المستقبل ما تمانا نفي ذلك ما قلناه من تطيب اللبن لا غير
ابواب العدد **باب** ان المرأة اذا حاضت فيمادون الثلثة اشهر كان عدتها بالاقصا
احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال سأل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل عنده امرأة شابة وهي تحيض في كل شهرين او ثلثة اشهر حيضة واحدة كيف يطبقها
نزوجها قال امر هذه بشديد هذه تطلق طلاق السنة تطليقة واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم
تتزوج حتى تحيض ثلث حيض حتى لم تحضت فقد انقضت عدتها قلت له فان مضت سنة ولم تحض
فيها ثلث حيض فقال يتزوج بها بعد السنة تليث اشهر ثم انقضت عدتها قلت له فان ماتت او مات

بن
باجارية
محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله

له عدة الزنا بالاقصا
باب احوالها في الزوج
ورق

في ان المرأة اذا حاضت فيها دون الثلثة اشهر كان عدتها بالا قراء

١٢١

زوجها قال فيهما مات ورثته صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا **عنه** عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كليب قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع يشهد بطلاق السنة وهي من تحيض فوضت ثلث اشهر فلم تضر الا حيضة واحدة ثم انقضت حيضتها حتى مضت ثلثة اشهر اخرى ولم تدر ما فرغ حيضتها قال ان كانت شابة مستقيمة العكث فلم تظمت في ثلثة اشهر الا حيضة ثم ارتفع طهرها فلا تدرى ما فرغها فاخاها تربع تسعة اشهر من يوم طلقها ثم تعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم تنزع ان شاءت قال الشيخ قدس سره روحه هذا الخبر ينبغي ان يكون الحمل عليها الا انها تستبرأ بستة اشهر هو اقصر مدة الحمل فيعلم انها ليست حاملا ثم تعتد بعد ذلك عدتها و هي ثلثة اشهر والخبر الاول يحمل على من هو من الفضل والاحتياط بان تعتد الى خمسة عشر شهرا **فاما ما رواه** احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في التي تحيض في كل ثلثة اشهر مرة او في سنة او في سبعة اشهر المستحاضة والقول بتبلغ المحيض التي تحيض مرة وترفع مرة والقول لا قطع في الولد والى قدر ارتفاع حيضها وزعمت انها لم تشرع التي ترى لصفرة من حيض ليس بمتنقيم فذكر ان عدتها هو كل من ثلثة اشهر **الحسين** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلثة اشهر حيضة فقال ان انقضت ثلثة اشهر انقضت عدتها بحسب لها كل شهر حيضة قال وجه في هذين الخبرين انها اعتد بثلثة اشهر اذا حوت بها لا ترى فيها الدم اصلا فانها تبين فاما اذا ارأت الدم قبل انقضاء ثلثة اشهر ولو يوم كان عدتها بالا قراء وان بلغ ذلك الى خمسة عشر شهرا على ما قدمناه **والذي يدل على ذلك ما رواه** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي مريه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلثة اشهر حيضة واحدة قال يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فاذا انقضت ثلثة اشهر من يوم طلقها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اني لامرئ سبق اليها فقد انقضت عدتها ان مرت ثلثة اشهر لا ترى فيها ما فقد انقضت عدتها وان مرت ثلثة اشهر فقد انقضت عدتها **عنه** عن علي بن ابي عمير عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن خديج عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال امرنا انما سبق باننا المطلقة المستورة تستر به الحيض ان مرت بها ثلثة اشهر يرضى بها دم باننا منه وان مرت بها ثلث حيض لم يست بين الحيضتين ثلثة اشهر باننا بها بحض قال ابن ابي عمير قال جميل تفسير ذلك ان مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر لا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلثة اشهر فحاضت فحاضت فحاضت

فعدة المرات التي تحيض كل ثلث سنين

١٢٤

تعتد بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالشهور وان مونت ثلثة اشهر غير لم تحيض فيها فقد بانعت **فاما ما رواه**
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن التي تحيض كل ثلثة اشهر مرة كيف تعتد فقال تنتظر مثل قرءها التي كانت تحيض
فيه في الاستقامة فلتعتد بثلثة قرء ثم تترجح ان شأرت قال وجه في هذا الخبر ان محله على امرأة
استحاضت فاعلم في حال استحاضتها تعمل على ادائها في حال الاستقامة وتعتد بالآخر في ايامها فاما ما رواه
ابو عبد الله عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق شمر عن هرون بن عمرو عن
ابيعبد الله عليه السلام في امرأة طلق وقد طعن في السن فحاضت حيضة واحدة ثم انقطع حيضها
فقال تعتد بالحبيضة وشهرين مستقبليين فاعلم قد يثبت من الحيض قال وجه في هذا الخبر ان قصده
بامرأة قد يثبت من الحيض بعد ان حاضت حيضة واحدة فاعلم بعد معنى تلك الحبيضة تعتد
بشهرين على ما تضمنت الخبر الاول واما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد
الله عليه السلام قال سألت عن قول الله تعالى ان تدعوا ما الرتبة فقال ما زاد على شهر فهو رتبة
فلتعتد ثلثة اشهر ولتتر له الحيض ما كان في الشهر تزد في الحيض على ثلث حيض فعدتها ثلث حيض
قال وجه في هذا الخبر ان اذا نأحر الدم عن عادتها قل من شهر فذلك ليس بية لحيض بل ما كان لعدة
فلتعتد بالآخر بالغام بالغ فان تاخر عنها الدم شهر فاعلم فانه يجوز ان يكون الحمل لغيرة فيحصل
هناك رتبة فلتعتد ثلثة اشهر الم ترقها وما فان رلت قبل قضاء الثلثة اشهر الدم كان حكمها

باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين
ما ذكرنا في الاخبار الاوله سواء **باب** عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين
بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في التي لا تحيض الا في
ثلث سنين او اكثر من ذلك قال فقال مثل قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعتد ثلثة قرء
وتترجح ان شأرت **عنه** عن ايوب بن نوح عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح قال سئل
ابو عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلث سنين الا مرة واحدة كيف تعتد قال تنتظر مثل
قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعتد ثلثة قرء ثم تترجح ان شأرت **عنه** عن ايوب
بن نوح عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **احمد بن محمد**
عن ابن ابي بزيان عن يزيد بن اسحق شمر عن هرون بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المرأة
التي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين او خمس سنين قال تنتظر مثل قرءها التي كانت تحيض فلتعتد
ثم تترجح ان شأرت **فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام**

في المرأة تبين اذارات الدم من الحيضة الثالثة
١٢٣

عن النبي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قال تعذر ثلثة اشهر ثم تنزوح ان شئت قالوا
في هذا الخبر ان الحمل على المرأة ليس لها عادة بالحيض ونسيت عادتها فانها تعتد ثلثة اشهر وقدا
وتلك عادتها ولاخبار اوله متناولتين كان لها عادة مستقيمة ثم تغايرت عن ذلك فانها ينبغي
ان تعمل على عادتها في حال الاستقامة **باب** ان المرأة تبين اذارات الدم من الحيض الثالثة **الحيضة**
عجل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابيبة عن زيارته عن ابي جعفر
عليه السلام قال قلت له صلى الله عليه وسلم رجل طلق امرأته على طهر من غير حائض بشهادة عدلين فقال اذا
دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للزوج قلت له صلى الله عليه وسلم ان اهل القرى
يروون عن علي عليه السلام انه قال هو املك برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال كذبوا
عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحق بن عمار عن اسمعيل الجعفي عن
ابو جعفر عليه السلام قال قلت لمرجل طلق امرأته قال هو املك برجعتها ما لم يقع في الدم من الحيضة
الثالثة **ومجدا** الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زيارته عن ابيها عليه السلام قال **الطلاق**
نور وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رآته فقد انقطع **عجل** بن يعقوب عن حميد عن الحسن
بن محمد بن سماعة عن صفوان عن موسى بن بكر عن زيارته قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني سمعت ربيعة
يقول اذا لث الدم من الحيضة الثالثة فقد بان منة فاعلموا القرع ما بين الحيضتين وزعم انه لما
ذلك بؤره فقال ابو جعفر عليه السلام كذب امرئ ما قال ذلك بؤره ولكنه اخذ من علي عليه السلام قال
قلت له وما قال فيها علي عليه السلام قال ان يقول اذارات الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها
ولا سبيل لعلها وانما القرع بين الحيضتين وليس لها ان تنزوح حتى تغتسل من الحيضة الثالثة
عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
ابيعبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا طلقها زوجها متى يكون املك بنفسها فقال
اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها قلت فان عجل الدم عليها قبل ايام قرعها فقال
اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها وان كان الدم بعد العشرة
فهو من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها **عنه** عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض اصحابنا
اظنه محمد بن عبد الله بن هلال او علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال سألت عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه قال حين تطلع الدم من الحيضة الثالثة تخل بنفسها
قلت غلها ان تنزوح في ذلك لعل قال نعم ولكن لا تمكن نفسها حتى تظفر من الدم **قال** محمد بن الحسن **رحمه الله**

في المرأة تيبين اذارت الدم من الحيضة الثالثة
١٢٧

ما تضمنت هذه الاخبار هو الذي به العمل هو انه اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها و
حلت للزواج وبيانها ان تعقد على نفسها ولا تحضل ان تترك الزوج الى ان تغتسل فان عقدت فلا تمكن
من نفسها الا بعد الغسل هو مذهب الحسن بن محمد بن سماعة وعلى بن ابراهيم بن هاشم كان جعفر بن سماعة يقول تيبين
عند رؤية الدم غير انه لا يجزى لها ان تغتسل على نفسها الا بعد الغسل والذي اخبرناه اولى وبه كان يفتي شيخنا رحمه الله
وقد صرح بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية نزار بن عمار التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للزواج
والرواية التي رواها موسى بن بكر عن نزار بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام من قوله وليس لها ان يتزوج حتى تغتسل
من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قد منها ما من ان يجوز للعقد عليها رواها ايضا محمد بن مسلم وقد عُدَّ
الرواية عنه وذكر في ما انها لا تمكن من نفسها الا بعد الغسل حسب ما قدمنا **فاما** ما رواه علي بن الحسن
بن فضال عن محمد بن الحسن بن الحكم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال قال علي اذا
طلق الرجل المرأة فوافق بها ما لم تغتسل من الثالثة **عنه** عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن
اسحق بن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب عن خذها قال اذهبي الى هذا
فاسألي يعني عليا عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام ان زوجي طلقني قال غسلت فرجك قال فرجعت الى امر
فقال ارسلني الى الرجل يلعب قال قال خذها اليه مرتين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال فقال انطلق اليه
فانه اُعلمنا قال فقال لها علي عليه السلام غسلت فرجك قالت لا قال فرجك الحق بيضك ما لم تغتسل **فانه**
فأوجه في هذين الخبرين وما ورد في معانها ان لا يبيع بها الاخبار المتقدمة لان الوجه فيهما ان نكحها ما على
ضرب التقية او على وجه اضافته المذهب ليم فيكون قول ابي عبد الله عليه السلام قال علي عليه السلام اى
هو لا ويقولون ذلك لان يكون مخبرا في الحقيقة بذلك عن مذهب امير المؤمنين عليه السلام وقد صرح
ابو جعفر عليه السلام في رواية نزار بن عمار وغيره بما هو تكذيب لقوله فافهم كذبوا على علي عليه السلام واذا كان
الامر على ما قلناه فلا تناقض بين الاخبار **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد عن
الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة اقل وهي ثلث حيض **عنه**
بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال عدة التي تحيض و
يستقيم حيضها ثلثة اقل وهي ثلث حيض فأوجه في هذين الخبرين احد شيئين احدهما ان يكونا محليين
على التقية لانهما تضمنتا تفسير الاقل بالحيض والاخر عندنا هو اظهر وهو جمع ما بين الحيضتين و
الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير وعدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي جعفر عليه السلام قال الاقرء ما بين الحيضتين **عنه** عن

في ان المرأة تنين اذا ازلت الدم من الحيضة الثالثة

١٢٥

على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال القوم ما بين الحيضتين
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن النجاشي عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا قرأ
هي الا طهرت الوجه الاخر في الخبرين ان يكون انما عبر بذلك عن تلك حيض من حيث انها لا تنين الا
عند روية الدم من الحيضة الثالثة فعبر عن اول روية الدم بانها حيضة اخرى مجازا وان لم يكن

من شرط ذلك ما استيفاء الحيض الثالثة على ما قدمناه وليس الخبر ان ياترهما ان تستوفي الحيضة الثالثة
ولا ياتي هذا المتأويل ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاعته عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سألت عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة قال نعم حتى تطهر لانه ليس في هذا
الخبر ان له عليها رجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة واذا لم يكن ذلك فيه - فلما علم ان له عليها رجعة في
الحيضة الاولى او الثانية **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ايوب الخزاز

عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة على طهر من غير جامع بينهما حتى تدخل
في قعرها الثالث ويجزئ غسلها ثم يراجعها ويشهد على رجعتها قال «ذلك بما لم يحل لها الصلوة

مسند بن عبد الله عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي تراث وتورث ما كان للرجعة من التلقياتين الاولى حتى تنسل

قال وجه في هذين الخبرين ما قدمناه من حملهما على المسقية وكان شيخنا رحمه الله يجمع بين هذه الاخبار
بان يقول اذا طلق في آخر طهرها اعتدت بالحيض وان طلقها في اول ما اعتدت بالاقراء التي هي الاطهر وهذا

وجه قريب غير ان الاولى ما قدمناه **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن
القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق تطليقة ^{تطليقتين} وثنتين

ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حاله لها قال اذا تركها على انه لا يريد ما بان من ذلك ولم يحل له حتى تنكح رجلا حالها
غيره وان تركها على انه يريد مراجعتها ثم مضى لذلك ستة فواحق رجعتها **عنه** عن الحسن

بن علي عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمال الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تركها حتى مضى قهرهما فقال ان تركها على ان لا يراجعها فقد نسا

منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان كان لأبيه ان يراجعها ثم تركها ستة اشهر فلا بأس ان يراجعها فهذا
الخبر ان ما نروى كان بالاجماع لانه لا خلاف بين الامتثال اذا عرجت من العدة انه لا سبيل للزوج عليها و

انها يكون مالكة نفسها **باب** عدة المستحاضة **على** بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم
عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن علي عليه السلام قال تعدد المستحاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها

في ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها
١٢٤

احبا الشهور ان سبقت اليها فان اشتبه فلم يبرهن ايام حيضها فان ذلك لا يخفى لان دم الحيض دم عبيط
وعدم الاستحاضة دم صفي بارد **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن
احمد بن محمد عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المستحاضة التي تظلم ثلثة اشهر
وعدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة قروء طهر جميع الدم بين الحيضتين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي تحيض والمستحاضة لا تظهر
ثلثة اشهر عدة التي تحيض يستقيم حيضها ثلثة قروء طهر الوجه في جميع بين هذا والاخر بانه اذا امكنت المستحاضة
معرفة ايام حيضها فعليها ان تعتد بالاقراء التي هي لا طهر اولها ولا عيها ذلك لا شتبا والدم عليها ان يكون
ان تعتد بثلثة اشهر على ما تضمننا الخبر ان الاخير ان **باب** ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها
ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا باذن زوجها حتى تنقض عدتها
ثلثة قروء وثلثة اشهر **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
المطلقة تيرتسد قال في بيتها لا تخرج وان اطلعت زيارته خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج فهاذا
وليبلغ ان يخرج حتى تنقض عدتها سألت عن التوفي عنها زوجها اكن ذلك هو قال نعم فخرج ان شئت **قاما**
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال المطلقة تخرج وتشهد الحقوق فهذا الخبر يخالف جميع احدها
ان يجوز لها ان يخرج حجة الاسلام لانه لا طاعة للزوج عليها في ذلك على ما دللنا عليه في كتاب الحج والثاني
ان يجوز لها في حجة التطوع اذا اذن لها زوجها **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن
زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول **المطلقة**
يخرج في عدتها طابت نفس زوجها **قاما** ما تضمننا الخبر من انه يجوز لها ان تشهد الحقوق فيمنع
ان يحمل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من انه يجوز لها ذلك اذا خرجت بعد نصف الليل
وترجع الى بيتها في الليل وذلك هو الاول **باب** انه اذا اطلقها المطلقة الثلاثة لم يكن عليه نفقة
ولا سكنها **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته
عن ابن جعفر عليه السلام قال المطلقة ثلثة ايام نفقة على زوجها انما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة
عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المطلقة ثلثة ايام نفقة قال لا **قاما** ما رواه احمد بن محمد عن

في عدة الأمة قرآن وما هو المحل

١٢

الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثا على عدة لها سكتة
أو نفقة قال نعم قالوا وفي هذا الخبر واحد شيئين أحدهما أن يكون محلا على الاستقباب دون الأعياب و
الثاني أن يكون المراد به إذا كانت حاملا **يدل** على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن أبي عمير عن حماد عن أبيه
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المطلقة ثلاثا المنة النفقة والسكف قال حبل هو قلت لا قال لا

باب أن عدة الأمة قرآن فما طهر **محمد** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن حرمتها أمة أو عبد تحت حرمة كم فلا
وكم عدتها فقال السنة في النسا في الطلاق فإن كانت حرة فطلاقها ثلاثا وعدتها ثلاثا إقرارا وإن كانت

حرًا تحت أمة فطلاقها تطليقتان وعدتها قرآن **الحسين** بن سعيد عن محمد بن فضيل عن أبي الحسن
الماضي عليه السلام قال طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان وإن كانت قد عدت عن الحيض
فعدتها شهرا ونصف **قاما** ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح

عن ليث بن الصائغ المرادي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تعدد الأمة عن ما ما العبد قال الحيضة
فأدنا في الخبرين الأولين لأننا قد بينا أن الاعتبار بالقرآن الذي هو الطهر إذا كان كذلك فحيضة واحدة
يحصّل قرآن القرأ الذي طلقها فيه والقرآن الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر للتقدم
فعدتها حيضتان المراد بها إذا دخلت في الحيضة الثانية فيكون قد بان أن حسب ما قلنا وفي عدة

الحر **باب** أن الأمة إذا طلقت ثم اعتقد كم عدتها **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في الأمة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقت قال تعد عدة الحر **قاما**

ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن يزيد عن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا طلق الحر
المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقت فاعتدت عدة المملوكة فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه
في الجمع بينهما هو أنه إذا طلقت الأمة التطليقة الأولى الذي يملك معها رجعتها لم تعتقت بعد ذلك

فإن تكون عدتها عدة الحر وإذا طلقت التطليقة الثانية الذي ينقطع معها العصمة تكون عدتها
عدة الأمة **يدل** على هذا التفصيل ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن

مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في أمة تحت حر طلقها على طهر غير جامع تطليقة ثم اعتقت بعد ما
طلقها بثلاثين يوما ولم تنقض عدتها فقال إذا اعتقت قبل أن تنقض عدتها اعتدت عدة الحر

من اليوم الذي طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدة فإن طلقها تطليقتين فاحقة بعدة أمة

ثم اعتقت قبل انقضاء عدتها فله رجعة **باب** عدة الأمة **محمد**

في عدة المختلعة والتي أتت في المحيض
١٢٨

بن يقظون عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن إبان عن زيارته قال سألت أبا جعفر
عليه السلام عن عدة المختلعة كم هي قال عدة المطلقة ولتتد في بيئتها والمبارية بمنزلة المختلعة عنه
عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن داود بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في المختلعة
قال عدة المطلقة وتتد في بيئتها والمختلعة بمنزلة المبارية **سئل** عن عبد الله عن محمد بن عيسى
عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة المبارية والمختلعة والخبر
عدة المطلقة ويعتد في بيوت الزوجين **قاما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زيارته عن
أبي جعفر عليه السلام أنه قال عدة المختلعة خمسة وأربعون يوماً فهذا الخبر يحتمل وجهين أحدهما أنه إذا كانت
المختلعة أمة وهي من لا تحيض مثلاً فحيض فعدة خمسة وأربعون يوماً إذا دخلها زوجها والوجه الآخر
أن يكون الخبر مخصوصاً بأمارة من عاداتها أن تحيض في هذه المدة ثلث حيض وهي خمسة وأربعون يوماً
وعلى الوجهين لا ينافي في الأخبار الأولى **باب** أن القامت بغير الحيض ولا إيسة منه إذا كانت في
سنة من لا تحيض لم يكن عليها عدة **سئل** بن يقظون عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي
عن صفوان عن عبد الرحمن بن الجراح قال قال أبو عبد الله عليه السلام ثلث يتزوجن على كل حال الحيض
ومثلها لا تحيض قال قلت وما أحدها قال إذا انقضى لها أقل من تسع سنين والفقير لم يدخل بها والفقير شبيبة
من الحيض ومثلها لا يحيض قلت وما أحدها قال إذا كان لها خمسون سنة عنه عن محمد بن يحيى
عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن حماد بن عمار عن زيارته عن أبي عبد الله عليه السلام في الخصية
التي لا تحيض مثلها والفقير قد يكسب من الحيض قال الشيخ عليها عدة طهر دخل بها عنه عن أبي علي الأشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن الرضا بن محبوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن
مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال التي لا تحيض مثلها عدة عليها **قاما** ما رواه ابن سماعة عن عبد الله بن
جبلة عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال عدة التي لا تبلغ الحيض الثلثة أشهر والفقير قد قدرت عن أبي بصير
قال وجه في هذا الخبر وما يداني معناه المتفق من إطلاق التي لا تبلغ الحيض التي قد قدرت منهن عليها
العدة ثلثة أشهر من فحشاها على أنها إذا كانت مثلها تحيض لأن الله تعالى شرط ذلك وقيداً بالربية قال الله
تعالى واللاتي يئسن من الحيض من سناتكن انتبتم فعدن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن فعدن ثلثة أشهر
والعلة ثلثة أشهر من تكون زيادة وكذلك كان التقدير في قوله واللاتي لم يحضن أي فعدن ثلثة أشهر
وأما ما حكى أنهما مبدآن الأول عليهما جازمت الأخبار الأولى المبنية لذلك وهو كذا وهذا الوجه
قال الحسن بن سماعة لأنه قال بتجمل عدة على محال كلهن ما غلبت من الإمداد العدة لأن هذا اختصاص

129

منه في الامار من غير دليل والذي ذكرناه مذهب معوية بن حكيم من متقدمي فقهاء ماصحابنا وجميع
فقهاءنا الثلثة اخرجوا في المذکورين وهو مطابق لظاهر القرآن وقد استوفينا تاويل ما يخالف ما اقتنينا به من
الاخبار في كتابنا الكبير وحالة ما اوردناه فيه كفاية الشااع **باب** ان التي يتوفى عنها زوجها
قبل الدخول بها كان عليها عدة **مسألة** بن يعقوب عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سماعه عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين عليهما السلام في المتوفى عنها زوجها
ولم يسيها قال لا تنكح حتى تصدق بربعة اشهر وعشرة اعدت لتوفى عنها زوجها **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحت امرأته لم يدخل بها
قال لها نصف المهر لها الميراث كاملا وعليها العدة كاملة **عنه** عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن
علي بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال ان حلت او
حلت او طلقها فلهما نصف المهر وعليها العدة كاملة ولها الميراث **عنه** عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهر فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها
العدة **فاما** ما روي ما حدث بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن عبيد الله بن الرضا **احمد**
عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها وسألت عن المتوفى عنها زوجها
قبل ان يدخل بها قال لا عدة عليها فاما سواء **عنه** عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال خاود بن الحسين عن عبيد
بن رطل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها اعليه عدة قال قلت لم تتوفى
عنها زوجها قبل ان يدخل بها اعليه عدة قال مسأله عن هذا فله الميراث لا ميراث لان ما قد مناه من
الاخبار لان الاصل الاول مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى ولان الذين يتوفون منكم ويذرون ازوجا يتربصن
بأنفسهن اربعة اشهر وعشر او لم يخص من ذلك غير المدخول بها ينبغي ان يكون على عمومها والاخبار التي قد مناهها
يكون موكد في ذلك ولا يترك ذلك لاجل هذين الخبرين الشاذين على ان الخبرين الآخرين فيهم من صحيح ما به قال
لا عدة عليها بل قال مسأله عن هذا ولا يجتمع ان يامها بالامساك عن ذلك لضرب من المصلحة في الحال من
عبيد بن زهرا الراوي الحديث الاخير روى ان عليهما العدة كاملة وقيل قل منازاة ذلك عند هذا الاخذ
اصح به فيه اولى من العمل بما يصح فيه **باب** انه اذا سمي المهر ثمانا قبل ان يدخل بها
كان مهرها كاملا **مسألة** بن عبد الله عن ابراهيم بن محمد بن علي عن ابي عبد الله عن علقم بن عيسى عن
سماعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سألت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرض
لها مهر فله الميراث وعليها العدة ولها الميراث وبعدها بربعة اشهر وعشر او ان لم يكن فرض لها مهر فله الميراث

وعليها العدة **الكسائي** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا تزوج الرجل من امرأة ولم يدخل بها فلها الميراث كله ان كان مهرها مهرها من الميراث
وان لم يكن مهرها مهرها لم يكن لها مهرها وكان لها الميراث **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سئل
عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان فرضها مهرها فلها مهرها وعليها العدة **عنه** عن
ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المتوفى عنها زوجها اذا لم يدخل بها ان كان
فرضها مهرها مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام والقوم يدخل بها وان لم
فرض لها مهرها فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث **عنه** عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زهارة عن
عنه عن القسم عن علي بن ابي بصير عن **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج المرأة فيموت غريبا قبل ان يدخل بها قال لها صداقها
كاملا وثلاثة اشهر وعشرة ايام في المتوفى عنها زوجها **قاما** ما روي من الاخبار من ان لها
نصف المهر مثل ما روى محمد بن مسلم وعبيد بن زرارة وحلبو القتي قد منها في الباب الاول مثل ما روى
الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن زهارة قال سألت عن المرأة تموت قبل ان يدخل بها او يموت الزوج
قبل ان يدخل بها قال ايمامات فالمرأة نصف ما فرض وان لم يكن فرض لها فلا مهر لها **عنه** عن
فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها
زوجها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان قد مهرها صداقها فلها نصف المهر وهو في ما كان
لم يكن فرض لها صداقها في ثلثه ولا صداق لها **علي** بن سعيد عن فضالة عن ابي بصير عن ابن ابي عمير
عن عثمان بن عبيد بن زرارة والفضل بن ابي الصباح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج
امرأة ثمانية اشهر وعشرة ايام وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وثلاثة اشهر وعشرة ايام
من فذلك **عنه** عن فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام مثل فذلك ما لا يخبر
لا يجزئ الصداق اليها من الاخبار الاولى كما صلافة لظاهر المتن قال الله تعالى وانك انك انك
نحلة ولم تحض من ذلك عيلا لم يدخل بها الى ان لا يدخلها ولا يخلو بها من جملته ولا يخلو
قله و يا غيا سلافة الاخبار الاولى في جواب المهر كاملا وقد عرفت من الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان يكون
عليه السلام قلل في المطابقة التي لم يدخل بها ان لها نصف المهر قلن الراوى في المتوفى عنها زوجها
فقد روي في نسخة عليه السلام حيث سئل اسأل رجل لم ينفذته الاخير التي ذكرها من بعض
اصحابنا فقال غلط على انما قلت فذلك في المطلقة التي لم يدخل بها **روي** في نسخة الحسن بن علي عن

باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة
١٨١

العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل
تزوج امرأة سمى لها صدا ثم مات عنها ولم يدخل بها قال لها المهر كاملا ولها الميراث قلت فاقم
رودها عنك ان لها نصف المهر قال لا يصحون عقا لما ذكر في المطلقة على انه يمكن مع تسليم ذلك
كل في جميع ما قلناه ان قولها على انه يستحب للمرأة اذا توفي عنها زوجها او لولياؤها اذا توفيت هو قول
ان يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استخبايا دون ان يكون ذلك واجبا وليست جدان يقول هلا قاتم
انتم ذلك مات يقولوا انه يجب على الرجل الوعد ونشأ ان يعطوها نصف المهر ويستحب لمن يعطوها
النصف الا تخول ان اخبارنا قد عارضها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا ان نتصرف عن ظاهرها الا بدليل
وهذه الاخبار ليست كذلك بل هي مجمعة عن القرآن واذا كان كذلك جاز لنا ان ننصف منها على الوجه
الاستحباب على ان الذي اختاره وافق به هو ان قول افامات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها
كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لاولياؤها نصف المهر وانما فصلت هذا التفصيل لان جميع الاخبار
التى قد منها في وجوب جميع المهر تضمن افامات الرجل وليس في شيء منها انه اذا ماتت هي كان لولياؤها
المهر كاملا فانما اتعدى الاخبار ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد منهما في
وجوب نصف المهر فجعل على الاستحباب الذى قد ساء وما تقتضت من الاخبار انه اذا ماتت كان لولياؤها
نصف المهر فجعله على ظاهرها طست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب اسلم في تأويل الاخبار والله
الموفق للصواب **باب** ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان تخرج من العدة كمرءية من العدة
عجل بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
ابي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة يطلقها ثم مات عنها قبل ان تنقض عدتها قال تقتل بعد
الاثنين عدتها المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن محمد بن
ابن يقين عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابن جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ايما امرأة طلقت ثم
توفي عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها او لم تنقض عدتها فماتت هي او لم تموت فماتت هي او لم تموت فماتت هي
وهي في عدتها لم تحرم عليه فانه يرثها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسين بن سماعة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على السلام في رجل طلق امرأته
ثم توفي في عدتها قال فانه طهرت وحيث في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من حبة صا حبة
ما لم يقتل احدهما الا خبر **عنه** عن محمد بن ابي حمزة فقتل بعدة المتوفى عنها زوجها قال الحسين بن سماعة هذا الكلام
سقط من كتابين زياد ولا يظن الا وقد رواه قال الشيخ ابو جعفر رحمه الله هذه الاخبار عامة في ايحاب

فإن لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في عدتها واثبات حاملا
١٨٢

عدّة المتوفى عنها زوجها على المطلقة وثبوت الموارثة بيضا وينبغي أن يفيد ما بان تقول إنما يثبت
ذلك ويحجب إذا كان طلاقا يملك معها رجعتها في عقب عليها عدّة المتوفى عنها زوجها وثبت الموارثة
ومق كانت التعلية بآية لم يحجب شئ من ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
علي بن إبراهيم عن أبي عبد الله عن جميل بن منداج عن بعض أصحابنا عن أحمد بن علي بن السلام في رجل
طلق امرأته طلاقا يملك الرجعة ثم مات عنها قال تعتد بعد الأجلين اربع عشرة شهرا **باب**
أنه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وإن كانت حاملا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
أحمد بن محمد بن اسمعيل عن أحمد بن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي بصير الله عليه السلام أنه
قال في الحبل المتوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها **عنه** عن علي بن أبي عمير عن حماد عن **الحبل**
عن أبي بصير الله عليه السلام أنه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها **عنه** عن عدّة
من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن مثقل لحناط عن زهارة عن أبي بصير الله عليه السلام في المرأة
الحامل المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال **أحمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال
عن الفضل بن صالح عن عدي بن أسامة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبل المتوفى عنها
زوجها هل لها نفقة فقال **أما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم
عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد بن علي بن السلام قال المتوفى عنها زوجها أينفق عليها من ماله
فلا ينافي ما قد مناه لأن قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله فله على أنه ينفق عليها من مال الولد
إذا كانت حاملا والولد وإن لم يجر له ذكر جاز لنا أن نقدره لقيام الدلائل عليه كما فصلناه في مواضع كثيرة
من القرآن وغيره والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسمعيل
عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي بصير الله عليه السلام قال للمرأة الحبل المتوفى عنها زوجها
ينفق عليها من مال زوجها الذي في بطنها **علي** أن محمد بن مسلم الراوي لهذا الحديث قد روى **فقا**
لما قد مناه روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن أحمد بن علي بن السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها لها نفقة قال لا ينفق عليها من مالها
فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن
جعفر عن أبيه عن علي بن أبي بصير الله عليه السلام قال نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع فالوجه في
هذا الخبر أحد شقين أحدهما أن يكون محملا على الاستحباب إذا رخصت الموارثة بذلك طلقا وإن
يكون الوجه في أن ينفق عليها من جميع المال لأن نصيب الحبل لا يميز بعد وإنما يميز إذا وضعت وعلم أنه واثق

في غير مالها فاذية يترأخ منده ما اتفق عليها وروى على الورثة وتكون فائدة الخبيرين لا يلزم النقطة تميز بين
عليها واحدا دون الآخر بل يكونون في ذلك سواء **باب** عدة الأئمة المتوفى عنها زوجها **الحسين**
بن سعيد عن القسم عن علي عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأئمة فقال تطليقتا
وقال قال أبو عبد الله عليه السلام عدة التي توفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام وعدة الأئمة
المطلقة شهر ونصف **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الأئمة المتوفى عنها زوجها
فقال عدة شهران وخمسة أيام وقال عدة الأئمة التي لا تحيض خمسة وأربعين يوما **علي** بن اسفيل
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة الأئمة إذا توفى عنها زوجها شهران
 وخمسة أيام وعدة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف **الحسين** بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
بن محمد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأئمة إذا توفى عنها زوجها ما قصد
شهران وخمسة أيام **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام
قال سمعته يقول طلاق العبد للأمة تطليقتان واجلها حيضتان إن كانت تحيض وإن كانت لا تحيض
فاجلها شهر ونصف وإن مات عنها زوجها فاجلها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام **فاما** ما رواه
محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه
جميعا عن ابن محبوب عن ابن رباب وعبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إن الأئمة
والحرة كلنهما إذا مات عنها زوجها سواء في العدة إلا أن الحرة تعد للأئمة لا تعد **علي** بن الحسن عن أحمد
ومحمد بن الحسن عن علي بن يوسف عن مروان بن مسلم عن أيوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرون قال وجه في هذا الخبر أن نكحها
إن الأئمة إذا كانت أم ولد أو لها وزوجها من غيره ومات عنها الزوج عليها العدة أربعة أشهر وعشرون
وإذا المتكزاة أم ولد كان عدتها نصف عدة الحرة على ما تضمنته الأحكام **بطل** عن ذلك ما رواه
محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأئمة إذا طلقت ما عدتها قال حيضتان أو شهران قلت فإن توفى
عنها زوجها قال إن عليا عليه السلام قال في أمهات الأولاد لا يترجع حق تعدد في أربعة أشهر وعشرون
وهن أمهات **الحسن** بن محبوب عن وهب بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
كانت له أم ولد فزوجها من رجل فاولدها غلاما ثم من الرجل مات فرجعت إلى سيدتها ألدان يطأها قال
قال تعد من الرجوع الأربعة أشهر وعشرون يطأها بالملك بغير نكاح **واما** ما رواه الصنف عن محمد بن

في ان الرجل يتيق سرقة عند الموت ثم يموت عنها
١٨٧

عيسى بن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلبة الامة التي توفى عنها زوجها قال شرف نصف قد اخبروه هم الراوي في قتله لانه ليس ممنوع ان يكون سمع فلان في المطلقة
لانه يتبين ان الامة المطلقة عدتها اذا كانت ممن لا يقض في سنهما من تحيض شهر ونصف فاشتباه عليه فرواء
في المتوفى عنها زوجها وعلى هذا الوجه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار **باب** الرجل يتيق سرقة عند الموت
ثم يموت عنها **احمد بن محمد بن علي بن الحكم** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال عدتها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا
قال سألت عن رجل اعتق وليدته وهو حي وقد كان يوطأها فقال عدتها عدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء قال
الشيخ رحمه الله الوجه في هذا الخبر انه اذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها فانها اذا كانت كذلك
يثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحرة فما اذا ثبت عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة قبلت قروء
ولو كان ذلك قبل الموت بساعة **باب** على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن داود الرقي
عن ابي عبد الله عليه السلام في المدبرة ان مات مولاهما ان عدتها اربعة اشهر وعشرون يوما يوم موت سيدتها
اذا كان سيدتها بطاها قيل له فالرجل يتيق مولوكه قبل موته بساعة او يوم ثم يموت قال فقال هذه
تعد ثلث حيضات ثلثة قروء ومن يوم اعتق سيدها **قال** ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زهير عن ابي جعفر عليه السلام في الامة اذا غشيها سيدها
ثم اعتقها فان عدتها ثلث حيضات فان مات عنها فعدتها اربعة اشهر وعشرون **عنه** عن ابي علي الاشعري عن
محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابي اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الامة يموت عنها سيدها
قال تعد عدة المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي حمزة عن حماد بن الحنفى
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يكون تحت السريرة فيعتقها قال لا يصلح لها ان يتبع حتى
تتقضى
ثلثة اشهر من توفى عنها ولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرون **قال** الوجه في هذا ما اخبر به الاخبار من وجوب
كل واحد من الحدتين اذا حصل صجبه من عتق او موت فلان سبق العتق كانت العدة ثلثة اشهر من
حصل الموت كانت العدة ثلثة اشهر وعشرون اذا حصل العتق ثم حصل بعد الموت لم يتقل
مكمل الى عدة المتوفى عنها زوجها ولو كان بساعة حسب ما فضل في الخبر للتقدم **باب**
عدتها المتقح بها اذا مات عنها زوجها **احمد بن محمد بن علي بن الحكم** عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
في الحاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم يموت عنها زوجها
عليها عدة فقال تعد اربعة اشهر وعشرون اذا انقضت ايامها وهو حي تعدت بحضتها نصف

المستمتع

مثل ما يجب على الامة قال قلت ففقد قال فقال نعم اذا مكثت عندها ما فعلها العدة وتحدد اذا كانت
عندها يوماً او يومين او ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملاً ولا تخدشك عن محمد بن الحسين
عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زبارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام ما عدة المتعة اذا مات عنها لاذ
تمتع بها قال اربعة اشهر وعشراً قال ثم قال يا زبارة كل النكاح اذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت
او امة او على اي وجه كان النكاح منه متعة او تزويجاً او ملك يمين فالعدة اربعة اشهر وعشراً
وعدة المطلقة ثلاثة اشهر والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك للمتعة عليها ما على الامة
فأما ما رواه الصغار عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين
عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال عدة المرأة اذا تمتع بها ثم مات عنها ثوبان وخمسة و
اربعون يوماً فقد انقضت ضعيف جداً لان راويه احمد بن هلال وهو ضعيف جداً علي ما تقدم في القو
فيه ويحتمل مع ذلك ان يكون هذا احسن الظن به فكانه سمع ذلك في المتع بها اذا انقضت أيامها
فرواه اذ اتوا عنها ثوبان وخمسة واربعةون يوماً **فأما** ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال حدثني علي بن عبد الله بن علي
بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه عن رجل من ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة ^{متعة}
ثم مات عنها ما عدها قال خمسة وستون يوماً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كان الزوج امة قوم فتمتع
بها الرجل باذنه فعدتها عدة الامة خمسة وستون يوماً حسب ما قدمناه واذا لم يكن امة لم يمت الا بال
باب ان المطلقة ليس عليها حداد **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد
بن خالد عن القسم بن عروة عن زبارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تنكح وتختضب وتطيب
وتلبس بشيء عن الغراب لان الله تعالى يقول لعل الله يحدث بعد ذلك امراً لها تقع في نفسة قليلاً
فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن
عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال
المطلقة لا تخدش ولا تتوفى عنها زوجها ولا تنكح ولا تطيب ولا تختضب ولا تمشط قالوا في هذا
المتهم ان نكح اذا كانت التولية باينة ليس يجب لها الحد لان استعمال الزينة انما يستعمل في الطلاق
الرجعي ليس لها الرجل فربما يراد بها **باب** المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنكح عن من نكحها
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سامة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن عروة بن
عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها او حيث شاءت
قال بل حيث شاءت لان عليا عليه السلام لما توفي علم ان الام كلثوم فانطلق بها الى بيته **الحسين**

في ان الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها

١٨٤

بمسحيد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا بصير الله عليه السلام عن امرأة توفى عنها
زوجها اين تعتد في بيت زوجها احيث شامت قال حيث شامت ثم قال ان عليا عليه السلام لما مات
عمراني ام كلثوم فاخذ بيدها فانطلق بها الى بيته **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
احسن بن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي بصير الله عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها
تعتد في بيت تمكث فيه شهرا او اقل من شهر واكثر ثم يتحول منه الى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت
اليه مثل ما تمكث في المنزل الذي تحولت منه وكذا يصيرها حتى تنقضي عدتها قال يجوز ذلك لها و
لا بأس **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علقم بن عيسى عن سماعة بن مهران
قال سألت عن المطلقة اين تعتد قال في بيتها لا تخرج وان ارادت زيادة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج
نهارا ولا يلحقها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها اكن لك هي قال نعم وتخرج ان شاء
عنه عن حميد بن زيد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ابي العباس قال قلت لابي بصير الله
عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال لا تكمل البينة ولا تطيب ولا لبس ثوبا مصبوغا ولا تخرج نهارا و
لا تبث عن بيتها قال ما ايت ان ارادت ان تخرج الى حق كيف تصنع قال تخرج بعد نصف الليل وترجع
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الطائين بنين عن محمد بن مسلم عن اخيهما
عليهما السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها اين تعتد قال حيث شامت ولا تبث عن بيتها قال وجهه في
هذه الاخبار ان تحملها على غيب من الاستحباب دون الفرض ولايجاب **باب** ان الغائب اذا
طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها لا من يوم يبثها **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبيد بن معوية عن ابي جعفر عليه السلام انه
قال في الغائب اذا طلق امرأته انها تعتد من اليوم الذي طلقها **عنه** عن محمد بن احمد عن علي بن الحكم
عن الصادق بن زهير عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا طلق الرجل وهو غافل فبثت
على ذلك فاذا مضت ثلثة اقرأ من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيخ رحمه الله هذا الحكم
انما يجوز لها اذا قامت البينة انه طلقها في يوم بعينه فان لم تقم البينة على ذلك فلتعتد من يوم يبثها
يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير
عن ابي بصير الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غافل عنها من اي يوم تعتد فقال ان
قامت له بينة عدل انها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت وان لم تحفظ في اي يوم
ها في شهر فلتعتد من يوم يبثها **عنه** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن

المتفق الحناط عن زيارته قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب متى تعتد
قال اذا قامت لها بيعة انها طلقت في يوم وشهر معلوم فلتعتد في يوم طلقت وان لم تحفظ في اتي يوم
واي شهر فلتعتد من اتي يوم يبلغها **الكسايين** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة فقال
ان جاء شاهد عدل فلا تعتد والا فلتعتد من يوم يبلغها **باب** انه اذا مات الرجل غائبا
عن زوجته كان عليها عدة من يوم يبلغها **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لانها تريد ان تعتد له **عنه**
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام قال ان مات
عنها يعني وهو غائب فقامت البيعة على موته فعدت ما من يوم ياتيها الخبر اربعة اشهر وعشر لان عليها
ان تعتد عليه في الموت اربعة اشهر وعشر اقل من الكحل والطيب والا صباغ **عنه** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زيارته ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في الغائب عنها زوجها اذا توفي فقل المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر لانها تعتد عليه
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال التي يموت عنها زوجها وهو غائب فعدت ما من يوم يبلغها ان قامت البيعة او
لم تقم **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
اذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا تعلم الا بعد ذلك بسنة او اكثر او اقل فاذا علمت فعدت ولم تعتد
وللتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة او سنتين **فاما ما**
الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الكريم عن الحسن بن زياد قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم الا بعد سنة وللتوفى عنها زوجها
فلا تعلم يموت الا بعد سنة فقال ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان ولا تعتدان **وما روى** احمد بن
محمد بن عيسى عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان امرأة طلقها فهي حيا
بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت حيا فاجلها ان تضع حملها ولو كانت ليست حبلى فقد مضت
عدتها اذا قامت لها البيعة انه مات في يوم كذا او كان عدلان لم يكن لها بيعة فلتعتد من يوم سمعت عدلان
الخبر ان جاء شاهدان عدلان في الملاحدين كلها والتقصيل الذي تضمنه الخبر الاخير بالالفه ايضا
الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكناني انه قال تعتد من يوم يبلغها فاما لها البيعة اولم تقم فلا يجوز

العدول عن الاخبار الكثيرة الى هذين الخبرين على انه يجوز ان يكون الراوي وهم قسج حكم المنطقة فظنه حكم المتوفى عنها زوجها لان القصص الذي تضمنه الخبر لاخير واعتبار قيام البينة وانقضاء العدة عند الوضع وغير ذلك كله يعتبر فيها وعلى هذا الوجه لانتا قصص الاخبار وقد روي انه اذا كان للسافة فيه جاز لها ان تنبي من يوم يموت الرجل **روي** ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة

عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد وان كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تحل **باب** ان العدة والحيض للنساء ويقبل قول من فيه **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن زبارة عن ابن جعفر عليه السلام قال لعدة والحيض للنساء اذا ادعت صدقت

فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال في امرأة ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر قال كلفو انشوة من بطانتها ان حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فان شهدن صدقت والا ففى كاذبة قال وجه في هذا الخبر ان شئنا على من كانت متهمه في قولها الا ترى انه تضمن الخبر حكم من تدعى ثلث حيض في شهر وذلك مما يقبل في عادة النساء و يدخل في ذلك شبهة فلاجل ذلك ينبغي ان يسأل انشوة من بطانتها عن حالها فيجعل على ذلك فاذا زادت التهمة فالقول في ذلك قول المرأة لا غير **باب** من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراء

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ابتاع جارية ولم تقط قال ان كانت صغيرة لا يتحقق عليها الحمل فليعل عليها عدة وليطأها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تقط فان عليها العدة قال سألته عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال اذا ظهرت فليست بها ان شاء **عنه** عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية التي لا يخاف عليها الحمل قال ليس عليها عدة **علي** بن اسمعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان

بن عثمان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في جارية التي لم تقط ولم تبلغ الحمل اذا اشتراها الرجل قال ليس عليها عدة فيقع عليها **عنه** عن فضالة عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ الحيض اذا قدمت عن الحيض ما عداها وما يحل للرجل من الامة حتى يشتريها قبل ان تحيض قال اذا قدمت من الحيض ولم تقط فلا عدة لها والى تحيض فان قربها حتى تحيض ونظروا **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ابان عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الامة التي لم تبلغ الحيض وهو يمان عليها قال غسالتين **ليلة**

الحمل

عنه عن القسم عن ايان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية
لم تحض او قدت من الحيض كم عدتها فقال خمسة واربعون ليلة فالوجه في هذين الخبرين ان تحلها على ما
اذا كانت في سن من تحيض كما قلنا في الحرق **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم عن ايان
عن بيع بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ويحاف عليها الحمل قال
ليست بربى رجمها الذي يبيعها بخمسة واربعين ليلة والذي يشتريها بخمسة واربعين ليلة فبين هذين الخبرين
والخبر الاول انه انما يجب ذلك اذا كانت ممن يحاف عليها الحمل وذلك انما يكون اذا كانت في سن من تحيض
فاما ما رواه علي بن اسمعيل عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يشتري الجارية لم تحض قال يعتزلها شهرا ان كانت قد مست قلت افترأت ان ابتاعها وهو طاهر
نعم صاحبها انه لم يطأها منذ طهرت فقال ان كان عندك امينا فمسمها او قال ان ذاك امر شديد فان
كنت لا بد فاعلا فتخلف لا تنزل عليها فادينا في الاخبار الاولى التي تضمنت استبراءها بخمسة واربعين
له لان الوجه في هذا الخبر ان تحل على من تحيض في هذه المدة حيضة لان المراسي في استبراءها بخمسة
وانما يراعى خمسة واربعين يوما فمن لا تحيض اذا كانت في سن من تحيض يدل على ذلك الخبر الاول
الذي قدمناه في اول الباب عن التحيل ولانه اذا اشتراها وهي حائض فاذا طهرت جازله وطأها **ويزيد**
على ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زهاعة عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل
اشترى جارية وهي طامث استبرى رجمها بخمسة اخرى امتكفيه هذه الحيضة فقال لا بل يكفيه هذه
الحيضة فان استبراءها باخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **واما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي
عن سعد بن سعد لا شعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع جارية كان يعزل
عنها هل عليه منها استبراء قال نعم وعن ادنى ما يجزى من الاستبراء المشتري والمبتاع قال هل المدينة
يقولون حيضة وجعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألت عن ادنى استبراء البكر فقال هل المدينة يقولون
حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان فالوجه في هذا الخبر ان تحل على ضرب من الاستبراء
وقد بين ذلك في الخبر المتقدم بقوله فان استبراءها بخمسة اخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل **باب**
ان من اشترى جارية ووثق بها جها في انه استبراءها سكن عليه استبراء **الحسين بن سعيد**
عن القسم عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال اذا اشترت جارية فضمن لك مولاهما فاعلى
طهر فلا بأس بان تقع عليها **علي** بن اسمعيل عن ابن ابي عمير عن خص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يشتري لامة من هبل فيقول اني لمطأها فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها وقال في الرجل

ينبغي الكرامة من رجل فقال عليه ان يستبرئ من قبل ان يبيع الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
 شبيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة وعمل صاحبها انه
 لم يمسها منذ حاضت فقال ان امنتها فمسها قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل قال
 سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم ثم علم انه قد استبرأها بمجرى ذلك
 ام لا بد من قال استبرأها بحضين قلت هل للشترى من مسها قال نعم ولا يقرب فرجها فآلوجه في هذا الرواية
 ان يحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض ولا يجزئ **باب** ان من اشترى من امرأته جارية
 ذكرت انه لم يطأها احد لم يجب استبرائها الحسين بن محبوب عن رفاعه قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن الامة تكون للمرأة فتبيعها فقال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها محمد
 بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام في الامة تكون
 للمرأة فتبيعها قال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران ورواهما طلقين
 ولا فضل استبرائها **باب** على ذلك ما رواه عبد الله بن بكير عن نهارة قال اشتريت جارية من البصري
 من امرأته فخرتني انه لم يطأها احد فوضعت عليها ولم استبرئها فسألت عن ذلك ابا جعفر عليه السلام
 فقال هوذا انا قد فعلت ذلك وما اريد ان اعوذ **باب** من اشترى جارية فاعتقها في الحال لم يجز
 له وطؤها قبل ان يستبرئها ام لا الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فتبيعها ثم يتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئها قال
 يستبرئ بحيضة قلت فان وقع عليها قال لا بأس عليه **باب** الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن
 نهارة عن الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري
 الجارية ثم يفتقها فيتزوجها هل يقع عليها قبل ان يستبرئ رجمها بحيضة وان وقع عليها فلا بأس و
روى ابو العباس الباق قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها
 ولم يستبرئ رجمها قال كان قوله ان يفعل فلا بأس قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران كما تامل على انه
 ينبغي ان يستبرئها ولكنه متى ترك الاستبراء فانه تركه كالحوط والافضل لم يكن عايش **باب**
 ان الرجل اذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطئها في الفرج ويجز له فيما دون ذلك **باب** محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن رفاعه بن
 موسى التماس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لامة حبلى يشتريها الرجل قال سئل ابي
 عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بها الا في اخرى طأناه عنها نفسي وولدي فقال الرجل

قوله
 على نخل السنف
 باليونان ورواه الامام
 طائفة

ولما هي نفس

فقال الرجل

عنه اذا نكحت نفسها وولده عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن ابراهيم عن يونس عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الوليدة يشتري الرجل وهي حبل قال لا تقربها حتى تصنع ولدها الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي حبل ما يعمل له منها فقال ما دون الفرج قلت يشتري الجارية الصغيرة التي لم تطلث وليست بعدن الا يستبرأ بها قال امرها شديدا اذا كان مثلها تعلن فيستبرأ **علي** بن اسعيل عن فضالة عن ابان عن اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشتريها الرجل وهي حبل ايقع عليها وهي حبل قال **قاما** ما رواه الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سألت ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية وهي حبل ايطأها قال لا قلت فدونها الفرج قال لا يقربها قال لا يقربها فيمادون الفرج محمول على ضرب من الكراهية دون الخطر بل لا تمتد ما تقدم من الاخبار **رويد** عن ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا تستبرأ على الذي يريد ان يبيع الجارية واجب ان كان يوطأها وعلى الذي يشتريها الاستبرأ ما افوض قلت له فيحمل ان ياتيها دون فرجها قال نعم قبل ان يستبرأها والذي يدل على ان التبرأ عن ذلك افضل ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسعيل بن بزيع عن صالح بن عتبة عن عبد الله بن محمد قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام بموافاته ان اسأله عن مسألة فقال فجعلت اهايه قال فقال لي يا ابا عبد الله سل فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكنت هيبه لقال فقال لي اظنك امرت ان تصيب منها فلم يدركني فاني ذلك قال قلت اجل جعلت فداك قال اظنك امرت ان تفعلها فاستحييت ان تسأل عنه قال قلت لقد منعته من ذلك هيبتك فلا نقا لا بأس بالتفخير لها حتى تستبرأ بها وان صبرت فهو خير لك قال قلت له جعلت فداك فقد غير واحد يقول التفخير لا بأس به ثم قال قلت له طوى شوم الخير في تركه قال فقال كذلك ان كان به ذلك بأس لم تأمر به قال فاقبل علي فقال ان الرجل ياتي جاريته فتعلق منه وترى الدم وهي حبل فيرى ان ذلك طلت فيبيعها فما احبب الرجل المسلم ان ياتي الجارية المحبلى قد جعلت من غيره حتى ياتيها فيمضيه وقد روي انها اذا جانت في المحل ربتا شهر حلاله وطيبها **روى** ذلك الحسن بن محبوب عن ربيعة بن موسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت اشترى جارية فمكثت عندي لا شهر لا نكحت وبقيت من كبر قلت وايتها النساء فقلن ليس بها حبل اقل ان تكوها في فرجها قال فقال ان الطلث قد عيبه

سبلا الشيخ من غير حبل فلا بأس ان تمسها في الفرج قلت فان كان حولا فلما في منما ان امرت فقال لك مادون الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعين شهرا وعشرة ايام قال فان جازها اربعين شهرا وعشرة ايام فلا بأس بكما في الفرج

باب الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها غيرة سفاها وخبرت بولد من يلقي **عجل** بن الحسن الهفاري عن احمد بن محمد عن اسباب بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سباعة قال سألته عن الرجل له تجارية فوثب عليها ابن له ففجر بها قال قد كان يدعي عند جارية وله زوجة فامرت ولدها ان يبيع على جاريته ففجر بها فاستل ابو عبد الله عليه السلام فقال لك فقل لا يحرم ذلك على يديه الا انه لا ينبغي لمن ياتيها حتى يستبرئها للولد فان وقع فيما بينهما ولد فالولد للاب اذا كانا جاحدا معا في يوم واحد وشهر واحد **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رجلا من الانصار اتي ابا عبد الله عليه السلام وقال لاني ابتليت بامر عظيم لان لي جارية كنت اطعمها فوطيتها يوما وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها ونسيت نفقة لي فرجعت الى المنزل لاخذها فوجدت غلاما على بطنها فحدثت لها من يومى ذلك تسعة اشهر فولدت جارية قال فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا ينبغي لك ان تتبعها ولا تقربها ولكن انفق عليها من مالك ما دممت حيا ثم اوص عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها مخرجا

عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن محمد بن عجلان قال ان رجلا من الانصار اتي ابا جعفر عليه السلام فقال لاني قد ابتليت بامر عظيم اني قد وقعت على جارية ثم خرجت في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين رجلين تجارية غيرة انها حملت فوضعت بجارية بعد تسعة اشهر فقال له ابو جعفر عليه السلام احبس الجارية ولا تتبعها وانفق عليها حتى تموت **فصل** الله عز وجل فان حدث بك حديث فادرس بان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله له مخرجا فلا تاتين هذين الخبرين والخبر الاول لان الذي تضمنناه هو ان لا يبيع لجارية ويمسكها ولا يخرج للولد ذكر في الخبر معاذ لك يدوك لحوق الولد به لانه انما لا يجوز له بيع الام اذا كان الولد من غيرة فانه يجوز بيعها على كل حال **فاما** ما رواه الصدوق عن ابراهيم بن هاشم عن ادم بن اسحق عن رجل من اصحابنا عن عبد الحميد بن اسفيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جارية يطلها وهي تخرج في حاجة فحملت فخشى ان يكون منه كهن يصنع ابيع التجارية والولد قال يبيع التجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه من ميراثه شيئا **وما** رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد بن سليمان مولى طراي عن حمزة بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان يطل جارية له

في ان الرجل تكون له تجارية يطلها ويطلها ما غيره سقاها

١٩٣

وانه كان بيعتها في حوائجها وانما حبلت فكان بلغه عنها فساد فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا ولدت
امساك الولد ولا تتبعه واجعل له نصيبا في دار قال فقيل لرجل يطلها جارية له وانه لم يكن بيعتها في حوائجها
والداتها فحبلت فقال اذ هي ولدت امساك الولد ولا تتبعه ولا يصح له نصيبا من داره واصله وليس هذه
مثل ذلك فالوجه في هذين الخبرين انه انما جاز لا يلحق الولد به لحوقا تاما بحيث لم يكن وطئه لها
مع وطئ غيره في حالة واحدة بل كانت ممن يطلها احيانا فاذا وطئها غيره واشتبهه الا في ذلك جاز لا
يلحق الولد به لحوقا تاما بل في ذلك هو الواجب ولا ينبغي له ان يكون له نصيب في ذلك ويفرج له من مال شيئا
ولا يجعله يساهم سائر اولاده وورثته له لصحيح الانساب ولا ينافي ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن تجارية تكون للرجل بطيف بها وهي تخرج فتعاقى قال يتبعها الرجل ويقيمها اهله قلت اما اظنهم فانها
اذ كان له الولد عنه عن الحسين بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي عن محمد بن سعيد بن يسار قال
سألته عليه السلام عن رجل وقع على جارية له قد ذهب وتبقى وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول
في الولد قال لا يتبع هذا ايا سعيد وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال لا يتبعها فقلت اما تهمه ظاهر
فلما قال لا يتبعها اهلك قلت اما شيء ظاهر فلا قال فكيف ليستطيع الا يلزمك الولد لان الوجه في هذين
الخبرين هو انه اذا كانت التجارية يطلها في كل وقت فلا ينبغي ان ينفي من ولدها المكان التهمة التالست
تقطع بها وانما حالها قلناه في الخبرين الاولين اذا لم يكن وطئه لها الا احيانا وفي اوقات يغلب طئها
ان الولد ليس بمن يكتسب الحكم فيه ما قلناه واما ما رواه الصفار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن سليمان
عن جعفر بن محمد بن اسمعيل بن خطاب انه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية ففرد له فكان
يطلها فدخل يوما منزله فاصاب فيها رجلا فوجد منه فاستراب بها ففرد التجارية فافترق الرجل فخر بها
ثم انما فحبلت فانت بولد فكتب ان كان الولد لك او فيه مشابحة منك فلا تبعها فان ذلك لا يجزلك حيث
وان كان الابن ليس بك ولا فيه مشابحة منك فابعه وبع امه فلا ياتي ما قد مناه من الاخبار لان الامر
في ذلك قد روي عليه السلام الى صاحب التجارية بان يعتبر فان علم ان الولد منه ياخذ ما يعتبر به
لحوق الاولاد بالابا ما يحقه به وان اشتبهه الا في موضع من بيعه ولا يلحقه به حسب ما قد مناه و ان علم
انه ليس بنسب ان له بيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر وروي محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن
يزيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا الخبر رجلا وقع على جارية ففردت له ولد فكتب ان
كان فيه مشابحة منه فهو ولد باب القوم يتبايعون التجارية فوطئوها او طأوها فبانت بولد

في ان القوم يتبايعون المجارية فوطوا ما في طهر واحد

١٩٢

لمن يكون الولد **سجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابا بن عثمان عن الحسن
نورع الصيقيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته وسئل عن الرجل يشتري جارية ثم وقع عليها قبل ان يستبرأ
قال بش ما صنع يستغفر الله ولا يحد قلت فان باعها من آخر ولم يستبرأ منها ثم باعها الثاني من رجل اخر فوقع
عليها طم يستبرأ منها فاستبان حملها عنه الثالث فقال ابو عبد الله عليه السلام الولد للفرش وللعاهر الحجر
سجل بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيقيل قال سئل
ابو عبد الله عليه السلام وذكر مثله الا انه قال قال ابو عبد الله عليه السلام الولد للذي عند المجارية و
ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفرش وللعاهر الحجر **سجل** بن يعقوب عن ابي غطفان لا تشرك
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجلين
وقعا على جارية في طهر واحد من يكون الولد قال للذي عند المجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
الولد للفرش وللعاهر الحجر **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا وطئ سجان او ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا افرج الحالى بينهم فمن
فرج كان الولد ولدا ويصدق الولد على صاحبه المجارية قال فان اشترى رجل جارية وجاء رجل فاستحوا
وقد ولدت من المشتري من المجارية عليه وكان له ولد ما بقيت **سجل** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن جعفر بن بشير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى على علي بن السلام
في ثلثة وقصوا على امرأته في طهر واحد ذلك في امه عليه قبل ان يظلمه الاسلام فافرج بينهم فجعل الولد
لمن فرج وجعل عليه ثلث الدية للذين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذ قال
وقال اعلم فيها شيئا الا ما قضى على علي بن السلام فلدنا في هذه الخبوت الاخبار الاولة لان الوجه
فيها اذا كانت المجارية مشتركة بين نفسين او ثلثة فوطوا كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه
بالفرقة ولاخبار الاولة بانما تضمنت ان يكون الولد لمن عند المجارية اذا كانت تنقلب في الملاك
والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي بصير عن ابن ابي عمير عن عامر بن حميد عن
ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام الى اليمن
فقال حين قد محدثني باعجاب امر عليك قال يا رسول الله اني قوم قد تبايعوا جارية فوطوا بها
جميعا في طهر واحد فولدت غلاما طحجوا فكلهم يدعيه فاسميت بينهم جعلته للذي خرج
سمه وضنته نصيبهم فقال النبي صلى الله عليه وآله انما ليس من قوم تبايعوا ثم فوطوا امرهم
الى الله الاخرجهم **ابواب اللعان باب** ان اللعان يشهد بادعاء الفروج **باب**

ان

الولد **محمد بن يعقوب** عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نضرة عن المشني عن
 زهارة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى والذين يهود لا يؤمنون ولم يكن لهم شهاد
 الا انفسهم قال هو القاذف الذي يقذف امرأته فاذا قذفها ثم اقرباؤه كذب عليها جلدوا ^{فلم يدر} ووردت
 اليه امرأته وان ابي الا ان عيسى فليشهد عليها اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ^{فلم يدر}
 فيها انفسها ان كان من الكاذبين وان ادلت ان تدفع عن نفسها العذاب والعذاب هو اليمين ان تشهد
 اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان لم ^{تفعل}
 رجمت وان فعلت حرمت عن نفسها الحد ثم لا تحمل لها الى يوم القيامة قلت ارايت ان فرق بينهما ولما ولد
 فمات فقال تزني امه وان ماتت امه ورثه اخواله ومن قال انه ولد لنا جلد الحد قلت يراد اليه الولد
 اذا اقربوه قال لا ولا كرامة ولا يرث الاب الابن ويره **ابن الحسن** بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج
 قال ان عماد الجصري سأل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر كيف يلعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله عليه
 السلام ان رجلا من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله لو ان رجلا دخل منزلا فوجد
 مع امرأته رجلا يجامعها ما كان يصنع قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل و
 كان ذلك الرجل هو الذي يتلى بذلك من امرأته قال فلعن الوصي من عند الله بالحكم فيها فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال لعنت الذي رايت مع امرأتك رجلا فقال نعم فقال له انطلق
 فأتني بامرأته فان الله عز وجل قد انزل فيك وفيها فاحضرها زوجها فاقفها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم قال للزوج اشهد اربع شهادات بالله انك لمن الصادقين فيما رويتها قال فشهد قال ثم
 قال اتق الله فان لعنة الله شديدة ثم قال لما شهد الخامسة ان لعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين
 فشهد فامر به ففني ثم قال للمرأة اشهدي اربع شهادات بالله ان زوجك لمن الكاذبين فيما رما بسبه
 قال فشهدت ثم قال لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتقي الله ان غضب الله شديد ثم قال لها اشكدي
 الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك لمن الصادقين فيما رما بك به قال فشهدت قال ففرق
 بينهما وقال لما لا تهتجا ببتكاح ابدا بعد ما تلعنتما **قالا** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا يكون لعان
 الابن في ولد وقال اذا قذف الرجل امرأته لا عنهما **وما رواه** احمد بن محمد بن ابي نضرة عن علي بن عبد الكريم
 بن عمر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون اللعان
 الابن في الولد فلا تتلفي بين هذين الخبرين والخبرين الاولين لان الحديثين الاولين مطابقان لظاهر القرآن

قال الله تعالى والذين يوفون اموالهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم مكرهين وانما اللعان في ذلك انما هو للولد
ان يشهد في كل موضع حصل فيه الرمي والخبران الاولان يؤكدان ايضا ذلك مع ان الحديث الاول من
المحدثين الاخيرين لو كان المراد به نفق اللعان مجر القذف على كل حال لكان متناقضا لانه قال لا يكون اللعان
الا بتقوى الولد ثم قال واذا قذف الرجل امرأته كذبها فلو كان المراد به ما ذهب اليه قوم لكان متناقضا كما اتوا
والوجه في هذين الخبرين انه لا يكون اللعان في القذف مجر القذف حتى يضيغ الى ذلك اعادوا المعاني
وليس كذلك حكم في الولد لانه مقتضى من اوله يجب عليه اللعان وان لم يدع معاناة الفجور فافترق الحكمان
في نفق الولد ومجر القذف من هذا الوجه والذي يدل على ان المعاناة شرط في القذف ما رواه محمد بن يعقوب
عن الحسن بن زيد عن محمد بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون
اللعان حتى يزعم انه قد علم عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال
سألت عن الرجل يفترى على امرأته قال يجلد ثم يغسل بغيره ولا يلاعنها حتى يقول اشهد اني رايتك تفعلين كذا
وكذا عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
قذف الرجل امرأته فانه لا يلاعنها حتى يقول رايت بين رجلها رجلا ينفق بها وقد استوفينا ما يتعلق بهذا
الباب في كتابنا الكبير وفيه ذكرنا كفاية انشاء الله فيزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه
عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل يفترى على امرأته قال يجلد ثم يغسل بغيره فلا يلاعنها
حتى يقول اشهد اني رايتك تفعلين كذا وكذا **باب** ان اللعان يشهد بين الحر والمملوك والحر
والمملوك على ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن المرأة الحرقة فهدن بها زوجها وهو مملوك قال يلاعنها **سجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن ابن الحكم عن العلان عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن امرأته قال يلاعنها
كما يلاعنها امرأته عنه عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن خديج عن ابي عبد الله عليه السلام
فقال قال سألت عن الحر ببيعة وبين المملوك لعان قال نعم وبين المملوك والحر وبين العبد والامه وبين المسلم
واليهودية والنصرانية ولا يلاعنها ولا يلاعنها ولا يلاعنها **سجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن ابن
ستان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يلاعنها ولا يلاعنها ولا يلاعنها **سجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن ابن
احمد انه لا يلاعنها اذا كان مطلقا يلاعنها بين ويكون قوله ولا الذميمة مثله ان كانت
اممة ذميمة انما فرق بين قوله والذميمة لانه يكون اراد بقوله اممة اذا كانت مسلمة ثم بين بقوله
ولا الذميمة يعني اذا كانت اممة ذميمة فهو اوجه والوجه الاخر ان يكون المراد بالحر اذا كان نزع

بامه بغير اذن مولاها لانه اذا كان كذلك فلا لعان بينهما ويكون الاولاد رقاً لمولاها ان كان منها
ولد الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء
عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المملوكة قال نعم اذا كان مولاها الله
نفيها اياه عنه عن ايوب عن حماد عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يلاعن المحرم قال
اذا كان مولا من نكحه اياها لا عنها بام مولاها كان ذلك وقال بين المحرم والامه والمسلم والذمية لعان
ويحتمل ان يكون الخبر خرج مخرج التقية لان في المخالفين من يقول لا لعان بين المحرم والمملوكة يدل على
ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن ابي المعز عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لمملوك كان تحت حرة فقد فارقا قال ما يقول فيها اهل الكوفة قلت يقولون يجلد قال لا
لكن يلاعنها كما يلاعن المحرم **ويؤك** ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
صفوان عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المملوكة المحرمة فيقتلها زوجها وهو مملوك
ولم يكن تحت المملوكة فيقتلها قال يلاعنها **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد
العلوي عن المكي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل مسلم تحت
يهودية او نصرانية او امة فاولدها ودفن فها هل عليه لعان قال لا قالوا وجه في قوله عليه السلام لا
السؤال السائل هل عليه لعان احد شيئين احدهما ان يكون راجعاً الى نفي الولد فيحتمل على انه اذا
انقرا الولد لم تنفاه لم يثبت الى تنفيه ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان فان قلنا انه راجع الى القذف
فلا يثبت بينهما اللعان فيجوز القذف على ما قدمنا حتى ينعين اليه ادعاء المعاينة **فاما** ما رواه محمد
بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه
ان علياً عليه السلام قال ليس بين خمس نساء وبين امرأ من ملاحنة اليه يهودية تكون تحت المسلم
فيقتلها والنصرانية والامة يكون تحت المحرم فيقتلها والمحرمة تكون تحت العبد فيقتلها والمجاود
في الفرية لان الله تعالى يقول ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وانحرسوا اليهم فيها وبين نكحها لعان انما اللعان
باللسان قالوا وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون المملوكة التقيية لان ذلك من باب العامة على ما قدمنا
القول في الملاحنة يكون فيجوز القذف لا يثبت اللعان بين اليهودية والمسلم ولا بينه وبين الامة
واما يثبت فيجوز القذف اللعان في الموضع الذي ان لم يلاعن وجب عليه حلق الفرية وذلك في وجود
في المسلم مع اليهودية ولا مع الامة لانه لا يضرب حلق القاذف اذا قذفها ولكن يخر على ما نبيته في
كتاب الحدود انشاء الله فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفي الولد لا غير **باب** ان اللعان يثبت

مع يحيى الحسايين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي بن الحلو قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من امرأته وهي حبل قد استهان حملها وانكروا في بطنها فلما وضعت ادعاه وطريقه وزعم انه منه قال يرد عليه وزعمه ويرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى **قاما** ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال بان امرأته المؤمنة عليه السلام يلاع في كل حال الا ان يكون حاملا فالوجه في قوله ان يكون حاملا ان يكون حاملا ان تحمل على انه ما كان يقيم عليها الحدان نكحت عن اللعان وليس المراد به انه لم يكن يمضو اللعان بيدها بدلالة الخبر الاول **ويدل** على ما قلناه ما رواه الحسين بن سعيد عن حنن بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة حبل لم تجم **باب** الملا عن اذا اقربا لولد بعد مضى اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته وانتفى من ولدها ثم اكدب نفسه هل يرد عليه ولده فقال اذا اكدب نفسه جلد الحد ورد عليه ولده ولا ترجع عليه امرأته ابد **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي العباس الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته وانتفى من ولدها ثم اكدب نفسه بعد الملاعة وزعم ان الولد ولده هل يرد عليه ولده قال لا ولا كلمة ولا يرد عليه ولا تحمل له الى يوم القيمة قد بينا في الخبر الاول لان معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه اي لا يلحق به لحيواتا ما ثبت بيدها الولد وانما يلحق به على ان يرثه الابن ولا يرثه الاب والذى يدل على ذلك الخبر الذي قد مر في الباب الاول في اللعان عن زرارة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاعة التي يرميها زوجها وانتفى من ولدها ما يلاعنها ويغارها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابد **قاما** الولد فلانا ارده اليه اذا ادعاه ولا ادع ولده وليس ميراث ويورث الابن الاب ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه لا خواله فان لم يرده اليه فان خواله يورثونه ولا يرثهم وان دعاه احداهن الزانية جلد الحد **باب** الرجل يقول لامرأته لم اجدك عذرا **ويؤلف** عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم تأتني عذرا قال ليس بشئ لان العذقة قد ذهب بغير طبع **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل لامرأته لم اجدك عذرا وليس بيذة قال يجلد الحد ويغنى بينه وبين امرأته فلا ينافي في الخبر الاول لان الوجه فيه ان تحمل على انه يضرب فترى لاحدا كالملا فلا يؤذى امرأة مسلمة **ويدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى

بن عبید عن یونس عن اسحق بن عمار عن ابی بصیر قال قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته
لما جددك عن ذاك قال يضرب قلته فانه عاصي قال يضرب فان يوشك ان يلتقي قال يونس يضرب
ادب ليس يضرب احد ولا يذوق من امرأة مومنة بالتبريض

كتاب العتق باب

انه لا يجوز ان يعتق كافر **محمد بن احمد بن يحيى** عن ابی عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن
سيف بن عميرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ان يعتق ملوكا مشركا قال **لا قاما** كافر
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابی عبد الله
عليه السلام قال ان عليا عليه السلام اعتق عبد له وضروا نيا فاسلم حين اعتقه فلا ينافي الخبر الاول
لانه عليه السلام انما اعتقه لعله بانه يسلم حين يعتق فاما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له اعتق الكافر
حسب ما تضمنه الخبر الاول ويجوز ان يكون ذلك انما فعل لانه كان نذرا ان يعتقه فلهذا الوفا به
ولم يجز له اعتق غيره وان كان كافرا وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك **باب المملوك بين**
شركا يعتق احدهم نصيبه **الحسين بن سعيد** عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال

قلت لا يبيح الله عليه السلام رجلا اعتق شركته له في غلام مملوك عليه شيء قال **لا عنه** عن محمد بن
عالم عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن ابی عبد الله عليه السلام مثله **عنه** عن القسم بن محمد
على قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين الناس فاعتق بعضهم نصيبه قال قال يقوم قيمة
ثم ليستسعى فيما بقي ليس للباقي ان يستخذه ولا يأخذ منه الضريبة **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد
عن القسم بن ابان عن عبد الرحمن بن ابی عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبد
جميعا فاعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي قال يؤخذ
بما بقي **عنه** عن ابن ابی عمير عن حماد عن الحلبي عن ابی عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين

فاعتق احدهما نصيبه قال ان كان موسرا كلف ان يضمن وان كان معسرا أخذت بالحصص **محمد بن احمد**
بن يعقوب عن عثمان بن ابي حمزة عن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن ساعدة قال سألت عن المملوك

رب شركا وفيه قاي احداهما نصيبه فقال يقوم قيمة ويضمن الذي عتقه لانه افسد على صاحبه **الحسين بن سعيد**
عن حماد عن حماد بن عمار عن ابی عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتق غلاما يبيته وبين صاحبه قال قد
على صاحبه فان كان له مال اهل نصف المال وان لم يكن له مال فهو مل الغلام يوما ويوم للغلام
وليس تخذه معه وكذلك ان كان شركا فقلنا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاول لان الوجه في هذه
الاخبار احد شيئين احدهما ان نحلها على انه اذا كان قد قصد بذلك لا ضرر لشركته قال يعتق

في انه لا يعتق قبل الملك
٢٠٠

فيما بقي يؤخذ بما جازي لشريكه **باب** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الطحاوي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما نصيبه فقال
ان كان مضارا لكف ان يعتقه كله والا استسقى العبد في النصف **الحسين بن سعيد** عن النضر
عن هشام بن سالم عن علي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألتهم عن المملوك يكون بهن شركاء فيعتق احدهم نصيبه قال ان كان ذلك فسادا على صاحبه فلا يستطيع
بيعه ولا موارثته قال فيقيم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وانما جعل ذلك لما افسد عنه عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حماد عن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صرث غلاما وله فيه
شركاء فاعتق لوجه الله نصيبه فقال اذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة ولذا اعتق **الحسين بن سعيد**
كان الغلام قد اعتق من حصة من اعتق وليست لماله على قدر ما اعتق منه له فله فان كان نصيبه
عمل له يوم ما فله يوم وان اعتق مضارا وهو موسر فلا يعتق له لانه اراد ان يفسد على القوم ويرجع
القوم على حصتهم والوجه الاخر ان نخل الاخبار لا خيرة على ضرب من الاستنباط اذا تمكن من ذلك فاذا
لم يتمكن استسقى العبد على ما قد مناه **ابن زييد** بيان ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد
بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان شريكا في عبدا وامة قليل او كثير فاعتق حصته وله
فليشتريه من صاحبه فيعتقه كله وان لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم
ليستسقى العبد في حساب ما بقي حتى يعتق **باب** انه لا يعتق قبل الملك محمد بن يعقوب عن علي بن ابي
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا تطلق قبل كاح ولا تعتق قبل ملك **عنه** عن عطاء من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شعوب عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسعوب بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه لا يعتق الا بعد ملك **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الله بن
سليمان قال سألت عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفورث سبعة قال فيخرج بينهم ويعتق الذي وقع
عنه **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
عن الحسن الصفيقل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول مملوك املكه فهو مرفورث
سنة قال انما كان نيته على واحد فليقتلوا جميعا فما غلبت عقوبته فانه ينفق بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
من وجهين احدهما ان يكون المراد بهذه الاخبار المذمومة تعالى فانها اذا كان كذلك وجب عليه
الوفاء به ومن لم يمكن كذلك لم يمكن عليه شيء والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا اراد الرجل ان ينفق

في من اعتق بعض ملوكه
٢٠١

بحال وان لم يكن ذلك واجبا عليه كونه الحكم فيه قاصدا ما تضمنه الخبر ان الاولان من استواء القصة
هو المولود عليه والا حوط ولوان انما نأعمل على الخبر الاخير واختار واحد من المالكة واعتقه لم يكن
عليه شيء **باب** من اعتق بعض ملوكه **محمد بن علي بن محبوب** عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى
الخزاز عن غياث بن ابراهيم الدلامي عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال على
عليه السلام هو حر لاني شره **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر
عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال هو حر كل ليس فقال شره **ما رواه الحسن**
بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن محمد عن احمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر
عن ابيه عليه السلام ان رجلا اعتق بعض غلامه فقال هو حر كل ليس فقال شره **ما رواه الحسن**
جاريته ثم قد فها بالن قال فقال لري ان عليه خمسين جلدة ويستغفر الله بيه قلت لا ريت ان جعلته
فوحل وعقت عنه قال لا ضرب عليه اذا عقت من قبل ان توقفه قلت فنقتل لسهامته حين اعتق نصفها
قال نعم وقصلي وهو حرة الراس لا تزوج حتى تودي ما عليها او يعتق النصف الاخر قلنا ينافي الخبرين الاولين
لان ليس في ظاهرهما ان الامه كانت باجماله ولا يمنع ان يكون المراد به اذ الم يكن يملك منها الا نصفها
ولولا ان جميعها كانت قد اعتقت حسب ما تضمنه الخبران الاولان **ما رواه محمد بن احمد بن يحيى**
عن محمد بن الحسين عن القموني شعيب عن اليماني عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يوفي وتلك جارية
له اعتق ثلثها ووجها الوصي قبل ان يتقسم شيء من الميراث انما يقوم وليستسعى في تزويجها في بقية ثمنها
بعد ما يقوم فيه اصاب المرأة من عتق ادر في جرى على لدها قلنا ينافي هذا الخبر ايضا الخبرين الاولين لان
الوجه فيه ان تجل على انه اذ الم يملك الرجل غيرها فليست ان ينسحب في اكثر من ثلثها فخرى مجراها اذا كانت
بين ثلثة نفر في انه متى اعتق ما يملكه لم يعتق باقى على يمينه فيما تضمنه **الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن**
احمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن محمد السلام قال ان رجلا اعتق عبداً عند موته
لم يكن له مال غيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ليستسعى في ثلث قيمته للورثة **احمد**
بن محمد بن عيسى عن زهرة عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عند الموت ثلث
خادمها هل على أهلها ان يكاتبوها قال ليس لها ولكن ثلثها فلتقدم بحسب ما اعتق منها **باب**
الرجل يعتق عبداً عند الموت وعليه دين الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ذرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق ملوكاً عند موته وعليه دين قال ان كان قيمة السيد مثل الذي عليه و
مثله جازعتقه والا لم يجز **احمد بن محمد بن عيسى** عن ابن فضال عن الحسن بن محمد قال سمعت ابا الحسن عليه السلام
يقول في رجل اعتق ملوكاً لم يدرى من حضر الموت ولشهادته بذلك فقيمته سبعة دراهم وعليه دين ثلثة دراهم

انما يتركه شيئا غيره قال يعقق منه سدس له لا يقل له منه ثلثا منه وله السدس من جميع الحسين

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن خص بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك المملوك سداستسى واجبر عنه عن ابن ابي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم هل يختلف ابن ابي ليلى وابن شبرمة فقلت بلغني انه مات مولى لعيسى بن موسى وقرله عليه ديناً وقرله غلاماً يعطيه باثمانهم واعتقه عند الموت فسألتها عن ذلك فقال ابن شبرمة قارى ان يستسيهم في قيمتهم ويدفعها الى الغرماء فانه قد اعتقه عند موته وقال ابن ابي ليلى ان يبيعهم ويدفع ثمنهم الى الغرماء فانه ليلى ان يعققه عند موته وعليه دين يجهلهم وهذا العمل للحجاز اليوم يعقق الرجل عبداً وعليه دين كثير فلا يجوز من عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يديه الى السماء وقال سبحان الله يا بنى من ابن قلت بهذا القول والله ان قلته الا طلب خلفي فقال لي عن رأيي انهما صدق قلت بل اخذت برأي ابن ابي ليلى وكان لم يبق ذلك سوى فباعهم فمضى دينه قال فباع ايها من قبلكم قلت مع ابن شبرمة و قد رجع ابن ابي ليلى الى رأي ابن شبرمة بعد ذلك فقال اما والله ان الحق لفيما قاله ابن ابي ليلى وان كان قد عتقه عنه فقلت هذا ابتكسهم في القياس فقال هات قال يسنى فقلت انا اقايسك فقال ليقولن باشد ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجلا ترك عبد الميرك بما لا غير وقيمة العبد ستائة ودينه خمسمائة فاعتقه عند الموت كيف يصنع فيه قال يباع فباخذ الغرماء خمسمائة وتاخذ الورثة مائة فقلت اليس هي من قيمة العبد مائة درهم ودينه قال بلى فقلت اليس للرجل ثلثة يصنع به ما شاء قال بلى فقلت اليس اوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه قال ان العبد لا وصية له انما ماله لمواليه قلت وان كان قيمة العبد ستائة ودينه اربعمائة قال كذلك يباع العبد فباخذ الغرماء اربعمائة وتاخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء قلت فان كان قيمة العبد ستائة درهم ودينه ثلثمائة قال فضحك وقال من طهنا ان احصلك جطوا الاشياء شيئا واحدا لم يعلم السنة اذا استوى مال الغرماء ومال الورثة او مال الورثة اكثر من مال الغرماء ما لم يتم العمل على وصيته وطهرت الورثة قال علي وجهها قالان يوقن هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون السدس

قاصداً ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي اسحق انه قال في الرجل يقول بن مت

عقبك حر على الرجل دين قال ان توفي وعليه دين قد احاط بقين المديع العبد وان لم يكن احاط بقين العبد استسعى المديع في قضاء دين مولا وهو حر اذا اوفاه فلا ينفق ولا اخبار الاولة لان قوله متى لم يحيط ثمن العبد بالدين استسعى فيما بقي لا يمنع ان يكون المديع متى نقص الدين بقدر نصف الثمن كان

العتق ماضيا لان ما نقص ليس بذكر في اللفظ ولذا اتفقوا على ان تفصيل ذلك من
 المجلس عليه ولا ينافي هذا التفصيل ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم
 عن ابيه جميعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل انا حاضر عن
 رجل باع من رجل جارية بكذا الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من العتق وتزوجها وجعل مهرها ثم
 مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة مالا وعقدت بقبضه
 ماعليه من الدين في رقبته كان عتقه وتزوجها جائزا قال وان لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوجها
 مالا ولا عقدت يومئذ يبيد بقبضه ماعليه من الدين بربقتها فان عتقه ونكاحه باطل لانه اعتق ما
 يملك والى الها في ملوكها الاول قيل لم كان كانت علقته من الذي اعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها
 قال مع امه كصيتها فلا ينافي الاخبار الاولى لان قولها ذلك الميخلف بمقدار ثمنها كان العتق باطلا الوجه فيه
 ان يخرج على انه متى لم يخلف مقدارا نصف ثمن الجارية كان العتق باطلا وذلك موافق للاخبار المتقدمة
 لا نارا عيننا ان يكون ثمن العبد مثلي اعليه من الدين فيقتضو الدين ويبقى نصفه ويدل خطاب الخبر على انه
 ان كان له ما يبيد بثلث ثمن الجارية كان عتقه ماضيا وذلك صحيح مطابق للاخبار المتقدمة **باب**
 من اعتق ملوكا له مال **الحسين بن سعيد** عن فضالة وابن ابي عمير عن جميل بن ابى مخنف عن محمد
 بن عثمان جميعا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق عبدا له وللعبد مال من المال
 فقال ان كان يعلم ان له مالا تتبعه ماله والا فوله **الحسن بن محبوب** عن ابن بكير عن زرارة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان للرجل ملوك فاعتقه وهو يملك له مالا لم يكن استثناء **باب**
 المال حين اعتقه فهو للعبد **محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة
 خالفا عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق عبدا
 وللعبد مال وهو لا يعلم ان له مالا فتوفي الذي اعتق لمن يكون مال العبد يكون للذي اعتق العبد للعبد
 قال اذا عتقه وهو يعلم ان له مالا كان له وان لم يعلم فماله لولد سيدة قال الشيخ رحمه الله هذا لا خلاف
 عامة مطلقة ينبغي ان تعيدها بان نقول انما يكون له المال اذا بدا به في اللفظ قبل العتق بان يقول
 مالي وانت حر فان بدا بالحرية لم يكن له من المال شيء **باب** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابى جريح قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن رجل قال لملوكه انت حر ولي مالك قال لا يبدأ بالحرية قبل العتق يقول لي مالك وانت حر يوجب المالك
باب ما يجوز فيه بيع امات الاولاد **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن

انتقها العتق

تقبضه

محمد بن الحسن رحمه الله

باب ما يجوز فيه بيع امهات الاولاد

عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن ام الولد قال امه تنبع وتورث قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر عام في جواز بيع امهات الاولاد على كل حال وينبغي ان يخصه بما ورد من الاخبار التي تضمنت انها امهات تنبع في ثمن رقبتهما فمن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المفضل بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن ام الولد تنبع في الدين قال نعم في ثمن رقبتهما عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن عمر بن يزيد قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام اسألك قال سل قلت له باع امير المؤمنين عليه السلام امهات الاولاد قال في فكلار رقابهن قلت وكيف ذلك قال ايما رجل اشترى حارية فاولادها ثم لم يؤد ثمنها ولم يبع من المال ما يؤدى عنه اخذ اولادها ممتها وبيعت فادى عنها قلت فيبعض فيما سوى ذلك من دين

قال لا باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له واولادها فانها تصير من نصيب ولدها وتنفق في حال حيها بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي مخنف عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام ايما رجل ترك سيرة ولها ولدا وفي بطنها ولدا ولا ولد لها فان اعتقها رقبها عتقت وان لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكتاب الله احق فان كان لها ولد وترك ما لا جعلت في نصيب ولدها فيعتق من نصيبه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابها عن ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اشترى حارية ميطأها فولدت له فمات ولدها فقال ان شاء الله هو الذي يكون على مولاهما من ثمنها وان كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسفيعيل بن حراد وغيره عن ابيهم في ام ولد ليس لها ولد مات ولدها ومات عنها صاحبها او بيعت لها لغير احد تزويجها قال لا هي امهات لا احد تزويجها الا يتيق من الورثة فان كان لها ولد وليس الميراث الميت دين في الولد واذا ملكها الولد فقد يملك ولدها لها وان كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتنتسب في بقية ثمنها فانما ما رواه ابو عبد الله البرزوقي عن احمد بن ادراس عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن

محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله سيرة لم يعتقها فقال امير المؤمنين سبق كتاب الله فان ترك سيدها ما لا جعل من نصيب ولدها ويسكنها اولادها حتى يكبر ولدها فيكون الولد هو الذي يعتقها ويكون الاولاد الذين يتركون ولدها ما دامت حية فان اعتقها ولدها فقد عتقت وان مات ولدها قبل ان يعتقها في امة ان شاء الله واعتقوا وان بشاؤا واستقر قال وجه في هذا الخبر انه اذا كان ثمنها ديننا على مولاه ولم يقض من ذلك ثمنها فانها توقف الى ان ياتي

ولدها فان اعتقها بان يقضى دين لبيده من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها ان شاء و
ان تعتقها وليعتقها من الدين كان له ذلك ولو لم يكن الرضا ذكرناه لكانت تنفق حين جعلت في نصيب
الولد او يعتق منها بحساب ما يصيبها منها ويستسحق الباقي بحسب ما قدر من الاخبار فيه **والذي يدل على**
ما قلناه ما رواه محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولد فمات قال ان ولدك ان يبيعها باعها وان مات مولدها
وعليه بن قومت على ابنها فان كان ابنا صغيرا انتظره حتى يكبر ثم يبيع على ثمنها فان مات ابنها قبل ان يبعث
في ميراث الورثة انشأت الورثة **والذي يدل على ذلك ايضا انه قد ثبت بالآخبار السابقة انه لا يبيع**
والدين ومثي ملكهما الا انسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ونحن نذكر ذلك فيما يلي هذا الباب
ان شاء الله **باب من يجهل استرقاقه من ذوى الاسناد ومن لا يصح الحسنيين بن سعيد**
عن فضالة عن القسم عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتخذ ابنا وامه واخاه واخته عبيدا فقال اما ابنتك فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فيعتقه
واما الابن فقد عتقا حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا هل يتخذها عبدا قال يعقونه وم
كاهن عنه عن القسم بن محمد عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عما يملك الرجل من ذوى قرابته فقال يملك والديه ولا ولد ولا بنت اخيه ولا بنت اخته ولا عمته
ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا **عنه** عن صفوان
وفضالة عن الصادق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا ولد ولا بنته ولا
لا خالته ويملك اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرجال **عنه** عن صفوان وفضالة عن الصادق عن محمد
بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته او خالته اعتقوا ويملك
ابن اخيه وعمه وخاله ويملك عمه وخاله من الرضا **فضالة** والقسم عن كليب بن اسدي قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك ابويه واخوته فقال ان ملك الابوين فقد عتقا وقد يملك اخوته
فيكونون مملوكين ولا يعتقون **عنه** عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يملك الرجل اخاه من النسب ويملك ابن اخيه ويملك اخاه من الرضا **قَالَ سمعته يقول**
لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك ابويه ولا ولدا وقال اذا ملك والديه او اخته او عمته او خالته
او بنت اخيه وذكر هذه الآية في النساء عتقوا ويملك ابن اخيه وخاله ولا يملك امه من الرضا **عنه** ولا
اخته ولا خالته اذا ملكهم عتقوا قال الشيخ رحمه الله ساقض من هذه الخبر من قوله لا يملك الرجل اخاه

فإن من لا يبيع ملكه من جهة النسب لا يبيع من جهة الرضا

٢٠٤

من النسب محمول على الكراهية لا يستحب له إذا ملكه يتيقن ذلك الحكم في سائر القراءات وليس المراد بذلك
يمنع من استحقاقه كإبغ في الولد بن والولد والذي يدل على ذلك ما تقدم ذكره من كراهية بيعه
بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا رجل يملك
إخاه إذا كان مملوكا ولا يملك اخته **الحسين بن سعيد** عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلاء عن أبي عن القاسم
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها قال كل حد إلا خمسة أباها طمها وابنها
وابنتها وزوجها **سجل** بن علي بن محبوب عن محبوب عن أيوب بن فوج عن ابن أبي عمير عن محمد بن ميسرة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل أعطى رجلا ألف درهم مضاربة فاشتري أباها وهو لا يملك ذلك قال يقوم
فإن زاد درهم واحد عتق واستنسى الرجل **والذي يدل على ما قلنا من كراهية ملك ذوي الأرحام**
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن ساعدة قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل يملك أدام يحل أن يبيعه أو يستعبد **سجل** قال لا يبيعه أن يبيعه وهو مملوك وأخوه
فإن مات ورثه دون ولده وليين أن يبيعه ولا يستعبد **سجل** بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي
بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جاريته إختاه أو عمها وابن **سجل**
فولدت ما حال الولد قال إذا كان الولد يرب من ملكه شيئا عتق قال الشيخ رحمه الله في هذا الخبر إن
من كان يبيع استرقاقه بالشروط من لا يجبي فإنه يكره ذلك من القريب وخاصة من يرثه وينبغي
أن يتيقنه ولا يشب ذلك بشرط ولو لم يكن ذلك مرعا كان حين تزوجه بواحد من ضمنه الخبر كان
الولد حرا إذا كانوا أحرار ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كان مملوكا فإنه يكره أن يبيعه أو يملك
من جاريته لما قلناه إذا كان مملوكا وطنا كان أو لا فإنه يبيع ملكه على ما قلنا من أنها تقدم من الاخت
وبنت الأخ وبنت الاخت والعمدة والخالة **باب** أن من لا يبيع ملكه من جهة النسب لا يبيع ملكه
من جهة الرضا **سجل** بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن عن عثمان بن أبي بصير عن أبي العباس
وعبيد الله بن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ملك الرجل والدته أو اخته أو بنته أو بنت أخيه
أو كراهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعا ويملك منه وابن طمها وابن اخته وخاله ولا يملك أمه
من الرضا مة ولا اخته ولا بنته ولا خالته إذا ملكن عتقن وقال يكره من النسب فإنه يكره من الرضا
وقال يملك الذكور ما خلا والدوا ولدا ولا يملك من النساء ذوات رحم قلت يجري في الرضا مثل
قالهم يجري في الرضا من ذلك **الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي جعفر ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أفضعت ابن جاريتهما قال يتيقنه **الحسن بن محمد بن ساعدة** عن

في ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح من جهة الرضاع

٢٠٤

وهيب بن خنيس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او عمته
او خالته او ابنة اخيه وذكر اهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعا ويملكه وبن اخيه والخال
لا يملك امه من الرضاعة ولا اخته ولا خالته من الرضاعة اذا ملكن عتقوا وقال يملك الذكور
ما عدا الوالدين والولد لا يملك من النساء ذات رحم قلنا وكن لك يحرم ذلك في الرضاع قل نعم وقال
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **عنه** عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوج غلاما لها من ملوكة حتى قطعه بليل الهايبه
قال احرم عليها ثمنه اليقين قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه آله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اليقين
قدمنا بينهما فتنهبت اكتبه فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس مثل هذا يكتب **قاما** ما رواه الحسن
بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن ابي جليل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له غلام يبيع بغيره رضاع يحل له بيعه قال نعم هو ملوك ان شئت بعتته وان شئت امسكته
ولكن اذا ملك الرجل ابوه فما حران قلنا في هذا الخبر ما قد منا من الاخبار لان الذي سأل عن ملكه اختار اهل
في هذا الخبر هو الاصح وقد قد متلان ذلك جائز من جهة الرضاع لانه جائز من جهة النسب **ونريد**
ذلك بمانا ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن العباس عن العلاء عن محمد بن مسلم
عن احدهما عليه السلام قال يملك الرجل غلاما وغيره من ذوى قرابته من الرضاعة **عنه** عن
عبد الله بن جليل عن ابن ابي عمير عن عبيد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك ابن اخته واخاه
من الرضاعة **قاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جليل عن اسحق بن عمار عن عبد صالح
عليه السلام قال سالت عن رجل كانت له خادم جارية فارضعت خادمته ابنة له فارضعت
امولدا ابنة خادمه فصار الرجل ابنة له ففارق الرضاع يبيعها قال نعم ان شاء امرها فانتفع بثمنها
قلت قلنا قد كان ويبيعها البعض هل حين ولدت ولبنه اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يشتد
ابنه او يبيعها ابنة قال يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنة ومال ابنه له قلت فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنة
له قال نعم وما احب لمان يبيعها قلت فان احتاج الى ثمنها قال يبيعها قوله عليه السلام في قول الخبر ان شاء
باعها فانتفع بثمنها لا يجزى الخادم للرضعة دون ابنتها الا في ارضه فليس ذلك اخراجه حين قال في الرضا
فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنته متجها من ذلك بقوله نعم وان كان ذلك مكروها الا عند الحاجة حسب
ما قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الخادم له ولد من جهة النسب لمجانته له يبيعها على ما قد منا
قاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اذا اشتري الرجل اباه واخاه فلكه فهو حر كما كان من قبل الرضاع **واما ما رواه الحسين بن سعيد**
عن ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع الام من الرضاعة قال لا بأس بذلك اذا
احتاج فانه ان الخبر ان لا يعارضه الا خبايا المتقدمة لانها اكثر واشد واقعة بعضها ببعض فلا يجوز ذلك
والعمل بهذه الخبرين مع ان الامر على ما وصفناه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه اذا كان الرضاع علمه يبلغ
الحال الذي يحرّم فانه اذا كانت الحال على ما كان بيعها على جميع الاحوال على ان الخبر الاول يحتمل ان لا يكون
لا يعقوب الاستثناء بل يكون قد استعملت بعض الطوائف ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل اباه
واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع **واما ما رواه الحسين بن سعيد** انما جاز بيع الام من الرضاع لا في المثل
حسب ما قدمناه في خبر اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يكون المراد بذلك انه يجوز ذلك

من

للولد المترضع وليس في الخبر يصرح بذلك واذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه **باب الرجل يعتيق**
عبد له وعلى العبد دين **محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن

عند الموت

قيس عن اشعث عن شريح قال قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد يبيع وعليه دين قال بينه وبينه علي من
اذن له في التجارة واكل ثمنه **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي بن محمد بن يحيى عن الخضر الكوفي عن
الحسن بن علي عن درهست قال حدثني عجلان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق عبدا له وعليه دين
قال بينه وبينه ما يرضى العتق الا خبرنا فانه الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون انه ان
باع مملوكه ما عليه وان كان عتقه كان على العبد والوجه في الخبرين انه انما يكون ذلك على العبد
اذا اعتق اذا لم يكن اذن له في الاستدانة طئه انما اذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقا
بذن منته اذا اعتق وقد اوردنا في امضى ما يقضي على الخبيرين **واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب** عن علي
بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن ابي اسحق عن فضيل عن اشعث عن الحسن بن علي بن محبوب عن علي بن فضال
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يبيع عبدا له وعليه دين وقوله
لمدة في التجارة وعلى العبد دين قال يبدأ بدين السيد فانه الخبر يوافق الخبرين احدهما ان يكون العبد ذوقا
في الاستدانة والدين الذي عليه بمنزلة الدين الذي على مولا فلا يبيع لبعض على بعض وقد عده منا ذلك
فيما مضى ذكرنا في كتابنا الكبير مستوفى والثاني ان يكون ما ذوقناه في التجارة دون الاستدانة في يبدأ
بدين السيد ويستقبل من يقضون عن عبيد ما دام مملوكا فان اعتقه كان ذلك في ذمته على اقله

باب جزاء الكسبان بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال سألت ابا عبد الله

عليه السلام عن رجل اشترى عبدا وله اول فاحرقه وعتقه قال ولا ولد له من عتقه **محمد بن**
عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد كان فقه الحرة قال ولده احرقه فان عتق

عنه

المولود لحق بآبيه **وعنه** عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضوا ميراثي مني
عليه السلام في مكانه بشرط عليه ولاه إذا اعتق فكم حلية رجل آخر فولدت له ولدا فخر ولداه ثم توفي المكاتب
فورثة ولدا فاختلفوا في ولده من يرثه قال فالحق ولده بواله بآبيه **ذكر** الحسين بن سعيد في كتابه هكذا
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن حرة خرجتها أعبداً إلى فولدت منه أولاداً ثم صدأ العبد إلى غيره
فاعتقه إلى من ولاه ولداً إذا كانت أمه مملوكة أم لا قال نعم إلى الذي اعتق أباهم فكتب أن كانت أم حرة
جارية لولده وان كنت أنت اعتقت فليكن بآبيه **والولد** الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد
عن أبيان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام يجر الأب الولد إذا اعتق **فأما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن أبيان عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال قال علي عليه السلام
ولدت ببلد ببيت مملوك كان له ولداً فاعتقه قال أنى أكره أن أجروا لهم فلا وجه في كراهية جوار الولد إن الولد إنما
يستحق فيما يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجباً أو سائبة فلا يستحق به الولد فإذا كان له
على ذلك كره أن يعتق إلا أن كان مملوكاً لم يجر له ولداً إليه دون أن يقصد به وجه الله بل ينبغي أن يقصد
بالعتق وجه الله فيكون الولد مقابلاً له **وأما** ما رواه أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسن
بن مسلم قال حدثتني عتي قالت أتت ليما السنة بفناء الكعبة إذا قبل أبو عبد الله عليه السلام فلما أتت مال إلى
فسلم ثم قال ما لي بك يا أمي فقلت انتظر مولينا قالت فقال اعتقوه فقلت لا ولكن اعتقنا إياه قال
ليس لك مولدكم هذا الحوكم وابن عمكم إنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على بآبيه وسد فهو ابن
علي وأخوه **وما** رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن أسحق وعلي بن إبراهيم عن أبيه
جميعاً عن بكر بن محمد الأزدي قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعي علي بن عبد العزيز فقال لي
من هذا أفقلت مولينا فقال اعتقوه أو أباه فقلت بل أباه فقال ليس هذا مولدك هذا أخوك وابن
وأما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على بآبيه فهو أخوك وابن علي **يكون** عن كثره قالت
مرني أبو عبد الله عليه السلام وأنا في المسجد فقلت مولينا فقال يا أمي ما يقولون هذا فقلت انتظر
مولينا فقال اعتقوه فقلت لا قال اعتقتم أباه فقلت لا اعتقنا جده فقال ليس هذا مولدكم هذا أخوك
فليس في هذه الأخبار ما ينفى من أن ولداً الولد لمن اعتق الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار
نفى أن يكون الولد مولى وهذا صحيح لأن المولى في اللغة هو المعتقد بنفسه ولا يطلق ذلك على ولده وليس
إذا انتفى أن يكون مولى ينتفى الولد أيضاً لأن أحد الأمرين مفصل من الآخر **يل** على ذلك ما رواه
محمد بن أحمد بن محبوب عن العباس بن معروف عن محمد بن سنان عن حذيفة بن مشيكان عن أبي عبد الله عليه السلام

رجل

الحسين

كثيرة

شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكا ثم ماتت قال يرجع الولد إلى بغيها
الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حص بن سالم الحنظلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اتقى
 جدية صغيرة لم تدر ما كانت ما قبل أن تموت سألت أن يعتق عنها رقبة من ماله ما كان عليه من ماله
 أمه لمن يكون ولا ما لمعتق قال فقال يكون ولا فاعلا قريبا منه من قبل الله ما يكون نفقتها عليه حتى تدرك
 وتستتقي قال ولا يكون للذي اعتقها عن أمه شيء من ولاتها **باب ولائ السائبة الحسين**
 بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريته
 شيء وليكن من الميراث شيء وليشهد على ذلك وقال من تولا رجلا فرضى بذلك فجزيته عليه وميراثه
الحسن بن محبوب عن خالد بن بشير عن أبي ربيع قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال الرجل
 يعتق غلامه ويقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء وليشهد على
 ذلك شاهدين **عن** عن عمار بن أبي لا حص قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظر
 في القرآن فما كان فيه فتح بركة فذلك باع السائبة التي لا ولا لا أحد من الناس عليها إلا الله عز وجل فما كان
 ولا الله فهو الرسول ص الله عليه وآله وما كان ولاه لرسول الله صلى الله عليه وآله فان ولاه للامام
 وجنابته على الامام وميراثه له **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفاية يمين أو خطها لمن يكون الولد قال للذي يقيق
 قال وجهه في هذا الخبر ان تجله على أنه يكون ولاؤه إذا أتوا إلى العبد إليه بعد العتق لأنه ان لم يتوال العبد إليه
 كان سائبة حسب ما قد مناه في الاخبار **الاول فاما** ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن زيارته
 عن أبي جعفر عليه السلام قال للسائبة وغير السائبة سواد في العتق فأول ما فيه انه منسل وما هن اسبيله
 لا يترض به على الاخبار المستندة والثاني انه ليس في ظاهر الخبر ولا السائبة مثل لا غيرها وانما جعلها
 سواء في العتق فحقن نقول بذلك فمن أين انما لا يختلفان في الولد الذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسن
 بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام قضوا ميراث المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبد الله
 يشترط ولاه اذا كاتبه فقال اذا اعتق المملوك سائبة فلا ولاه عليه لاحد ان كره ذلك ولا يرضى له ان يبيع
 ان يرضى فان احب ان يرضى له او غير ذلك فليشهد رجلين يضمنان ما يتوبه لكل حبيته جرم او حدث
 فان لم يرضوا للسيدة لك ولا يتوالى الى احد فان ميراثه يرد الى امم المسلمين **ابواب التتبع**
باب جواز بيع المذنب محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن الحسن بن محمد عن الوشاء قال سألت
 أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج به في بيعه قال انما بيعه

الخ **الحسن** بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل بر
ملوكه ثم احتاج إلى ثمنه قال فقال هو ملوكه ان شاء باعه وان شاء اعتقه وان شاء أمسكه حتى يموت
فاذا مات السيد فهو حر من قلته **أحمد** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين
عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المذنب قال اذا اذن في ذلك فلا بأس به وان كان
على مولد العبد دين فدينه فلا بأس من الدين فلا تدبير له وان كان دينه في حكمته فلا سبيل للدين عليه **عنه**
تدبيره **الحسين** بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل
يعتق ملوكه من دين ثم يحتاج إلى ثمنه قال يبيعه قلت فان كان عن ثمنه غنيا قال ان رضوا المملوك
عنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذنب يبيع قال ان احتاج حيا
إلى ثمنه وقال اذا رضوا المملوك فلا بأس **عنه** عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد قال قلت
لأبي جعفر عليه السلام رجل بر ملوكه ثم يحتاج إلى الثمن قال اذا احتاج إلى الثمن فقله يبيع ان شاء **عنه**
فذلك من الثلث **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما
في الرجل يعتق غلامه وجاريته عن دينه ثم يحتاج إلى ثمنه أبيبيعه فقال لا إلا ان يشترط على المذنب
يبيعه إياه ان يعتقه عند موته **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام
مثل ذلك **عنه** عن فضالة عن ابن عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل
يعتق جاريته عن دينها يطأها ان شاء أو ينكحها أو يبيع خدمتها حياتها فقال نعم أي ذلك شاء فعل
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد
الامة يحتقان عن خبر فقال لا إلا ان يكتبه ان شاء أو يبيع ان يبيعه إلا ان يشاء العبد ان يبيعه
قد رحياته ولما مات يأخذ مال من كان له مال **عنه** عن القسم بن محمد عن علي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل اعتق جارية له من دينه في حياته قال ان اراد يبيعها باع خدمتها حياتها فاذا مات
اعتقت لجارية وان ولدت اكلادكم بمنزلتها **محمد** بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن
انسكوي عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال باع رسول الله صلى الله عليه وآله الخدم المذنبين
ولم يبيع رقبته قالوجه في الجمع بين هذه الاخبار والاخبار التي تضمنت بيع المذنب على كل حال ان يقول
اذا اراد المولى ان يبيع رقبته العبد احتاج ان ينقض تدبيره كما انه اذا وصى بوصية ثم اراد تغييرها
احتاج ان ينقض وصيته لانه بما خلف الوصية فاذا انقض التدبير جاز لبيع المذنب على كل حال
مقوله ان ينقض تدبيره واثر تركه على حاله جاز لان يبيع خدمته طول حياته ويشترط على

المشتري واذا مات الذي دبره صار حراً وللذي يبدل على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابي ايوب عن ابيان بن تغلب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكه ثم زوجه
من رجل آخر فولدت منه اولاداً ثم ماتت زوجه وتلك اولاده منها فقال اولاده منها كأيديتها فاذا مات
الذي دبره تهم فيهم احرار قلت له يجوز للذي دبره مملوك يرد في تدبيره اذا احتاج قال نعم قلت
اريت ان ماتت امهم بعد ما مات الزوج وبقي اولادها من الزوج الحر يجوز لسيدها ان يبيع اولادها
ويبيع عليهم في التدبير قال انما كان له ان يرجع في تدبيرهم لاذ احتاج ورضيت هي بذلك
عنه عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المدبر مملوك ولو له ان يبيع تدبيره
فان شأنا به ذلك شاء وهدبه وان شاء امهم قال وان ترك سيده على التدبير ولم يرد معه حديثاً فيه
حتى يموت سيده كان للمدبر حراً اذا مات سيده وهو من الثلث انما هو بمنزلة رجل وصى بوصية
ثم يد الابد فيغيرها قبل موته فان هو تركها ولم يغيرها حتى يموت اخذ بها **علي بن ابراهيم** عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حوثية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال هو بمنزلة الوصية
يرجع في انشاء منها **عجل بن يحيى** عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المدبر وهو من الثلث قال نعم للمولى ان يرجع في وصيته اوصى في صحة او مرض **فاما**
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام قال
لا يباع المدبر الا من نفسه لهذا الخبر يحتمل شيئين احدهما انه لا يباع على غيره بل ينبغي ان يباع من
نفسه كما يباع المكاتب كذلك فان اذ ذلك فذلك محمول على الاستتباب لان الاخبار الاولى عامة
في جواز بيعه على من شاء والوجه الاخر انه لا يباع الا لنفس المدبر ولا يباع اولاده ومقتضى بيع في تدبيره
لم يرجع في تدبيره اولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية ابيان بن تغلب فيحسب بالمدبر ولو له
من الثلث فان زاد اثماً ضم على الثلث استسعوا في بقية الملوكرت **يدل** عن ذلك ما رواه محمد بن احمد
بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحق مشعر روى عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن جارية
اعتقت عن دبر من سيدها قال فاولدت فضم عياله او هم من ثلثه فان كانوا افضل من الثلث استسعوا
في النقصان والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فم عياله ان ماتت فعليه ما بقي عليها ان شاء فاذا ولدت
اعتقوا **عنه** عن ابي جعفر عن ابي الحسن بن عمار عن الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه
عن علي عليه السلام قال العتق على دبره من الثلث وما جني هو والمكاتب وام الولد فلولي ضمان **يتم**
باب من دبر جارية **عجل بن يحيى** عن يعقوب بن الحسن بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن الحسين

بجبل

ابن الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل يدعى جارية وهو جلي فقال ان كان علمه بما في بطن الجارية ففاق
بطنها بعد ثلثتها وان كان لا يعلم فما في بطنها فاق قاصا ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد
بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابي بصير عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سألت عن امرئ يدعى جارية فاق فاق
الجارية تجارية نفيت فلم تد المرأة المولود مدلهام غير مدبر فقال الحق كان الحمل بالمدينة قبل ان دبرت امه بعد
ما دبرت فقلت لست ادري ولكن اجنبي فيها جميعا قال كانت المرأة دبرت وجبا حبل ولوم يذكرونها
بطنها فالجارية مدبرة والولد رقي وان كانت انما حدث الحمل بعد التذبير فالولد مدبر في تدبير امه
فحمل على انه لا يعلم ذلك ولما ينكشف له بعد ذلك ان كان حاملا في حال مدبرها فلا حل ذلك صار
ولدها رق او لو علم في حال التذبير انما حامل كان حكم الولد حكم الام على ما تضمنه الخبر الاول

باب التدبير ياق فلا يوجد الأبعد موت من دبره محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن جارية مدبرة ابقت من سنها
سنتين ثم جاءت بعد مامات سيدها باولاد ومحتاج كثير وشهد لها مشاهد ان سعيها قد كان
دبرها في حياته من قبل ان تابق قال فقال ابو جعفر عليه السلام اري انها وجميع ما معها الورثة قلت

بيطل

لا يعتق من ثلث سيدها قال لا لانها ابقت عاصية لله وليسيدها ولا بطل الا باق التدبير قاصا
ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شبيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لفلان فخذ منه ما عايش فاقامات في حرة فتأبى الامه قبل ان يموت
الرجل بخمس سنين او ست سنين ثم يجدها ورثته لهم ان يستخذموها بعد ما ابقت قال اذا مات الرجل
فقد عتقت فلدينا في الخبر الاول لان الوجه في مان التدبير كان قد علق بوقت الذي جعل له من ماله فحيث
ابقت منعت للرجل الذي جعل له ذلك المصروف فيها وذلك لا يبطل التدبير والخبر الاول كان التدبير فيه
معلقا بموت المالك فحيث لم يمت منع انما مولاها التصرف فيها فاق بطل ذلك التدبير الذي يوكد الخبر الاول
طحاوي في روى عن احمد بن حنبل عن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن احمد بن محمد بن عيسى عن رجل
غلام مال فابق الخادم فخذ من ماله فاق بطل التدبير في ذلك الخبر الاول لان دبره فجاز في الميت الذي
دبره فطلبوا العبد فما تری فقال العبد رقي وولد الورثة للميت قلت اليس قد دبر العبد

فذكر ان ماله ابق هدم تدبيره ورجع رعا ابواب المكاتبين باب المكاتب المشروطة عليه
ان عجزه وورثته الرقي ما حدث في الحسن بن محبوب عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له ان كانت جارية لا ينام لنا وان شئنا طرط عليها ان عجزت فخره في الرقي وانما في حل ما اخطت

قال فقال ذلك شرطك وسبق قال لك ان عليا عليه السلام كان يقول يعتقد من المكاتب بقدر ما ادى من لك
مكاتبته فقل انما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط فلو اشترط الناس كان لهم شرطهم فقلت له
ما هذا الجرح فقال ان قضائنا يقولون ان غير المكاتب ان يؤخر الجهم الى الجهم الاخر حتى يحول عليه الحول قلت
فما تقول انت فقال لا ولا كرامة لئلا ين يؤخرها عن اجله اذا كان ذلك من شرطه عجل بن يعقوب شرطه
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
مكاتبه ادت ثلثي مكاتبها وقد شرط عليها ان عجزت فمرد في الرق وضمن في حل ما اخذنا منها فقد اجتمع
عليها بخان قال ترد ويطيب لهم ما اخذوا وليس لها ان تؤخر الجهم بعد حله شهرا واحدا الا باذنها فاما ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
عليها السلام ان عليا كان يقول اذ عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينظر عاما او عامين فان
قام بمكاتبته طلالا دما وكا احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سفيان عن عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر
قال سألت عن مكاتب يشترط عليا ان عجز فهو في الرق فخرج قبل ان يؤدى شيئا فقال ابو جعفر لا ترد الرق حتى تنضج
لمثلث سنين وبعث من عقلا ما ادى ما اذ صبر فافليس محمد بن يونس عن ابي جعفر عن الحسين بن سعيد عن النضر عن
القاسم بن سليمان عن ابي عبد الله قال ان عليا كان يستسعى المكاتب ان يكونوا يشترطون ان عجز فهو في الرق
وقال ابو عبد الله لم شرطهم فقال ينظر بالمكاتب ثلثة اشهر فان عجز رد رقيقا فالوجه في هذه الروايات
احد شيئين احدهما ان تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروونهم من امر المؤمنين عليه السلام لا
يرون عنه انه كان يقول اذا ادى المكاتب شيئا اشفق منه بحساب ما ادى ولا يفرقون بين ان يكون
الشرط حاصلا او لا يكون كذلك وقد بين انه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قد مناها
في اول الباب والوجه الاخر ان يكون محملا على الاستحباب لان من انتظر بمكاتبته سنة او سنتين او ثلثة
او اقل حيرتهم الى انهم كان له في ذلك فضل كثير وقيل جزيلا وان لم يكن ذلك واجبا عليه والذي يروونه
الروايات الاولى ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكاتب يؤدى بعض مكاتبته فقال ان الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون
عند شروطهم فان كان شرط عليه انما عجز يرجع وان لم يشترط عليه لم يرجع باب انه اذا
جعل على المكاتب المالك فيها ثم بذله دفعة واحدة لم يجب عليه اخذ عجل بن محمد بن احمد بن يحيى
عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام
ان مكاتبه ان عليا عليه السلام وقال ان سيدى كاتبة في كل سنة فحمتها بالملا كل سنة

فأسألتك ياخذ كل ضربة ويجوز عتقي ففعل في فدعاء علي السلام فقال صدق فقال له مالك لا تأخذ المال وتضوع عتقه فقال ياخذ ولا انجوم التي شرطت واقرض من ذلك الى ميراثه فقال لعلي عليه السلام انت احق بشروطك قال ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمار عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب يتفقد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فيدعوا واليه فيقول خذوا ما بقى ضربة واحدة قال يأخذون ما بقى ويعتق فلا ينافي الخبر الاول لانه انما تضمن اباحة اخذ ما له من النجوم ولم يتضمن وجوب ذلك عليه والخبر الاول يقتضي ان له ان يمنع من ذلك وليس بينهما على هذا الوجه تناقض ولا تضاد

باب من وطئ المكاتب بعد ان ادت شيئا من مكاتبته **سبع** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه

باب

عن عمرو بن علقم عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب امة فقالت الامة
ما اديت من مكاتبتني فانا به حرة على حساب ذلك فقال ما نعلم اذ كنت بعض مكاتبتيها وجامعها مولا
بعد ذلك فقال ان كان استكرمها على ذلك ضرب من احد بمقدور اذ كنت من مكاتبتيها وادري عند الحد
بقدر ما اتى من مكاتبتيها وان كانت ذابعت كانت شريكة في احد ضرب من مثل ما يضرب قايما ما رواه
محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القوفي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين
عليه السلام قال في مكاتبة يطلها مولا ما فيتم قال يرد عليها هم عليها وليس في شتمتها فان غيبت

پیشکش

فمن امهات الاولاد فلدينا في الخبر الاول لانه ليس عليه شيء من الحمد والخبر الاول مفصل
والاخذ به اولى **باب** مهملات للمكاتب الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد الجلي قال سمعنا

بزرگ

عن رجل كاتب عبد الله بن علي بن درهم ولم يشترط عليه حين كتابته ان هو يحجز عن مكاتبة
فهو يرد في الرق وان الكاتب ادى اليه مولاة خمسمائة درهم ثم مات الكاتب وترك مالا
وترك ابنة له مديرا كان نصف ما ترك للكاتب من ثمن فان مولاة الذي كاتبه والنصف الباقي
لابن الكاتب لان الكاتب مات ونصفه حرو نصفه عبد الذي كاتبه فابن الكاتب كهيئة ابيه
نصفه حرو ونصفه عبد للذي كاتبه اباه فان ادعى الذي كاتبه اياه ما بقي على ابيه فهو حرا لاسماعيل
لاحد من الناس عليه **اليزوفري** عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي نجران
عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتبة

الثاني

توفي وله المال يقسمه له على قدر ما اعتق منه لو رثته وعالمه يعيق بحسب من كان يابه للذين كانوا
وهو مال فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
في مكاتب يموت وقزادي بعض مكاتبته هذا من جازيته قال ان اشتراط عليه ان يخرج فوملوك

کتابخانه

ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملل كيف يستخلفون قل لا تقفوم
الا بالله قاصدا ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امير المؤمنين عليه السلام استخلف محموديا بالتوراة التي انزلت على موسى عليه السلام فلا ينافي الاخبار
الاولى لان الوجه في هذا التحليل فحله على ان لا هم ان يحلف اهل الذمة بما يعتقدون فمقتضى الحرف
اذ كان ذلك اروع لهم انما لا يجوز لنا ان نخففهم لانا لا نعرف ذلك واذا عرفنا جاز ذلك ايضا لانا لان كل من
اعتقد اليقين بشئ جاز ان يستخلف به يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا
والحسين عن صفوان بن يحيى عن الملا عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن ابي الحسن عن الامام فقل في كل من
ما يستخلفون بما يستخلفون عنه عن النضر بن سعيد وابن ابي عمير جميعا عن عامر بن حميد عن محمد
بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قضوا على علي عليه السلام فمن استخلف اهل الكتاب يمين جبر

ان يستخلف بكتابه ومثله **باب** الرجل يقسم على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة
ام لا الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل معه فلم ياكل هل عليه في ذلك
كفارة قال لا احمد بن محمد عن ابن فضال عن حفص بن غياث عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الرجل يقسم على اخيه قل لا يعل شئ اتما اراد اكرامه **فصل** في يعقوب بن الحسن بن محمد
معل بن محمد عن الوشاء عن ابي بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ما ياكل فلم ياكل هل عليه في ذلك كفارة فقال نعم اليقين التي يجب فيها الكفارة
فقال الكفارة في الذي يحلف على المتاع الا يبيعه ولا يشتريه ثم بدوله فيكفر عن عيئته وان حلف على شئ
والذي حلف عليه لا يات به خيرا من تركه فليأت الذي هو خيرا ولا كفارة عليه انما ذلك من غلط
الشیطان قاصدا ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسين بن علي عن عبد الله بن سنان عن رجل عن

علي بن الحسين قل اذا قسم الرجل على اخيه فيما يبر قسمه فعلى ما قسم كفارة يمين فالوجه في هذه الرواية
ان تحملها على ضرب من الاستحباب دون الغرض ولا يجب **باب** اقسام الايمان فقل
فيها الكفارة وما لا يجب **فصل** في يعقوب بن عمار عن احمد بن محمد عن ابي

عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كل مدين حلف عليها لا يفسدها مما لم يفتقر فيه في الدنيا
والآخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لا ان يفسد طيبه ولا يشرب طيبه ولا يخن طيبا
من اهل الاغصان فقل عليه كفارة **فصل** في علي بن محمد بن عيسى عن سعد بن محمد بن القاسم

الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام
 اليمين التي تلتزم في الكفارة فقال ما حلفت عليه ما فيه طاعة ان تفعله فلم تفعله فعليك في الكفارة
 وما حلفت عليه ما فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشيء
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في شيء الذي تكون فيه الكفارة من الايمان فقال ما حلفت عليه ما فيه البر فعمله
 الكفارة اذا لم تق به وما حلفت عليه ما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجع عنه وقال
 ان ما سوى ذلك ما ليس فيه برك ولا معصية فليس بشيء **قاصا** ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير عن جميل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عمارا عن الايمان فقال ما كان عليك ان تفعله فحلفت
 ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء وما لم يكن واجبا ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته فعليك
 الكفارة **الحسن بن محبوب** عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس
 كل عين فيها كفارة اما ما كان منها ما اوجب الله تعالى عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فليس
 عليك الكفارة ولما لم يكن ما اوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلت فان فيها الكفارة قالوا
 في هذين الخبرين ان نقول ما لم يوجب الله عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته انما يلزمه الكفارة
 فتساوى في الفعل والترك او لم يكن فعله له فزى على تركه من منفعة دينية او دنياوية بدلالة
 الاخبار **الاولى** **واما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن المسكوني عن جعفر
 عن ابيه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كل يمين في الكفارة الا ما كان
 من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق قالوا لوجه في هذا الخبر ان تحمل على ضرب من النقطة لان في
 العامة من يقول بذلك وتوجب الكفارة في كل يمين وان كان في خلافه صلاح ديني او دنياوي
 والذي فعل عليه ما تضمنت الاخبار **الاولى** من انه متى كان في خلافه اليمين صلاح ديني او دنياوي
 جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة **قاصا** ما رواه الصادق عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن
 ابي مخنف عن الحسين بن يونس قال سألت عن رجل له جارية حلفت بيمين شديدة في اليمين لله
 عليه السلام لا يبيعها ابدا اهل الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال فانه يقولك له قالوا في هذا الخبر
 احد شيئين احدهما الا يكون به حاجة شديدة تحوجه الى بيعها حتى يكون بيعها اصح له فانه اذا كان
 كذلك لا يبيعها وانما يجوز مع الترجيح والثاني ان يكون ذلك محمولا على الاستحباب دون الضرر
 والايجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير ومجملته ما اوردناه هنا وفيه كفاية

عن طلحة بن يزيد عن جعفر بن بيان عن ابي بكر بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع عيب بالعتق

باب انه لا يقع عيب بالعتق **الصفار** عن محمد بن السدي عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان عن عبد الله بن علي بن سام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق الا على كتاب الله ولا عتق الا لوجه **محمد بن احمد بن يحيى** عن بنان بن محمد عن ابي الخيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ما كان من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق **فاما** ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن عبد الله عن محمد بن يزيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك فقال من حلف بذلك فقد رضى فهو لانه له فيما بينه وبين الله وليس ذلك على استكراه فالوجه في هذا الخبر ان نخله على ضرب من الاستخفاف **باب انه لا كفارة قبل الحنث** **محمد بن احمد بن يحيى** عن محمد بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب عليه السلام قال اذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل ان يحنث فالوجه فيه ان نخله على ضرب من التقية لانه موافق لمذهب العامة **ابواب الذور** **باب اقسام الذور** **الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن حفص بن سودة عن ابن بكير عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اى شئ لا تدركه قال كل ما كان لك فيه منفعة في دين او دنيا فلا حنث عليك فيكسبين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً الى بيت الله الحرام فكل ما ولعه حرام فخرج مع عنه الى مكة ولا يكادى لها الا صعبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها ولا يخرج معها **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له التجارة فتوفيه امرأته فتغار عليه فيقول عليك صدقة قال ان جعلها لله وفكر الله فليس له ان يقربها وان لم يكن ذكر الله في جاريته يصنع بها ما شاء فالوجه في هذا الخبر ان نخله على احد شيئين احدهما انه يجب عليه الوفاة به اذا جعله ندداً صحيحاً وليس له في خلافه مصلحة دينية ولا دنيوية ولا غاي يجوز له خلاف ذلك اذا حصل فيه نفع ومصلحة على ما قلناه في اليقين والوجه الاخر ان نخله على الاستخفاف **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الخزازي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لابي جارية ليس لها مقي مكان وهي تحمل الثمن الا ان كنت حلفت فيها بيمين فقلت لله على ان لا يبيعها ابد لولا ان ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة فقال قد لله بقولك فقد اخبر ذكرناه في باب اقسام الايمان في رواية الصفار انه رواه بلفظ اليقين واعدناه ههنا لتضمنه لفظ اليقين

فمثل

الموقف

والمعنى هو المعنى الذي ذكرناه من حملة اما على الاستغياب او على الانتفاع صالح في سبيلها ديني وديني
واستوى الامن فيه على حد سواء كما قلناه هناك **باب** انه لا تند في معصية الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل جعل عليه ايماناً ان يشق الى الكعبة
او صدقة او نذراً او هدياً ان هو كل اباء او امه او اخاه او ولده او قطع قرابة او ما يقبم عليه
او اخر لا يصلح فعله فقال لا يمين في معصية الله انما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها
ما جعل لله عليه في الشكر ان هو عاقاه من مرقبه او عاقاه من امر يخافه او رقه عليه ما لا ورده من
سفر لله على كذا او كن اشكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي ان يفي به **قاما** ما رواه محمد بن
احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن ابى جميلة عن عمر بن حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
عن رجل قال ان كلم ذا قرابة له فعليه المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو يرثي من
دين محمد قال يصوم ثلثين ايام ويتصدق على عشرة مساكين قال وجه في هذه الرواية ان تحملها
على الاستغياب او على ان يجعل ذلك شكر الله بحالته لمعصيته دون ان يكون ذلك كفارة بجناحه
النند **ويؤكد** ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين الا يكلم ذا قرابة له قال ليس بشئ فليكلم الذي حلف عليه
وقال كل يمين لا يرد بها وجه الله فليس بشئ في طلاق او غيره **عنه** عن حماد بن عيسى عن علي
بن ابى حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً الى بيت الله الحرام وكل ما هو
له حرام خرج مع عنته الى مكة ولا يكرى لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتك ادى لها ولا يخرج معها
الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد
الصالح عليه السلام قال قلت له جعلت فداك اجعلت لله **عليه** ان لا اقبل من يفي عي حيلة ولا يخرج
متاعى في سوقى من تلك الايام قال فقال ان كنت جعلت ذلك شكراً فقبوله وان كنت انما قلت
ذلك من غضب فلا شئ عليك **باب** من نذر ان يذبح ولدا له **فصل** بن علي بن محبوب عن
احمد بن محمد عن ابي بصير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه اتاه رجل
فقال اني نذرت ان اذبح ولدي عند مقام ابراهيم عليه السلام ان فعلت كذا او كن افعلت فقال علي
عليه السلام اذبح كذا سمينا فتصدق بثلثه على المساكين **قاما** ما رواه ابراهيم بن محمد بن عمار عن
الحسن بن الحسن بن محمد بن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل حلف ان يذبح ولده فقال ذلك من خطرات الشيطان فاذن في اخبر الاول لان اخبر الاول

محول على خبر ابن الاسقياب دون الفرض والايجاب **باب** حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر
عن النضر بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت
لرجل كانت عليه حجة الاسلام فادان في بيع فقيل لم تزوج ثم بيع فقال ان تزوجت قبل ان ابيع فضلاهي
حرف تزوج قبل ان يبيع فقال العتق غلامه فقلت لم يرد بعتقه وجه الله تعالى فقال ان نذرت في طاعة الله
والحق احق من التزويج وواجب عليه من التزويج فقلت فان البيع قطوع قال وان كان تطوعا فخر طاعة الله
عن رجل قد عتق غلامه **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن ابي حمزة قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه وشيا الى بيت الله الحرام وكل مملوك له حران خرج معته
الى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ ليتكاري لها ولا يخرج معها فالوجه في هذا التحليل
لم يجعل ذلك على وجه النذر بل لان من شرط النذر ان يقول لله علي كذا او كذا او مولاي كذا
الوجه لا يلزمه فكان بالخيار والخبر الاول محمول على من جعل ذلك نذرا صحيحا فلا دخل له في وجوب
عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفينا **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي علي
بن راشد قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة من اهلنا اعتل صبي لها فقالت اللهم ان
كشفت عنه فقلانة جاريتي حرة والجارية ليست بعارفة فايما اخضل بغنقها او تصرف ثمنها
في وجه البر فقال لا يجوز الاعتقها فالوجه في هذا الخبر والخبر الاول ان ثمنها على انه اذا كان
ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون ان يكون ذلك عتقا محضاً معلقاً بشرط **باب**
من نذر ان يبيع ما شيا فخر **الصفاء** عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن
عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله
على نفسه الشئ الى بيته الحرام فمضى نصف الطريق او اقل واكثر قال ينظر ما كان يتفق من ذلك
الموضع فيتصدق به **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال يمار رجل نذر نذرا ان يعيش الى بيت الله الحرام ثم عجز عن ان يعيش فليتر
وليسق بدنته اذا عرف الله منه الجهد **عنه** عن صفوان بن اسحق بن عمار عن عتبة بن
مصعب قال نذرت في ابن لي ان عافاه الله ان ابيع ما شيا فمشت حتى بلغت العقبة **قاشتكت**
فركبت ثم وجدت راحة فمشت فساكت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان احب
ان كنت موسرا ان تبيع بقرة فقلت بقی مع نفقة ولو شئت ان ابيع لفعلت وعلى دين قال
ان احب ان كنت موسرا ان تبيع بقرة فقلت اشئ واجب افعله فقال لا من جعل لله شيئا يبيع

والتموا الخبز تشبههم به مرة واحدة قلت كسوتهم قال ثوب واحد قلنا في بين هذه الاخبار
والاخبار الاولى لان الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الانسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك
ومن لم يقدر الا على واحد فانه يجزيه ومن عجز عن ذلك ايضا الصيام فان عجز عن الصيام ايضا
فليست كفارة الله تعالى وليس عليه ثوب **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن اسم بن محمد بن ابي نصر عن ابي جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين عنق رقبة
او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم و الوسط الخبز والزيت والتمر
واللحم والخبز والصدقة مد مد من حنطة لكل مسكين والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعلى الصيام
لقول الله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام **احمد** بن محمد بن ابن فضال عن ابن بكير عن مزاريق عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شيء من كفارة اليمين فقال نضوم ثلثة ايام قلت انه ضعيف
عن الصوم وعجز قال يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال فليست كفارة الله تعالى

قال
عز وجل

ولا يعود **باب** انه حل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا **يونس** بن عبد الرحمن عن
ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين اعطى الصغير والكبار
سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغير والرجال على النساء فقال كلهم سواء وتيم اذا
لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي يلزمه اهل الضعف من لا ينصب قاصا ما رواه
احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز اطعام الصغير في كفارة
اليمين ولكن صغيرين بكبير قلنا في الخبر الاول لانه انما لا يجوز اطعام الصغير الا افرده فما اذا كان
مختلطا بالكبار فلا بأس بذلك **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم قال
هو كما يكون انه يكون في البيت من يأكل اكثر من اللد ومنهم من يأكل اقل من اللد وان شئت

جعلت لهم ادا ما اكل ادا ما اكل واوسطه الذي وارضاه الله **باب** انه هل يجوز تكرير
الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا **احمد** بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه عن الغفلي عن السكوني
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان لم تجد في الكفارة الا الرجل
والرجلين فليكره عليهم حتى تستكمل العشرة يعطيهما اليوم ثم يعطيهما غدا **قاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة
مساكين او اطعام سنتين مسكينا اجمع ذلك لانسان وانما يعطاه قال لا ولكن يعطى انسانا

كما قال الله تعالى قلت في عطية الجبل فرائيته ان كانوا محتاجين قال نعم قلت في عطية ضيفاً من غير اهل
الولاية قال نعم واهل الولاية احب الي قلدينا في العهد الاول لانه انما يجوز التكثير اذا المعجيد الانسان
بعد الدوال الذين يجب عليه اطعامهم جازعاً لئلا يكره عليهم فاما اذا وجد فيهم ان يعطى
كل واحد منهم ما ان يستوفي العدد **باب كفارة من خالف التذم والعهد الصغار**
عن علي بن محمد القاشاني عن القسم بن محمد الاصفهاني عن سليمان بن داود المتقري عن حفص بن غياث
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كفارة الذم فقال كفارة الذم كفارة اليمين ومن ذنب
بدنه فعليه ناقة يقتلها ويشعرها ويقت بها بعرفة ومن ذنب رخصه فاعطى شاة تحرق اقا
ما رواه الحسين بن سعيد عن اسمعيل عن حفص عن عمر بن قيس السابري عن ابيه عن ابي بصير عن
احدهما عليهما السلام قال من جعل عليه عهداً لله وميثاقه في امر الله طاعة فحذت فعليه عتق رقبة
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً **عنه** عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام قال من جعل لله عليه ليلتين محرمات فركبه قال و
لا اعلم الا قال فليعتق رقبة او ليصوم شهرين او ليطعم ستين مسكيناً **عنه** عن ابن ابي عمير عن محمد بن
اسحق الكوفي عن المكي عن علي بن ابي بصير عن جعفر بن ابي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل
عاهد الله في غير معصية ما عليه ان لم يف بها قال يعتق رقبة او يصدق بصدقة او يصوم شهرين
متتابعين **عنه** عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن
ابي جعفر عليه السلام قال ان تذم من ذنبه فما كان لله وفيه وما كان لغير الله فكفارة كفارة يمين
عنه عن يعقوب بن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن السدي بن محمد عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له يا ابي انت واهي جعلت على نفسي مشياً الى بيت الله قال كفر عيناك فاما
على نفسك عينا وما جعلت لله فف به **الحسن** بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي الحسن
عليه السلام انه قال كل من عجز من ذنوبه فكفارة كفارة يمين **عنه** عن يعقوب بن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان قلت لله على كفارة كفارة
يمين **عنه** عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يقول هو عدى الى الكعبة كذا او كذا اما عليه اذا
كان لا يقدر على ما يهد به قال ان كان جملته ذنبا ولا يملك فلا شيء عليه قال الشيخ رحمه الله الكلام
في هذه الاخبار مثل الكلام على الاخبار التي قد منها في كفارة يمين ذلك ان يترتب على ذلك حال

في امر الله طاعته

البرزخ
كفر عن
موت

باب ان وجب عليه كفارة اليمين فحجز عنها

٢٢٦

العبد

فكذلك في كفارة النذران من قدر على عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين
فعل في ذلك شاء ووقف عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فان عجز عن ذلك ايضا كان عليه الاستغفار

ولم يكن عليه شيء **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فحجز عنها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له
وطي المرأة حتى يكفر **ص**هم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من عجز عن الكفارة

التي يجب عليه من عتق او صوم او صدقة في عيّن او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه
فيه الكفارة فلا يستغفاره كفارة ما خلا يمين الظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه النكاح معها
وفرق بينهما الا ان ترضى المرأة ان يكون معها او لا يجامعها **هـ**م بن يعقوب عن علي عن ابيه عن

بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر
ثم لينكحها لا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع وقد اجزا ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به

يوما من الايام فليكفر ولن تصدق فاطم بنفسه وعماله فانه يجزيه اذا كان محتاجا واذا لم يجد
ذلك فليستغفر لله به وينوي الا يعود فحسبه ذلك والله كفارة قلنا في الخبر الاول لان الخبر

الاول انما تناول الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار والميزان متفق على كونه الخبر الثاني
تناول اباحة ذلك عند العزم على الكفارة متفق على ذلك ويجري ذلك مجرى الدين عليه ليس فيها
تناقض **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت

ابا عبد الله عليه السلام يقول جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اتق ظاهرتي
من امرأتى فقال اعتق رقبة قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا اقدر قل فاطعم

ستين مسكينا قال ليس عندي قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انا تصدق عنك
فاطعم ثمن طعام ستين مسكينا وقال ذهب فتصدق بهذا فقال ذلك بك شك بالحق نبيا **م**ه
لا يترها احوج اليه من عيال فقال اذهب فكل واطعم عيالك قال وجه في هذا الخبر انما

التي صلى الله عليه وآله عنه الكفارة سقط عنه فوضها ثم اجراه مجرى غيره من الفقار في جوازها
ذلك على انه عند الضرورة يجوز ان يصرف الكفارة الى نفسه والى عياله حسب ما تضمنه الخبر

الاختياط **رواه** اسحق بن عمار الاول وان كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما ان عند الضرورة والخبر يجوز
ان يقتصر على الاستغفار **باب** ان كفارة الظهار مرتبة غير مخيرة هل يدل على ذلك ظاهر

القران قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعذبهم بريقه الى قوله
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم قال بعد ذلك فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

فالأخبار التي رويناها في الباب الأول يؤكد ذلك **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الكتاب
بن النعمان عن معوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الظاهر قال عليه تحريم رقبة
أوصياهم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا أو الرقبة فحرى من ولد في الإسلام **كسائر** فمن
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل قال لا أرأيه أنت على مثل ظمري قال عتق **كظهم**
رقبة أو إطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين **قما** تضمن هذان الخبران من لفظ لفظة
أو الموضوع للتحخير الوجه فيه أن نحلها على الترتيب بدلالة الأخبار الأولية المطابقة لظاهر
القرآن وقد وردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفيا وفيما ذكرناه كفاية لنشأ الله

كتاب الصيد والذبائح

ابواب صيد السمك باب التهي عن صيد الجري والمار ما هي والامار الحسين

بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل الجري والمار ما هي
ولا طافيا ولا طحا لا لأنه بيت الدم ومضغة الشيطان **عنه** عن محمد بن خالد عن أبي الجهم
عن رفاعة عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجري فقال والله ما رأيت
قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراما **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يكره من السمك فقال أما في كتاب علي عليه السلام فإنه نفى عن
الجري **عنه** عن صفوان عن منصور بن حازم عن حمزة بن أبي سعيد قال خرج أمير المؤمنين
عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجناه معه فمشى حتى انتهى إلى موضع أصحاب
السمك فجمعهم ثم قال تدرون لأشئ جمعتمكم فقالوا لا فقال لا تشربوا الجري والمار ما هي
ولا الطافي على الماء ولا تبيعوه **عنه** عن ابن فضال عن غيره واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله
عليه السلام قال الجري والمار ما هي والطافي حرام في كتاب علي عليه السلام **قاما** ما رواه الحسين
بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يكره شيء
من الحيتان إلا الجري **عنه** عن فضالة عن ابنان عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا يكره من الحيتان شيء إلا الجري قالوا وجه في هذين الخبرين وما جرى مجرىهما أنه لا يكره كراهية
الخطأ الجري وإن كان يكره كراهية الذنب والابستجاب وما قد مناه من الأخبار وإن تضمن بعضها
لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فيجوز على هذا الضرب من التخييل الذي قد مناه
والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عمار عن زرارة

قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال وما الجريث فنقته له فقال قل لا أجد فيها أوصى
إلى محرماً على طاعم يطعمه إلى آخر الآية ثم قال لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرن إلا الخنزير بعينه
ويكره كل شيء من الجريثين قشر مثل الوراق وليس يحرم إنما هو مكروه عنه عن عبد الرحمن
بن أبي بجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجريث المأوى
والزئير وما يليق قشر من السمك أحرام هو فقال لي يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الإتمام قل لا أجد
فيما أوصى إلى محرماً قال فقرأتها حتى فرغت منها فقال إنما المحرام ما حرم الله وسهوله في كتابه ولكنهم
قد كانوا يبيعون أشياء ففرضنا قايماً **باب** تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عما يوجد من السمك طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً فقال لا تأكله عنه عن محمد بن عثمان عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً
على الماء ويلقيه البحر ميتاً أكله قال لا عنه عن فضالة عن القسم بن بريد عن محمد بن مسلم

سألت
تأكله

عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تأكل ما نهد الماء من الحيتان وما نصب الماء عنه **قاصداً**
ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن جعفر عن رجل عن زرارة قال قلت لسمك يلب من الماء
فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال كلها قالوا وجه في هذا الخبران فجعل علي أنه لما خرجت
من الماء ما خذها وهي حية ثم ماتت جازاً كلها ولو ماتت قبل أن ياخذها لم يجز ذلك **بديل**
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العماري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عنهما السدي
قال سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقعت على الحد فماتت أبيع أكلها قال إن أخذتها قبل أن تموت
ثم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها **فصل** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي

بن الحكم عن ابن عن سلمة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول
في الصيد والسمك إذا ادركتها وهي تضطرب وتضرب بيدها وتخرق ذنبها وتطرف بعينها
في ذكاته **قاصداً** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة قائماً بعد ذلك وقد قدم
فيها سمك فيموت فقال ما علمت يدك فإن باس كل ما وقع فيها عنه عن ابن أبي عمير عن حماد
بن عثمان عن الحلبي قال سألت عن الحظيرة من القصب فجعل في الماء للحيتان فدخل فيها
الحيتان فيموت، بعضها فيها فقال لا بأس به أن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصيدها قالوا وجه

نظر في

في حديثي الخبيري ان نخلها ما على انه اذ الميقين له مامات في الماء مما سمعت فيه واخرج منه
جان اكل الجميع واما مع التمين فلا يجوز على حال **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الرحمن قال امرت جاري يسألني ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل صاد سمكا ومن احيا ثم اخرج من بعد ما مات بعضهم فقال ما مات فلتاكل فانه
مات فيما فيه حيا انه فكتينا في هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هرون
بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابي يقول اذا ضوب
صاحب الشبكة بالشبكة فما اصاب فيها من سمى او ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يوكل فيه
الطافي من السمك لان الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الاخبار الاولة سواء من انه اذ الميتمزله
الميت من الحي جاندا اكل الجميع فاما مع تمين فلا يجوز حسب ما قدمنا **باب** صيد الجوس
للسماك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن صيد الحيتان وان لم يسم فقال لا بأس سألته عن صيد الجوس السمك اكله فقال ما كنت
لاكله حتى انظر اليه **عنه** عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن مجوسي يصيد السمك ايتكل منه فقال ما كنت لاكله حتى انظر فيه قال حماد حتى اسمعه
يسمى قال الشيخ رحمه الله الذي ذكره حماد في تاويل الخبر غير صحيح لانا قد بينا في الرواية الاولة
انه لا يراعى في صيد السمك التسمية **و** يزيد ذلك بيانا ما رواه علي بن ابيه عن عمرو بن عقبة عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الحيتان
فان لم يسم عليه قال لا بأس به ان كان حيا ان تاخذه **عنه** عن فضالة عن العلا عن محمد بن
مسلم عن احدهما عليهما السلام مثل ذلك قال وسألت عن صيد السمك ولا تسمى قال لا بأس
فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجوس حين يضرعون بالشباك وليمون بالشرك
فقال لا بأس بصيدهما صيدا حيتان اخذه **عنه** عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد
عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي
يصيد الجوس **الحسين** بن سعيد عن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن صيد الجوس لسمك حين يضرعون بالشباك لا يسمون ولا يهودى ولا يسمى قال
لا بأس انما صيد الحيتان اخذه **عنه** عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد

كراهية صيد الليل سنة ٢٠

قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيتان التي يصيد بها المجوس فقال إن علياً عليه السلام كان يقول للحيتان والجواد ذك **عنه** عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال قلت لأبي عبد الله ما تقول فيما صادت المجوس من الحيتان فقال كان علي عليه السلام يقول للحيتان والجواد ذك **عنه** عن الحسن بن علي الوشاح عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبأس بكوا مع المجوس ولا بأس بصيدهم لسوء حال وجه في هذه الأخبار إن تخلوا على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا أخذوا الإنسان منهم حياً قبل أن يموت فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء حياً لأنهم لا يؤمنون على ذلك **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبيان عن عيسى بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس فقال لا بأس به أعطوك

حياً والسمك أيضاً ولا فلا تجز شهادتهم لأن تشبه **ابواب الصيد باب كراهية**

صيد الليل **محل** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع عن أبي عبد الله عليه السلام قال غي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اثنين الطير بالليل وقال إن الليل أمان لها **عنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأخذا بالفرخ في أعشاشها ولا الطير في منامه حتى يصبح ولا تأخذا بالفرخ في عشه

الفرخ

حتى يربيش فإذا طلا فأنزله قوسك وانصب له فخاك **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن طوق الطير

بالليل في وكها فقال لا بأس بذلك **أحمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن

أبي الحسن عليه السلام مثله **الصفار** عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن

أبي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت جعلت فداك ما تقول في صيد الطير في لوكانها والوحش

في أوطانها ليلداً فإن الناس يكرهون ذلك فقال لا بأس بذلك قال وجه في هذه الأخبار إن تخلوا

على الجواز ورفع الحظر وانتهوا لأنهم لا يكرهون ذلك **باب**

كراهية لحم الغراب **محل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى الواسطي قال سئل

الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع قال فقال أنه لا يؤكل وقال قد أحل لك الأسود **محل** بن

يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال

سألت عن الغراب الأبقع والأسود أحل كله فقال لا يحمل شيء من الغرابين مزاج ولا غيرة **فاما** ما رواه

كراهية لحم الخفاف

١٣٢

له التقرير الباع
عن الدرس ١٢ من

الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام انه قال ان كل
الغراب ليس بمحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا نفست ثمانية عن كثير من ذلك **عجل** بن
اسد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يعقوب الخزاز عن غيث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن ابي
انكروا اكل الغراب لانه فاسق فكلنا في الاخبار الاولى لان الوجه ان نعلمها على رفع الخطر وان كان
مكروها لان الاخبار الاولى تناولت ذلك على وجه الكراهية وقوله لا يجل شئ من الغراب معنى لا يجل

حلالا طلقا ليس بشئ من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم **باب كراهية لحم الخفاف** **عجل**

بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال بينا نحن نعود عند
ابي عبد الله عليه السلام اذ قر رجل بيده خطاف مذبح فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى اخذ
من يده ثم دحى به ثم قال اعاكم امكم بهذا ام فقيهكم لقد اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله
عليه وآله نعى عن قتل الستة النخلة والتملة والصفدع والصرد والمهدد والخطاف **فأما ما رواه**

محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
عمر بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطافا في الصحراء او يصيده اياكله فقال
هو مما يؤكل عن الوبر يؤكل قال هو حرام قال وجه في قوله عليه السلام هو مما يؤكل ان نخل على التعجب من
ذلك دون الاخبار عن اباحته ويجري ذلك مجرى احدنا اذا رأى انسانا يأكل شيئا تنافا فما لا نفست

هذا شئ يؤكل وانما يريد تجميعه لا اخباره عن جواز ذلك **باب جواز اكل ما ذبحه الكلب للمسلم**

ان اكل منه **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم
 وغير واحد عنها جميعا **أما** قال في الكلب يرسل الرجل ويسمى قال ان اخذه فادكت ذكاته فدكه و
ان ادكته قد قتلته واكل منه فكل ما بقى **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن احمد عن يونس بن يعقوب

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادكه وقد قتل قال كل وان اكل عنه
عن علي بن الحكم عن سيف بن عيرة عن ابان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال سمعت سلمان يقول
كل مما امسك الكلب وان اكله ثلثيه عنه عن علي بن الحكم عن سيف عن منصور بن حازم عن سالم

الاشل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صبيد كلب علم قد اكل من صيده قال كل منه **عجل**
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان بن عثمن عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فاخذ صيدا واكل منه اكل من فضله قال
كل ما قتل الكلب اذا سميت وان كنت ناسيا فكل منه ايضا وكل فضله عنه عن علي بن الحكم عن

في جواز اكل ما ذبح الكلب المعلم
٢٢٣

موسى بن بكر عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صيد الكلب اذا ارسله وفتى فلياكل
تماما مساك عليه وان قتل وان اكل كل ما بقي **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد البازي والكلب اذا اصاد فقتل **مسألة**
واكل منه اكل فضله ام لا فقال لا بلما قتل الطير فلا تأكله الا ان تذكيه واما ما قتله الكلب وقد كرت
اسم الله عليه فكل وان اكل منه **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب
عن ابي سعيد المكناري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد وليس في قتل
وياكل منه فقال كل وان اكل منه **عنه** عن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الا شل
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيده وقد اكل منه فقال لا بأس
انما اكل وهو لك حلال **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الكلب يصطاد في اكل من صيده اناكل بقيته قال نعم **فاما** ما رآه الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب المعلم للصيد
هو قول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون ما عليكم الله فكلوا مما امسكن عليكم
واذكروا اسم الله عليه قال لا بأس ان تأكلوا مما امسك الكلب مما يأكل الكلب فاذا اكل الكلب منه
قبل ان تذركه فاذا اكل منه قال وسألت عن صيد الفهد وهو معلم للصيد فقال ان ادركته حيا
فذكه وكله وان قتله فلا تأكل منه **عنه** عن فضالة بن ايوب عن رفاعه بن موسى قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال كل فقلت اكل منه فقال اذا اكل منه فلم يمسه
عليك انما امسك على نفسه فالوجه في هذين الخبرين ان تحملهما على احد فحين احدهما ان تحملهما
على انه اذا كان الكلب معتادا اكل ما يصطاده فانه لا يؤكل ما بقي منه ولا غاي كل بقيته اذا كان
ذلك شاذا فامدا والوجه الاخر ان تحملهما على ضرب من التقيت لان الفقهاء من يقول ذلك
يجل بانهم امسك على نفسه لا عليك **يدل** على ذلك ما رآه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكيم بن حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت انهم يقولون اذا اكل
منه فانما امسك على نفسه فلا تأكله قال وليس قد جامعوك على ان قتله ذكاته قال قلت بل
قال فما يقولون في شاذها وحليها فكاه قال قلت نعم قال فان السبع جاء بعد ما ذكى فاكل بعضها
يؤكل البقية فاذا اجابوكم الى هذا اخقل امكنهم يقولون اذا ذكى هذا واكل منها لم ياكلوا منها **والله اعلم**

في صيد كلب الجوس ٢٢٢

واذا ذكرى هذا ما كل اكلتم ويجوز ان يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد فهد من السباع لان ذلك يسمى
كلباً في اللغة وان لم يقل احد من الشرقيين قولنا مكلبين فيما يصطاد به الفهد ما يصطاد به شبيهه لا ياكل الا ما ادركه
ذكاته على ما استنبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** صيد كلب الجوس الحسن بن
سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن كلب الجوس يا اخد الرجل المسلم فيسمى حين يرسله اياكل منه مما اسلك عليه فقال نعم لانه
مكلب وذكر اسم الله عز وجل عليه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف
بن عيرة عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت
كلب مجوس استعيبره افاصيده قال لا تأكل من صيده الا ان يكون علمه مسلم فلا ينأق الاول
لان الوجه في هذا الخبر ان شمله على لانه اذا لم يعلم المسلم ولا يسمى عند ارساله فلا يجوز اكل ما يصيد
فاما اذا علمه وسمى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الاول والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلب الجوس لا تأكل
صيده الا ان ياخذ المسلم فيعلمه فيرسله وكذلك البازي وكلب اهل الذمة وبناهم حلال
للمسلمين ان ياكلوا صيدها **باب** انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي الا ما ادركه ذكاته
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه كره
صيد البازي الا ما ادركه ذكاته **عنه** عن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل باذاه فاخذ صيداً واكل منه تأكل
من فضله فقال ما قتل البازي فلا تأكل منه الا ان تدبجه **عنه** عن القاسم بن ابان عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صيد البازي والصقور فقال لا تأكل ما قتل الباز والصقور
ولا تأكل ما قتل سباع الطيور **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن صيد الباز
والصقور والطير الذي يصيده فقال ليس هذا في القرآن الا ان تدركه حيا فتذكيه وان قتل
فلا تأكل حتى تذكيه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر
عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني اسألك جعلت فدا الله عن البازي اذا اسسك
صيده وقد سمي عليه فقتل الصبي هل يحل كله فكتب بخطه وخاتمه اذ سمعته اكلته وقال علي بن
مهزيار قرأته **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن ابي مريجة الانصاري قال سألت
ابا جعفر عليه السلام عن الصقورة والباز من الجوارح هي قال نعم بمنزلة الكلب **عنه** عن البرقي

باب حكم لحم الكاهلية

عن سعد بن سعد عن زكريا بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر
يقتل صيده والزجل ينظر اليه قال كل منه وان كان قد اكل منه ايضا شيئا قتل فهدت عليه
ثلاث مرات كل ذلك يقول مثل هذا آقا لوجه في ذابيل هذه الاخبار ان غلبها على التقية التي فيها
لان سلاطين الوقت كانوا يريدون ذلك وفقهاؤهم كانوا يقولون يجوز في جهات الاخبار موافقهم
كما جاء غيرهما من الاخبار بمثل ذلك **والذي يدل على ذلك** ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
رياب عن ابي عبيدة القمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصقر والعقاب
فقال ان ادركت ذكاته فكل منه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل **الحسين بن سعيد** عن احمد
بن محمد عن الفضل بن صالح عن ابيان بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان يوفية
في زمن بني مية ان ما قتل للبازي والصقر فهو حلال وكان يتيقهم وانا لا اتقيهم وهو حرام ما قتل
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابي يفتي و
كان يفتي ومن ضاق في صيد البزاة والصقورة فاما الآن فانا لا نقاف ولا نخل صيدها الا ان يدرك
ذكاته وانه لفي كتب الله عز وجل ان الله عز وجل قال وما علمتم من الجولج مكليين ليسيء الكلاب
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الصقورة والبزاة وعن صيدهن فقال كل ما لم يقتلن اذا ادركت ذكاته وحل
الذكاة اذا كانت العين تطرف والرجل تركض والذنب يتحرك وقال ليست الصقورة والبزاة في القرآن
باب حكم لحم الكاهلية والنجيل واليغال **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم عن زيارته عن ابي جعفر عليه السلام انها سالاه عن لحم النجر
الكاهلية فقال نعم رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خير وانما نهي عن اكلها يوم خير وانما
نهي عن اكلها لانها كانت جملة الناس وانما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن **احمد** بن محمد عن
رجل عن محمد بن مسلم وعن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان المسلمين كانوا
اجتهدوا في خير ولا يبيع المسلمون في دوابهم فامر رسول الله باكلها الا قد حذر ولم يقل انها حرام وكان
ذلك سابقا على التقية **الحسين بن سعيد** عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن
ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الناس اكلوا اللحم ودوابهم يوم خير فامر رسول الله
صلى الله عليه وآله باكلها فقدمهم ونهاهم عن ذلك ولم يحرمها **عجل** بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن

تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لحم خنزيرة

لحوم الخيل والبغال فقل حلال ولكن الناس يماقونها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي
 الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 لحوم الحمير فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها يوم خيبر قال سألت عن كل لحم الخيل و
 البغال فقال هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن اكلها فلا تأكلها الا ان تضطر اليها **احمد بن محمد**
 عن علي بن الحكم عن ابيان عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لحم الخيل فقال لا تأكل
 الا ان تضطربك ضرورة ولحم الحمير لا هلية قال في كتاب علي عليه السلام انه يمنع اكلها **محمد بن**
 احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سألت عن لحم البزاة
 والخيل والبغال قال لا تأكلها فالوجه في هذا لا اخبار اكلها ان تحملها على ضرب من الكراهية دون ^{الحظر}
 بلكالة الاخبار الاولى **ويزيد** ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القناذل والوطواط
 والحمير والبغال الخيل قال ليس لحم الا ما ترمي الله كتابه العزيز وقد هي رسول الله صلى الله عليه وآله اليوم
 خيبر عن اكل لحوم الحمير واما غنمهم من اجل ظهورهم ان يقتلوه وليست لحمهم حرام ثم قال قرأ هذه الآية
 قل لا اجد فيما اوصى اتي غنما على طاعم يطعمه الا ان تكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزيرة فانه ريب
 او فسقا اهل لغزاته به **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن عماد عن بسطام
 بن قرعة عن اسحق بن حسان عن هشيم بن واقد عن علي بن الحسن السدي عن ابي هرون عن ابي سعيد
 الحمدي قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالادلاء بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه وآله والجرم
 الحري والضرب والكل لا هلية فالوجه في هذا انه ينادى على التقية لانه رواه رجال العامة حسب ما
 يعتقدونه ويروونه عن النبي صلى الله عليه وآله انه حرم ذلك ولا فعل من الا على ما تقدم من الاخبار

باب تحريم كل لحم الغنم اذا شرب من لبن خنزيرة **محمد بن يحيى** عن العباس بن معروف عن

^{حاضر} الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل ولنا حاضرو عن جدى
 وضع من خنزيرة حتى شب واشتد غظه ثم استعمله رجل في غنم له فخرج له نسل ما تقول في نسله
 قال اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه واما ما لم تقربه فهو بمنزلة الجنين كل ولا تستعمل عنه
محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبيد الله بن احمد الخبيكي عن ابن ابي عمير عن بشير بن مسلم
 عن ابي الحسن عليه السلام في جدى يضع من خنزيرة ثم ضروب في الغنم فقال هو بمنزلة الجنين فاعتر
 انه ضربه فلان تأكله وما لم تقربه فكله **محمد بن يحيى** عن احمد بن محمد عن الوشاء عن عبد الله

باب كراهية لحوم الجلالات

بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال لا تأكل من لحم حمل خضغ من لبن خنزيرة قال الشيخ رحمه الله هذا الأغبر كلها محمولة على أنها ذارض من الخنزيرة رضا عما قامت عليه لحمه ودمه وتشتد بذلك قوته فاما إذا كان دفعة أو دفعتين أو ما لا ينبت اللحم يشتد العظم فلا بأس بأكل لحمه بعد استبرائه بما سئله من الشاة الله وقد صرح في الحديث الأول بذلك حين سأل السائل فقال خضغ من خنزيرة حتى شب واشتد عظمه فاجابه حينئذ بما ذكرناه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن حمل غدي لبن خنزيرة فقال يذوقه وأعلقه الكسب والنوى والشعير والخنزير كان استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على خضغ شاة سبعة أيام ثم يؤكل كل لحمه

باب كراهية لحوم الجلالات محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجلاله وإن أصابك من عرقها فاغسله محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوما والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي خمسة أيام والبطة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة أيام والدجاجة ثلاثة أيام عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن أحمد بن الحسن الميثقي عن بابان بن عثمان عن لباسم الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في الأبل الجلالة قال لا يؤكل لحمها ولا يركب أربعين ليلة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من اللبن الأبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله عنه عن علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى يقيد ثلاثة أيام والبطة الجلالة خمسة أيام والشاة الجلالة عشرة أيام والبقرة الجلالة عشرين يوما والناقة أربعين يوما

فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن أكل لحوم الدجاج من الدساكروهم لا يصيدونها عن شيء يمر على العذرة مخلا عنها وأكل أكل بيضهن فقال لا بأس به قلدينا في هذا الخبر ما قدمنا من الأخبار لأنه ليس في الخبر أنها تكون جلالة بل فيها أنها تمر على العذرة وإنها لا تصيد عن شيء

باب لحم النجاس

وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة على انه لو كان في الخبر صريح بانها جلالة لمجاز لنا ان نقول قوله عليه السلام لا بأس به فيقتل ان يكون ارا بعد ان يستمرى ثلثة ايام حسب ما قدمنا ولا في نقل ان لحم الجذلات حرام على كل حال على انه قد روي ان الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قلناه اذا لم يخلط غذاها بغير العذرة فما اذا كانت تخالط فلا بأس باكل لحمها بين ذلك **ما رواه** محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل عن جعفر بن محمد عن ابي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولا ثم ذبحت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به وكذلك اذا اعتلفت العذرة ما لم يكن جلالة والجلالة التي تكون ذلك غذاؤها **محمد بن** يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجملة لا بأس باكلهن اذا كن يخالطن **باب** لحم النجاس **محمد بن** احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن لحوم النجس والبانها فقال لا بأس ولا ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن بكر بن صالح عن سليمان الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول لا اكل لحوم النجاس ولا امرأها ياكلها في حديث طويل لان قوله عليه السلام لا اكله اخبار عن امتناعه من اكله وقوله لا امرأها في ان يكون ذلك ما مورأه ولو كان كذلك لوجب اكله وليس ذلك قولا لاحد ليس في الخبر ان ذلك حرام وليس مباح فبيننا في الخبر الاول على ان تحريم لحم النجاس شئ كان يقوله ابو الخطاب لعنه الله واصحابه فيؤمن ان يكون سليمان الجعفي سمع بعض اصحابه يقول ذلك ليستد اليه فراه عن ابي الحسن عليه السلام ظنا منه بصدقه وحسن اعتقاده فيه **يدل** على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان رجلا من اصحاب ابي الخطاب نجا عن اكل النجس وعن اكل الحمام المسرول فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس به كوي النجس وشرب الباغها واكل لحومها واكل النجاس **المسرول** **باب** انه لا يجوز الذبح الا بالحيدين **احمد بن** محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يؤكل ما لم يذبح بالحيدين **محمد بن** يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عث بن عيسى عن سماعة قال سألته عن الذكاة فقال لا يذكي الا بحديدة فهي عن ذلك امير المؤمنين عليه السلام **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن النبيمة بالليطة وبالمودة فقال لا ذكاة الا بالحديد **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العود والقصة والحجر قال فقال علي لا يصح الا بحديدة **فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام** قال سألت ابا عبد الله عن رجل لم يكن بحضرته سكين فيذبح بقصة فقال اذبح بالحجر والعظم والقصة والعود اذ لم تصب الحديد اذ قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المروءة والقصة والعود يذبح بهن اذ الميحدوا سكيننا قال اذ افري الادراج فلا بأس **عنه** بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيه عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديدة اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديدة فاذبحها بحجر **فأوجه** في هذه الاخبار ان نخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد فاما مع وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح **باب ذبائح الكفار** الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي المعز عن ساعة عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن ذبيحة اليهودي والنصاري فقال لا تقربها **عنه** عن محمد بن سنان عن قتيبة **عنه** قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال لا ذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما تتكاري هؤلاء الكفار في قطع الغنم وانما هم عبدة النيران واشباه ذلك فتسقط المعارضة فيذبحونها ويبيعونها فقال ما احب ان تفعله في مالك انما الذبيحة اسم ولا يقمن على الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن اسحق بن جابر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في انيتهم يعني اهل الكتاب **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال سألت رجلا ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال الغنم يرسل فيها اليهودي والنصاري فيعرض فيها المعارضة فتذبح انا تأكل ذبيحته فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا تدخل عنهما مالك ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليها الا مسلم فقال له الرجل احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هو يحبوب واشباهها **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ذبائح نصاري العرب هل يؤكل فقال كان علي عليه السلام يفي عن اكل ذبائحهم وصيدهم فقال لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اصحبتك **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله

قال صاحب المعلين بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فاكل حذابية اليهودي والنصراني وابلها
الأخر فاجتمعوا عند أبي عبد الله عليه السلام فاخبروه فقال يكما الذي اياه فقال انا قتل احسنت
عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لا يذبح اضحية لك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي وان كانت امرأة فلتذبح لنفسها **عنه**
عن فضالة عن ابيان عن سلة ابي حفص عن ابي عبد الله عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام
قال لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى لا يذبحها الا مسلم **عنه** عن القاسم بن محمد عن علي عن
ابي بصير قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل من ذبيحة المجوسي قال وقال لا تأكل ذبيحة
نصارى تغلب فانهم مشركوا العرب **عنه** عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيدا الشحام
قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذي فقال لا تأكله ان سمى وان لم يسم **عنه** عن
حنان بن سدير قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام انا وابي قال فقلنا له جعلنا فداك
ان لنا خلطا من النصارى وانا ناتيهم فيذبحون لنا الدجاج والفرخ ولجدي اناكلها قال فقال
لا تأكلوها ولا تقربوها فانهم يقولون على ذبايحهم ما لا احب لك اكلها قال فلما قدمنا الكوفة
دعانا بعضهم فايينا ان نذهب فقال ما بالكم كنتم تاتوننا ثم تركتموه اليوم قال قلنا ان عالمنا
فما نازعكم يقولون في ذبايحكم شيئا لا يحب لنا اكلها فقال من ذبايح العالم اذا والله اعلم من خلق الله
صدق والله انا نقول باسم المسيح **عنه** عن فضالة بن ايوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن نصارى العرب اناكل ذبايحهم فقال كان على علي عليه السلام
يقضي عن ذبايحهم وعن صيدهم وعن مناكحتهم **عنه** عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن
ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فانهم ليسوا
اهل الكتاب **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسن بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام انا تكون في الجبل فتدبعت الرعاة الى الغنم فرما عطيت الشاة فاصابها
شيء فدبحوها فناكلها فقال انما هي الذبيحة فلا تؤمن عليها الا المسلم **عنه** عن النضر بن سويد
عن شعيب بن عفرقوني قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ومعتا ابو بصير فانا من اهل الجبل
يسئلونه عن ذبايح اهل الكتاب فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله تعالى في
كتابه فقالوا له نحب ان نتخبرنا فقال لا تأكلوها **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن الحسن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال له رجل اصلحك الله ان لنا جارا قصا ابا وهو يبيح يهوديته

فخذ بائع اهل الكتاب بكرهم

فيذبح له حتى يشتري منه اليهود فقال لا تأكل ذبيحته ولا تشتري منه **الصفار** عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن بصري عن عمار عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا يذبح لشرككم الا اهل بيتكم ولا تصدقوا بشئ من دنسكم الا على المسلمين وتصدقوا ما سواه غير الزكاة على اهل الذمة **عنه** عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابي المغيرة حميد بن المشق عن العبد الصالح علي عليه السلام انه يسأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا يقر بها **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتاني رجلان اخضا من اهل الجبل فسألتني احدهما عن الذبيحة فقلت لا تأكل قال محمد فسألتني انا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال لا تأكل منه **قاصدا** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن حمران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب اليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى يتمعه يذكر اسم الله قلت المجوسي فقال نعم اذا سمعته يذكر اسم الله اما سمعت قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه** عن فضالة بن ابوبعير عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كل ذبيحة المشرك اذا ذكر اسم الله عليه وانت تتع ولا تأكل ذبيحة نصاري العرب **عنه** عن محمد بن ابي عمير عن جميل ومحمد بن حمران انهما سئلا ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس فقال كل فقال بعضهم انهم لا يسمون فقال فان حصروهم فلم يسموا فلا تأكلوا وقال اذا غاب فكل **عنه** عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اهل الكتاب ونسألتهم فقال لا بأس به **عنه** عن القاسم بن محمد عن جميل بن صباح عن عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في ذبائح النصارى فقال لا بأس بها قلت فانهم يذبحون كوثا عليها المسيح فقال انما ارادوا بالمسيح **عنه** عن الحسن بن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي فقال حلال قلت فان سعى المسيح قال وان سعى فانه انما اراد به الله **عنه** عن فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن الورع بن زيد قال قلت لابي جعفر عليه السلام حدثني حديثا وامله علي حتى اكتبه فقال ابن حنبل عن اهل الكوفة قال قلت حتى لا يرد علي احد ما تقول في مجوس يقول قال يسم الله ثم يذبح قال قلت مسلم ذبح ولم قال لا تأكل ان الله تعالى يقول فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **عنه**

باب ذبايح من نصب العداوة لآل محمد

فاذا شهدتموه قد ستموا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدتم فلا تاكل وان اتاكم رجل مسلم
 فاخبرواكم انهم يسموا فكل عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حمزة قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى والجوس فقال سمعتهم يسمون او يشهدون
 من رأهم يسمون فكل وان لم يسمهم ولم يشهد عندك من رأهم فلا تاكل ذبايحهم **الصفار**
 عن احمد بن محمد عن البرقي عن احمد بن محمد بن يونس بن عمار قال قلت لابي الحسن عليه السلام اهذهي
 الى قرابة لي نصراني دججا و فراخا قد شواها و عمل لي قالو ذبة فاكله قال لا بأس به **احمل** بن محمد
 بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابي اسمعيل بن عيسى قال سألت النضر عن ذبايح اليهود والنصارى
 وطعامهم قال نعم فأقول ما في هذه الاخبار انما لا تغار من الاخبار الاولة لان الاولة اكثر وايضا
 فمن روى هذه الاخبار عن روى ما ذكرناه او لا من الخطم منهم **احمل** بن محمد بن سفيان بن عمار بن مسعود
 بعد ذلك من هذا كله لاحقت وجهاين احدهما ان نخلوها من حال الضرورة دون حال الاختيار
 لان عند الضرورة لا تخل الميتة فكيف ذبيحة من خالف الاسلام **احمل** بن محمد بن عيسى قال قلت لابي الحسن عليه السلام
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي حمزة القمي عن ذكره ان ابا عبد الله عليه السلام قال قال لي ابا الحسن عليه السلام
 اني اتهمك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت الضرورة اليه **الوجه**
 الثاني ان يكون هذه الاخبار وردت في مورد التقية لان جميع من خالفنا يرى اباحة ذلك **احمل** بن محمد بن عيسى
 على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن احمد بن بشر عن ابن ابي عقيلة الحسن بن ايوب
 عن احمد بن كثير الرقي عن بشير بن ابي غيلان الشيباني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح
 اليهود والنصارى والنصاب قال فلو شدة وقال كلها الى يوم **باب** ذبايح من نصب
 العداوة لآل محمد عليهم السلام **الحسين** بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة عن ابي بصير
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ذبيحة الناصب لا تاكل عنه عن حماد بن عيسى عن
 الحسين بن المختار عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام انه لم يقل ذبايح الحرورية **احمل** بن محمد بن يحيى
 عن احمد بن حمزة عن محمد بن علي عن موسى بن يعقوب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل يشترى اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من اخوانه فتمت الشراء
 من النصاب فقال اي شيء نسألون ان تقول ما ياكل الا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير قلت سبحان الله
 مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقال نعم واعظم عند الله من ذلك ثم قال ان هذا في قلبه على المؤمنين
 مرض **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابي ربيعة عن حماد بن عمار بن جعفر

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة
٢٧٢

قال سمعته يقول لا تأكل ذبيحة الناصب الا ان تستمعه ليمتني **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن الحسين عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلى لكره حلال اذا ذكر اسم الله عليه فلا ينال في الاخبار ولا دولة لشئيين احدهما من نصب الحروب والعداوة لال محمد عليه السلام لا يكون دان بكلمة الاسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر والوجه الثاني ان يكون محمولا على حال التقية **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن ابي المعز والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن ذبيحة المرجي والمجوسي فقال كل وقت واستقر حتى يكون يوماً ما ويكن ان يكون الخبر مختصاً بحال الضرورة محسب ما تضمنه الخبر الذي قد مرناه في الباب الاول عن ذكر ابي ادم من قوله اني انما اكل عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في حال الضرورة **باب** ما يجوز الانتفاع به من الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزرارة و محمد بن مسلم اللين واللها والبيضة والشعر والصفوف والقرن والنايب والحاقر وكل شيء يفصل من الدابة والشاة في ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله وصل فيه **الحسن** بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانتفعة يخرج من اجدى الميت قال لا بأس به قلت اللين يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به قلت و الصوف والشعر وعظام الفيل والمجدد والبيض يخرج من الدجاجة فقال كل هذا لا بأس به **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن وهب عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال علي عليه السلام ذلك الحرام محضاً فهذه رواية شاذة ورواها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيننا فيما مضى ويقتل مع تسليم الخبر ان تحمل على ضرب من التقية لانه مذهب بعض العامة **باب** التحريم جلود الميتة **محمد** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن المختار بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت اليه اسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكي فكتب لا ينتفع من الميتة باهاب و لا عصب وكل مما كان للسفهاء من الصوف ان جزا الوبر والانتفعة والقرن ولا تنتفع الى غيرها **والشعر** انشاء الله **الحسين** بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن اكل الجوز و تقليد السيف وفيه الكيفية والعزى فقال لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة **فاما** ما رواه الحسين

كتاب الاطعمة والاشربة

٢٢٣

بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة
يدبغ فيصيب فيه اللبن والماء فاشرب منه فاقضأ قال نعم وقال يدبغ ويتنفع به ولا يصلى فيه
قال حسين وسأله ابو عن الانثقة يكون في بطن العناق والجدى فهو ميت فقال لا بأس به **عنه**
عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكهفت فرخص فيه وقال
ان لم عيسه فهو افضل قال الوجه في هذين الخبرين ان شحلهما على ضرب من التقية لان جلد الميت

لا يطعم عندنا بالدباغ على ما بينا في كتاب الصلوة

كتاب الاطعمة والاشربة

باب اكل الربيثا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
عمر بن حفصة قال حملت الربيثا في صورة حتى دخلت بها على ابي عبد الله عليه السلام فسألته عنها
فقال كلها وقال لها قشر **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت اليه اخذت الناس في
الربيثا فأتى فيها فكتب لا بأس بها **عنه** عن بكر بن محمد وعمر بن ابي عمير جميعا عن الفضل بن يونس
قال تغذى ابو عبد الله عليه السلام عندي بمقي ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات وفيه الربيثا
فقال له محمد بن زيد هان الربيثا فاخذ لقمة فغمسها فيه ثم اكلها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى
عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى
السباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الربيثا فقال لا تأكلها فانها لا تغرفها في السمك
يا عمار قال وجه في هذا الخبر ان نحل على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الاخبار الاطعمة والاشربة
التي اصرحنا هاذا في كتابنا الكبير **باب اكل الثوم والبصل الحساين**
بن سعيد عن فضالة عن داود بن خرقد عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما نهي رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله لريحه وقال من اكل هذه البقلة انخبثتة فلا يقرب مسجدنا فاما من اكله ولم يأت
المسجد فلا بأس **عنه** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن الثوم والبصل والكراث فقال لا بأس باكله تيا وفي القدر ولا بأس بان يتناولى بالثوم ولكن اذا
كان ذلك فلا يخرج الى المسجد **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن
زرارة قال حدثني من اصدق من اصحابنا فسألت احدهما عليهما السلام عن الثوم فقال اعد كل صلوة
صليتها ما دمت تأكله قال وجه في هذا الخبر ان نحل على ضرب من التغليظ في كراهته دون الحظر
الذي يكون من اكله لان مقتضى استحقاق الدم والعقاب بدلالة الاخبار الاطعمة والاشربة

عوان كل هذه الاشياء لا يوجب عادة الصلوة **باب** كراهية شرب الماء قائما الحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشرب الرجل وهو قائم قال وجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية
دون التحريم **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن اسمعيل بن ابي زياد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب قائما **باب** التحريم يصير خلافا يطرح فيه محمد
بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الخمر العتيقة يجعل خلافا قال لا بأس **الحسين** بن سعيد عن فضالة
بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها
خلافا قال لا بأس **عنه** عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
في الرجل يباع عصيرا فحبسه السلطان حتى صار خمر فجعل صاحبه خلافا قال اذا تحول عن اسم الخمر
فلا بأس به **عنه** عن ابن ابي عمير وعلی بن حديد عن جميل قال قلت لا يبيع الله عليه السلام تكون
لي على الرجل الدرهم فيعطيني بها خمر ا فقال خذها ثم اضدها قال على عليه السلام واجعلها خلافا **محمد**
بن اسحق بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد العزيز بن المهدي قال كتبت الى الرضا عليه السلام جعلت
فدراك العصير يصير خمر ا فيصير عليه الخمر وشي يغيره حتى يصير خلافا قال لا بأس به **فاما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن حسين الاحمسي عن محمد بن مسلم وابي بصير وعلی بن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخمر فقال لا الا ما جاء من قبل نفسه فادينا في
الاخبار الاولى لان الوجه فيه ان الخمر على ضرب من الكراهية لان الا فضول ان يترك ذلك حتى يصير
خلافا من قبل نفسه **فاما** ما رواه الحسين بن فضالة بن ايوب عن ابن بكير عن عبيد بن زائدة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلافا قال لا بأس به اذا جعل فيها
ما يقبلها قال الوجه فيه ايضا ما قلناه في الخبر الاول **سواء** **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن
خالد عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى
يخضع فقال اذا كان الذي يصنع فيها فهو الغالب على ما صنع فلا بأس **فاما** ما رواه محمد بن ابي الظاهر
بالاجماع لانه لا خلاف ان ما يقع فيه الخمر انه ينجس واذا نجس فلا يجوز استعماله وان كان غالب عليه
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك
عن زكريا بن آدم قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة تبين مسكرو قطرت في قدر فيه لحم ومرق

كثير قال يميلق المرقا ويطعمه اهل الزمة او الكلاب والحمير غسله وكله قلت فان قطريه للدم
 قل لا دم تاكله لنا انشاء الله **باب** تحريم شرب الفقاع **احمد** بن محمد بن احمد بن الحسن
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الفقاع فقال هو خمر **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال كل مسكر حرام والفقاع حرام **احمد** بن محمد بن بكر بن صالح عن
 زكريا بن يحيى قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع واصفاه فقال لا تشربه
 فاعدت عليه ذلك اصفاه له كيف يصنع فقال لا تشربه ولا تراجعي فيه **الكشي** بن سعيد
 عن محمد بن اسماعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كراهة تشدد، **محمد**
بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن علي بن اسماعيل عن سليمان بن جعفر قال قلت لابي الحسن
 عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع فقال هو خمر مجهول يا سليمان فلا تشربه املافا يا سليمان لو كان
 احكامي والدار لي لجلدت شاربه وطلقت بايعه **احمد** بن محمد بن محمد بن عيسى عن الوشاء قال
 كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع فكتب حرام وهو خمر ومن شربه كان بمنزلة شارب
 الخمر قال وقال لي ابو الحسن عليه السلام لو ان الدار داري لطلعت بايعه و لجلدت شاربه وقال ابو الحسن
 الاخير عليه السلام حرام شارب الخمر قال عليه السلام هي خيرة استصغرها الناس **محمد** بن
 يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم وابن فضال قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر مجهول وفيه حد شارب الخمر **احمد** بن محمد عن
 محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر بعينها **عنه** عن محمد
 بن سنان عن الحسين القلانسي قال كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال لا تشربه
 فانه من الخمر **محمد** بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن ابي سعيد عن ابي جميل البصري قال كنت مع
 يوسف بن عبد الرحمن ببغداد وانا امشي معه في السوق ففلق صاحب الفقاع فقاعه فاصاب يوسف
 فرايته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له لا تقبل فقال ليس يريد ان اصلح حق ارجع الى البيت
 واغسل هذا الخمر ثم ثوبي قال فقلت له هذا ارياء وشق رويته فقال اخبرني هشام بن الحكم ان سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول واذا اصاب ثوبك فاغسله
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن مازم قال كان رجل من آل الحسن
 عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن احمد بن يحيى قال ابو احمد عن ابن ابي عمير ولا يعمل فقاع **يغسل**

قال الشيخ رحمه الله يكشف عما ذكره ابن أبي عمير ما رواه الحسين بن سعيد عن علقم بن عيسى قال كتب
عبد الله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني رايت ان تفسير الفقاع فانه قد اشتبه
علينا مكروه هو بعد غليانه لم قبله فكتب اليه لا تقرب الفقاع الا ما لم يضرا نية او كان جديدا فاما
الكتاب اليه اني كتبت اسأل عن الفقاع ما لم يغفل فانا في ان اشربه ما كان في انا جديدا وغير ضار
ولما عرف حد الضرر والجديد وسأل ان يقتصره لك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الغضارة
والزجاج والخشب ونحوه في الاواني فكتب يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر
ثلث عملات ثم لا تعد منه بعد ثلث عملات الا في انا جديدا والخشب مثله لك عنه عن احمد
بن محمد عن الحسن بن الحسين انهم عن ابيه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال سئل
عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويبيع ولا ادري كيف عمل ولا متى عمل ايجل ان اشربه قال لا

كتاب الوقوف والصدقات

محمد بن جعفر الزنار

باب انه لا يجوز بيع الوقف **محمد بن يعقوب** عن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى عن ابي علي

بن راشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداي ما اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي
فلما وفرت المال خربت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل المأنة في مالك ادفعها
الي من اوقفت عليه قلت لا اعرف لها دينا قال تصدق بغلتها **الحسين بن سعيد** عن فضالة
عن ابيه عن محمد بن ابي صالح قال امل ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق

فلان بن فلان وهو حي سوى بداره التي في بني فلان بحدودها صدقة لا تنافع ولا تذهب
حتى يرثها ولدت السموات والارض وانه قد اسكن خديته هذه فادنا وعقبه فاذا انقرضوا
فهي على ذي الحاجة من المسلمين **محمد بن يعقوب** عن حميد بن زياد عن الحسن بن ساعدة عن
احمد بن عبدوس عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **الحسين بن سعيد**
بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن ابي الاسود الدؤلي عن يعقوب بن عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال تصدق امير المؤمنين عليه السلام بداره في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله
الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو حي سوى تصدق بداره التي في بني زريق
صدقة لا تنافع ولا تذهب حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض واسكن هذه الصدقة

فلانا ما عاش وعاش عقبه فاذا انقرضوا في لذوي الحاجة من المسلمين **قاصدا** ما رواه محمد بن
بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام

باب من وقف متفاهم يذكر الموقوف عليه

٢٢٤

ان فلانا ابتاع ضيعة فاقفها وجعل لك من الوقف الخمس سئل عن بليد في بيع حصتك من بليد
او تقويمها على نفسه بما اشتراها او يدعيها موقفه فكتب عليه السلام في علم فلانا ان امره ببيع حتى
من الضيقة ولا يصح ان يبيع ذلك الى وان ذلك رأى انشاء الله او تقويمها على نفسه ان كان ذلك
او فقل له وكتبت اليه ان الرجل كتب ان يبيع من وقف بتيه هذه الضيعة وعليه من اختلافنا
والهليس يا من ان يتقاهم ذلك بينهم بعد فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف وتدخل الى كل انت
منهم ما كان وقف له من ذلك امرته فكتب بخطه الى واعلمه ان رأى ان كان قد علم الاختلاف
ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف امثل فانه ربما جاء في اختلاف تلك الامطل والنقوس
قالوجه في هذا الخبر ان يبيع ذلك اذ كان بالشهد الذي تضمنه الخبر من ان كونه
وقفا يؤدي الى ضرورة وقوع الاختلاف وهرج ومرج وخراب الوقف فيحدثان يجوز بيعه واعلم
كل ذي حق حقه على ان الذي يجوز بيعه انما يجوز لارباب الوقف لا بغيرهم والخبر الاول الذي
ذكرناه في صدر الباب الظاهر منه انه كان باعه غير الموقوف عليه فذكر لك لم يجز بيعه على
كل حال الذي يؤكد ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن جعفر
بن حنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف غلته على قرابة من ابيه وقرابة من
امه فلو رثته ان يبيعها الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم
وكان البيع خيرا لهم يا عطاء **باب** من وقف وقفا ولم يذكر الموقوف عليه **علي بن مهزيار**
قال قلت له روى بعض والديك عن ابيك عليه السلام ان كل وقف الى وقت معلوم فهو وقف
على الورثة وكل وقف الى غير وقت جهل مجهول فهو باطل على الورثة فقلت اعلم بقولك انك
فكتب عليه السلام هو عندي قال الشيخ رحمه الله الوقف متى لم يكن مؤبدا لم يكن صحيحا **علي**
ما تضمنه الاخبار الاولى في الباب الاول المتضمنة لشرط كتاب الوقف ومتى لم يكن مؤبدا
لا يصح على حال والمعنى في هذا الخبر ان يكون قوله كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب معناه
انه اذا كان الموقوف عليه مذكورا لانه اذا لم يذكر في الوقف موقفا عليه بطل الوقف و
لم يرد بالوقف الاجل وكان هذا اتعافا بينهم الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصفار
قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الوقف الذي يصلح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان
غير موقت فهو باطل ومردود على الورثة واذا كان موقفا فهو صحيح فمضى قال قوم ان الوقف هو
الذي يذكر فيه انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين الى ان يرث الله

قال محمد بن الحسن

باب من تصدق على ولد الصغار

٢٢٨

عز وجل لا يرثه ومن عليها قال وقال آخرون هذا موقت اذا ذكر انه لغلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخر الفقراء والمساكين الى ان يروى الله لا يرثه ومن عليها الذي هو غير موقت ان يقول هذا او ولم يذكر احدا فما الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل فوقع عليه السلام الوقوف بحسب ما يوقفه الله تعالى

باب من تصدق على ولد الصغار ثم اراد ان يدخل معهم غيرهم قسم **عجل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبذره يجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن ابي غفيلة قال تصدق ابو علي

بدار وقبضتها ثم ولد بعد ذلك اولاداً فادان ياخذها متى فتي تصدق بها عليهم فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك واخبرته بالقصة فقال لا تعطها اياه قلت فانه اذا يغاصم قال فخاصمه ولا تترك

صوتك عليه فالوجه في هذا الخبر انه ما لم يحجز له نقضها من حيث كانت مقبوضة ولا اول لم يكن كذلك فجاز له ان يغير ذلك ولم يسع له تغيير هذه وليس لاحد ان يقول ليس يروى محمد بن مسلم ان قبض الوالد قبض الصغار لا تمتلئ عليهم ولا يجوز له نقضه فاقولكم في الجمع بين هذه

الاخبار **روى** ذلك احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولده قد ادركوا اذا لم يقضوا حق ميوت فهو ميراث وان تصدق

على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان ولده هو الذي يلي امره وقال لا يرجع في الصدقة اذا انتفى وجه الله تعالى قال الهبة والخلعة يرجع فيها ان شاء جيزت اولم يحجز الا الذي رجم فانه لا يرجع فيه

قيل لما الذي تضمن هذا الخبر ان الصدقة على الاولاد الصغار جائزة وليس فيه انه لا يجوز تغييرها ونحن وان جوزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها بحالة ونقلها الى غيرهم ولما ليسوع ان يدخل

فيها معهم غيرهم وعلى هذا الوجه لا يتناقض الاخبار **والذي** يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن ابيه قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض

ولده بطرف من ماله ثم يبذره بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال لا بأس **عن** الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام

عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبذره بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبينه له ان يدخل معهم

من ولده غيرهم بعد ان اباهم بصدقة فقال ليس ذلك الا ان يشترط انه من ولده هو مثل من تصدق

عليه فذلك له **والذي يدل ايضا على ان الاولاد اذا كانوا صغارا لم يكن لهم الرجوع فيه اصلا**
 ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادركوا فقال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو
 ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الولد هو الذي يلي امره وقال
 لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتغاء وجه الله **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن السندي
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بعد
 وهم صغارا لان يرجع فيها قال لا الصدقة لله **احمل** بن محمد عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدلها ان يحدث في ذلك شيئا فقال
 ان كان وقفها لولده وتغير ثم جعل لها فيما لم يكن له ان يرجع وان كانوا صغارا وقد شرط
 ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا اكبارا ولم يسلها اليهم لم يجز
 حتى يجوزوها فلان يرجع فيها لانهم لا يجوزونها وقد بلغوا **باب** من تصدق بمسكن
 على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا **ابان** عن ابي الجارود قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يشترط
 الرجل ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي قرابته فان شاء يسكن معهم وان تصدق
 بخادم على ذي قرابته خدمته ان شاء **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان
 عن عبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا تصدق
 بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين اخرج منها قلدينا في الخبر الاول لان الوجه في امره بالخروج
 من الدار انما الادب به صحة الوقف لانا بينا ان من صحته تسليم الوقف الى من وقف عليه وليس الغرض
 بذلك انه محرم عليه محذور ولا ينافي ذلك ما رواه علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن
 عن ابن ابي عمير عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صدقة مالم يقبض
 ولم يقسم قال يجوز لان الوجه في هذا الخبر انه يجوز صدقة مالم يقبض ونحن لم نقل ان ذلك
 غير جائز وانما قلنا انه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيرا في ذلك **باب** السكنى والعهر
الحسن بن محمد بن سماعه عن غير واحد عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حماد قال
 سألت عن السكنى والعهر فقال لا تنس فيه عند شرط طه فمات كان شرط حيا ته سكن حيا ته و
 ان كان فهو لعقبه كما شرط حتى يقبضوا ثم يرد الى صاحبه لانا **احمل** بن محمد عن محمد بن اسعيل
 عن محمد بن القضييل عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن السكنى والعهر فقال

٢٧٩
ليسكن

٢٧٩
لعقبه

ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط وان كان جعلها له ولعقبه حتى يفي عقبه فليس له ان يبيعها ولا يورثها ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال يبيعه وليس له ان يبيعها ولا يورثها قلت فرجل اسكن داره حياته قال يجوز ذلك قلت فرجل اسكن داره ولم يورث قال جائز ويخرجه اذا شاء **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حسين بن نعيم عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألت عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط قال نعم قلت فان احتاج يبيعها قال نعم قلت فينقض بيعه الدار والسكنى قال لا ينقض بالبيع السكنى كن لك سمعت ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة قلت فان رد على المستأجر مال جميع ما نزمه من الثقة والعمارة فيما استأجره قال على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك فلا بأس فاصا ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن زافع الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل جعل لرجل سكنى داره حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل له السكنى ارايت ان اراد الورثة ان يخرجوه من الدار لهم ذلك قال فقال اراي ان يقوم الدار بقية عادلة ثم ينظر الى ثلث الميث فان كان في ثلثه ما يحيط بقية الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بثمن الدار فله ان يخرجوه قيل له ارايت ان مات الرجل الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لورثة الذي جعل له السكنى قال لا فانضمن صدر هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوي وقد غلط في التاويل وهم لان الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انما يصح اذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من اسكنه فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الامر على ما ذكره الراوي المتأول الحديث من انه كان جعله مدة حياة صاحب الدار كان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث وقد بينا ما يدل على ذلك فانما ما رواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين قضى في العري انها جائزة لمن اعمرها فمن اعمر شيئا ما دام حيا فانه لورثته اذا توفي فلا ينافي ما قدمناه لان قوله فانه لورثته اذا اتوا يعني الذي جعل العري دون الذي جعل له ذلك ولولاد الذي جعل له العري لما قال انه لورثته

لأنه اذا مات عادت العري الى صاحبها ان كان حيا والى ولثته ان كان ميتا اللهم الا ان يجعل له
 ولده ولعقبه ما بقى منها احد على ما يتناه ويحتل ان يكون المراد بذلك اذا جعل العري لغیره من
 حياته هو فاذا مات الساكن فهو لورثته الى ان يموت هو ايضا ثم يعود ميراثا على ما قدمنا القول
باب من وهب لولد الصغار على بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن

دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئا هل يصلح ان يرجع فيه قال نعم لان يكون
 صغيرا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن
 قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار باجارية ثم تعبه

الاجارية وهم صغار في عياله اتري ان يعيدها او يقومها قيمة عدل فيشهد بثمنها عليا يدع
 ذلك كله فلا يبرئ لشيء منه قال يقومها قيمة عدل ويجنسب بثمنها لهم على نفسه وعيتمها **فاما**
 ما رواه على بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سألت هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة
 فيرجع فيها جازها او لم يجزها ان كانت لذي قرابة **احمد** بن محمد عن الحسين بن صفوان بن
 يحيى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل

المال الذي له عليه فقال له ليس عليك منه شيء في الدنيا والاخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه
 لولده قال نعم يكون وهبه له ثم نفعه فجعله لهذا الوجه في هذين الخبرين ان تحملها على انه اذا
 كان الولد كما راجاله الرجوع في الهبة وانما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم **وما** رواه احمد

بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد عن المعلى بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل لاحد ان يرجع
 في صدقة او هبة قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبة والنحلة فيرجع فيها جازها او لم يجزها
 وان كانت لذي قرابته قال وجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الاولين **سواء** **باب الهبة**

المعوضة **عجل** بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابان عن ابي يعقوب عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة لا يكون ابدا هبة حتى يقبضها والصدقة جائزة عليه **كنه**
 عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال بان
 بالجار في الهبة مادامت في يده فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها **على** بن الحسن
 بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن حصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال الهبة والنحلة
 ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هو ميراث فان كانت لصبي في حجره ولشهد عليه فهو جائز

عن رجل اقر لوارث له وهو مريض بدين عليه قال يجوز عليه اذا اقرب به دون الثلث ابن محبوب
عن أبي ولاد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر عند الموت لوارث بدين له عليه قال
يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارث بشئ قال جائز **احمد بن محمد بن علي بن النعمان** عن ابن مسكان
عن العلاء بن السائب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلا ما لا يقل
الموت قالت له ان المال الذي دفعته اليك لفلانة وماتت المرأة فاني اولياؤها الرجل فقال لو ان
كان لصاحبتنا مال لانزاه الا عندك فاحلف لنا ما قبلك شئ فغصحت لم فقال لم ان كانت المرأة
ما مونة عندك فاحلف لم وان كانت متهمه فلا تحلف وتضع الامر على ما كان فانما لها من مالها
ثلثه **قاصدا** ما رواه محمد بن اسحق بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني
عن جعفر عن ابيه عن علي بن عيسى عن السليم انه كان يروى النخلة في الوصية وما اقر عند موته ببلد ثبت
ولا بينة رده قال الوجه في هذا الخبر ان نخلة على انه اذا كان المقر متما على الورثة لم يقبل القرابة ^{بينه}
فان لم يقم بينة كان ما اقربه ماضيا من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي منصور
بن حازم واسماعيل بن جابر الملقم ذكرها فاما اذا كان مريضيا فما اقربه يكون من اصل المال مثل
سائر الدين **والذي يكشف عما ذكرناه** ما رواه محمد بن اسحق بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت
الى العسكري عليه السلام امرأة اوصت الى رجل واقرت له بدين ثمانية الف درهم وكن لك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس كل مالها اقرت به للموصي اليه
واشهدت على وصيتها واوصت ان يخرج عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها اربعائة درهم
وماتت المرأة وترك زوجها فلهم وكيف الخروج من هذا واشتبه الامر علينا وذكر كاتب ان المرأة
استشارته فسألته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا يصح تركتك الا باقرارك له بدين
ديهما حقة الشهود وتأمينه بعد ما ان ينفذ ما توصيه به فكتب له بالوصية على هذا واقرت
لوصي بهذا الدين فريأي ادام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا وتعرفنا بذلك
لتعمل به انشاء الله فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا مفقوما فيخرج الدين من رأس المال
انشاء الله وان لم يكن الدين حقا انفذ لها ما اوصت به من ثلثها كفي ولم يكف **قاصدا** ما رواه
محمد بن اسحق بن يحيى عن هرون بن مسلم عن ابن سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقر له بدين يعني اذا اقر المريض لاحد
من الورثة بدين لم يخلش لك قال الوجه في هذا الخبر ان نخلة على التقية لانه يتضمن الاوصية لوارث

ولا اقرار بدين وقد بينا ان اقرار الورثة يحكم فتبين فما بعد ان له ان يوصي او يرثه ان عرض ما يحتاج الى ذكره قد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فمن اداد الوقوف عليه وقف من هناك ويقتل ان يكون المراد بالتخبر انه لا اقرار بالدين فيما زاد على الثلث اذ كان مقملا لا ناقدا بينا ان ذلك لا يجوز اذا لم يكن المقترها مونا مرضيا ويكون ذلك ماضيا في الثلث الى ما دونه **باب** اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت **عجل** بن اسحق بن يحيى عن ابي عبد الله عن السدي بن محمد عن ابي النخعي وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على عليهما السلام في رجل مات وترك ورثة فاقتر احد الورثة بدين على ابيه ان يملزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كله فان اقر اثنان من الورثة وكانا عدلين اجيز ذلك على الورثة وان لم يكونا عدلين التزم في حصتهما بقدر ما ورثا وكذلك ان اقر بعض الورثة باخ واخت فانما يلزمه في حصته وقال على عليهما السلام من اقر اخيه فهو شريك في المال ولا يثبت لنسبه فان اقر اثنان فكذلك الا ان يكونا عدلين فيلحق لنسبه ويضرب في الميراث معهم **الفضل** بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن الشعبي وعن الحكم بن عتيبة قال كنا بباب ابي جعفر عليه السلام فجأت امرأة فقالت ايكم ابو جعفر فقيل لها ما تريدين فقالت اسأله عن مسألة فقالوا لها هذا فقيه عال عراقي فسألته فقالت ان زوجي مات وترك الف درهم ولى عليه مهر خمسمائة درهم فاخذت ميراثي واخذت مهرى ما بقى ثم جله رجل فادعى عليا الف درهم فشهدت له بذلك على زوجي فقال الحكم فيينا نحن فحسب ما يصيبهما اذ خرج ابو جعفر عليه السلام فاخبرناه بمقالة المرأة وسألت عنه فقال له ابو جعفر عليه السلام اقرت بثلث ما في يدها ولا ميراث لها قال الحكم فوالله ما رأيت احدا قم من ابي جعفر عليه السلام **فأما** ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة **جسين** بن علقم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات فاقتر بعض ورثته لرجل بدين قال يلزمه ذلك في حصته فلا ينافي الخبرين الاولين لان قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على انه يلزمه بمقدار ما يصيبه لانه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الاولين المفصلين وهذا الخبر يحمل وينبغي ان يحمل على المفصل لما بيناه في غير موضع **باب** الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما وعليه من الدين **احمد** بن محمد عن ابن ابي نصر باسناد عن رجل يموت وترك عيالا وعليه دين ايتفق عليهم من ماله قال ان استيقن ان الذي عليه محبط **يحيى** بن جميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فنيفق عليهم من وسط المال **حميد** بن زياد

عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم وعبد بن زياد جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
ابي الحسن عليه السلام مثله الا انه قال ان كان يستيقن ان الذي ترك يحيط بجميع دينه فله ينفق عليهم
وان لم يكن يستيقن فلتنفق عليهم من وسط المال **ق** اما رواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن
سماعة عن سليمان بن داود عن بعض اصحابنا عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال
قلت له ان رجلا من مواليك مات وترك ولدا صغارا وترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء
فان قضاه بقي ولده ليس لهم شئ فقال نفقه على ولده فهد الخبر مقطوع الاسناد مخالف لظاهر القرآن
والخبران الاولان مطابقان له فالعمل بما اولى قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فشرط
في صحة الميراث ان يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية **و** يؤكد ذلك ايضا ما رواه علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حميد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ميراثونين
عليه السلام ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث بعد الدين فان اولى لقضا كتاب الله

باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين **ع**لى بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع
ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه رده الى صاحب المتاع وقال ليس للغرماء ان يتحفظوا
قلا يتا في هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة ووديعة او اموال ايتام ومضايغ وعليه سلف
لقوم فهلك وترك الف درهم او اكثر من ذلك والذي للناس عليه اكثر مما ترك فقال يقسم له هؤلاء
الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم اموالهم لان الخبر الاول انما تضمن اذا كان الشئ قائما بعينه
رده على صاحبه ولا يجامه الغرماء والثاني ليس فيه الا انه ترك الف درهم وعليه سلف وغير
ذلك فقال يقسم بينهم بالحصص ولا تنافي بين الخبرين على ان الذي يجب ان يعول عليه ما اودعناه
في كتاب الديون من انه انما يجب ان يرد للمتاع بعينه على صاحبه اذا خلف الميت ما يقضى به دين
الباقيين من غير ذلك فاما اذا لم يخلف غير ذلك للمتاع بعينه فصاحبه اسوة للغرماء الباقيين يقسم
بينهم بالتسوية **باب** ان من اوصى اليه بشئ لا تقوام فلم يعطهم اياه فهلك المال كان عليه

الغرماء **الحسين بن سعيد** عن فضالة عن ابيان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن ابيه قال
سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى الى رجل فاعطاه الف درهم زكاة ماله فذهبت من ماله
قال موصيا من ولا يرجع الى الورثة **ع**نه عن فضالة عن ابيان عن رجل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دين فقال يقضوا لرجل ما عليه من دينه وقسم ما بقي بين الورثة قلت فسرق ما كان اوصى به من الدين من يؤخذ الدين من الورثة اوصى قال لا يؤخذ من الورثة ولكن اوصى ضامن لما قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذين الخبرين انه انما يكون اوصى ضامنا للمال اذا تمكن من ايصاله الى مستحقه فله فعل فله ان يملكه فاما اذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفریط من جهته لم يكن عليه شيء والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل توفي فوصى الى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعلم الذي اوصى اليه فضل الدين للفرما فرفعها في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فبسرقة الذي للفرما من الليل ثم يأخذ قل هو ضامن حين عزله في بيته يؤخذ من ماله

ت الحسين
قال محمد بن

باب من اوصى الى نفسه من يجوز ان يفرق كل واحد منها بنصف المال ام لا
عن ابن الحسن الصفار قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام رجل كان اوصى الى رجلين يجوز لهما ان يفرق بنصف التركة والاخر بالنصف فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما ان يخالفا ليت وان لم يخالفا
ما مرها ان شاء الله علي بن الحسن عن اخويه محمد وحماد عن ابيهم عن داود بن ابي يزيد بن معاوية قال ان رجلا مات ووصى الى اخيه ووصى الى رجلين فقال احدهما اخذ نصف ما ترك واعطى النصف ما تركه فابي عليه السلام لا خلاف فساووا ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له قال الشيخ رحمه الله ذكر ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا الخبر لا اعلم عليه ولا افتى به وانما عمل على خبر الاول منه انهما متنافيان وليس الامر على ما ظن لان قول علي السلام ذلك له ليس في صريحه ان ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة وليس يمتنع ان يكون المراد بقوله ذلك له يعني الذي اوصى على صاحبه او التقيد الى ما يريد فيكون تلخيص الكلام ان له ان يوصى عليه لا يجب مسئلة وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال فاقرا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيتان فهل يجوز ان يرفع الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهما مال فوضع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف او يحق عان بامر سلطان فالوجه في هذا الخبر انه ان قسم ذلك السلطان العادل كان جائزا وان كان السلطان الجائر يساغ التصرف فيلزم من التقية **باب** انه لا يجوز الوصية باكثر من الثلث علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن الجهم عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى بالثلث

فليبين في الاثنتي عشر على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابي
عمر عن مزعم عن عمه الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل جفرا لوالده في مرضه فقال
اذا انا نه جازي **عجل** بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جبر عن سماعة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله يسعد بن عجل ما لك قلنا بنه فقال هو ما
يصنع به ما يشاء الى ان ياتي به الموت ان لصاحب المال ان يجعل بماله ما شاء ما دام حي ان شاء
وان شاء تصدق به فان شاء تركه الى ان ياتي به الموت فان اوصى به فليبين في الاثنتي عشر الا ان الفضل ان
لا يضيغ من يعول ولا ينفق وورثته **الحسن** بن محمد بن سماعة عن ابن ابي عمير عن مزعم عن عمه الساباطي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميت الحق بماله ما دام في الروح يبين به فان قال بعدى فليبين في الاثنتي
عشر والاخر في الخبر المتضمن الوصية بأكثر من الثلث ان شمله على انه اذا كان محض من الوثقة واجازته كان
ذلك جائزا **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى بوصيته وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية ولم ان
يرد وما اقروا به فقال ليس لهم ذلك الوصية جائزة علي ما رواه اقرؤا بها في حياته **ابو علي** الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **علي** بن الحسن بن فضال
عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ابي ابيوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى بوصية
وورثته شهود فجاز ذلك فلما مات الرجل نقضوها اللهم ان يرد وما اقروا به قال ليس لهم ذلك الوصية
جائز عليهم اذا اقروا بها في حياته **علي** بن الحسن عن اخيه احمد بن الحسن عن ابي عن جعفر بن محمد بن يحيى عن
علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية أكثر
من الثلث وورثته شهود فجاز ذلك له قال **جائز قال** علي بن الحسن بن رباط وهذا عندي على انهم رضوا
بذلك في حياته واقرؤا به **قاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال اوصى رجل بـ
متاع وغير ذلك لابي محمد عليه السلام فكتبت اليه جعلت فداك رجل اوصى لي بجميع ما خلف لك و
خلف ابنتي تحت له فراك في ذلك فكتب اليي ما خلف وايعت به الى فبعث وبعت به اليه فكتب
الي قد وصل **قال** علي بن الحسن ومات محمد بن عبد الله بن زرارة فاوصى لي اخي احمد بن الحسن وخلف
دلا وكان اوصى في جميع ثكنته لمن يباع ويحل ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها في متروك فيها ابنت
لعمام بن عم فاصلحنا امره بثلاثة فنانير وكتب اليه احمد بن الحسن ووقع الشيء بخبر في اللاب بن نوح
واخبره انه جميع ما خلف ولفي **قال** ابن اخيه عرض فاصلحنا امره بثلاثة فنانير فكتب قد وصل ذلك

في انه لا تجوز الحصة بالكثر من الثلث

وتروى على الميت وقرئت الجواب قال علي مات الحسين بن احمد كل يوم خلفه رابعهما مائة وواحدة على امرته
 بشئ من صدقاتها وغير ذلك واوصى بالبقية لابي الحسن علي السلام فدفنها احمد بن الحسن الى ابي جعفر
 وكتبت اليه كتابا فوجد الجواب بقضها وروى الميت قائل ما في هذه الاخبار كلها ما تضمنه من اخبار مثلهما
 يتضمن انما اوصى لهم بالكثر من الثلث ورحل ذلك اليهم فوضوا الثلث وروى الباقي على امرته **روى في ذلك**
 علي بن الحسن بن فضال عن اخيه احمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد قال اوصى اخوه في بن عمر بن جميع بماله
 لابي جعفر علي السلام قال عمر فاعبرني روحه انه وضع الوصية بين يدي ابي جعفر علي السلام فقال هذا
 ما اوصى لك اخي فجلت اقرأه فيقول لي خف ويقول احمل كذا او وهبت لك كذا احق ان تبت على الوصية
 فنظرت فاذا انما اخذ الثلث قال فقلت لمرثتي ان احمل اليك الثلث ووهبت الى الثلثين فقال قلت
 ابيعه وعلل اليك قال لا على اليسر منك من غلتك لا تبع شيئا **سجل** بن يحيى عن عبد الله بن جعفر
 عن الحسين بن مالك قال كتبت الى ابي الحسن علي السلام اعلم سيدي ان اخي لي توفي واوصى سيدي
 بضيقه واوصى ان ينفق كل ما في داره حتى لا تادتناع ويحل الثمن الى سيدي واوصى بجمع واوصى
 للفقراء من اهل بيته واوصى لهتم واخذته بمال قال فظفرت فاذا ما اوصى به اكثر من الثلث ففعله
 يقارب النصف مما ترك وخلف ابنا الثلث سنين وتولى جيرة فقضى سيدي فوقع علي السلام يقتصر من
 وصيته على الثلث من ماله وتقسيم ذلك بين من اوصى له على قدر سهمه ولا يشاء الله **سجل** بن احمد بن
 يحيى عن الحسين بن مالك قال كتبت اليه جمل ما ترك كل شئ لفي جيرة ماله ولم يكن له ولد ثم انما صبا
 بعد ذلك ولدا ومبلغ ماله ثلثة الف درهم وقد بعثت اليك بالف درهم فان لايت جئت فادفعه فذاك
 ان تغلف في ذلك لا على به فكنت اطلق لهم وهذه الاخبار وطابقها للاخبار المتقدمة ولما وردناها
 من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها اولى لو سلم الاخبار المتقدمة من المعارضتنا لاحتمل وجوها
 احدها ان يكون انما امر صاحب المال بان يحل المال اليهم عليهم السلام لا على حجة الوصية بل جعلوها
 صلبة لهم في حال جودهم فاذا كان كذلك كان جائزا على ما قدمناه في مقدم من الاخبار الاوله وانما يريد الى
 الثلث ما كان حصية والثاني ان يكون وشه هو لاء كانوا قالوا فيهم في الاعتقاد فمما ان يحرم ذلك
 ويحل المال للامام والثالث انه انما جاز في ما اوصى بوصية قبل ان يكون لهم ووث ثم صار له واثم ينقض
 وصيته وكان وصية ما خصته في الجميع ولم يجب بقضها بل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى قال
 كتبه لي محمد بن اسحق المنتظب وبعد طلال الله تعالى بقالك تعلم يا سيدي اننا في حجة من هذا الوصية التي
 اوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك ان موالى سيدنا وعبيدنا الصالحين ذكرنا انه ليس الميت ان يوصي لغيره

الترجمة

الآن

له ولد باكثر من ثلث ماله وقد اوصى محمد بن يحيى باكثر من النصف مما خلف من تركته فان اُتي سيدنا
ومولانا اطال الله بقاءه ان يفتح غيب هذه الظلمة التي تشكونا ويفسر ذلك لنا فنعمل عليها نشاء الله
فاجاب ان كان اوصى بها من قبل ان يكون له ولد فجاز وصيته وذلك ان ولدا طلع من بعد والذئب
ما قدمناه من انه لا يجوز الوصية فيما زاد على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف
قال كان لمحمد بن الحسن بن ابي خالد غلام لم يكن به بأس عارف يقال له عيون فحضر الموت فاوصى الى
ابي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتكثرت ارجاءه وابعثها الى ابي جعفر الثاني عليه السلام
فتركها له ما رواه في خلافا في الاسلام واما محسوبة قال فعلت ما اوصى به وصحت الذم ففعلها
المحدث الحسن وعمر بن ابي ان كتب اليه بتفسير ما اوصى به الى ما تركت الميت من الميراث فاشار على بن محمد بن
بشير وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالتفسير ولا يحتاج اليه فانه يعرف ذلك من غير تفسير فليت
ان كتب اليه بذلك على حقه وصدقه فكتبته وحصلت الدارم واوصيتها اليه عليه السلام فامر ان
يعزل منها الثلث فدفعها اليه ويد الباقي على وصية يريها الى ورثته محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
عبد الجبار عن العباس بن معروف قال مات غلام لمحمد بن الحسن وترك اخا فاوصى بجميع ماله عليه السلام
قال فبعنا متاعه فبلغ الف درهم وسلم الى ابي جعفر عليه السلام قال كتبت اليه ولحمته انه اوصى بجميع ماله
قال فخذت ثلث ما بعت اليه وبقية الباقي وامرني ان ادفعه الى طرته ففعلت عن العباس عن بعض اصحابنا
قال كتبت اليه جعلت قدالة ان امرأة اوصت الى امرأة ودفعت اليها ثمانمائة درهم ولها زوج وولد
اوصتها ان تدفع سحاما منها الى بعض بناتها وتصرف الباقي الى الامام فكتب يصرف الثلث من ذلك الى والباقي
يقسم على سواهم الله عز وجل بين الورثة في **باب** صحة الوصية للوارث الحسن بن سعيد عن الحسن
بن علي وفضالة عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث
فقال يجوز حكمه عن ابن ابي عمير عن ابي الخضر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يجوز للوارث
وصية قال نعم احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن ابي محمد الحنط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت
يوصي لبيته بشئ قال جائز فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي القاسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل علق لوارثه دين في مرضه فقال لا يجوز وصية لوارث ولا علق فلو كان هذا الخبران غل على خبر
من المتقية لا يوافق لهذا جميع العامة الذي ذهبنا اليه مطابقة لظاهر القول قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضركم الموت ان ترضوا لوصية للوالدين والاخرين بالمعروف حقا على المتقين **باب** عطية الوارث
ولادة في حال المرض الحسن بن سعيد عن النضر عن القاسم عن جراح المدائني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

باب الوصية لأهل المضال

عن عطية الوالد الولد بعينه قال إذا عطا في وصية جازقا ما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زبارة
 عن ساعدة قال سألت عن عطية الوالد الولد فقال ما إذا كان صحيحا فهو يصنع به ما شاء وما في مرض فلا يصلم
 قال وجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون ذلك مكرها قال الوجه في كراهة ذلك أنه إذا كان الولد
 يقتض واحد منهم بالعطية كان فيه ليحاش الباقيين والوجه الآخر أنه لا يصلم ذلك إذا لم يكن منه ما لا يتعدى
 إليه فإنه إذا كان كذلك كان ذلك غير جائزا لأن يكون على جهة فيكون بمنزلة تغية على ما قد مناه والذي
 يدل على جواز تفصيل بعض الأولاد على بعض ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له الولد من غير ما يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس قال حمزة وسئل
 معوية وأبوكمس انهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على علي السلام بأهل الحسن وفعل ذلك الحسن
 بأهل علي عليه السلام وفعل علي بن أبي طالب عن أبي عبد الله عن اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول في الرجل يخفى بعض ذلك ببعض ما له فقال لا بأس بذلك **باب الوصية لأهل**
المضال محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن حماد عن أبي عبد الله
 في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال أعط لمن أوصى له وإن كان يهوديا أو نصرانيا أو الله تعالى يقول
 فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم **سهم** بن زياد عن محمد بن أبي
 عن يونس بن يعقوب أن رجلا كان يكون يهوديا فذكر أن أبا عبد الله مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى
 بوجهيته عند الموت وأوصى أن يعطى شيئا في سبيل الله فسل عنه أبا عبد الله عليه السلام كيف تفعل
 وأخبرنا أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال وإن رجلا أوصى إلى أن اصنع في يهودي أو نصراني أو وضعته
 فيمهل الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعه فأنما أثمه على الذين يبدلونه فأنظر وإلى من يخرج إلى هذا
 الوجه يعني الثغور فابعدوا إليه **علي** بن إبراهيم عن أبيه عن الثوري بن شبيب قال وصت ما ردة تقوم
 نصارى فلهذين بوجهيته فقال أصحابنا أقسم هذا في فقر المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام
 فقلت إن أخق أوصت بوجهيته تقوم نصارى طلعت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين فقال
 أمض الوصية على ما أوصت به قال الله أثمه على الذين يبدلونه **سهم** عن أبيه عن أبي طالب عليه السلام
 بن الصملت قال كتب الخليل بن هاشم إلى الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلا من المجوس مات
 وأوصى للفقراء كذا من ماله فآخذه قاضي نيسابور فجعل في فقر المسلمين فكتب الخليل إلى ذي
 الرياستين بذلك فسألوا من عن ذلك فقال ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبو الحسن عليه السلام
 فقال أبو الحسن عليه السلام إن المجوس لم يقيموا فقر المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال

باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٢٢

من مال الصدقة فريد علي فقرأ الجوس علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن محمد بن مسلم قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بماله في سبيل الله فقال لا تعط من اوصى له فان كان
يهودياً او نصرانياً ان الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعها فلانما اتهمه على الذين يبدلون فها هو ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن ابي محمد الحسن بن علي الهمداني عن ابراهيم بن محمد قال كتب احمد بن حنبل الى ابي الحسن
عليه السلام عن يهودى مات واوصى لذي النعم فكتب عليه السلام اوص له الى عرفى لا تفد فيه ايضا فتشاور
علي بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال كتب علي بن بلال الى ابي الحسن عليه السلام يخطب
مات واوصى لذي النعم بشئ اقدر على اخذه هل يجوز ان اخذه فادفعه الى واليه اهل فقد رويما اوصى به
اليهود فكتب عليه السلام اوص له الى وعرفنيه لا تفد فيه ايضا فتشاور الله قلنا في بين هذين الخبرين
ولا اخبار المتقدمه لا تليق فيها اكثر من انه امر بايجال المال اليه ولا يمنع ان يكون انما استدعى المال اليه
ليتولى هو فترفته على حسب ما امره الموصى ليس في الخبرين انه خالف ما اوصى به صرف في غير ذلك

باب من اوصى بشئ في سبيل الله احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا اوصى في سبيل الله فقال اوص له في سبيل الله قال قلت له
اوصى الى في سبيل الله فقال لا اعلم شيئا من سبيل افضل من الحج فاقصا ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد
بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال سألت العسكري عليه السلام بالمد يبتغي عن رجل اوصى
بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا فلا ينافي الخبر الاول لانه يمكن الجمع بينهما على ما ذكره ابو جعفر
محمد بن علي بن الحسين بن مابويه القرني رحمه الله لانه قال ينبغي ان يعطى المال رجلا من الشيعة ليحج به فيكون
قد انصرف في الوجهين جميعا وهذا وجه قريب ولا ينافي ذلك ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محمد عن حماد
الخشاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة اوصت الى بلال بن يحيى في سبيل الله فقيل
يجب به فقالت اجعل في سبيل الله فقالوا لها تعطينا ان محمد عليه السلام فقالت اجعلها في سبيل الله
فقال ابو عبد الله عليه السلام اجعل في سبيل الله كما امرت قلت فني كيف اجعل قال اجعله كما فعلت
لن الله تعالى يقول فمن بدل بعد ما سمعها فلانما اتهمه على الذين يبدلون فها هو ما رواه
ان تعطينا يهوديا كنت تعطينا نصرانيا قال فكنت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت لمثل
الذي قلت اهل مرة فسكت هنيهة ثم قال هاتما فقلت من اعطينها قال عيسى بن شلقان قلنا في الخبرين
الاثنين لانه لا يمنع ان يكون امره بتسليم ذلك الى عيسى ليحج به عن امره بذلك او يسلم الى غيره فانه اعرف
بوضع الاستحقاق من غيره **باب من اوصى بشئ من ماله** احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن

باب من اوصى بعضهم من ماله
٢٢٢

عبد الله بن مسنان قال ان امرأة اوصت لثلاثي تقضي به ديني وجزء منه لفلانة فساكت عن ذلك
ابن ابي ليلى فقال ما ادى لها شيئا الا ادى ما التجزء فساكت اما عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف
قالت المرأة وما قال ابن ابي ليلى فقال كذب ابن ابي ليلى لما عشرين ثلث ان الله تعالى ابراهيم عليه السلام
قال لا تجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال يومئذ هضبة والجزء هو العشر من الشيء اسحق بن محمد
عن ابن فضال عن فضالة عن معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اوصى بخير من
ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل منهن جزءا وكانت الجبال عشرة اجبال علي بن
ابراهيم عن ابيه عن حماد عن ابان بن تغلب قال قال ابو جعفر الخليلي واحد من عشرة لان الجبال عشرة
والطير اربعة علي بن الحسن بن فضال عن السندي بن الربيع عن محمد بن ابي عمرو عن ابي ايوب الخزاز عن ابي بصير
وحض بن البختري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من
عشرة وقال كانت الجبال عشرة قاصدا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن ابي نوص قال
سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول لها
سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم قلت في رجل اوصى ببعض من ماله فقال لسهم واحد من ثمانية
ثم خرا انما الصدقات للفقراء والمساكين الى اخر الآية اسحق بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن همام الكندي
عن الرضا عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال تجزء من سبعة فيقول لها سبعة ابواب لكل باب
منهم جزء مقسوم عنه عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله اسحق بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
الرازي عن احمد بن محمد بن ابي نوص عن الحسن بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل اوصى بجزء
من ماله قال سبع ثلثة فلاتنا في بين هذه الاخبار ولا اخبار الاولة لان الوجه في الجمع بينهما ان تحمل الاخبار
الاولية على الوجوب والاخرية على الاستحباب فتقول يلزم ان يخرج واحد من عشرة ويحبب للورثة
ان يخرجوا واحدا من سبعة لثلاثي تقضي الاخبار **باب** من اوصى بعضهم من ماله علي بن ابراهيم
عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى ببعض من ماله فقال
السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها ولقوله
قلوهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل علي عن ابيه عن صفوان قال سألت الرضا
عليه السلام ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن احمد عن صفوان واحمد بن محمد بن ابي نوص قال سألت الرضا
عليه السلام عن رجل اوصى لك السهم من ماله ولا يدري السهم ما شيء هو فقال ليس عندكم فيما بلغكم
عن جعفر الا عن ابي جعفر فيما شئ فقلنا لا جعلنا فداك ما سمعنا اصحابنا يذكر شيئا من هذا عن

ابا نك فقال للسهم واحد من ثمانية قفلنا له جعلنا فدا له فكيف صار واحد من ثمانية فقال لما
تقرأ كتاب الله تعالى قلت جعلت فدا له اني لا قرأ ولكن لا أدري اى وضع هو فقال قول الله عز وجل
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفين لقلوبهم وفي الرقاب والفقراء من وفق سبيل
الله طين السبيل ثم عقد بيده ثمانية قال وكذا لا تقسموا على الله عليه السلام على ثمانية اسهم
فالسهم واحد من ثمانية قاصدا ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله
بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى نبيه من ماله فقوم
من عشوة فالوجه في هذا الخبر احدثين أحدهما ان يكون الراوى وهم لأنه لا يجتمع ان يكون مع
ذلك في تفسير الجزء فواء في السهم وظن ان المعنى واحد والوجه الثاني ان يجعل على ان السهم
واحد من عشرة وجوبا وواحد من ثمانية استخبا كما قلناه في الجزء سواء **باب** من اوصى
لمملوك بشئ الحسن بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل اوصى لمملوك له بثلاث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمته قال ثم ينظر ما ثلث الميت فان كان
اقل من قيمة الصيد بقدر ربع القيمة استنسى العبد في بيع قيمته وان كان اكثر من قيمة الصيد عتق
الصيد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة قاصدا ما رواه الحسن بن سعيد عن علي بن حديد عن
جميل بن جراح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن علي السلام انه قال لا وصية لمملوك فقد اخبر
يحتمل شيئين احدهما انه لا وصية لمملوك من غير طليعه فاما من ولاه فاما جائزة والوجه الآخر
ان يكون المراد بان يخلد له لا يجوز للمملوك ان يوصى لأنه لا يملك شيئا وماله مال ولاه الذي يدل
على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في المملوك ما دام عبدا فانه لا يملك لا يجوز له تحريك ولا كفاية عطا ولا وصية لان يشاء
سيده **باب** من اوصى بجمع وعتق وصداقة ولم يبلغ الثلث ذلك علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة اوصت بماله في عتق صدقة
وبع فلم يبلغ قال لا بد بالبيع فانه مفروض فان بقي مشئ فاجل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال اوصت الى امرأة من اهل بيتك ماله فامرت
ان يعتق ويبيع ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت ابا حنيفة عنها فقال يحيل اقلنا ثلث في العتق و
ثلث في البيع وثلث في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان امرأتى من اهل بيتك
واوصت الى بيتك ماله فامرت ان يعتق عنها ويتصدق ويبيع عنها فقلت في فلم يبلغ فقال لا بد بالبيع

لأنه فرعية من قرأ عن الله تعالى وتجعل ما بقى طائفة في العتق طائفة في الصدقة فاعبرت بها خيفة
 بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال يقول أبي عبد الله عليه السلام قاقاً ما رواه أحمد بن
 محمد بن اسمعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام في رجل أوصى عنده مائة مائة مائة فاعتق
 مملوكاً فكان جميع ما أوصى به يزيد على ثلث كيف يصنع قال يبدأ بالعتق فينفذ قدينا في الخبرين
 لأنه إذا بدأ بالعتق وما بقى مائة في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة
 في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الأولان وليس في الخبرين الأولين أنه يجعل ذلك سواء
 لا يمتنع أيضاً أن يجعل المال للصدقة والعتق سواء يبدأ في إقاده بالعتق ثم بالصدقة ويجوز أيضاً
 أن يكون إنما يحب البداية بالعتق لأنه ليستغرق أكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة
 وكل ذلك محتمل على ما قلناه **باب** من خلف جارية حبلى ومولوكين فشهد أعلى المبيت
 أن الولد منه البر وفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي بصير
 عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومولوكين فوريهما أخ له فاعتق العبدين
 وولدت الجارية غلاماً قال فشهد أبعد العتق أن مولاهما كان أشهدهما أن كان ينزل على الجار
 وأن الحمل منه قال يجوز فيها دهما ويروى عن عبيد بن كمال قال قاقاً ما رواه أحمد بن محمد بن ابن فضال
 عن داود بن فرقد قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له
 وغلامان مملوكان فقال لهما اتماحران لوجه الله وأشهدان ما في بطن جارية هذين مولاي
 غلاماً فلما قدما على الورثة أكره ذلك واسترقوهم ثم إن الغلامين عتقا بعد ذلك فشهد
 بعد ما اعتقوا مولاهما الأول تشهدان ما في بطن جاريته منه قال يجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقها
 الغلام الذي شهد الالاهما اثباتاً لنسبه قدينا في الخبر الأول من وجهين أحدهما أنه ليس في الخبر الأول
 أنه كان اعتقهما فلا جرح لك جازاً استرقاها حسب ما تضمنه والوجه الآخر أن يكون ذلك محمولاً على
 الاستخفاف لأن لا يستحب للغلام عتقهما ولا لا يسترقها من حيث كانا مشتبين لنسبه حسب ما تضمنه
 الخبر وإن لم يكن ذلك واجبا **باب** من أوصى فقال بجوارعهم ولم يبينه علي بن الحسن
 بن فضال عن محمد بن أبي القاسم عن محمد بن الحسن الأشعري قال قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت
 قدامي أني سألت أصحابنا عما أريد أن أسألك فلم أجدهم جواباً وقد اضطرت إلى مسئلتك وإن
 سعد بن سعد أوصى إلى قاصص في وصيته بجوارعهم ولم يبينه فكيف أصنع قال يا بنيك جوابي في
 كتابك فكثير ما دام له مال يولد قاقاً ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين

باب الموصى لم يموت قبل الموصى
٢٤٤

بن أبي خالد قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج عنه منبراً فقال يخرج عندهما بقى من ثلثه شيء
قلدينا في الخبر الأول لأن الذي له من ماله الثلث وهو الذي أطلق في الخبر الأول ولا ثلث في بين الخبرين
باب الموصى لم يموت قبل الموصى على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن حميد
عن محمد بن يعقوب عن أبي جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يخرج عنه منبراً فقال يخرج عنه من ثلثه شيء
لقبل الموصى قال الوصية لو رث الذي أوصى له قال ومن أوصى لأحد شاهد كان وصاياً فوافق
الموصى له قبل الموصى فالوصية لو رث الذي أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل وفاته محمد بن أحمد
بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد اللخثني عن محمد بن عمر الساباطي قال
سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى وامرئ أن أصلي عماله في كل سنة شيئاً فمات الموصى فكتب
أعطوا رثته محمد بن أحمد عن محمد بن أحمد عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن مثنى قال سألت عن
رجل أوصى له بوصية فمات قبل أن يقبضها ولم يترك عقبا قال اطلب له وارثاً أو وصي نعمه فادفعها
إليه قلت فان لم أعلم له وارثاً قال احمد على أن تقدر له على أن خان لم تجدوا وعلم الله منكم أن يجد مقدر
بما قاله ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابن جبير عن فضالة عن العلاء
عن محمد بن جبير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى لم يقبل الموصى
قال ليس بشيء وما رواه علي بن الحسين بن فضال عن العباس بن عامر عن إبان بن عثمان عن منصور
بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل أوصى لرجل بوصية أن حدث به حدث
فمات الموصى له قبل الموصى قال ليس بشيء قال الوجه في هذين الخبرين أحد شيئين أحدهما أن يكون
قوله ليس بشيء يعني ليس بشيء تنقضي الوصية بل ينبغي أن يكون على حالها في الشبوت لو رثته والثاني أن
يكون المراد بذلك بطلان الوصية إذا كان غايتها الموصى في حال حياته على ما حصل في الخبر الذي روينا
عن محمد بن قيس ولا **باب** أن من كان له وارث فمات قبله لم ينفذ الوصية ولا إلى نكاح أحمد
بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهدي عن سعد بن سعد قال سألت عن أبي الحسن الرضا عليه السلام
عن رجل كان لابن يد عيب فنفاه ثم أخرجه من الميراث وأنا وصية فكيف أصنع فقال عليه السلام إن صم
الولد لا قرارة بالشهد لا يدفع الموصى عن شيء قد علمه قاصداً ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد
الاشعري عن علي بن الحسن بن علي الوشاء عن محمد بن يحيى عن وصي علي بن السري قال قلت لأبي الحسن
عليه السلام إن علي بن السري توفي فوصى لي فقال وجه الله قلت فإن ابنه جعفر وقع على ميراثه
فأمري أن أخرجه من الميراث قال فقال أخربني أن كنت صادقاً فيصديه خجل قال فوجبت فقد مني إلى

ابي يوسف القاضي فقال له اصيلحك الله انا جعفر بن علي بن السري هذا وصي ابي جعفر في امره ما لم يزل
 فقال لي ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السري فلما وصي علي بن السري قال فادفع اليها فقلت اريد
 اكمل قال فادفعه فدفعت حيث لا يبيع احد كلامي فقلت له هذا وقع علي ام ولد لابيه فامرني ابو جعفر في
 ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فانيت موسى بن جعفر عليها السلام بالمدينة فاعبرته وسألته فامر
 ان اخبره من الميراث ولا اوثر شيئا فقال والله ان ابا الحسن امره ان قال قلت ثم فاستحققت ثلثا ثم قال ان قد
 ما امره قال فقول قول قال الوصو فاصاب الخيل بعد ذلك قال ابو محمد الحسن بن علي الوشائي بعد ذلك
 قلدينا في الخبر الاول لان هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها الى غيرها لانه لا يجوز ان يخرج
 الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الوصو فلم يرد لك ولا يلتفت الى قوله بل ينبغي ان يورث
 على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا يتقص عنه على حال **باب** انه يجوز ان يوصي المرأة ارحل
 بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن اخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن
 عليا السلام عن رجل وصي المرأة وشرك في الوصية معها صبيا فقال يجوز ذلك وحقق المرأة الوصية ولا
 بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له الا يرضى الا بما كان من تبديل او تغيير فان لم يرد الى الوصو بالميت
فاما ما رواه السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليا السلام
 المرأة لا يوصي لها الا ان الله تعالى يقول ولا توفوا السفهاء اموالكم قالوا جعفر هذا الخبر احد شيئين احدهما
 ان تحمل على ضرب من الكراهية دون الحظر والثاني ان تحمل على التقية لان مذهب كثير من العامة انها قلنا
 ذلك لاجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر

كتاب الفرائض

باب انه يجزى الام عن الثلث الى السدس باربع اخوات على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن سعد بن ابى خلف عن ابي العباس عن ابي عبد الله قال اذا ترك الميت اخوين وامه مع ثلاث بنات
 وان كان واحدا لا يجزى له الام وقال اذا كان اربع اخوات يجزى لاهل الام من الثلث لا من ثلث الاخوين وان
 كن ثلاثا لا يجزى لاهل الام من الثلث لا من ثلث الاخوين وان
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لا بام هل يجزيان الام من الثلث قال لا قلت
 فثلاث قال لا قلت فاربعة قال نعم اسئل بن محمد عن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل بن ابي
 القباقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى لاهل الام من الثلث الا اخوان او اربع اخوات لا بام
كتاب ابو علي لا شرعي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابي ليون الجعفي عن محمد بن مسلم

[illegible]

42.

五

في ان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الابوين
٢٢١

فلا يرثونها لان ابويهم ترك كلالة الحسن بن محمد بن سمان عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وترك زوجا وامها واباها واخوتها قال هي من ستة اسم
للزوج النصف ثلاثة اسم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس سهم وليس للأخوة والاخوات شيء يقصوا
الأم وزاد الأب لان الله تعالى قال فان كان للزوجة فلامها السدس كمن عن علي بن مسكين عن ابي عبد
بن سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك ابويها وخوته قال للام السدس وللأب خمسة
اسم سقط الاخوة وهي من ستة اسم علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جدي عن عمار بن
اذينة عن بكير عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ليس للأخوة من الأب والأم ولا لأمهم من الأب شيء
ولا مع الأم شيء فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنطاط
عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت زوجا وامها واخوتها وامها واخواتها
وليها فقال الزوج النصف ولأمها السدس وللزوجة من الأم الثلث وسقط الاخوة من الأب والأم والأم
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثني الحنطاط عن زاذان بن اعين عن ابي عبد
الله عليه السلام قال من تركت أمها واخواتها وإيها وامها واخوة الأم واخوات الأب قال لا حظ لها لإيها وامها
الثلثان ولأمها السدس واخوتها من أمها السدس كمن عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
مثني الحنطاط عن زاذان بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تركت أمها واخواتها وإيها
واخوة الأم واخوات الأب قال لا حظ لها لإيها والثلثان ولأمها السدس وهذه الاخبار الثلاثة لا أصل
فيها لثلاثة طرق في إيها واحد مع ذلك فقد اجتمعت الطائفة على العمل بخلافها لانه لا خلاف بينهم ان
مع الأم لا يرث احد من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا فالوجه في هذه الاخبار ان تحملها على ضرب من
التفتيز ويحتمل ان يقول فيها وجها من التاويل هو انه ردت الرخصة في حوزة الأخوة منهم على ما يعتقده
كما ياخذون منها وانما تجزم الأخوة بما لمن يعتقده بطلانها الذي يدل على هذه الرخصة ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دلاج عن عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل ترك ابنته واخته لا يرث لانه لا يرث للاخت من الأب الأم شيء فقلت انما
قد اختلفنا الى هذا والرجل الميت من هو لا الناس واخوته مؤمنة قال فخذها النصف خذوا منهم كما ياخذون
منكم في ستة هم وقضاهم واحكامهم قال فنكرت ذلك لثلاثة فقال ان علي ما جاء به ابنه لا يرث منكم
في احكامهم وستة هم وقضاهم كما ياخذون منكم فيه كمن عن ايوب بن نوح قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام
اسأل هل ياخذ في احكام الخالين ما ياخذون من ابيهم لا يكتب إليكم ذلك ان كان منكم

٢٤٤

五

فكتب الى بخط المرأة الربيع واسم الباقي الينا احمد بن محمد بن علي بن مهزياد قال كتب محمد بن حمزة العنقاوي ابي جعفر
 النعماني عليه السلام في وصي الى بائة وهو كنت اسمعه يقول كل نخل في ثمره ولو كانت وترتها ولو ما فيها
 وله امرأتان اما الواحدة فلا تعرف لها موضع الساحة والاخرى بقوم الله ما رضى في هذه المائة درهم فكتب الى
 ان تدفع هذه الدراهم الى زوجي الرجل وصهرها من ذلك الثمن ان كان له ولد فان لم يكن له ولد فالربيع تصدق
 بالباقي علي من صرف ان له اليه ساحة ان شاء الله **سجل** بن زياد عن علي بن اسباط عن خلف بن حماد عن
 بن بكوع عن محمد بن مروان عن ابي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأته قال لها الربيع جويد فع اليك الامام
فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له رجل مات وترك امرأته قال المال لها قال قلت امرأة ماتت وترك زوجها قال المال له فلا ينفق
 الا خبالا ولا ولا له يحتل وجهان احدهما ان يحمله على ما ذكره ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن ابي بصير
 قلة قال هذا الخبير يخص حال العينة لان لها الربيع اذا كان هناك امام ظاهر ياخذ البتة فاذا لم يكن ظاهرا كان
 البتة لها والوجه الاخر ان يحمله على انها اذا كانت قريبة له فانها تاخذ الربيع بالتسمية والبتة بالقرابة يدل على ذلك
ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار البصري قال سألت ابا الحسين
 عن رجل مات وترك امرأة قراية ليس له قراية غيرها قال يدفع المال كله اليها **باب ان المرأة لا ترث**
من العقار والارضين شيئا من تربة الارض لها نصيبها من قيمة
الطوب والخشب والبنكان علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة
 ويكبر وفضل ويريد ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام ان المرأة لا ترث من تركه
 زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمة فقطع ريعها او ثمنها ان كانت من قيمة
 الطوب والجذوع والخشب **سجل** بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
 ان المرأة لا ترث ما ترك زوجها من القوم والدور والساح والدواب شيئا وترث من المالح الفرس
 والسياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقص والابواب والجذوع والقصب فتعطى حقها منه وليس
 بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال النساء لا يرثن من
 الارض ولا من العقار شيئا **سجل** بن زياد عن علي بن الحكم عن اصاه عن محمد بن مسلم قال قال ابو
 عبد الله عليه السلام ترث المرأة الطوب ولا ترث من الرباع شيئا قال قلت كيف ترث من الفروع
 ولا ترث من الرباع شيئا فقال فيه ليس لها منه حسب ترث به وامامها خيل عليها وترث من الفروع
 ولا ترث من الاصل ولا يدخل عليها واخل بسببها **الحسين** بن محمد عن محمد بن الحسن

بن علي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لئلا
يتزوج من فذل يخل عليه من يفسد ماله ^{عليه} بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
بن رباط عن شريح عن يزيد الصايغ قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان النساء لا تترك من رابع الاخذ
شيئا ولكن لمن قيمة الطوب والخشب قال قلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال اذا اولينا ضربا
بالسوط فان انتهوا والا ضربنا هرا السيف الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك
بن اعين عن احدهما عليهما السلام قال ليس للنساء من الدور والعقار شيء ^{سجل} بن زياد عن علي
بن الحكم عن ابيان الاحمر قال لا اعلم الا من ميسر يتبع الرطوح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
النساء ما لهن من الميراث قال لمن قيمة الطوب والبناء والخشب القصب فاما الارضون والعقار
فلا ميراث لهن فيه قال قلت فالثياب قال الثياب لهن قال قلت كيف صار ذوا هذه الثمن والربح
مسمى قال لان المرأة ليس لها ثياب نرتبها واتامى دجيل عليهم وانما صار هذا الكذا لئلا يتزوج المرأة
زوجها ثم ولد من قوم اخرين فيزول حقها في عقارهم والحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
عن علي بن ثياب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وخطاب بن ابي محمد الهذلي عن طرايل بن رجاء عن
ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا تترك ما ترك زوجها من القوى والدور والسلاح والاداب شيئا وترث
من المال والريق والثياب ومتاع البيت ما ترك ويقوم النقض والجذوع والقصب فيعطى حقها منه
عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن محمد بن مسلم وزرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء
لا تترك من الدور ولا من الضياع شيئا الا ان يكون احد ثبنا فيرثن ذلك البناء وكتب الرضا عليه السلام
الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله عليه علة المرأة انما لا تترك من العقار شيئا الا قيمة الطوب
والنقض لان العقار لا يمكن تغييره وقلبي والمرأة يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها
وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التقصير بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فاجوز ان
يجوز تبديلها ويزيد هب كان ميراثها في يجوز تغييره وتبديله اذا شبه بها وكان الثابت المقيم على حاله لمن كان مثله في
الثبات والقيام على بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن
بن بكير قال قلت لزرارة ان بكيرا احد شئ عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا تترك امرأه ما ترك زوجها
من تربة دار ولا ارض الا ان يقوم البناء والجذوع والخشب فيعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة
فلا تعطى شيئا من الارض ولا تربة دار قال زرارة هذا الاشك فيه قال الشيخ رحمه الله هذا الاشك
الحق او ردناها عامته في انه ليس للمرأة من الرابع الارضين والقرايا شئ ولهن قيمة الطوب والخشب

شها

الثانية

والبنيان وما بينهما من بعض الأختين من أختين شيئا من هذه الأشياء فالحق أن لا يرث من نفس
تربة الأرض وإن كان لها من قيمة الخشب الطوب والبنيان بدلالة ما فضل في غيرها من الأختين
أوردناها وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس لمن من الرابيع شيء وإنما هي المنازل والعقارات ولهن
من الأرض سهم والأختان رحمة والعمل بموجبها أولى لأننا إن طرقتنا على الأرضين ما يخصنا تطرق على
الرابيع والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الأخبار من أن ليس لمن من الرابيع والعقارات شيء
وليتضمن ذكر الأرضين لا يدل على أن لمن من الأرضين نصيبا إلا من جهة دليل الخطاب وذلك
بترك الدليل والأخبار الأخرى على ذلك ولا يمنع أن يدل هذه الأخبار على أنه ليس لمن من الرابيع
والعقارات شيء والأخبار الباقية يدل على أنه ليس لمن من الأرض والقرايا شيء فالأولى العمل بجميعها
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن الفضل بن حميد الملك وابن أبي عمير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يرث من طار امرأة أو أرضها من التربة شيئا
أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا فقال يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت فالحق
الأخبار الأولى من وجهين أحدهما أن قوله على التربة لأن جميع من خالفنا عالج في هذه المسئلة
وليس يوافقنا عليها أحد من العامة وما يخرج هذا الخبر من وجه الثقة فيه والوجه الآخر أن لمن ميراث
من كل شيء ترك ما عدا تربة الأرض من القرايا والأرضين والرابيع والمنازل فخص الخبر الأختين والأختية
وكان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شيء مع حد
الأولاد من هذه الأشياء المذكورة فإذا كان هناك ولد فانه ترث من كل شيء وأستدل على ذلك
بما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء إذا كان لمن
ولد أعطين من الرابيع باب ميراث الجد مع كلاله الأب علي بن إبراهيم عن أبيه عن
ابن أبي عمير عن محمد بن أذينة عن زرارة وكبير والفضيل ومحمد بن يزيد عن أحمد بن محمد بن أبيه عن
الجد مع الأخت من الأب يصير مثل واحد من الأختين ما بلغوا قال قلت رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجدة
أوقلت جدة وأخاه لأبيه وأمه قال المال بينهما كأخوين أو أمه ألف فله مثل نصيب واحد من
الأختين قال قلت رجل ترك جده وأخته فقال للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كانتا اثنتين فالنصف للجد والنصف
للأختين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب فإن ترك أخوة وأخوات لأب وأم وأولاد وجد
فالجد أحد الأختين فالأختين بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وقال زرارة وهذا ما لم يخذ على فيه قد تمت
من ابنه ومن أبيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف محمد بن يعقوب عن الحسين بن

[illegible]

المجد الاخوة الى السبع على بن الحسن بن فضال عن ابن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة قال ارأى ابو عبد الله
صحيقة الغرائض فاذا فيها لا يفتصل الجدة مع السدس شيئا ورايت سوا الجدة فيها مثبنا قال الوجه في هذه الاخبار
ان غلها على ضرب من التقية لان الذي يعمل عليه هو ما اجتمعت الفروقه المحقة عليه من ان المجد مع الاخوة
من الابن الام ومن الاب خاصة كواحد منهم يقاسمهم وكذا ما اذا اجتمع مع الاخت او مع الاخوات كانت من
بمثلة الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ويقتطع فرضها النصف والثلاثين ان كانتا اثنتين فما زاد عليهما واذا اثنتان
فهو يقاسمهما انما ما ينو اقل عدد هو او اكثر وما تقسم بين بعض الاخيار من انه يقاسم الى السبع او الى السدس
فحمل على ما قلناه من التقية لان ذلك من بعض العامة واما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد
بن عبد الله بن زرارة عن القاسم بن عروة عن يزيد بن معاوية ابو عبد الله واكثر ظنه انه يزيد بن ابي عبد
الله قال الجدة بمنزلة الاب ليس للاخوة معه شيء قالوا بما قلناه من التقية لانه خلاف اجماع الفروقه المحقة فاما
ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن حميد الله بن محمد عن الاحمسي عن سالم بن ابي الجعد ان عليا م اعطى الجدة
المال كله فلا يتا في ما تقدم من الاخبار لان الوجه في هذا الخبر انه اعطاها المال لما لو يكن غيرها من هو اولي
او مثله بالميراث وليس في الخبر انه اعطاها مع وجوده فيكون مخالفا لما تقدم باب ميراث الجد
مع كلاله الام واحد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عن رجل ترك
انثى لاه لم يترك دارا غيره قال المال له قلت فان كان مع الاخ لاه جده قال يطع الاخ السدس يطع الجد
الباقي قلت فان كان الاخ لاب وجد قال بيننا سوا عمنه عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن ابي بصير
قال سألت ابا عبد الله عن اخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضته ثم التثالث مع الجد
عن ابن محبوب عن حسين بن عمار عن سمع ابي سيار قال سألت ابا عبد الله عن رجل مات وترك ابنة وابو
لام وجد فقال الجدة بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان والاخوة والاخوات من الام الثلث فخره شريكا سوا محمد
بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ع
الاخوات من الام فريضته مع الجد احمى بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام مع الجد فريضته ثم التثالث مع الجد الحسن بن
بن سماع عن صالح بن خالد عن ابي جميلة عن زيد بن ابي عبد الله في الاخوة من الام مع الجد قال للاخوة من الام
فريضته ثم التثالث مع الجد محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي
عن ابي عبد الله قال سألت عن الاخوة من الام فقال للاخوة فريضته ثم التثالث مع الجد فاما ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال

حدثني ابو عبد الله قال ان في كتاب علي بن ابي حمزة ان الاخوة من الاموال لا يرثون مع الجد فخذ الخبير متروك بالاجماع من
 الفرقة المحقة ويمكن ان يقال في تأويله انهم لا يرثون مع ابان يقاسموه كما يقاسموه الاخوة من الاب والام والابن
 الاخوة من الاموال نصيبهم الثلث لا يترادون على ذلك شيئا وعلى هذا التاويل لا ينافي ما تقدم من الاختيار باب
 ان مع الابوين او مع واحد منهما لا يرث الجد والجدّة الحسن بن محبوب عن الحسن
 بن صالح قال سألت ابا عبد الله عن امرأة تملك ثلثي دخل زوجها ماتت وترك امرأته وخير من ابها وامها
 وجدها ابامها وزوجها قال يطيء الزوج النصف وتطعم الام ابنته ولا يطيء الجد شيئا لان ابنته حبيبة عن الميراث
 ولا يطيء الاخوة شيئا **ابن محبوب** عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك
 اباه وعمه جدته قال فقال حبيب الاب الجد الميراث الاب وليس للاحول والجد شي **عجل** بن يحيى الطاطري عن عبد
 بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد ان امرأة ماتت وترك زوجها وابوها وجدها ما وجدتها كيف يقسمون لها
 فخرج عليه السلام الزوج النصف والباقي لابوين **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله في رجل مات وترك امه وزوجته وابنته وجدته قال لا يرث
 الثلث وللرأة الربع وما يقرب من الجد والاخذ للجد **سهم** عن ابن محبوب عن حماد بن عمار
 قال سألت ابا جعفر عن رجل مات وترك امه وزوجته وابنته له وجدته فقال الام السدس للمرأة الربع وما
 نصف الجد ونصفه للاختين فخذ ان الذي انكر كان اجماع الطائفة المحقة لا يرث مع الابوين ولا مع
 واحد منهما احد من الاخوة والاخوات ولا الجد والجدّة على ما تضمنت الاخبار الا طلة والوجه فيها ما اتفقوا
 موافقان لذه الحليمة **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي عمير عن سعد بن ابي خلف عن
 عبد الوثن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان ابنتي هلكت واهي حية فقال ابان بن تغلبك
 عنده ليس لامك شيء فقال ابو عبد الله سبحان الله اعطها السدس فالايتنا في ما تقدم من الاختيار ان
 ان الجد لا يستحق الميراث مع الابوين لان في هذا الموضع انما جعل الجد والجدّة السدس والحية الطعمة لا على
 وجه الميراث بل على ذلك ما رواه **ابن** ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله
 قال ان رسول الله اطعم الحية السدس **احمد** بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زائدة قال سمعت ابا جعفر
 يقول ان نبينا الله اطعم الحية السدس طعم على ان الطعمة انما يكون ايضا للجد والجدّة اذا كان ولدهما جانا فاما
 اذا كان ميتا فليس للطعمة على حال يدل على ذلك ما رواه **ابن** ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن
 دراج عن ابي عبد الله ان رسول الله اطعم الحية ام لا ليدل السدس لغيرها في اطعم الحية ام لا ام لا السدس
 خيرة **وروي** عن يزيد بن عيسى بن المبارك عن ابن جبلة عن ابي جميلة عن اسحاق بن حماد عن ابي عبد الله

في ابوين وجيد الام قال الله السدس في الجدة السدس ما بقوه ولثلاثان الاب وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
بن رواط رضي الله عنهما قال الجيد السدس مع ابنتها ومع ابنتها فلا ينفك هذا الاخبار ما رواه علي بن الحسن
بن فضال عن ايوب بن نوح عن محمد بن ابي حمزة عن جميل فيا يميل فذات قال اذا ترك الميت جده كان امه عليه السلام
فالسدس بينهما عن محمد بن علي ومحمد بن الحسين جميعا عن محمد بن ابي عمير عن عيات بن ابراهيم عن ابي عبد الله
عن ابيه عليه السلام قال الطحوسول الله الجيد بين السدس ما لم يكن دون ام الامام ولا دون ام الاب
لان الوجه في هذين الخبرين ان فخرهما على ضرب من التقية لان هذه قضية تخص بها ابوك في خلافة فيجوز ان
يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون ما الحق يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابن
ابي طاهر بن تسنيم عن يعلى الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي بكر قال توفي رجل وترك جده
امامه واماميه فورث ابو بكر امه تركه الاخرى فقال رجل من الانصار لقد تركت امرأة لوان الجيد بين هكنا
واينها محي ما ورث من التي ورثها شيئا ورث التي تركت اماميه فورثها قال محمد بن تسنيم وحدثني ابو فضيم قال
حدثنا ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع بن حادثة الانصاري عن الزهر عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى
ابي بكر فقالت ان ابني مات فاعطى خقه فقال ما اعلم لك في كتاب الله شيئا وسأل الناس في مثل فشهد لها
بن شعبة فقال ان رسول الله اعطاها فقال من سمع معك قال محمد بن سلمة فاعطاهما السدس فأت
الام فقالت ابن ابني مات فاعطى خقه فقال ما انت التي شهد لها ان رسول الله اعطاها السدس قال
فاستمعوني بكم فانتم اعلم واقام ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعيد
بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن عموهم عن بنات بنت وجد فقال الجيد السدس والبنات البنات قال
علي بن الحسن بن فضال ان هذا الخبر اجمعت العصابة على تركها العمل به ووليت بعض المتأخرين ذهبا في
الخبر وهو خاط لا يثبت ان ولدا لولد يقوم مقام الولد فبنت البنات تقوم مقام البنات اذا لم يكن منها
ولد ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الابوين ما يؤخذ من نصيب السدس في عطي الجيد على وجه الطعمة وانما يؤخذ
من فريضة السدس اذا كانا الوارثان دون الاولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال واقام ما رواه محمد
بن احمد بن يحيى عن مشوية بن نايعة عن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن ابي عمير عن هارون بن خازمية عن ابي بصير عن ابي
عبد الله ع قال سألت عن رجل ترك خالة وجدة قال المال بينهما فذا الخبر ايضا متروك اجماع الطائفة المختصة
لان الاقرب اولى بالميراث من الابعد والجيد اقرب من المال لان المال به يتقرب فقد يعبد بدو في فنيان
لا يمتنع شيئا على مال باب ان الجيد الاول في يمنع الجيد الاعلى من الميراث
علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج

عن بكير بن اعين عن ابي عبد الله ع قال يورث من الاجداد ابوالاب وابوالام ومن الجدات ام الاب وام الام
عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا
لم يترك لليت الا ابيه وابيه وجدهما فان للجدة الثلث وللجد الباقي قال واذا ترك جده من قبل ابيه وجد ابيه
وجدته من قبل امه وحيده امه كان للجد من قبل الام الثلث وسقطت جده الام والباقي للجد من قبل الاب وسقط
جد الاب فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابه عن
ابي عبد الله ع قال اذا اجتمع اربع جلدات ثنتين من قبل الاب وثنتين من قبل الام طرحت واحدة قبل
الام بالقرعة وكان السدس بين الثلثة وكذلك اذا اجتمع اربع جلدات سقط واحد من قبل الام وكان السدس
بين الثلثة عنه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن رواته قال لا تورث من الاجداد الا ثلثة ابوالام واما
الاب وابوالاب فهذان الغيران موصوفان ومع كونهما كذلك فقلنا اجتمعت لطائفة على خلاف العمل بما لا خلاف
بيننا ان الاقرب اولى بالميراث من الاعداء الجداد في اقرب الى الميت بدرجة فينبغي ان يكون هو مستحق الميراث
دون من هو ابعد منه وينبغي ان تعمل الرواياتين على ضرب من التقية لا يجوز ان يكون في العامة المتقن
من ذهب الى ذلك باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا الركن ولد للمنزل
بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت تقمن مقام البنات
اذا الركن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا الركن للميت ولد ولا وارث غيرهن
احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول ع قال بنات البنت يقمن
مقام البنات اذا الركن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا الركن للميت ولد
ولا وارث غيرهن عنه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال بنات البنت يرثن اذا
لركن بنات كن مكان البنات الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله ع
قال ابن الابن يقوم مقام ابيه وكتب محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام وطلب ما
وترك ابنة بنته واخاه لابيه وامه ان يكون الميراث فوقه عليه السلام في ذلك الميراث الا اقرب ان شاء الله قال
الشيخ رحمه الله فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولد الولد لا يرث مع الابوين واحتجوا به في ذلك بحججهم
بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج في قوله من ابن الابن يقوم مقام الابن اذا الركن للميت ولد ولا وارث غير
قال ولا وارث غيرهما اما الوالدان لا غير فخطا لان قوله ولا وارث غيرهما المراد بذلك اذا الركن للميت لان الله
يقرب ابن الابن به والبنات التي تقرب بنت البنت بها ولا وارث له غير من الاولاد الصديق الذي يشف
عما ذكرناه ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان عن غوثية بن يقطين عن عبد

قال

اربعة

كان

البنت

محمد بن الحسن

بن الحجاج عن أبي عبد الله قال ابن بكير قال الركن من صلب الرجل أحد تامر وقامر لابن قال دابة البنت كما
 لو يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سافق قال روى عن
 بن أبي خزيمة عن عبد الرحمن بن حجاج قال بنات لابن يرثن مع البنات وما رواه أيضا الحسن بن محمد بن
 عن علي بن عبد الرحمن بن أبي نجيح عن صفوان عن عبد الرحمن بن حجاج قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام
 بنت الابن أقرب من بنت البنت وما رواه أحمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن
 أبي نصر قال سألت أبا الحسن عن ابن بنت بنت بنت قال إن عليا عليه السلام لا يأبى أن يطهر لغيره إلا الأقرب
 قلت فأيها الأقرب قال بنت الابن فلهذا الاختيار فيقول عليها إجماع الفرق الحقيقة لا تأدبني أن مع البنت
 لا توث بنت البنت ولا ابن الابن وإنما يقوم كل واحد منهما مقام من يتقرب به إذا الركن هناك من هو أقرب
 وأما الخيران الأخيران وما تضمنتا من أن بنت البنت خير صحيح أيضا لأن درجتها واحدة وهو أن كل واحد
 منهما يتقرب من يتقرب بنفسه فقربا هما واحدة والوجه في هذا الاختيار أن نحل على ضرب من التقية لأن
 في العامة من يذهب إلى ذلك باب ميراث أولاد الأخوة والأخوات علي بن الحسن بن فضال
 عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام
 عن ابن اخت لابن وابن اخت لأم قال لابن اخت من الأم السادس ولابن اخت من الأب الثاني قال الشيخ
 رحمه الله هذا التبريد على أنه إذا اجتمع اخت من أم واخت من أب ان يخط اخت من الأم السادس بالتسمية
 واخت من الأب الباقي النصف بالتسمية أيضا والباقي يردها لأن بنتها إنما أخذت كانت تأخذ من لو كانت
 حية لأنها يتقرب بها وتأخذ نصيب من يتقرب به وذلك خلاف ما يذهب إليه قوم من أصحابنا من وجوب الرجوع
 عليهم لأن ذلك خطأ على موجب هذا النص محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن
 محمد بن عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن ابن
 اخت لابن وابن اخت لأم قال لابن اخت من الأم السادس وما بقى فابن الاخت من الأب فأما ما رواه الحسن بن محمد
 بن سافق عن علي بن محمد بن سكين عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له بنات اخ وابن
 قال المال لابن الاخت قلت فرائيه واحدة قال العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء فلهذا الخيرة وافق العامة
 وبما اضطرر به لإجماع الفرق الحقيقة على العمل بخلافه لا يبيح أنه إذا تساوت الفقرات اشتراك في الميراث ذكرنا
 كانوا أو إنا وأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ويحتمل أن يكون الخبر مختصا بابن اخت إذا كان لا حظ
 وبنات اخ من قبل الأب وإذا كان كذلك فافهم لا يستحق شيئا لأنه لو كان أبوه من حيا مع الاخ من أبي
 ولا يمكن له شيء على حال باب ميراث الأول من ذوى الأرحام الحسن بن محبوب

محمد بن الحسن

قراءة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول أولوا الأوصاف ينصرون على بعض يونس بن عبيد الرحمن عن ذمة
 عن سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث أحد من موالى إذا
 مات وله قرابة وكان يدفع إلى قرابته **علي بن إبراهيم** عن أبيه عن ابن أبي نجران عن قاصم بن حبيب
 عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضت أمير المؤمنين عليه السلام في خاله جاءت ثمة
 في مولى رجل مات فقراء هذه الآية وأولوا الأوصاف ينصرون على بعض يونس بن عبيد الرحمن
 إلى الثالثة ولويسط المولى **علي بن الحسن بن فضال** عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح المولى
 بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل مات وترك مالا وترك اخته وترك مولا
 قال المال لأخته فأما ما رواه **الأعلى بن الحسن بن فضال** عن محمد بن عبد الله عن محمد بن بشير عن
 يونس بن الحمرات عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
 يقول مات مولى لأبنة حمزة وله أبنة فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله أبنة حمزة النصف وأبنة
 النصف فهذا الخبر يخالف لإجماع الفرقة الحقة والاختبار القوي قد منهاما التفتة لأن مع وجود واحد
 من ذوى القربى لا يورث المولى والوجه في هذا الخبر التقية لأن في هذه القضية تعييناً قد روي
 أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بنت حمزة المال كله روى ذلك الحسن بن محمد بن سماعة عن
 صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال مات مولى لعمرة بن عبد المطلب
 فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه إلى بنت حمزة قال أبو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية
 تدل على أنه لو كان المولى بنت كما تروى العامة وإن المرأة أيضاً ترث الوالد ليس كما يروون قال الشيخ
 هذا الخبر يدل على أن البنت ترث من ميراث المولى كما يورث الابن وهو الظاهر من مذهب أصحابنا
 وذلك خلاف ما قد مناه في كتاب العتق من أن الميراث لا ولا المولى المذكور منه محدودون إلا أن كان
 لم يكن فواذ كذا كان العصبية لأن في هذا الخبر مع وجود العصبية أعطى المال للبنت والوجه في الاختبار
 الأول القوي ذكرنا ما هناك إن غلبها على التقية لأنها موافقة للعامة هذا إذا كان للعتق رجلاً فاما إذا كان
 المعتق امرأة فلا خلاف بين الطائفتين أن الميراث للعصبية دون الأولاد ذكرنا ما كانا أو انا وقد دللنا
 عليه فيما تقدم فاما ما رواه **الأعلى بن الحسن بن فضال** عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي بن عمر
 بن يزيد عن محمد بن هرون كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات فكان مولى لرجل وقدمت
 مولا قبله والمولى ابن وبات فسأله عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء فالوجه في هذا الخبر
 أيضاً أن غلبها على التقية على أنهم قد رويوا عن أمير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في موالى حمزة روى

عجل بن حفص عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل مات وترك مالا كثيرا وترك له مملوكة وبعثها مملوكة قال يشتري من مال الميت ثم يبتاع ويورثان قلت أدايت إن أبي أهلك الجارية كيف يصنع قال ليس لمخدرات يقومان قيمة عدل ثم يخط مالهما على قدر القيمة قلت أدايت لو أنها اشتريتها ثم عتقتها ورثت من كان يرثها قال يرثها مولى أبيها مالا لها اشتريتها من مال كلاب أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن مشاة بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل المحرم يوت وله امرؤ مملوكة يشترى من مالها ثم يعتق ويورثها أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله امرؤ مملوكة قال يشترى أمه ويعتق ثم يبيع في الباقية المالك ^{عليه} بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يموت وله ابن مملوك قال يشترى ويعتق ثم يبيع في الباقي الحسن بن محمد بن علي عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة أو أخاه أو أخته وترك مالا والميت حر يشترى ما ترك أبوه أو قلايته وورث الباقي من المال ^{عليه} بن الحسن عن محمد بن أحمد بن أبي الحسن عن أبيه عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة أو أخاه أو أخته وترك مالا والميت حر يشترى ما ترك أبوه أو قلايته وورث ما بقى من المال فأما ما روى يوسف بن عبد الرحمن عن أبي ثابت وابن حزم عن السائي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله امرؤ مملوكة قال يشترى ويقت ويبيع في الباقي ما له أن لو يكن له عصية فإن كانت له عصية فقسوا المال بيننا وبينه النصية ^{عليه} بن الحسن عن محمد بن علي بن الجراح عن الفرقة المحقة لأن مع وجود النصية إذا كانا أحاد أو لا يجب شرا لأهل يكون الميراث له وأما يجب شراؤها إذا لم يكن هناك من يرث من الأحاد أو قسما كان أو عبدا أو حرة صارت لأهل أو كان الميراث لها دون العصية معها عند الإخلاص فالعقود عندنا على كل حال الأهم لأن فحل على ضرب من النقية إذا ثبت حرية الأهلان العامة تورثونها الثلث والباقي يسلطون النصية والله يدل على ما اعتبرناه من أنه إنما ينفذ شراؤها من ذكواتها إذا لم يكن هناك وارث لها أو لا يجب شراؤها ^{عليه} بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بكارة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال رجل مات وترك اباه مملوكا ولم يرثه وأخاه مملوكا قال لا فقال يشترى الابن ويعتق ويورث ما بقى من المال وأما ما روى الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله وجعفر وحماد بن عباس عن عمار بن مسلم عن أحمد ما عليه السلام قال لا يورث الحر المملوك عتقه

اشترى ثم عتقها ورثا .

السائي

قال حدثني محمد بن زياد عن محمد بن حماد عن ابي حميد الله عليه السلام قال لا يورث الحر المملوك قالوا وجه في
 هذه الاخبار انه لا يورث الحر المملوك بان يرث كل واحد منها صاحبه لان المملوك لا يملك شيئا فيبيع ان
 يورث وهو لا يرث الحر الا اذا الركن غيره فاما مع وجوده فيورث من الاحرار فلا يورث بينا على حال واما امارا
 الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن جميل عن فضيل بن يسار عن
 ابي حميد الله عليه السلام قال العبد لا يرث والطليق لا يرث قالوا وجه في هذا الخبر ان العبد لا يرث مع وجوده
 حره ان كان فاما مع عدمه فانه يرثه حسب ما قلناه من انه لا يملك شيئا فلو كان حره وان كان اسير
 المملوك لا يجب شر المملوك فارقوا احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن مهران عن ابي
 علي السلفي عن حميد بن مسروق له امر بضره انية والعبد ابن مرقيل رأيت ان ماتت امر العبد وتركته مالا قال يرثها ابن
 ابنا الحر ^{والله} الحسن بن محمد بن سماعة قال دوى الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن ابي خديجة عن ابي عبد
 علي السلفي قال ان رجلا مات وترك اخاه حميدا واوصاه بالف درهم فاني سألته ان يجزيه له فارتفعوا الي
 عمر بن عبد العزيز فقال للفقهاء لاك ولد قال نعم فقال امره قال نعم فقال ترخص من جميع المال الي
 درهمين ثوبين نعمه فقال ابو حميد الله عليه السلام اصاب عمر بن عبد العزيز واقاما دارا وعمر بن علي بن
 محبوب عن العباس بن معروف عن يونس بن حميد الزهر عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال قال ابو
 كان على عليه السلام اذ مات الرجل وله امرأة مملوكة اشترى امانا من ماله فاعتقها ثم ورثها قالوا وجه في هذا الخبر
 ان امير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع لا فاقدا بينا ان الزوجة اذا كانت حرة ولو ركن منها
 وارت لم يكن لها اكثر من الربع والباقي يكون للامراء اذا كان المستحق للمال امير المؤمنين عليه السلام
 ان يشتري الزوجة وتعتقها ويطيها ببقية المال ثم ما وند يادون ان يكون فضل ذلك واجبا لا زواج
 ان ولد للملاحة يورث احواله ويرثونه اذ الركن هناك امر ولا اخوة
 من امر ولا جد لها الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعلي بن خالد السلفي
 عن كرام بن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي حميد الله عليه السلام في رجل لا عن امرأته وبناته من ولدها
 واكذب نفسه بعد الملاحمة وزوجان ولدها له هل يرثها اليه قال لا يورث اليه ولا ارج ولده ليس له ميراث
 واما المرأة فلا تجل له ابداء سألته من يرث الولد قال احواله قلت ادليت ان ماتت امه فورثها الغلام
 فثومات الغلام من يرثه قال عصية امه قلت له مورث احواله قال نعم علي بن الحسن بن فضال عن
 ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال قرأت في كتاب محمد بن مسلم اخذته من غلاد بن حمزة بن جعفر
 انه كتاب محمد بن مسلم قال سألته عن رجل لا عن امرأته وبناته من ولدها ما تواركذب نفسه بعد الملاحمة

لذلك

دعوه

وزعم ان الولد ولد له هل يرد الولد اليه قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تغل له الى يوم القيامة وسألت
من يرث الولد فقال امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها البنات ثمرات الفلاح من يرثه قال حصبة امه
قلت وهو يرث اخواله قال نعم عن حماد بن عمار بن عبد الله عن محمد بن الفضيل عن ابي الصيالح الكوفي
عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولدها ثلث الكذب بنفسه سيد الملاحنة وزعم
ان الولد ولد له هل يرد عليه فقال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تغل له الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه
قال ترثه امه قلت ارايت ان ماتت امه وورثها الابن ثمرات هو من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله
عن حماد بن محمد بن عبد الحميد عن الفضل بن صالح وهو ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام
عن رجل لا عن امرأته وانفق من ولدها ثلث الكذب بنفسه سيد الملاحنة وزعم ان الولد ولد له هل يرد اليه
ولده قال لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تغل له الى يوم القيامة وعن الولد من يرثه فقال امه قلت ارايت ان ماتت
امه وورثها البنات ثمرات سيد من يرثه قال حصبة امه وهو يرث اخواله فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن
سماعة قال حدثني وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لا عن
امرأته قال يلحق الولد بامه يرثه اخواله ولا يرثهم الولد ابو علي الكوفي عن الحسن بن عبيد بن مسلم
عن ثابت عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة اذا تاهنا وتفرقا وقال زوجها
سيد ذلك الطل وكذب نفسه قال اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن يرد اليه الولد ولا رجوع ولده ليرثه
ميراث فان لم يرده ابوه فان اخواله يرثونه ولا يرثوه فان دعاه احد ابائ الزانية جلد الحد حتى يمتلئ الحسن
الصقار عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلاء عن الفضيل قال سألت عن رجل اقترع
على امرأته قال يلاعنها وان ابي ان يلاعنها جلد الحد وردت اليه امرأته وان لاعنها فرق بينهما ولم يغل
الى يوم القيامة فان كان انتفى من ولدها الحق باخواله ويرثونه ولا يرثوه الا انه يرث امه وان ساء احد ولدها
جلد الذي يسميه الحد على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تاهن
الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرق بينهما فلا يحل له ابدان اقوله نفسه قيل الملاحنة جلد الحد او هي امرأته
قال وسألت عن الملاحنة التي يرميها زوجها وينتفى من ولدها ويلاعنها ويغارها ثم يقول سيد ذلك
الولد طلق ويكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدا واما الولد فاني ادره اليه اذا دعاه ولا رجوع
وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الا ان يكون ميراثه لا خواله فان لم يرده ابوه فان اخواله
يرثونه ولا يرثوه فان دعاه احد ابائ الزانية جلد الحد فاجتمع بين هذه الاخيار والاخبار الاولى لان شيوخ
الموارثة بينهم انما يكون اذا اقرب الوالد بعد انقضاء الملاحنة لان عند ذلك يبعد القيمة من المرأة ويقع

صحة نسبه فيرث احواله ويرثه هو والاخياد والاخيرة متناوطين لوقوعه الله به بعد الملاحنة فان عند ذلك
 الحقبة باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه كما يرثون له لم يصح نسبه وقد فصل ما قلناه با بعد الله عليه السلام
 في رواية ابي بصير ومحمد بن مسلم وابي الصباح الكوفي وزيد الشحام فانما تثبت الموارثة اذا كان في نفسه
 وذكر في رواية ابي بصير الاخيرة والحليم ساءلها ما الرقبة في ذلك اذا لم يولد له ابوه فكان ذلك والاعلى
 ما قلناه من التفصيل وعلى هذا الوجه لا ينافي بينهما على حال فاما ما روى الحسن بن محبوب عن علي بن
 ابي عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركه امه الثلث
 والباقي لامام المسلمين لان جنايته على الامام احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي
 عن عبد الله بن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص امير المؤمنين ع في ابن الملاحنة تركه امه الثلث
 والباقي لامام لان جنايته على الامام فوالوجه في هاتين الروايتين ان تقول انما يكون لها الثلث من المال اذا
 لو كان لها عصية فيقولون عنه فانه اذا كان كذلك كانت جنايته على الامام ونسبته ان تاخذ الامم الثلث و
 الباقي يكون لامام ومثله كان هناك عصية لها فيقولون عنه فانه يكون جميع ميراثها اولين يتقرب بها اذا
 لو كان موجودا باب ميراث ولد الزنا الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري
 قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثالث عليه السلام يسأله عن رجل فخير بامرأة ثرائه تزوجها بعد المحل
 فجأت بولد هو امشيه خلق الله به فكتب بخطه وخاتمة الولد لشيء لا يورث يونس بن عبد الرحمن عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته فقلت له جعلت فداك كودية ولد الزنا قال
 يبطئ الله انفق عليه ما انفق عليه قلت فانه مات وله مال من يرثه قال الامام الحسن بن محمد بن صالح
 قال حدثني وهيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه امة قوم حراما ثرائه
 وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 ولا يورث ولد الزنا الا ارجل يدعى ولد جارية عنه قال حدثني جعفر وابو شعيب عن ابي جهم عن
 زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ايام رجل وقع عليه جارية حراما ثرائها وادعى ولدها فانه
 لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا
 رجل يدعى ولد جارية فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس قال ميراث ولد الزنا
 لقرايته مراه على نحو ميراث ابن الملاحنة فانه رواية مشاذة مخالفة للاخبار الكثيرة التي قد منها ما
 مذهبهم موقوفة غير سند لان يونس لم يسند ما الى احد من الائمة عليهم السلام ومجرد ان يكون ذلك
 مذهبها كان اختاره لنفسه كما اختار مذهب كثير من اهلنا بطلانها ولان الموارثة في شرع الاسلام انما

زنية

بالناس بالعبودية اذا كان النسب صحيحا ويرى هذا في بعض النوازل واما ما رواه محمد بن الحسن
 الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن خيات بن كلوب عن حاق بن مازن جعفر عن نبيه ان عليا عليه السلام
 كان يقول ولد الزاواين الملاحنة ترثه اشتهوا وخرجهما اوصيته في هذه الرواية ان يقول
 يجوز ان يكون الراوي مع هذا الحكم في ولد الملاحنة فظن ان حكم ولد الزاواين حكمه فواو على طنه دون المتأ
 فاما ما رواه الا على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن ابي عبد الله
 قال سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه فلاحا فاقربة ثومات ولم ير له ولدا غيره ايرثه قال نعم
 وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم في امرأة
 يهودية فاولد لها ثومات ولم يدع وارثا قال فقال يسلم لولده الميراث من اليهودية قلت ففجر فجر يارأه سلمة
 فاولد لها ثومات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه قال يكون ميراثه لابنه من المسلمة فهاك الرواية
 الاصل فيها حنان بن سدير ولم ير لها غيره فواو ما تضمنته الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل قمر
 بالولد والمحق به مسلما كان او نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عرق به
 فاما اذا لم يعترف به وولده ولد نصرانيا فانه يلزمه نسيه ويرثه وان كان مولودا من الفجور لا عرق به
 لم يلبثت الى انكاره الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ايت رجل وقع على وليدة قوم ما اثر اشترى اما قاضي ولد لها فانه لا يورث منه شيء فان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ابن وليدته فاما رجل اقر
 بولده ثوماته منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته عنه عن القاسم بن محمد
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ثوماته عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقر رجل بولد ثوماته لزمه فلا تنافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
 عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يراعي
 السلطان من جارية ابنه وميراثه ثومات الابن وترك مالا من يرثه قال ميراثه لا قرب الناس الى ابيه وورث
 صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت عن الخلو ع تبرأ منه ابوه عند السلطان من
 ميراثه وجريته لمن ميراثه قال فقال عليه السلام لا قرب الناس اليه لانه ليس في هذين الخبرين انه ينفى
 الولد بعد ان كان اقرب لانه لو كان متضمنا لذلك لم يلبثت الى ان تقائه ولو اقر قبل انكاره لم يلحق ميراثه
 بعصبة لان العصبة انما يثبتون اذا ثبت نسيه منه فانما الذي ثبت فكيف يثبتون فلا يمنع ان يكون الولد
 في الخبرين ان الوالد من حيث تبرأ من جارية الولد وصفا منه حرم الميراث والحق بعصبة وان كان نسيه ابنا

رحم الله قلبينا فيما عقد من الكتاب ان الجارية اذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد ان ينتقل من الاول الى الآخر
بالبيع فان الولد لاحق بمن عند الجارية ومنه كانوا شركاء ووطئها في طهر واحد فان الولد يخرج بالقرعة من
خرج عليه الحق به ومن للباقين قيمة نصيبهم والوجه في هذا الخبر ان غطاه على ضرب من التقية لانه موافق
لبعض مذاهب العامة باب ميراث الجوس اختلف اصحابنا في ميراث الجوس
اذا تزوج بواحدة من المحرمات في شريعة الاسلام فقال يونس بن عبد
ومن تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبب الذين يجوز ان في شريعة الاسلام فاما
ما لا يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على كل حال وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين من يتوطئ
قوله او يورث من جهة النسب على كل حال وان كان حاصلا من سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما ان
فلا يورث منه الا ما يجوز في شريعة الاسلام والعجيب انه يورث الجوس من جهة السبب النسب معا سواها
ما يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز وهو مذاهب جماعة من المتقدمين والذين يدل على ذلك ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المقير عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
انه كان يورث الجوس اذا تزوج بامته وبابنته من وجهين من وجه انها امه ووجه انها زوجته فاما
ما ذكرناه من خلاف ذلك من اقوال اصحابنا فليس به اثر عن الصادقين عليه السلام ولا عليه دليل من ظاهر
القران بل انما قالوا لضرب من الاختيار الذي هو عندنا مطروح بالاجماع ويدل على ذلك ايضا ان هذه النساء
والاسباب وان كانا فاسدين في شريعة الاسلام فما جاز ان عندهم يستقيم بهما الفرج ويشبتون بهما النساء
ويفرقون بين هذه الاسباب والاسباب بين الزنا المحض فخرج ذلك مجرى العقد في شريعة الاسلام لا ترى ان هؤلاء
سبب جوسيا بحضرة ابي عبد الله عليه السلام فخرجوا من ذلك فقال انه قد تزوج بامه فقال اما علمت ان ذلك
عندهم الكناح وقد روي ايضا انه قال عليه السلام كل قوم واولادهم يلزمهم حكمه واذا كان الجوس مستقلا
معة ذلك فينبغي ان يكون كناحهم جازا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب لا يجوز ايضا اذا عقدوا على غير
المحرمات وجعلوا الله محررا او خيرا او غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع وقد اجمع اصحابنا على
جواز ذلك فعلموا جميع ذلك صحة ما اخترناه باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر على
بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فيما روي الناس من
رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا يورث اهل ملتين فقال زعموا لا يرثون ان الاسلام لم يرد الا في
حقه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول لا يرث اليهود والنصارى المسلمين ويرث المسلمون اليهود والنصارى عن ذرعة عن عطاء

فان المسلم يورث الكافر

٢٩٢

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم يرث المشرك قال نعم ولا يرث المشرك المسلم عنه عن
 موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن اعيان قال قلت لابي جعفر عليه السلام حيلت فذلك النصراني يموت وله ابن مسلم
 ايرثه قال فقال نعم ان الله لم يرعه بالاسلام الاخر افن ترثوه ولا يرثوا على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب
 عن ابي ولاد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول للمسلم يرث اثم انه الذمية ولا ترثا احمل بن محمد عن ابن
 محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المسلم يحب الكافر ويرثه والكافر يحب المسلم ولا يرث
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله يتوارث
 اهل ملتين قال لا عنه قال حدثني محمد بن جليل عن ابي عبد الله عليه السلام في الزوج المسلم
 واليهودية والنصرانية انه قال لا يتوارثان عن محمد بن زياد عن محمد بن عمران عن ابي عبد الله عليه السلام
 مثله عن ابي الصايغ او بينه وبين رجل من عبد الملك بن عمر القبطي عن امير المؤمنين عليه السلام قال النصر
 الذي اسلمت زوجته بضعها في يدك ولا ميراث بينكما فالوجه في هذه الاخبار انه لا ميراث بينهما على وجه
 كل واحد منهما صاحبه كما يتوارث المسلمان وليس يتأ في ذلك ان يرث المسلم الكافر وان لم يرثه الكافر وقد
 صرح بذلك ابو عبد الله عليه السلام في رواية جميل وهشام التقي ذكرناها وتريد ذلك بياناً ما رواه
 الحسن بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن جليل عن ابي بكر عن حميد بن محمد بن اعيان قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن قوله لا يتوارث اهل ملتين فقال قال ابو عبد الله عليه السلام ترثوه ولا يرثوه
 ان الاسلم لم يرثه في ميراثه الا مشقة على بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن ذرارة عن القاسم
 بن عروة عن ابي العباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يتوارث اهل ملتين يرث هذا هذا
 وهذا هذا الا ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن
 جعفر بن سماعه عن ابي عبد الرحمن الصفي قال قال ابو عبد الله عليه السلام فقه امير المؤمنين عليه السلام
 في نصراني اختادت زوجته الاسلام ودار الهجرة انما في دار الاسلام لا يخرج منها وان يصنع لها ديناً
 النصراني وانها لا يرثه ولا يرثها فالوجه في هذا الخبر ان قوله على منوب من التقي لا يوافق بل ذهب العامة
 واجمعت الطائفة على خلاصته واما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن ابيان عن
 عبد الرحمن بن اعيان قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يرث ادب الاسلام الاخر افن ترثوه ولا يرثوا هذا ما روته
 ابي طالب في ايدينا فاحترامه الا في الولد والوالد ولا ترثه في الزوج والمرأة فلا تستألف في هذا الخبر من حديث
 الزوج والزوجة متروك باجماع الطائفة والخبر الذي قد مرنا عن ابي فاد ويزيد ذلك بياناً ما رواه احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان علياً عليه السلام

بيضا

باب ان القاتل خطا يرث المقتول

٢٩٣

كان يقف في الموارث فيما ادركه الاسلام من مال مشترك تركه ليرثن قسوق الاسلام انه كان جيل للناس في
 خلوطهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله **عليه** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن حاصو
 بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال خطا في الموارث ما ادركه الاسلام من مال
 مشترك لو يقسروا للناس خلوطهم منه واقاموا والا **عليه** بن ابراهيم عن ابن ابي نجران عن غير واحد عن ابي
 عبد الله عليه السلام في يورث او يضرا في يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال مر على موارثهم فاقول
 في هذا الخبر احد شيئين احدهما التقية لان ذلك مذهب العامة على ما تقدم من القول فيه والثاني ان يكون
 معتقوله مر على موارثهم على ما يستحقونه من الميراث وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان
 الميراث للمسلمين دونهم ووردنا ذلك في كتابنا الكبير ويزيد ذلك بياناً ما رواه **عليه** بن محمد بن يعقوب عن احمد
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن اخيه احمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد بن رباط **عليه** قال قال الميراث
 عليه السلام لو ان رجلاً دميماً مسلماً وابوهي ولا بيه ولد غير ثمة بات الاب ورضاه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته
 مع المسلم شيئاً **فاما ما رواه** **عليه** بن محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد
 عن رجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يورث ثروته الى النصرانية ثروته قال ميراثه لولده النصراني
 ومسلمه ثروته قال ميراثه لولده المسلمين قال وجه في هذا الخبر ان ميراث النصراني انما يكون لولده النصراني
 اذا لم يكن له ولد مسلمون وميراث المسلم يكون لولده المسلمين اذا كانوا احاداً **باب ان القاتل**
خطا يرث المقتول **عليه** بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسند بن محمد عن حماد
 بن الحميد الحنطلي عن محمد بن قيس قال قصه امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل امه قال ان كان خطا فان له
 ميراثها وان كان قتلها متعمداً فلا يرثها **الصفار** عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الرحمن
 بن ابي نجران عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل امه ايرثها قال ان كان
 خطا ويرثها وان كان عمداً لا يرثها **فاما ما رواه** **عليه** بن الحسن بن فضال قال حدثنا رجل عن محمد بن
 عن حماد بن عثمان ورواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض اصحابه عن حماد بن عثمان
 عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الرجل ولده ويقتل المولود بوالده اذا قتل والده
 ولا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطا فلا ينافي الخبرين الاولين لشئيين احدهما ان عمله على ضرب من التقية
 لان العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال حمد كان او خطا والوجه الاخر ان عمله على
 ما كان يذهب اليه شيخنا رحمه الله في الجمع بين هذه الاخبار ان القاتل خطا لا يرث من نفس الدية و
 ما عداها وهذا وجه قريب فاما الاخبار التي اوردناها في كتابنا الكبير من ان القاتل لا يرث فينبغي ان

باب الزوج والزوجة يورث كل واحد منهما

٢٩٧

بالخبرين الأولين وتقول القائل لا يرث الا اذا كان خطأ فيكون العمل على جميع الروايات ولا تقطع شيء منها
باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل
 احدهما الاخر عليه بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي بختل عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه
 السلام قال للمرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه ^{محمد بن} محمد بن يعقوب عن
 بن محمد عن محمد بن الحسن بن علي بن امان بن عثمان عن حميد الله بن يصفور قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام هل للمرأة من دية زوجها شيء وهل للرجل من دية امرأته شيء قال نعم ما لم يقتل احدهما الاخر ^{علي بن} علي بن
 الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن حماد بن رزين القلاء عن محمد بن مسلم عن ابي حميد الله عليه السلام قال سألته
 عن رجل طلق امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال ترثه ثم تفتد حدة المتوفى عنها زوجها وان ماتت
 فان قتل او قتلت وهي في عدتها ورثت كل واحد منهما من دية صاحبه فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد
 عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية
 زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاخوة من الام من الدية شيئاً قال وجه في هذا الخبر لحد شيتين
 احدهما التقية لموافقة المذهب فيمنع العامة كما هو موقوفون لا يرث الدية الا من كان يعقل عنه لو قتل خطأ
 والوجه الثاني ما قلناه في تاويل الخبر المتقدم من انه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وان ورث ما عداه
 فحمل هذا الخبر على انه ما كان يورثهما من دية كل واحد منهما اذا كانا قاتلين خطأ لئلا ينافي ما تقدم به
ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالي الحسن بن محمد بن سباح عن
 الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يسألونك عن الانفال قال قال
 من مات وليس له مولى فإله من الانفال عنه عن محمد بن زياد عن رفاعه عن امان بن تغلب قال قال ابي
 عليه السلام من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من اهل هذه الآية يستأونك عن الانفال قل الانفال فهو الرسول
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من مات و
 وارث من قبل قرابة ولا مولى فإله من الانفال فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن
 ابي عمير عن خالد عن السري عن ابي امير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت ويترك عملاً ليس له وارث قال
 فقال امير المؤمنين عليه السلام اعطهم مائة دينار ورواها ايضا عن داود عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال مات رجل على عهد امير المؤمنين عليه السلام وكان له وارث فادفع امير المؤمنين عليه السلام مائة دينار
 مائة دينار فيهما ان الروايتان من سلطان مشاذان وما هذا حكم لا يعارض به الاخبار والسنة المجمع عليها
 مع انه ليس فيهما ما ينافي ما تقدم لان الدعوى كحكاية فعل وهو ان امير المؤمنين اعطى تركته مائة دينار

ولعل من لم يسمع الاستصلاح لانه اذا كان المال له خاصة على ما قد ساء جاز له ان يعمل به ما شاء ويصرفه
 وليست الروايتان انه قال ان هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافعها لما تقدم من الاخبار باب
 ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت وابن
 عون عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل من بني ثعلبة دين يطلبه
 ولا يملكه حتى هو امسيت ولا يعرف له وارثا ولا نسب له ولا ولد اقال اطلبه قال ان ذلك قد طال فاصدق
 به قال اطلبه يونس عن الهيثم بن روح صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام اني اتقبل الفداء
 فينزل عند الرجل فيموت فجأة ولا عرفه ولا عرف بلاءه ولا ورثته فيبقى المال عندك كيف اصنع به ومن ذلك
 المال فكتبت تركه على حاله فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سالم قال سأل ابا عبد الله عليه السلام
 واما جالس فقال انه كان عند ابي جابر رجل عنده بالاجر فقدناه ويحق له من اجرو شي ولا نعرفه وارثا قال
 فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده قال فقال مساكين وحرك يديه قال نادى عليه قال اطلبوا جندنا قال
 عليه ولا فهو كسبيل ماله حتى عجي له طالع ان حدث بك حدث فاقص به ان جاله طالب ان يدفع اليه
 فالوجه في هذا الخبر انه انما يكون كسبيل ماله اذا ضمن المال وزعم الوصاية به عند حضور الموت واما ما رواه
 يونس عن فيض بن جبيب صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندك ما تاد وهو وارثون
 درهمان واصحاب فندق ومات صاحبهما ولم يعرف له ورثة فرائك في اعلاي حالهما وما اصنع به فقد ضقت
 ذرعا فكتبت اعمل فيها فاخرجها صدقة قليلا حتى يخرج قال وجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يتصدق
 به ويكون من امنا لصاحبه اذا جأ مثل اللقطة والثاني انه اذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الانفال وحقها
 الامام فاذا اروه بان يقصد به جاز ولو يكن عليه شيء والذ يدل على ان هذا حكم الامام ما رواه محمد بن
 احمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم عن الفضيل بن يسار عن ابي الحسن
 في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال قال ما عرفك لمن هو ينفق نفسه باب
 ميراث المستهل على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ربعي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فخرجت كالبنيان يرت ويورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن
 ساحة عن مرقان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام قال ابي اذا انقهر المولود فخرج
 بيا فانه يرت ويورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن ساحة عن مرقان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 عن بصير يسقط من امه فخرجت كالبنيان يرت ويورث فانه ما كان اخر من الحسن بن محمد بن ساحة عن مرقان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 فاما ما رواه الحسن بن محمد بن ساحة عن محمد بن زاذ عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في المتوفى

ولا نسباً
 خان

الغنى

من الدية شيئا حتى يصير جميع صوته فألويته في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه لا يورث حتى يصير أو يخرج من كتابنا
على ما تصفته الروايات الأولى لأنه ليس في الجمع بينهما تضاد والوجه الآخر أن الخبر على التقية لأن ذلك مذهب من لمّا
الذين يراعون في توريثه الاستحالة لا غير باب صياغات السائبية الحسن بن محمد بن سماع عن محمد
بن زياد عن محمد بن الحسن الططائعي مشاهير سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ملوك عتق
سائبية قال بوالى من يشأ وعليه من يورثه وله ميراثه قلت فإن مكنت حتى يموت قال يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين
الحسن بن محمد بن سماع عن ابن رباح عن محمد بن الحسن الططائعي مشاهير سليمان بن خالد عن أبي عبد
الله عليه السلام قال سألت عن ملوك عتق سائبية قال بوالى من يشأ وعليه من يورثه وله ميراثه قلت فإن مكنت حتى يموت قال
يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين الحسن بن محبوب عن علقم بن أبي الأحوص قال سألت الجعفر عليه السلام عن السائبية
فقال انظروا ما في القرآن فما كان فيه فخر وروية قتلك يا أمار السائبية التي لا ولا أحد عليها لا الله فما كان ولا والله
فهو لرسوله وما كان لرسوله فان ولاه الامام وميراثه على الامام وميراثه له فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع
قال جعله صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال السائبية ليس لها ميراثها فان كان
أحدًا فيرثه له وجريته عليه فان لم يرث أحدًا فهو لأقرب الناس لمولاه الذي اعتقه فهذا الخبر في عموم عليه إذا لم
يوال أحدًا كان ميراثه لبيت المال ويكون جريته على ما تصفته الأخبار والأول وقد استوفينا ذلك فيما تقدمه من كتاب
العتق وفيما ذكرناه كفاية أن شاء الله كتاب أحد ود - باب من يحب عليا كجملته وأحواله
محمد بن أحمد بن عبيد بن إبراهيم بن صالح بن سعيد عن محمد بن حفص عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله
قال إذا زني الشيخ واليه جردا شورا عتقوا بطلما وإذا زني النصف من الرجال وجردوا لم يجردوا إذا كان قد أحسن
وإذا زني الشاب جردت السن جلد ونفقة من مصر من سهل بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسين الأول
عن صفوان بن يحيى عن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان علم يضرب بالشيخ والشيخ ثمانية ويوجها
ويجرب الحسن والحسين وعلي البكر والبكر وينفيهما سنة الحسين بن سعيد عن فضالة عن محمد بن بكر عن زائدة
عن أبي جعفر عليه السلام قال المحسن جلد مائة ويخرج من المحسن جلد مائة ولا ينقص ذلك قدامك ولم يدخل بها
يجلد مائة وينفي عنها عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عن الحسن والحسين
جلد مائة ثم أخرج عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال الشيخ والشيخ
جلد مائة والوجع والبكر والبكر جلد مائة ونفقة سنة الحسن بن عباس عن ابن بكير عن عمران عن زائدة عن
أبي جعفر قال قضى علي عليه السلام في امرأة بنت فحبلت فقتلت ولدها سرا فامر بها فجلد مائة جلد ثموت
وكان أطل من رجا سهل بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباح عن

نزادة عن أبي جعفر عليه السلام في المحسن والمفنة جلد مائة ثم الرجوع وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر
عن حميد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذنب الشيخ والرجوع جلدًا ثم رجوعًا عقوبة لها وإذا ذنب
التقص من الرجال رجوعًا جلدًا إذا كان قد أحسن فإذا ذنب الشاب والمحدث جلد ونفقة سنتين مع صغر
قائمًا ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري بن سويد عن حاصب بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال الرجوع جلد الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر فإذا ذنب الرجل المحسن رجوعًا جلدًا فلا ينافي ما قد
من الاختيارين وجوب الجمع بين الجلد والرجوع لا يمتثل شيئين معًا ما إن غفله على التقية لأنه مذموم جميع
العامة وما هذا حكمه يجوز التقية فيه والتلفظ أن يكون المراد به من لم يكن شيئًا أو شيئًا بل يكون حدًا لأن
الذي يوجب عليه الرجوع والجلد معًا إذا كان شيئًا أو شيئًا معصيًا وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبد الله
بن طلحة وعبد الرحمن بن الجراح والحليم وحيد الله بن سنان وقد سنا ذلك منه وهو لا ينافي ذلك ما رواه
بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن حاصب بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال يقطع
أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيعة أن يجلدًا مائة وتقص في المحسن الرجوع وتقص في المبكر والبكر إذا
ذنبًا جلدًا مائة ونفقة سنة في غير مصرهما وأما اللذان قد أمكرا ولم يدخلا بها لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيعة
يجلدان مائة ولم يذكر الرجوع لا تمنع أنه إنما لم يذكر لأنه لا خلاف في وجوبه على المحسن وذكر الجلد الذي يخص
بإعياء عليه مع الرجوع فاقصر على ذلك لعلم الخاطب بوجوب الجمع بينهما على أنه يمتثل أن يكون الرواية مقصود
على أنها إذا كانا غير محصنين الأخرى أنه قال بعد ذلك وتقص في المحسن الرجوع مع أن وجوب الرجوع للمحسن
جمع عليه سواء كان شيخًا أو شابًا وأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن ابن أبي العباس عن أبي حميد
عليه السلام قال رجوع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد وذكرنا أن عليا عليه السلام رجوعًا الكوفة وجلد
فأكثر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا قال يونس بن الرخند رجلا عذرين في ذنب واحد قائما
الشيخ حماد الله الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا في ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال ما نعرف هذا
ويحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجوعًا لم يجلد لأنه قد تقدم ذكره
من التاكي أحد ما عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا نعرف هذا وأما الآخر من أمير المؤمنين عليه السلام وليس بأن يغير
قوله ما نعرف هذا إلى أحد ما بأولى من أن يصرفه إلى الآخر ولا الاحتال ذلك لمرئيات ما قد سناه من
ثبوته كان صريحًا بأنه قال ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لمرئيات ما قد سناه لأنه
يجوز أن يكون أمير المؤمنين ما فصل ذلك لأنه لا يفتق في زمانه من وجب عليه الجلد والرجوع معًا على
التفصيل الذي قد سناه والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين ما رواه الحسن

بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من اقرب على نفسه
 عند الامام حتى حد من حد ود الله مرة واحدة حوا كان او عبدا او حرة كانت او امة فعلى الامام ان
 يقيم الحد على الذي اقرب على نفسه كما يثامن كان الا الزنا في المحسن فاما لا يوجب حتى يشهد عليه اثنان
 شهدا فاذا شهدوا ضربه الحد مائة جلدة ثوريه قال الشيخ رحمه الله ما تضمن هذا الخبر من انه
 يقبل اقوال الانسان على نفسه في كل حد من الحد ود الا الزنا فالوجه في استثنائنا الزنا من بين سائر
 الحدود انه يراعى في الزنا الاقوال اربع مرات وليس ذلك في شئ من الحدود والاخر وليس فيه انه
 لا يقبل اقواله بالزنا اذا اقرا بضع مرات وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى ويؤكد
 ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يرحم الزاني حتى يقر اربع مرات
باب ما يحسن وما لا يحسن ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
 بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعنده السرقة
 والامة يطأها يحسنه الامة يكون عنده فقال نعم انما خاف ان يكون عنده ما يغني عن الزنا قلت
 فان كانت عنده امة تزعم انه لا يطأها فقال لا يصدق قلت فان كانت عنده امرأة متعة
 تحسنه قال لا انما هو على الشئ الدائم عنده يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال سألت ابا عبد
 الله عليه السلام عن المحسن قال فقال هو الذي يزني وعنده ما يغنيه ابو علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قلت له ما المحسن رحمه الله قال من كان له فرج يغدو عليه ويروح يونس عن ابي ابي
 عن ابي بصير قال لا يكون محسنا الا ان يكون عنده امرأة يغلق عليها بابا فاما ما رواه
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يحسن
 الحر المملوك ولا المملوك الحر ولا يثا في الاختيار الا واثقه ان الامة تحسن لان الوجه في هذا الخبر
 ان الحر لا يحسنه اذ انت وجب عليها الرجوع كما لو كانت تحت حرة لان حد المملوك والمملوك
 اذا زنيا نصف حد الحر وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها الرجوع على حال وكذلك قوله لا المملوك
 الحر يعني ان الحر لا تحسنه حتى يجب عليه الرجوع على هذا التاويل لا يثا في ما تقدم من الاختيار
 فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي ياتي وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على

الزنا عجلد ما تبطله قال ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة فان غير امرأة حرة وله
 امرأة حرة كان عليه الرجوع قال كما لا يحسنه الامة والنصرانية واليهودية ان ذنبي بحرة
 فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي يهودية او نصرانية او امة وتحت حرة قولي له
 عليه السلام كما لا تحسنه الامة واليهودية ان ذنبي بحرة فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان ذنبي
 يحتمل ان يكون المراد به ان هو لا يحسنه اذ اكن عنده على جهة المتعة دون عقد الدوام
 لان عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وانما يجوز للمتعة والمتعة لا تحسن وقد بينا
 ذلك في رواية اسحاق بن عمار الق قد منا ذكرها وايضا فقد روى علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن عبيد الرحمن بن حماد عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الغائب
 عن اهله يزفهل يرجوا اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها قال لا يرجو الغائب عن اهله
 ولا الملك الذي لم يبين اهله ولا صاحب متعة قلت فانه اى حد سفر لا يكون محسنا قال
 اذا قصر واظفر طليس محسن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام عن حفص
 بن الغفاري عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج للمتعة فيحسنه قال لا
 انما ذلك على الشئ الدائم فاقما ما تحسنه الخير من انه اذا ذنبي بامه امرأة بغير اذنها عليه
 مثل ما علم ان في عجلد لا ينال ان يجب معه ايضا عليه الرجوع من وجهين احدهما ان يكون مختصا
 بغير الدخول بها فانه اذا اراد يدخل بها وذنبي لم يكن عليه الرجوع وكان عليه العجلد والثاني ان يكون ذكر
 حاكم العجلد وحول على ثبوت حكم الرجوع على الاجماع على ان قوله عليه السلام مثل ما علم ان في يدل على
 وجوب الرجوع عليه وزيد ذلك بيانا تاما رواه الاحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال سألنا
 الرضا عليه السلام عن رجل دخلى جارية امرأته وارتجها له قال هو زان عليه الرجوع محمد بن احمد بن يحيى
 عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام اتي برجل وقع على جارية امرأته فقلت
 فقال للرجل ومبتها لي وانكرت المرأة فقال لتأتين بالشهود على ذلك او لا جنتك بالحجارة فطارأت له
 المرأة اعترفت فجلد ما علم عليه التروا وما ما تحسنه الخير من قوله ولا يرجح ان ذنبي يهودية او نصرانية
 او امة يحتمل ان يكون ان الذي لم يكن محسنا لان مع ثبوت الاحسان لا فرق بين ان يكون ذنبي يهودية
 او نصرانية او حرة او امة على حق وما كان يدل على ذلك ظاهر القرآن والاخبار المتواترة المتناظرة
 بانه زان وما يدل على وجوب الرجوع في موضع يدل عليه هذا الموضع ويؤكد ذلك ايضا تاما رواه
 احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبيد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي ذياج عن جعفر بن

عن ابائهم عليهم السلام ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام يسأل عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية او النسيئة
فكتبت اليه ان كان محصنا فادجه وان كان بكرا فاحلده ما تم جلدة شرافه فاما اليهودية فابعت بما
الى اهل ملتها فليفعلا فيها ما احبوا واما ما رواه الاحمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن الحسن بن علي بن
فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام عن
رجل كانت له امرأة فطلقها او ماتت فزني قال عليه السلام الرجل من المرأة كان لها زوج فطلقها او ماتت
ثوزنت عليها الرجوع وما يتضمن هذا الخبر من ان الرجل اذا طلق امرأته ثوزنت هو او زنت حتى كان عليها
الرجوع فالوجه فيه ان يخله على انه اذا كان الطلاق وصيا فانه اذا كان كذلك كان عليها الرجوع وقد قلنا
على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك انها اذا ماتت ثوزنت كان عليها الرجوع يحتل ان يكون
انما وجب عليها اذا كان محصنا بغيرها من النساء واما المرأة اذا تزوجت بها ثوزنت فلا يجب
عليها الرجوع وانما يجب عليها الجلد فيشبه ان يكون ذكر الرجوع في هذا الموضع وما من الراوي
باب من زنى بذات محرم سهل بن زياد عن ابن ابي نصر عن عبد الله
بن بكير عن ابيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اتي ذات محرم يضرب ضربة بالسيف
اخذت منه ما اخذت احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن ابن بكير عن رجل قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل ياتي ذات محرم قال يضرب ضربة بالسيف قال ابن بكير حدثني عن ابن بكير
بذلك الحسن بن محبوب عن ابي ايوب قال سمعت بكير بن ابراهيم يروي احدهما عليه السلام قال
من زني بذات محرم حقه ياقها يضرب ضربة بالسيف اخذت منه ما اخذت فان كانت تامة خربت
ضربة بالسيف اخذت منها ما اخذت قيل له فمن يضربها وليس لها خصم قال ذلك الى الامام اذا رآها
اليه سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جيل بن دجاج قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام اني يضرب هذه الضربة يحق من اتي ذات محرم قال تضرب عنقه او قال رقبة
محمد بن احمد بن محمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن عبد الله بن مهزيان عن ذكر عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل وقع على اخته قال يضرب ضربة بالسيف
قلت فانه يخلص قال نعم يلد حتى يموت فاما ما رواه الاحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن احمد
بن محمد عن الحسن بن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا زني الرجل بذات محرم حله الزاني الا انه اعطى ذنبا فلا ينافي الاضداد الا ان الله تعالى
ضربة بالسيف كما اذا كان الفرض بالضربة قتله وفيما يجب على الزاني الرجوع لا ما مضى بينه وبين زوجته

أين

ان يقتلها **باب من تزوج امرأة ولها زوج** علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسعيل بن
مرا عن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجها
زوجا قال عليه الجلد وعليها الرجولانه قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وكفارة ان لم تقدم
الى الامام ان يشهد في خمسة اصوع دقيقا قاسا رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
عن شعيب قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت
فعليه ضرب قال لا ماله يضرب فخر جبت من عنده وابو بصير يجيئ الى الميزاب فاخبرته بالسئلة
والجواب فقال لي ابن انا قلت بجيئ الى الميزاب قال فرفع يده وقال وريت هذا البيت او ورت
هذه الكعبة سمعت جعفر عليه السلام يقول ان عليا عليه السلام قصه في الرجل يتزوج امرأة لها
زوج فزوج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو طمت اناك علمت لغضعت رأسك بالحجارة ثم قال ما
اخوفني ان لا يكون اوقى علمه فلا ياتي في ما تضمن صدق هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الحد الاول
لان هذا الخبر محمول على من لا يعلم ان المرأة زوجا والاوّل متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد وقد
ذلك في الخبر الاول حين قال انه قد تقدم ويعلم وتقدمت هي يعلم وعلى هذا يعمل ما حكاه ابو بصير
في آخر الخبر الاخير عن جعفر بن محمد حكاية قضية امير المؤمنين عليه السلام وانه انما فعل ذلك بمن
علم ان لها زوجا فضربه الحد ويمكن ان يحمل الخبر على انه انما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد
الكامل وذلك اذا ظلم في طئه ان لها زوجا فحرق في التعذيب من ذلك فاستحق لهذا التعزير
التعزير ويكون قوله عليه السلام لو طمت اناك علمت لغضعت رأسك بالحجارة المراد به انك لو طمت
عليه يقين ان لها زوجا ففعلت ذلك ويجوز ان يكون ذلك مختصا بمسألة واحدة انه لم يعلم ذلك ولو
له بيت بالزوجية فكان عليه الحد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن
ساجد بن الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال تزوج المرأة وان كان
للدن تزوجها بنية على تزويجها والا ضرب الحد **باب المكاتب التي اذت**
بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها علي بن ابراهيم عن ابيه عن صالح
بن سعيد عن الحسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كانت له
امة مكاتبها فقالت الامة ما اديت من مكاتبتي فانا به حرة على حساب ذلك فقال لها
ثم ادت بعض مكاتبتيها وجامها مولاها بعد ذلك فقال ان كان استكروها فاعل ذلك
ينوب من الحد بقدر ما ادت له من مكاتبتيها وادري عنه من الحد بقدر ما بقى

من مكاتبتهما وان كانت تابعت مكانت شريكين في الحد ضرب مثل ما يضرب فلما مارواه
يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته
فقال ان كانت الريح جلد وان كان محصنا رجلا وان لم تكن احدث شيئا فليس عليه شيء فلا ينال
التعبر الاول لانه يمكن ان يحمل الخير الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير من انه يضرب
بحساب ذلك فيكون دون الريح فاذا بلغ الريح من الحرية غلب عليه حكه فجذبتا ما اورد جرحه على
حسب احواله باب المريض المبدى نف يصيد ما يجب عليه فيه
الحد كيف يقام عليه الحد الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن النبي عليه السلام انه اتى برجل كبير البطن
قد اصاب جرحا فدا رسول الله صلى الله عليه واله بعرجون فيه مائة شراخ فضربه مائة ومائة
فكان الحد يونس بن عبد الرحمن عن ابيان بن عثمان عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال اتى رسول الله صلى الله عليه واله برجل خمير قصير قد سقط بطنه وقد دثر ووق بطنه
قد فخر بامرأة فقالت المرأة ما علمت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه واله
والله ما زينت قال نعم ولو يكن محصنا فصد رسول الله صلى الله عليه واله بصره وخفضته
ثوبه عابدين قد صد مائة شراخ بشاره فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابي هارون عن محمد
بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح في حبيده كثيرة فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه حتى
لا تنكوا ما عليه فقتلوا سهلا بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الله
الاحمر عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى
برجل اصاب حدا وبه قروح وعرض واشباه ذلك فقال امير المؤمنين عليه السلام اخرجه
حتى يترك الاشكا قروحها عليه فيموت ولكن اذا برأ أحد ذاء فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر
الاولين لانه اذا كان اقامة الحد الى الامام فهو يقيمها على حسب ما يراه فان كانت المصلحة
تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يؤدي الى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه واله
والله وان اقتضت المصلحة تأخيرها الى ان يتركها يقيم عليه الحد على الكمال باب
ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة يونس بن عبد
الرحمن عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الزاني اذا جلد

في ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٠٣

ثلاثا يقتل في الرابعة يموت اذا جلد ثلث مرات فأما ما رواه يونس عن ابي الحسن لما مضى عليه السلام قال اصحاب الكياثر كلما اذا اقيروا عليهم الحد قتلوا في الثالثة فلكنا في الخبر الاول لا نأخذ به بما حداه الزمان شرب الخمر وغيره على ما كتبته فيما بعد انشاء الله بآب ما يوجب التعزير يونس عن المفضل بن صالح عن زيد النخعي عن ابي عبيد الله عليه السلام وسامع بن صهبا عن ابي عبيد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان مائة مائة غير سوط يونس عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبيد الله عليه السلام المرأتان تنامان في ثوب واحد قال تضربان قال قلت حدا قال لا قلت الرجلان ينمان في ثوب واحد فقال يضربان قال قلت الحد قال لا يونس عن ابن سنان عن ابي عبيد الله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان حد اخر سوط واحد يونس عن الحسن بن عثمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان طيحا عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد مائة مائة سوط غير سوط الحسين بن سعيد عن حماد عن حمير عن ابي عبيد الله عليه السلام ان طيحا عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد مائة مائة سوط الاسوطا عنه عن القاسم بن محمد عن عبيد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سأل بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت قدامك الرجل يتامع الرجل في لحاف واحد فقال ذو محرم قال لا قال من ضرورة قال لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قال فانه فعل قال ان كان دون الثقب والحد وان هو ثقب اقيم قائما ثم ضرب خربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ قال فقلت له هو القتل قال هو كذلك قلت فامرأة ماتت مع امرأتها في لحاف واحد فقال ذو الامر قال لا قال من ضرورة قلت لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قلت فانها ضلقت قال فشق ذلك عليه فقال اُفٍّ اُفٍّ ثلثا وقال الحد على بلبرم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبيد الرحمن بن الحجاج قال كنت عند ابي عبيد الله عليه السلام قد دخل عليه عباد البصري ومعه آس من اصحابه فقال حدثني اذا اخذ الرجلان في لحاف واحد فقال له كان على عليه السلام اذا اخذ الرجلان في لحاف واحد ضربهما الحد فقال عينا انك قلت لي غير سوط فاما حد عليه ذكر المحدثه اعاذ ذلك مرارا فقال غير سوط فكتب اليه وهو الحسن بن علي بن فضال الحديث فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحسين بن ابي عبيد الله عليه السلام قال حد الجلدان يوجدان في لحاف واحد والرجلان يجلدان احدى مائة

في لحاف واحد والمرأتان تجلدان اذا اخذتا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد بن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الجلد في الزنا ان يوجدا في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان تجلدان في لحاف واحد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما بالحد واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما بالحد اسهل بن محمد عن علي بن الحكم عن ايان عن زيار عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من الزانية اقيم عليها الحد وكان عليه السلام يقول اللهم انك تعلم اني لا املك من المغيبة الا وصية بالحجارة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان ذكر الحد في هذه الاخبار والوجه فيها ان نفي الحد التعزير وقد يطلق على ذلك نفي الحد على ضرب من التجوز فليس في شيء منها ذكر للكية الحد فاذا احتملت ذلك لا ينافي ما قدمناه فاما اختلاف تقادير التعزير فذلك بحسب ما رواه الامام من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا على ما رواه اسلم في الحال فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحد اقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلد مائة مائة عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال يجلدان مائة جلدة ولا يجب الزوج حق تقوم البينة الاربعه بانه قد دأى بها معها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة عنه عن محمد بن الفضل عن الكوفي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال اجلد مائة مائة قال ولا يكون الزوج حق تقوم الشهود الاربعه انهما دأى بها عنه عن فضالة عن ايان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة مائة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه فيها ان نفي الحد على انهما اذا انضاف الى ذلك وقوع الفعل منهما وعلو الامام ذلك جازله ان يقيم عليها الحد يدل على ذلك ما رواه محمد بن

في كيفية إقامة الشهادة على الرجل

٣٠٥

يعتوب عن علي بن محمد بن محمد بن أحمد الموحدي عن أبيه عن يونس عن حسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الواجب على الأمام إذا نظر إلى رجل يزني أو شرب خمر أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج إلى بينة مع نظره لأنه أمين الله في خلقه وإذا نظر إلى رجل يسرق قال الواجب عليه أن يزرعه وينهاه ويغضه ويدعه قلت كيف ذلك قال لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الأمام إقامته وإذا كان للناس فهو للناس فأما رواة الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة ولو لم تقطع منهما على سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة فالوجه في هذا الخبر أن غمله على من أدبه الأمام وغرره دفعة أو دفعتين فعاد إلى مثل ذلك جاز لا حاجة إلى أن يقيم عليه الحد على الكمال وهذا الوجه يعتمد على الأخبار التي قد مرناها أيما والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبيهما مشروحه إلى علي بن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرأيين تناسل في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فان ضلنا نهيتنا عن ذلك فان وجد ما بعد النسي في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة جلدة فان أخذنا الثالثة في لحاف واحد جلدنا فان وجدت الرابعة قتلنا فأبى كيفية إقامة الشهادتها **ووجه على الترجيح** يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يرجم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الرجل بالجماع والأيلاج والأدخال كالميل في المكحلة **أحمد بن محمد** عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجب للمرجوع حق تقوم البينة الأربعة شهودا نعم قد رأوا عباسا **أحمد بن محمد** بن محمد بن أبي حمزة عن حاضرين حميد بن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أباي المؤمنين عليه السلام لا يرجم رجلا ولا امرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الأيلاج والأخراج منه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال حد الرجلان تشهد أربعة **أحمد بن محمد** بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة عن إبان عن زائدة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قال الشاهد أنه قد جلس في مجلس الرجل من امرأة فقير عليه الحد فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه يقام عليه الحد بدون الرجوع على خلاف ذلك الخبر الذي أوردنا في الباب الأول من زائدة عن قول أمير المؤمنين عليه السلام وإن أمكنني الله من المغيرة لا تمت عليه الحد والوجه الثاني أن يكون

المراة بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دل لنا عليه في الباب الاول وانما يجب في مراعاة الثمة
ادعاء الاياج والاخراج فيما يوجب الرجوع على ما تضمنته الاخبار الاولى واما ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلث رجال انه زنى بفلانة وشهد
الرابع انه لا يدري عن زنى قال لا يحمد ولا يرجع قال وجه في هذا الخبر انه اذا شك الرابع في عين من
بها او معرفتها بعينها وان لم يشك في زناه سقط عنه الرجوع والحد على التام وكان عليه التعزير
على ما تضمنه الباب الاول لان هذه الشهادة ليست ياقل من الشهادة على وجودها في الحاف
واحد وذلك يوجب التعزير على ما ثبت في الباب الاول باب الحد في اللواط سهل بن
زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
امير المؤمنين عليه السلام رجل ورائه وقد لاط زوجها ابنتها من غيره وثق به وشهد عليه
بذلك الشهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب لثلام
دون الحد وقال اما لو كنت مدركا لقتلتك لا مكانك اياه من نفسك بقتلك ابو علي الاشعر
عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العنزي
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجدر رجل مع رجل في اماراة عمر فذهب احدهما
واخذ الآخر فحجى به الى عمر فقال للناس ما ترون قال فقال هذا اصنع كذا قال فقال ما تقول
يا ابا الحسن قال اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثار اذان عجله فقال انه قد بقى من حدوده شيء
قال اي شيء قد بقى قال ادع بحطب قال فدعى عمر بحطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاقتر
احمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد الصمد بن بشير
عن سليمان بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل قال فقال ان كان
دون الثقب فالحد وان كان ثقب اقيم قائما ثم ضرب بالسيف خربة اخذ منه السيف واخذ
فقلت له هذا القتل قال هو ذاك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابيه
عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام كان بيني
لاحد ان يرجع من ابي لوجع اللوطي علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن زياد
عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن اوقب على فلا قال قال امير
المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله حكاه ثلثة احكاما ضربا

فخذ اللواطة

٣٠٤

بالسيف في عنقه بالغت ما بلغت او اهدأ من جبل مشدود اليدين والرجلين او احرق بالنار
 عجل بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لابي الحسن الرضا عليه السلام
 يعرف بغلام من شراة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اتى علي بن ابي طالب عليه السلام رجل مع غلام رايته وقامت عليها بذلك البينة فقال اتوني
 بالنطع والسيف ثم امر الرجل فوضع علي وجهه ووضع الغلام علي وجهه ثم امرهما فضربا بالسيف
 حتى قد هما بالسيف جميعا قال واتى امير المؤمنين عليه السلام امرأتين وحيدتا في لحاف واحد
 وقامت عليهما البينة انهما كانتا متساخقان فدعى بالنطع ثم امرهما فاحرقن بالنار فامسا حاروا
 يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال ابو عبد الله عليه السلام حد اللوطي
 مثل حد الزانية قال ان كان قد احسن برجمه واكبله عجل بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
 الملع بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في
 رجل قال عليه ان كان محصنا القتل وان لم يكن محصنا فليجلد قال فقلت فما علي الموت
 قال عليه القتل علي كل حال محصنا كان او غير محصن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن
 وزارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتلوط حده حد الزانية عجل بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 في كتاب علي عليه السلام اذا اخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد فخرج من ضرب الرجل واخذ
 الغلام وان كان ثقب وكان محصنا رجما لوجه في هذه الاخبار واحد شئان احدهما ان يكون
 المراد بها اذا كان الفعل دون الايقاب فانه اذا كان كذلك اعتبر فيه الاحصان وغير الاحصان
 وقد فصل ذلك ابو عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه سليمان بن هلال من قوله ان كان
 دون الايقاب فعليه الحد وان كان الايقاب فضر به بالسيف وقد يمتحن فاعل ذلك بانه
 لو لم يدل علي ذلك ما رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة
 بن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الاوط فقال بين الفخذين قال سألت عن الك
 يوقب فقال ذلك الكفر بما انزل الله علي نبيه صلى الله عليه واله فلا ينافي ذلك ما قدمناه من
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من قوله اذا ثقب وكان محصنا فليجلد بالحد بضره
 فاعل ذلك اذا كان وجب عليه القتل فالامر بخيرين ان يعقم علي الحد بضره رقبته او اهدأ
 من جبل او احرق بالنار ووجه اتي ذلك شأ فعل وتقييد ذلك يكون محصنا انما يدل

اهدأ
 المذود والحد
 الساقط في

قال محمد بن ادريس
 وجوز ان يخطى اخففت
 امره والبض من امره
 والفت من آخره

وتجيد

الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الله
 يأتي المرأة وهي ميتة قال وزر لعظم من ذلك الكياتيها وهي حية وما رواه احمد بن علي
 بن محبوب عن علي بن محمد القاسم عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد الله
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل زني بميتة قال لا حد عليه فهذا الخبر يحتمل وجهين
 احدهما ان يكون المراد به لا حد عليه بعينه لا يجوز غيره لا ناقد يتنافى الخبر الاول انه يملأ فيه
 الاحصان وعدمه وان كان محصنا كان حده الجلد مائة وليس هذا على حد واحد والوجه الآخر
 ان يكون الخبر مخصوصا بمن اتى زوجة نفسه بعد موتها فانه لا يقام عليه الحد كما لا يورث
 حسب ما يراه الامام **باب حد من استقنه بيده** لا عهد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليا السلام
 اتى برجل حيث بدكره فضرب يده حتى اعمرت ولا اهل الا وقال زوجة من بيت مال المسلمين
 فاما ما رواه احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال سألت
 ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعيث بدكره بيده حتى ينزل قال لا بأس به ولو يبلغ به ذاك شيئا
 فالوجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه يجوز خلافه لان الحكم اذا كان فيه التعزير فذلك
 الى الامام فيعله بحسب ما يراه في الحال **ابواب القذف - باب من**
اقذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اقرى على قوم جماعة فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب جدا واحدا وان اتوا
متفرقين ضرب لكل واحد حد اخذه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد بن عمران عن ابي
عبد الله عليه السلام مثله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن
ساعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقرى على نفر
جميعا فجلد حدا واحدا قال وجه في هذا الخبر حد شئين احدهما ان تحمل على التفضيل الذي تضمنه
الخبر الاول من انه انما وجب عليه حد واحد اذا اتوا به مجتمعين ولو جاؤا متفرقين كان يجب على
كل انسان حد على الكمال والوجه الثاني ان تحمل على انه اذا قذفتم بكلمة واحدة كان عليه حد واحد
وان قد مضى الفاظ مختلفة كانت عليه لكل انسان حد يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن فضالة عن ابان عن الحسن العطار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قذف قذفا
جميعا فقال بكلمة واحدة قلت نعم قال يضرب حدا واحدا وان فوق بينه وفي القذف ثم

قذف

كل واحد منهم وحده عن ابن محبوب عن أبي الحسن الشاهي عن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام
 في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له إذا لم يسمهم فاما عليه حد واحد وان سخط عليه
 لكل رجل حد **باب المملوك يقذف حراً** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قذف العبد المحر جلد ثمانين وقال هذا من حق
 الناس احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن المملوك يفتري على المحر قال عليه
 ثمانون قلت فاذا ذني قال يجلد خمسين احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل
 عن ابي الصياح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن عبد افتري على حرة قال عليه ثمانون
 احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه
 السلام في مملوك قذف محصنة محررة قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد بمحبتها احمد بن محمد بن خالد
 عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال يجلد المكاة اذا ذني على قد وما اعتق منه فاذا قذف المحصنة
 ضليه ان يجلد ثمانين حراً كان او مملوك احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة
 عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين
 هذا من حقوق المسلمين فاما كان من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحد قلت الله
 من حقوق الله ما هو قال اذا ذني او شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حوزي عن بكير عن احمد ما عليه
 السلاخانة قال من افتري على مسلم يضرب ثمانين يهودياً كان او نصرانياً او عبداً عنه من
 الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 حد مملوك قذف حراً قال يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله
 فانه يضرب نصف الحد قلت الله الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو قال اذا ذني او شرب
 خراً هذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد **فاما ما رواه احمد بن علي**
 بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد اذا افتري على الحر كونه جليداً قال اربعين وقال
 اذا ذني بفاحشة ضل عليه نصف العذاب فهذا اخبرنا في مخالفتنا لظاهر القرآن والاشياء
 الكثيرة التي قد مناهما وما هذا حكمه لا يعمل به ولا يقتضيه بمثله فاما مخالفتنا لظاهر القرآن
 فان الله تعالى قال والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا

FIV

[illegible]

العذرة تذهب بغير جلع قال الشيخ رحمه الله قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد
 تام وان كان عليه التعزير حسب ما تضمنته الخبر الاول الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد عن
 زياد بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخلها الواحدة هذا
 قال لا حد عليه فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
 عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قال الرجل لامرأته الواحدة هذا
 وليست له بنته فيجلد الحد ويخله بيته وبينها فلا ينافي الاخبار الا قوله لان محنة قوله يجلد الحد يحذف
 هذا التعزير وامر به حد التام بل لالة الاخبار بالمتقدمة **باب جواز العفو عن القاذ**
لمن يعرفه الحسين بن سعيد عن الحسن بن ذرعة عن سماعة قال سألته عن الرجل يفر
 على الرجل ثم يعفو عنه ثم يريد ان يجلده بعد التوبة قال ليس له ذلك بعد العفو الحسن
 بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقدف الرجل
 بالزنا فيعفو عنه ويجلده من ذلك في حل ثم انه بعد يبدوله في ان يقدمه حتى يجلده قال ليس
 حد بعد العفو فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن العلاء بن محمد بن مسروق قال سألنا
 عن الرجل يقدف امرأته قال يجلد قلت ادايت ان عقت حنته قال لا ولا كرامة قال وجه في
 هذا الخبر ان عمل على انها اذا رضته الى الامام او الحاكم لم يكن بعد ذلك عفو وقد اوردنا
 تفصيل ذلك في كتابنا الكبير والذي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن ابن محبوب
 عن ضريس الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يعفو عن الحد ودائق الله دون الامام
 فلما كان من حق الناس فلا بأس ان يعفو عنه دون الامام احمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب
 عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل جنى الى اعفو عنه او افصح
 الى السلطان قال هو حقا ان عفوت عنه فحسن وان رخصته الى الامام فاما طلبت حقه
 وكيف لا لا الامام **باب من اقرب ولد ثورفا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم عن**
النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال من اقرب ولد ثورفا جلد
الحد والزمر الولد فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن
سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل ينتفي من ولده
وقد اقتره فقال ان كان الولد من حرة جلد حسين سوطا حد المملوك وان كان من امه فلا شيء
 عليه قال وجه في هذا الخبر ان عمله على انه وهو من الراوي لان الخبر الاول موافق لطاهر القرآن

باب من قذف صبياً

٣١٢

قد شاء

والاخبار التي قد منها في الباب الاول وهذا الخبر شاذ لا يصح من مثله علمنا ما قلناه في باب

كذلك

من قذف صبياً الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن

ابي هريرة الانصاري قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الغلام لو عتله بغيره قذف الرجل هل يجلد

قال لا وذاك لو ان رجلاً قذف الغلام لو عتله بغيره يجلد **سجل** بن زياد عن ابن ابي نصر عن حاصر بن

حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يقذف الصبية يجلد قال لا

حتى يبلغ قاصاً ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله

عليه السلام قال كل بالغ من ذكرا وانثى افتري على صغير او كبير او ذكرا وانثى او مسلماً وكافراً

او حراً ومملوك فعليه حد القربة وعلى غير البالغ حد الادب قاصاً ما تضمنه صدر هذا الخبر

من ايجاب الحد على من قذف صبياً فانه محمول على من قذفه بنسب الزنا الى احد والديه بان

يقول يابن الزاني او الزانية او زنت بك امك او ابوك لان ذلك يوجب عليه الحد فاما اذا قذف

بقذف لا يتعدك الى واحد منهما فانه لا يجب عليه الحد كما لا بد من دليل على ذلك ما قد

من الاخبار الا انه ما اوردناه في كتاب تهذيب الاحكام واما ما تضمنه الخبر من ايجاب الحد

محمد بن الحسن

المشرف

على من قذف كافراً او يهودياً او نصرانياً فيحتمل ان يكون المراد به اذا كانت امه مسلمة فانه يجب

على من قذفه الحد لمهمة المسلمة فاذا الركن كذلك لم يجب غير التعزير بحسب ما قد مرنا

ان يكون المراد بذكر الحد في الخبر التعزير في الموضوعين جميعاً وان اطلق عليه لفظ حد القربة لان

ذلك ايضاً يستحق بالقربة وان لم يكن حد اكامل **باب ان الحد لا يورث** على من

ابيه عن النوفلي عن الشكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث قال الشيخ رحمه الله

هذا الخبر ينبغي ان غلظه على انه لا يورث كما يورث المال في ان كل واحد منهما يخذل نصيب وان

كان لكل واحد من الورثة المطالبة على الكمال يدل على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد بن

عيسى عن بن محبوب عن هشام بن عمار الساباطي قال سمعته يقول ان الحد لا يورث للثمة

والمال ولكن من ثمة من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا تلحقه وذلك مثل

رجل قذف رجلاً ولقد ذوف اخوان فان عفى عنه احدهما كان للآخر ان يطالبه بمحقه لانها

اياهما جميعاً والعفو اليها جميعاً **ابواب شرب الخمر - باب من شرب**

النبيذ المسكوب يوش عن هشام بن ابراهيم المشرف عن رواه عن ابي عبد الله عليه

السلام انه قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر يقتل

في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر يولس عن بن مسكان عن سليمان بن خالد قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر ويقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فاما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصلاح الكندي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان النبي عليه السلام اذا اتى بشارب الخمر ضربه فان اتى به ثانية ضربه فان اتى به ثالثة ضربه عنقه قلت النبيذ قال اذا اخذ شاة قد اتى ضرب ثمانين قلت ارايت ان اخذ به ثانية قال اضربه قلت فان اخذ به ثالثة قال يقتل كما يقتل شارب الخمر قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ ولو يبيكو ايجلد قال لا وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت ارايت ان اخذ شارب النبيذ ولو يبيكو ايجلد ثمانين قال لا وكل مسكر امر الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألت عن الشارب فقال اما رجل كانت منه زلة فاني معتره واما اخريد من فاني كنت منهك عقوبة لانه يستحل الحرمات كلها ولو ترك الناس ذلك لفسدوا احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه اتى بشارب خمر فاستقرأه القرآن فقرأ فاحذر دونه فالتقاء مع اودية الناس وقال له خلص ردالك فلم يخلصه فحده فأتى ضمن هذه الاختيار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين الايمان وشربه نادرا وشربه قليلا دون الكثير الذي يبلغ حد السكر كل ذلك محمول على التقية لان ذلك اجمع من فوق العامة واجتمعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين الخمر والنبيذ في شئ من احكامهما في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فبينما ان يكون العمل على ذلك ويترك ما خالفه **باب حد المملوك في شرب المسكر** احمد بن محمد بن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد بن عليهما السلام قال كان عليه السلام يضرب في الخمر والنبيذ ثمانين المحر والعبد واليهود والنصراني قلت وما شان اليهود والنصراني قال ليس لهم ان يظهر واشربه يكون ذلك في بيوتهم يولس عن سماعة عن ابي بصير قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد المحر والعبد واليهود والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين فقلت ما بال اليهود والنصراني فقال اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لانه ليس لهم ان يظهر شره يولس عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال حد اليهود والنصراني في المملوك في الخمر والغرة سواء وانما صلح اهل الذمة ان يشربوا في بيوتهم فاما مارواه احمد بن

وذلك
ليفسدوا

وقرب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي
عبد الله عليه السلام التعزير كره قال دون الحد قال قلت جود الثمانين قال فقال لا ولكنها دون
الأربعين فاما حد المملوك قال قلت وكذا قال قلت عليه السلام على قدر ما يرى الوالي من
غريب الرجل وقوة بدنه فالوجه في هذا الخبر أن عمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة وأما
ما رواه الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن عبيد مملوك قد جرح قال يحسد ثمانين هذا من حقوق المسلمين فاما ما كان
من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحد قلت ألا من حقوق الله عز وجل ما هو قال
إذا ذبحه وشرب الخمر فهذا من حقوق التي يضرب فيها نصف الحد فالوجه في هذا الخبر
ما قلناه في الخبر الأول من عمله على التقية ويحتمل أن يكون الراوي جمع ذلك في الزاخرة لأنه من
حقوق الله تعالى وكان حد الشارب أيضا من حقوق الله فعمله على ذلك طائفة به في مجراه
وذلك غير صحيح على ما دللنا عليه بالأخبار المتقدمة وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن
فضالة عن إبان عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أبي يقول حد المملوك
نصف حد الحر فهذا الخبر عام ويجوز لنا أن نخصه بعد الزيادة لالة الأخبار والأوله أبواب السرق
باب مقدار ما يجب فيه القطع أحد بن محمد عن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام في كرهين السارق فقال في ربع دينار قال قلت له درهمين فقال في ربع دينار والربع قال
قلت له أدليت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حينئذ اسم السارق وهل هو عند الله سارق
فذلك الحال فقال كل من سرق من شيء ثمانية دراهم أو أكثر فهو قطع عليه اسم السارق وعند الله سارق ولكن
لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر ولو قطعت يد السارق فيما هو أقل من ربع دينار لا تقبض حامة الناب
مقطعين أحمل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد
الله عليه السلام قال لا يقطع يد السارق حتى يبلغ سرقته ربع دينار وقد قطع على عليه السلام في بيضة
حد يد قال علي وقال أبو بصير سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق
فقال في بيضة حد يد قلت وكذا قال ربع دينار **علي** بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس
عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال قلت
وما البيضة فقال بيضة قيمتها ربع دينار قال قطع هو أدنى حد السارق فسكت يونس عن
عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق إلا في شيء يبلغ قيمته نجاة

بلغ الدينار

وهو ربع دينار ^{عن} القاسم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت وكقيمتها قال ربع دينار وقال عليه السلام
لا يقطع السارق حتى يبلغ سرقته ربع دينار وقد قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي حمزة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
في كرم يقطع السارق فجمع كفيه ثم قال في هذا من الدار هو فلا ينفى في الاخيار الاولة لمن اقل ما يقطع
السارق فيه ربع دينار ومن وجهين احدهما انه لا يمنع ان يكون قيمة الدار هو التي اشار اليها لك
ربع دينار وقد بين ابو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في اول
الباب حين سئل عن سرق درهمين فقال في ربع دينار يبلغ الدار ما يبلغ والوجه الاخر ان قوله
على التقية لانهم ذهب لعمامة فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن حماد
قال سأله على كرم يقطع السارق قال ادناه على ثلث دينار الحسين بن سعيد عن عثمان بن
عيسى عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام
رجال في بيضة قلت واثق بيضة قال بيضة حديد قيمتها ثلث دينار قلت هذا ادنى حد
السارق فتسكت يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
السارق الا في شئ يبلغ قيمته عتاً وهو ربع دينار الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن عبد الرحمن وعبد بن عمران جميعاً عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى
ما يقطع فيه السارق خمس دينار عتته عن احمد بن محمد وفضالة عن ايان عن زاذان عن ابي جعفر
عليه السلام مثله عتته عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقطع
السارق في كل شئ يبلغ قيمته خمس دينار وان سرق من ذرع او ذراع او غير ذلك فالوجه في
هذه الاخبار ان غلها على التقية لموافقها لما ذهب كثير منهم يونس عن محمد بن عمران
عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار
والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه فالوجه في هذه الاخبار ان غلها على ضرب
من التقية لان في العمامة من يذهب الى ذلك واجتمعت الطائفة المحقة على العمل بما تضمنته
الاخبار الاولة **باب من سرق شيئاً من المغنر** سهل بن زياد عن ابن ابي
نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص على علي السلام
في رجل اخذ بيضة من المغنر قال لو انك سرت اقطعه فقال اني لم اقطع احداً الا فيما اخذت مثلك

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه مثلاً
٣١٨

سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مصعب بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام سرق من بيت المال فقال لا يقطع فلان له فيه نصيباً على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام أربعة لا قطع عليهم المختلس في الغلول ومن سرق من الغنمة وسرقه الأجير لا يقطع فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه قالوا فيه في هذا الخبر أن فعله على أنه قطع من سرق من الغنمة ولو لم يكن فيها نصيب فلان من هذه حاله يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل مما يجب فيه القطع فاما ما نادى على نصيب بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطع على كل حال يدل على ذلك ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل سرق من المغنم إيش الذي يجب عليه القطع قال ينظر كم الذي يصيب فإن كان الذي أخذ أقل من نصيب عزرو دفع إليه تمام ماله وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه وإن كان أخذ فضلاً بقدر شيء من وهو ربيع دينار قطع **باب من وجب عليه القطع وكانت يداه مثلاً** يقطع عيونه أم لا أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أسبل العين أو أسبل الشال سرق قال يقطع يده اليمنى على كل حال فاما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن بعض أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سرق الرجل ويده اليسرى مثلاً لم يقطع عيونه ولا رجله وإن كان أسبل ثم قطع يده رجل ما نقص منه يده لا يقطع في السرقة ولكن يقطع القصاص قالوا فيه في هذا الخبر أن فعله على أن من يرى الكاس من به شاهد الحال جواز المنع عند إذا كانت يداه مثلاً جاز له ذلك ثلاثاً قبل يداه وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يده على ما تضمنه الخبر الأول والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له لو أن رجلاً قطع يده اليسرى في قصاص فسرق ما كان به قال فقال لا يقطع ولا يترك بغير صاق قال قلت فلو أن رجلاً قطع يده اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجل ما يقتص منه أم لا فقال لا تأتير لك في حق الله من رجل فأتا في حقوق الناس فيقتص من

يسراً

في الادب جميعا باب انه لا قطع الا على من سرق من حرز احمد بن محمد بن النعمان
 النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا يقطع الا من ثقب بيتا او كسر قفلا
 فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي حنيفة عليه السلام
 انه قال في رجل اتى رجلا فقال اني سرق فلان اليك ليرسل اليه يكذ او كذا فاعطاه وصدقوه
 صاحبه فقال له ان رسولك اتى فبعثت اليك معه يكذ او كذا فقال ما ارسلك اليك وما انا
 بشئ وقد هو الرسول انه قد ارسله وقد خبى اليه فقال ان وجد عليه بينة انه لم يرسله قطع يده
 فان لم يجد بينة فيمينه يا الله ما ارسلكم وليس هو في الاخرى من الرسول المالك قلت ادليت ان ذمها
 اتمامه على ذلك الحيلة قال يقطع لانه سرق مالا لرجل فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه انه سرق
 بذلك وان يجتال على اموال المسلمين جاز الامام ان يقطعه لانه مفسد في الارض لانه سابق
 لان هذه حيلة وليس بسرقة يجب فيها القطع باب ان المملوك اذا اقربا للسرقة
 لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقرب العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع واذا شهد عليه شاهدا ان قطع فاما
 ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ضريس الكناسي عن ابي جعفر
 عليه السلام قال العبد اذا اقرب على نفسه عند الامانة انه سرق قطعه واذا اقوت الامة على
 نفسه عند الامام بالسرقة قطعهما فالوجه في هذا الخبر ان غلب عليه انه اذا انصاف الى الاقرب
 الشهادته عليه بالسرقة فاما مجردة فلا يجب عليه القطع لان اقربا له على نفسه اقربا له على غيره
 لا يقبل بغير خلاف باب حد الظرار علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اتى امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد داهون من كرجل
 فقال ان كان من قبيصة الا على لم يقطعه وان كان طرد من قبيصة الداخل قطعه سهل
 عن محمد بن الحسن بن شهمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن ابي سياد عن ابي حنيفة
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام بطوار قد طرد من رجل من داهون داهون فقال
 ان كان قد طرد من قبيصة الا على لم يقطعه وان كان قد طرد من قبيصة الا سفل قطعه فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عدة من اصحابنا عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي حنيفة عليه السلام قال ليس على الذي سلب قطع وليس على الذي
 يطرأ الداهون من ثوب الرجل قطع الحسين بن محبوب عن عبيد بن حبيب قال سألت ابا عبد الله

في حد النباش

٣٢٠

عليه السلام عن الطراد والنباش والختلس قال لا يقطع قالوا وجه في هذين الخبرين بان نخلصا على تخصيص
 الذي تضمنه الخبران الا ولان من انه اذا اخذ الطراد من القيصم الغوقاني لم يكن عليه قطع واذا اخذ
 من الصائف وجب عليه ذلك **باب حد النباش** علي بن ابراهيم عن ابيه وحماد بن محمد
 عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن حفص بن الغفاري قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول حد النباش حد السارق **محمد** بن يعقوب عن حبيب بن الحسن عن محمد
 بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام يقطع سارق الموقى كما يقطع سارق الاحياء عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن حماد
 الحميدي العطار عن يشار عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية
 قال لا يحيا به ماترون فقالوا فما قبه ونحوه سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب
 قال وما فعل قال قال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك الموت **محمد** بن يعقوب عن محمد
 بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبيد الحميدي عن سيف بن عميرة عن منصور قال سمعت ابا عبد الله عليه
 السلام يقول يقطع النباش والطراد ولا يقطع الختلس **علي** بن ابراهيم عن ادم بن اسحق عن عبد الله
 بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب مشامر بن عبيد الملك في رجل
 نيش امرأة فلبسها ثيابا ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا في ما طائفة قالوا اقتلوه وطائفة قالوا
 احرقوه فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حصة الميت تكفر بالحي حده ان يقطع يد من نيشه عليه
 الثياب ويقام عليه الحد في الزمان احسن رجم وان لم يكن احسن جلد مائة الحشاشين **محمد**
 عن ابن محبوب عن عيسى بن صبيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والنباش والختلس
 فقال يقطع الطراد والنباش ولا يقطع الختلس **احمد** بن محمد عن علي بن الحكم عن حماد بن
 العزدي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع نياشا الصرقا وعن الحسن
 بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا
 عليه السلام قطع نياش القير فقتل له ايقطع في الموت فقال انا قطع لاهوا نكاحا نقطع لاحياءنا فاما
 ما رواه احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن
 سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النباش قال اذا لم يكن النيش له بياضه لم يقطع
 ويغز **محمد** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال النباش اذا كان معرقا يذبح قطع **احمد** بن محمد عن ابن

فصل عن الحسن بن الحسن عن أبي بكر عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في النباش
 إذا أخذ أول مرة عن رفاقه عاد قطع فخذ الأختيار الأخيرة كلها تدل على أنه إنما يقطع النباش إذا
 كان ذلك عادة وأما إذا لم يكن ذلك عادة فطوفان كان نيش وأخذ الكفن وجب قطعاً كان
 لم يأخذ لو لم يكن عليه أكثر من التعزير وعلى هذا عمل الاختيار والتقيد منها ما أولاً والذي يدل على ذلك
 ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد عن أبي حميد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل أخذ وهو نيش قال لا أرى عليه قطعاً إلا أن يؤخذ وقد نيش مراراً فاقطعه
 فكما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطوار والنباش والختل قال لا يقطع فيختل إن يكون قد سقط
 من الخبر شئ لا نأخذ رويناه هذا الخبر بعينه عن عيسى بن صبيح فيما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن
 ابن محبوب عنه قال سألت عن هؤلاء الثلاثة فقال يقطع الطوار والنباش ولا يقطع الختل لو لم يكن
 ورد هذا التفصيل لكننا نعلمه على ما جئنا عليه الخبرين الأخيرين فكما ما رواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا قال أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجل نباش
 فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام فضرب به الأرض ثم أمر الناس فوطئوه حتى مات أحمد بن محمد بن
 عيسى عن أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى أمير المؤمنين عليه
 السلام نباش فأخرجناه إلى اليوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القائم تحت أقدام الناس فماذا الواب والمؤ
 بأرجاء حتى مات قال وجه في هاتين الروايتين أن مجاهداً على أنه إذا كثر منه الفعل ثلاث مرات
 وأقيم عليه الحد ودرج فوجب عليهم القتل كما يجب على السارق والامام مخير في كيفية القتل كيف شاء
 حسب ما يراه أرحم في الحال باب حد الصبي الذي يحب عليه القطع
 إذا سرق البان عن عبد الرحمن عن أبي حميد الله عليه السلام قال إذا سرق الصبي ولو بمثل
 قطعت أطراف أصابعه قال وقال لم يصنع إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا الحسين
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماقة قال إذا سرق الصبي ولو يبلغ الحمار قطعت أímاله وقال
 أبو حميد الله عليه السلام أتى أمير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحمار فقطع من
 أطراف أصابعه ثم قال إن عدت قطعت يديك على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن أبي حميد الله عليه السلام قال أتى علي عليه السلام بغلام يشاك في احتلامه فقطع
 أطراف الأصابع فأما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابنا عن

باب انه يستبرأ الاقرار بالسرقة فحسب ان لا

٣٣٣

بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبيح يسرق فقال ان كان له تسع سنين
 قطعت يده ولا يضيغ حرم من حدود الله ^{عجل} بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جهم
 الرود عن الرجل عليه السلام قال اذا تورعنا لثاني سنين فجاز امره وقد وجبت عليه الفرائض من الحدود
 واذا تورعنا لثالث سنين فكذاك فالوجه في هذين الخبرين ان غلها على انه اذا تكرر منه الفعل فحسب
 كان عليهم القطع مثل ما على الرجل في اول دفعة ولو يجب عليهم القطع في اول مرة حسب ما تضمنت ^{الحد}
 الاولة والذكر يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله
 بن ملال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القبيح يسرق قال
 ان كان له سبع سنين او اقل دفع عنه فان عاد بعد السبع قطعت يمانه او حكمت حتى تدمى فان عا
 طعت منه اسفل من يمانه فان عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيغ حرم من
 حدود الله ^{عجل} ولكن ان ^{عجل} الخبيرين على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وان لم يكن قد
 احتل فانه اذا كان كذلك جاز لا حرام ان يقطع يد ^{عجل} ذلك ما رواه احمد بن حميد بن زياد عن عبيد
 بن احمد النخعي عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال كنت
 على المدينة فأتيت بفلان قد سرق فسألت ابا عبد الله عليه السلام فقال سألته حيث سرق كان يعلم
 ان عليه في السرقة عقوبة فان قال نعم قل اي شئ ناك العقوبة فان لم يعلم ان عليه في السرقة قطعاً
 فقل عنه قال فاخذت العقاب فسالته وقلت له اكنتم تعلمون ان في السرقة عقوبة فقال نعم قلت اي
 شئ قال الضرب فقلت من يا عبد الله ^{عجل} يعترف بالسرقة فحسب ان لا دفعه
 واحداً احمد بن محمد بن علي بن حميد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد ما عساهما
 قال لا يقطع السارق حتى يقربا للسرقة ثم يتبين فان رجح من السرقة ولو قطع اذا لم يكن شهيداً وقال
 الزاذق حتى يقربا رجح مرات اذا لم يكن شهيداً فان رجح ترك ولم يرجح فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر المحرم
 نفسه بالسرقة مرة واحدة عند الامام قطع فالوجه في هذه الرواية ان غلها على الثنية لما وافقها
 لمذهب بعض العامة ولما الروايات التي اوردناها في كتاب تهذيبنا ^{عجل} حكم من انه اذا اقر السارق
 قطع في محله وليس فيها انه اقر دفعة او دفعتين ^{عجل} ان يحمل على التفصيل الذي تضمنته الخبر الاولة
 وزيد ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان بن عثمان عن ابي عبد الله
 قال كنت عند عيسى بن موسى فأتني يسارق وحدثني عن ابي عروفا قبل يسألني فقلت ما تقول ^{عجل}

السارق اذا اقترع على نفسه انه سرق قال يقطع قال فايقولون في الزاني اذا اقترع على نفسه اربع مرات
 قال ترجمت قلت فايمنعك من السارق اذا اقترع على نفسه دفعتين ان يقطعوه فيكون بمنزلة الزاني
باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذا حل عليه وقلمت عليه البنية
 احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اثم
 سارقا ففقه عنه فذلك له فاذا رجع الى الامام قطعه فان قال الذئب سرق منه انا اذهب له لم يدع الى
 الامام حتى يقطعه اذا رضى اليه وانا الهية قبل ان يرفع الى الامام وذلك قوله تعالى والمخاطون
 الحد ود الله فاذا اتهم الى الامام فلا يس لاجل ان يتركه ^{عليه} عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن ^{الجلي}
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل ياخذ اللص يرضه او يتركه فقال ان صفوان
 بن امية كان مضطجعا في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج بهريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق
 حين رجع فقال من ذهب يردني فذهب يطلبه فاخذ صاحبه فوضعه الى النبي صلى الله عليه وآله
 فقال عليه السلام قطعوا يداه فقال صفوان قطع يدي من اجل ردائي يا رسول الله قال نعم قال انا اذهب
 فقال الرسول الله صلى الله عليه وآله هلاك ان هذا قبل ان ترضه الى قلت قال الامام بمنزلة اخراج
 اليه قال نعم قال وسألت عن العفو قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن احمد بن محمد بن عيسى
 عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي العلا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياخذ اللص يرضه
 افضل ام يرضه فقال ان صفوان بن امية كان متكيا في المسجد على رداءه فقال يبول فخرج وقد ذهب
 فطلب صاحبه فوجده فاخذه الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام قطعوا يداه
 فقال صفوان يا رسول الله انا اذهب ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اكان ذلك قبل
 ان ينتهي به الى قال وسألت عن العفو من الحد وقد قبل ان ينتهي الى الامام فقال حسن احمد بن محمد بن عيسى
 الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض اهل ان شأنا ان
 امير المؤمنين عليه السلام فاقرع عند بالسرقه قال فقال له على عليه السلام في ذلك شأنا بالاعين
 فعلت قرأ شيئا من القرآن قال نعم سورة البقرة فقال فقد ومبت يدك سورة البقرة قال وانما
 منه ان يقطع لانه لو قرع عليه البينة والوجه في هذه الاخبار ما بينه في اخره وهو انما جاز له ذلك
 لانه كان اقترع على نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بنية لما جاز العفو عنه على حال وقد اوردنا
 في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك وزيد بياثما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
 البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال جاز رجل الى امير المؤمنين

يطلبه
 النبي صلى الله عليه وآله

باب حد المرتد والمرتبدة
٣٣٧

فاقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقرأ مشايخ كتاب الله قال نعم سورة البقرة قال
قد وهيت يديك لسورة البقرة قال فقال الا شعث اعطيت حد من حد وحا لله تعالى فقال و
يدريك ما هذا اذا قامت البيعة فليس الامام ان يعفو واذا اقر الرجل على نفسه فذلك الى الامام
ان شاء عفو وان شاء قطع **باب حد المرتد والمرتبدة** سهل بن زياد عن الحسن بن
عجوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من
رجع عن الاسلام وكفر وبان الله على محمد صلى الله عليه واله بعد اسلامه فلا توبة له وقد جرت
دينته من امراته ويقتسوا تركه على ولده وعنه واحمد جميعا عن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن عمار الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين يريد عن الاسلام
وحيد محمد صلى الله عليه واله بنوته ولكن به فان حرم مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته باينة منه
يوم ارتد فلا تقرب به ويقسوا به على وقتله وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان
يقتله لا يتبقية **فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل**
بن يسار عن ابي حميد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تنصروا في به امير المؤمنين عليه السلام
فامستتابه فابى عليه فقيض على شجرة ثم قال طموا عباد الله فوطئ حق مات الحسن بن محبوب
عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في المرتد يستتاب فان تاب
ولا قتل والمرأة اذا ارتدت استتبت فان تابت ورجعت ولا طلقت البعن وخيق عليها في
حبسها **سهل بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج** وغيره عن احمد ما طمها السلام في
رجل رجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب ولا قتل قيل لجميل فاقول ان تاب ثوبج عن
الاسلام قال يستتاب فليل ما تقول ان تاب ثوبج ثواب ثوبج فقال له اسمع في هذا
شيئا ولكن عندكم بمنزلة الزاني الذي يقامر عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك **سهل بن زياد**
عن محمد بن الحسن بن شهمون عن حميد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن عبد الملك عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تغزل عنه امرأته ولا تكون حية
ويستتاب ثلثة ايام فان تاب ولا قتل **يوم الرابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي حمير
عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني قوت امير المؤمنين عليه السلام فقال
السلام عليك يا ربنا فاستناب فلو توبوا غفر لهم حفيظا واودق فيها نار وحفر غير اخرى
الى جانبها واخصر بينهما فلما لم يتوبوا القاهم في الحفيرة واودق لهم في الحفيرة والاخرى حتى ملأوا

فألف

باب حكم حد المحارب
٣٢٥

ويؤيد
السلام المرتد

فهذه الاخبار لا تنافي الاخبار الاولى لان الاول متناولة لمن ولد على فطرة الاسلام ثم ارتد فانما لا يقبل
توبته ويقتل على كل حال والاخبار الاخرى متناولة لمن كان كافرا فاسلم ثم ارتد بعيد ذلك فانما لا يقبل
فان تاب فيما بينه وبين ثلثة ايام والاقتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبيد الله عليه السلام في رواية
عماد السايط التي قد منها ما يؤكد ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العرمكي عن علي النيشابوري
عن علي بن جعفر عن اخيه الحسن عليه السلام قال سألت عن مسلم ارتد قال يقتل ولا يستتاب قلت
فمصراني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال يستتاب فان رجع والاقتل الحسين بن سعيد قال
قوات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج
عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل فانما المرأة اذا ارتدت فانها لا تقتل
على كل حال بل تغلظ السجين ان لم ترجع الى الاسلام وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن
غير واحد عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام يزيد ذلك بيانا ما رواه محمد بن علي
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن
علي عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم يقتل ولكن يحبس ابد الحسين بن
سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تغلظ في السجن الا ثلثة ايام
يساء على الموت والمرأة ترتد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل عنه عن الحسن
بن محبوب عن عباد بن صهيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب
والاقتل قال والمرأة قال والمرأة تستتاب فان تابت والا حبست في السجن واضرب بها في اوقات
الساوات فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضاة يرون ثمانية عليه السلام في وليدة كانت
نصرانية فاسلمت وولدت لسيد ما ثوران سيد ما مات فامسى بها عتاقة السرية على
عهد عمر ففكت نصرانية يرانها وتغصرت فولدت ولدين وجلبت بالثالث قال فقضيان
يعرض عليها الاسلام فمن طمعت فاقبل ما ولدت من ولد نصراني فخر عبيد لا خير من ذلك
ولدت لسيد ما الاول وانا احبسها حتى تصنع ولدا ما الذي في بطنها فاذا ولدت قتلتها فلا تنكح
ولا تحل ما لاولة لان هذا الخبر تام ووجب فيه قتالها لانها ارتدت عن الاسلام وتزوجت كافرا
فلا حول ذلك ووجب عليها القتل ولو لم يكن تزوجت كان حكمها ان تغلظ في الحبس حتى تقف
الروايات الاولى **باب حكم حد المحارب** محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد

۳۳۴

بن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الدائمي عن عبيد الله المديني عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال قلت له جعلت فداك اخبرني عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون الله ورسوله
 في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويغفوا من الارض قال افقه
 بيدا ثوبان يا عبيد الله خذ ما اربعا اربع ثوبان اذ احارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا
 قتل وان قتل واخذ المال قتل وصلب ان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف
 فان حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الارض قال قلت
 وما حد نفية قال سنة نفية من الارض التي يفعل فيها الى غير ما توثيكت الي ذلك المصرا يا عبيد الله فلا
 تؤكلوه ولا تشابوه ولا تاكلوه حتى يخرج الي غيره فكتب اليهم ايضا بمنزل ذلك فلا يزال هذه حاله
 سنة فاذا ضل به ذلك تاب وهو صاغر فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
 عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى انما جزاء الذين يجادلون
 الله ورسوله الى اخر الاية فقلت اي شيء عليهم من هذه الحد ودالتني سمى الله قال الى الامام ان شأ
 قطع وان شأ صلب وان شأ نفى وان شأ قتل قلت النفي الى اين قال نفى من مصر الى مصر اخر فقال
 عليا عليه السلام نفى رجلين من الكوفة الى البصرة فالوجه في هذا الخبر احد شتان احدهما ان
 على التقية لان في العامة من يقول ان الامام عتيق بن هذه الحد ودلا لا ينزل على ما تضمنت الروا
 الاولى والاخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير والذليل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن علي بن اسباط عن داود بن ابي يزيد عن عبيد الله بن بشير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقلت ان الناس يقولون الامام فيه غير
 شيء شأ صنع قال لبس اي شيء شأ صنع ولكن يصنع بمحرمه قد دجننا يا عتيق قال من قطع الطريق
 اخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ومن قطع الطريق وقتل ولم يأخذ المال لم يقطع الطريق ولم
 يأخذ المال ولم يقتل نفى من الارض والوجه الاخر ان يقول انه غير اخا حارب وشهر السلاح
 وضرب وعقر واخذ المال فان لم يقتل فانه يكون اربع الى الامام يدل على هذا التفصيل
 احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من شهر
 السلاح في مصر من الامصار فعقر واقص منه ونف من تلك المدينة ومن شهر السلاح في غير
 الامصار وضرب وعقر واخذ المال ولم يقتل فهو محارب في جزأه جزاء المحارب واما الى
 الامام ان شأ قتله وان شأ صلبه وان شأ قطع يده ورجله قال وان ضرب وقتل واخذ المال

باب مقدار الدية

٣٢٤

فعل الامام ان يقطع يده اليمنى بالسروقة ثم يدفعه الى اوليا المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال
 فقال ابو عبيدة الصمحات الله ارايت ان عصفته اوليا المقتول قال فقال ابو جعفر عليه السلام
 ان عفوا عنه فان على الامام ان يقتله لانه قد حارب الله ورسوله وقاتل رسول الله صلى الله عليه وآله
 ارايت ان اقطعوا اوليا المقتول ان ياخذوا منه الدية ويدعونه المردة قال فقال لا طية القتل
كتاب الديات - باب مقدار الدية احمد بن محمد بن علي بن الحكم بن ابراهيم بن محمد بن
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام دية الخطأ اذا امرد الرجل القتل مائة من الابل وعشرة
 آلاف من الورق والنف من الشاة وقال الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعد افضل من
 الخطأ باسنان الابل ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون شاة كلها طروقة الخطأ
 وسالته عن الدية فقال دية المسلم عشرة آلاف من الفضة او الف مثقال من الذهب او الف من
 الشاة على اسنانها اثلاثا من الابل مائة على اسنانها ومن البقر مائتين على عن عشرين حقة عن
 يوسف بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ مائة
 من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم او الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت
 غاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة
 في الخطأ ما لا يشبه العمد الذي يضرب بالحجر او بالعصا الضرية والضرية يابن لا يريد قتله فهي اثلاث
 ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة واربعة وثلثون خلفا كلها طروقة الخطأ وان كان الغنم
 فالف كبش والعمد هو القود او رضأ ولى المقتول الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن عميد الرحمن بن النجاشي قال سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية شاة من الابل
 فاقرها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم اقره فوض على اهل البقر ما شئ يقره وفوض على اهل الشاة
 الف شاة وعلى اهل اليمن الحل مائة حقة قال عبد الله بن ابي عمير عن ابي ليلى قال كان
 عليه السلام يقول الدية الف حقة او قيمة الدنانير عشرة آلاف درهم وعلى اهل الذهب
 دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى اهل البقر مائة من الابل وعلى اهل
 السواد مائة شاة او الف شاة **فاما ما رواه** احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم عن بعض اصحابه عن
 عبد الله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعا
 عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطأ
 شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجر ان دية ذلك ثمان مائة من الابل نهاريون

خلفه بين ثنية الى ازل حامها وثلثون حقة وثلثون نبت لبون وخطا يكون فيه ثلثون حقة وثلثون
نبت لبون وعشرون نبت خاض وعشرون ابن لبون ذكوة كل بعير من الورق مائة وعشرون دها
او عشرة دنانير ومن الغنم قيمة كل ناب من الابل عشرون شاة للحسين بن سعيد عن معاوية بن
وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال مائة من فحولة الابل للسان فان لم
يكن ابل فكان كل جل عشرون من فحولة الغنم فما تضمن هذه الاخبار من اختلاف اسنان الابل في قتل
الخطا وشبه العمد وما تضمنت الاخبار والاولى الوجه فيها ان غناها على ابن الامام ان يعمل بها شاة
بحسب ما يراه في الحال من الصلاح وما تضمنت من انه اذا لم يكن ابل فكان كل ابل عشرون شاة فحيلة
شيتين احد هامة اما يلزم اهل البواد دية الابل فمن امتنع منهم من اعطى الابل جازان يؤخذ منه
مكان كل جل عشرون شاة بالقيمة والوجه الاخر ان فحولة على عبد قتل حرقا فانه يلزم ذلك اذا اراد
اولياؤه ان يطوا عنه الدية ويدل على ذلك ما رواه ابو جميلة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه
السلام في العمد يقتل حرقا اقال مائة من الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل جل عشرون
من فحولة الغنم واما الداهم فثلاثة الف درهم وعلى ذلك دلت الروايات الاولى وثوك ذلك
ايضا ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال من قتل مؤمنا مستعدا فانه يقاد به الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية
او يرضوا باكثر من الداهم او يرضوا بغيرها فان لم يرضوا اعيد وقال الداهم عشرة الف
درهم والفت دينارا ومائة من الابل فاصح ما تضمنته الروايات المتقدمة من انه يخرج عن كل
ابل مائة وعشرون درهما ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وعبد
بن المغيرة والفضلي عن سويد جميعا عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
من قتل مؤمنا مستعدا اعيد منه الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية و
ذلك القاتل فالدية اثني عشر الفا والفت دينارا والحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن
عن القاسم بن سليمان عن حميد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدية الف دينار
واثنى عشر الف درهم ومائة من الابل فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره الحسين بن سعيد
واحمد بن محمد بن عيسى معناه انه يروى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة واذا كان كذلك فهو خرج
الى عشرة الاف درهم ويحتمل ان يكون هذه الاخبار وردت للتقية لان ذلك مذهب العامة
باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا قرار ولا صلح علي بن ابراهيم عليه السلام

عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 عدا الاقارب ولا اصحاب النوف في عن التكوي من جعفر عن ابيه ان امير المؤمنين عليه السلام
 قال لا يضمن عدا ولا اقاربا ولا اصحابا فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعه عن احمد بن الحسن
 الميثقي عن ايان بن عثمان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا
 مستعدا فزحوب القاتل فلو يقد عليه قال ان كان له مال اخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب
 فالاقرب فانه لا يجل دوا مو مسلح **عجل** بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
 جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عدا او فلو يقد عليه حقه مات قال ان كان له مال
 اخذته والا اخذ من الاقرب فالاقرب فالوجه في هذين الخبرين ان غلبا على الحال التي تضمنتا
 وهي الحال التي لا يقد فيها على القاتل اما المهر به او لوته فانه يوخذ من ماله او يجل دوا مو
 ذاك مع وجود القاتل والذي يؤكد ما قلناه ما رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزا
 عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام قال لا يضمن العاقلة
 الا ما قامت عليه البينة قال فانه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولو عجل على
 العاقلة شيئا **باب** انه ليس للنساء عفو ولا قود محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد
 الكوفي عن محمد بن اسد النخعي عن محمد بن الوليد عن ايان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ليس للنساء عفو ولا قود فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن يونس
 عن يونس بن يعقوب عن ابي مريه عن ابي جعفر عليه السلام فيمن عفا عن ذي سهو فاق عفو
 جازي وقصص في اربعة اخوة عفا عن واحد هو قال يطلع نسيدها والدية ويرفع عنها محبة الله عفا
 وصاروا **باب** علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجلين قتلا رجلا عدا اوله وليان فحضر احد الوليين فقال اذا عفا عنه بعض الاوليا
 دوى عنه القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصته من عفو اديا الباقية من اموالهما الى الله ليربع
 وقال عفو كل ذي سهو جازي احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن رجل قتل رجلين عدا ولهما اوليا فحضر اوليا فحضر اوليا فحضر اوليا فحضر اوليا
 يقتل الذين لم يوفوا وان احبوا ان ياخذوا والدية اخذوا قال عبد الرحمن فقلت لا يبعد الله
 فوطيقت قتلا رجلا عدا اوله وليان فحضر احد الوليين قال فقال اذا عفا بعض الاوليا فوطيقت القتل
 وطرح عنه من الدية بقدر حصته من عفو اديا الباقية من اموالهما الى الذين لم يوفوا فالاخوة بين

في حكم الرجل اذا قتل امرأة

٣٣٠

هذه الاخبار والخبر الاول من وجهين احدهما انه يجوز لنا ان نخص هذه الاخبار بان نقول يجوز
 عفون كان له حظ من الدية الا ان يكون امرأة فانه لا يجوز لها عفو ولا قود والثاني ان هذه الاخبار
 انما تنهت جواز عفو الاولياء والمرأة ليست بولي المقتول لان الولي هو الذكاه المطالبة بالقود والدية
 وليس للمرأة ذلك واذا لم يكن وليا لم ينصف ما قتلته فاما ما تضمنته هذه الروايات من انه اذا
 بعت الاولياء ورئى عند القتل وانتقل ذلك الى الدية فالوجه فيها انه انما ينقل الى الدية اذا لم يؤد
 من يريد القود الى اولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه لانه لم يؤد ذلك لم يكن له القود طحال
 وكذلك القول فيما رواه الصفا عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار
 عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول من عفا عن الدم من ذى مهوله فيه فغفوا
 جائز ويسقط الدم ويصير دية ويرفع عن حصة الذكاه والذليل على ما قلناه من ان له القود
 اذا رد مقدار ما عفا عنه صاروا اولا احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الخياط قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله اب وام وابن فقال الابن انما يريد ان
 يقتل قاتل ابي وقال الاب انا عفو قالت الامرا ان اخذ الدية قال فقال فليعط الابن امر المقتول
 السدس من الدية ويبيط ورثه القاتل السدس من الدية حتى اكاب الذكاه وليقتله اسهل
 بن محمد عن علي بن حديد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه رضي الله عنه
 عليه السلام في رجل قتل وله وليان فغفوا احداهما وابي الاخوان يعفو قال ان اراد الذكاه يعفو
 يقتل قتل ورد نصف الدية الى اولياء المقتول المقاد منه فاما ما رواه ابن محبوب عن
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله اولاد صغار وكبار مايت ان عفا اولاده
 الكبار قال فقال لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم خوفا كبر الصغار كان لهم ان يطلبوا
 من الدية قوله عليه السلام اذا كبر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على انه ليس لهم
 القود بالشروط المذكورة والذليل على ان لهم القود مضى قال ما قتلته صاروا اولا الصغار
 عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه
 السلام قال انتظروا بالنصا الذين قتل ابوهم ان يكبروا فاذا بلغوا خيروا فان احبوا قتلوا او عفو
 او صلحوا باب حكم التزويل اذا قتل امرأة علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمدا فاذا اراد اهل
 ان يقتلوه قال ذلك لهم اذا ادوا الى اهل نصف الدية وان قباوا الدية فلم ينصف الدية على

في حكم المرأة اذا قتلت رجلاً

٣٣١

عن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الرجل المرأة فان ارادوا القودا ففضل دية الرجل واقادوه بها وان لم يفعلوا قتلوا الدية دية كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل **احمل** بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأة متعمدا فقال ان شاء الله ان يقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قتل رجل قتل امرأة فقال ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه او نصف حية وقتلوه والاقتلوا الدية **يا احمد** بن محمد عن الفضل عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمدا قال ان شاء الله ان يقتلوه وقتلوه ويؤدوا الى اهله نصف الدية **فاما ما روي** الاصفاء عن الحسن بن موسى الخشاب عن خياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام ان رجلا قتل امرأة فلم يجعل على عليه السلام بينهما قصاصا والزمر الدية فلان في الاختيار لاولة من وجهين احده انه يجوز ان يكون عليه السلام لم يجعل بينهما قصاصا من حيث لم يكن القتل عمدا يحب فيه القود والثاني انه لم يجعل بينهما قصاصا لا يحتاج معه الى رد فضل الدية لان الاختيار لاولة قد تضمنت ان بينهما قصاصا بشرط ان يردوا فضل ديتها على اولي الرجل فمقتل يردوا وليس لهم الدية والذي يؤكد ذلك ما روي **الا** محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال ليس بين الرجل والنساء قصاص الا في النفس فانبت القصاص بينهما في النفس على الشرط الذي ذكرناه فاما ما تضمنت هذا الخبر من انه ليس بينهما قصاص الا في النفس المحضة فيه انه ليس بينهما قصاص بقتل وفيه الرجل والمرأة لان حيات بعض المرأة على النصف من ديات اعضا الرجل اذا جاوزه ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير والله يدل على انه يشبه بينهما القصاص في الاضمار **وا** الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام لو ان رجلا قطع فرج امرأة لاخوته لهاديتها فان لم يؤخذ اليها ديتها قطعت لها فرجها ان طلبت ذلك **باب حكم المرأة اذا قتلت رجلا** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لها انفسها **احمل** بن محمد عن علي بن الحكون عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلا قال

يقتل به ولا يفر واحدا من ثلثي حقه عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها مستعدا فقال ان شاء الله ان يقتلوا ما وليس يحكي احد اكثر من جنايته على نفسه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن مشاة بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها قتل لا يحكي الجاني على اكثر من قتل فلما صاروا لا محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي مريم محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلا قال تقتل ويؤدى وليها بقية المال فلهذه الرواية شاذة ليرى ما لا ابو مريم الانصاري وان تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومع ذلك فانها مخالفة لطاهر الكتاب قال الله تعالى وكتبنا عليها حرقها ان النفس بالنفس فحكموا النفس بالنفس ولم يذكر معها شيئا اخر والروايات التي قد منها ما صرح به بالتحريم الجاني على اكثر من نفسه وانه ليس على اولياها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العل بها **باب مقدارية اهل الذمة** علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهود والنصارى والمجوس ثمان مائة درهم **ابو علي** الاشعري عن محمد بن حميد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن محمد بن دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم قال الحق الحسن بن محبوب عن ابي ايوب وابن بكير عن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم جميعا سواء ثمان مائة درهم **ابن ابي عمير** عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعث النبي صلى الله عليه وآله خالدين الوليد الى البحرين فاصاب جهاداً قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه اصاب دية قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمان مائة واصبت دماً من المجوس ولو كان محمداً الى فيه قال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان دية هؤلاء مثل دية اليهود والنصارى وقال انما اهل الكتاب اسم عجل بن مهران عن درست عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس فقال هم سواء ثمان مائة درهم **ثمان مائة درهم** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

في مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

كردية الله قال ثمانية درهم صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الاعلى بن ابي عن ابن
عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود ثمانية درهم فاصما مار واهل سميل بن بهرام
عن ابن المغيرة عن منصور عن ابيان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصارى واليهود
والجوسى دية المسلم وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابيان عن زرارة عن ابي عبد
الله عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة كاملة قال زرارة فذو
قال ابو عبد الله عليه السلام وهو ذمة من اعطاه ذمة وما رواه محمد بن خالد عن القاسم
بن محمد عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية اليهود والنصارى اربعة ا
درهم ودية الجوسى ثمانية درهم وقال ايضا ان للجوسى كتابا يقال له جاماس فلا تمناني بين هذه
الاخبار والاختيار الاولة لان الوجه فيها ان عليها على من يتعود قتل اهل الذمة فانه اذا كان كذلك
فلا ممان ان يلزمه دية المسلم كاملة تارة واربعة آلاف درهم اخرى بحسب ما يراه يصلح في الحال وادرج ظنا
كان ذلك منه نادر الركن عليه اكثر من ثمانية درهم بحسب تقصنت الاخبار الاولة والذيدل على ما
ما رواه ابن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قتل ذميا
قال فقال هذا شيء شديد لا تحمله الناس فليعطاه دية المسلم حتى ينكح عن قتل اهل السودان عن
قتل الذي قال لو ان مسلما غضب على ذمي فادان يقتله وياخذ ارضه ويؤدى الى اهله ثمانية
درهم اذا ايكثر القتل في الذميين ومن قتل ذميا ظلمافاه يحرم على المسلم ان يقتله ذميا حراما
ما من الجزية واذا ما لم يجد ما فاصما مار واية ابي بصير خاصة فقد روي عنه ان دية ثمانية
مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والجوسى فقد روي ايضا
انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد قد مناه عنه وعن غيره ويريد ذلك بيان ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
ما حد هو فقال هو من اهل الكتاب وعجمهم وعربى اليهود والنصارى في الحدود والديات
باب انه لا يقاد مسلم بكافر الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس
عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقاد مسلم بذمي لا في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ
من السلخانية للذي على قدر دية الذي ثمانية درهم فاصما مار واهل يوسن عن ابن مسكان
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجوسيا فادان فقتل
ردوا فضل دية المسلم واذا دواه عنه عن زرارة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

فانه لا يقتل حر بعبد

٣٣٣

في رجل مسلم يقتل رجلا من اهل الذمة قال هذا حديث شديد لا يعتمله الناس ولكن يبطئ الله
دية المسلم ثم يقتل به المسلم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المغيرة عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم النصراني او اهل الذمة ان يقتلوه قتلوا واد
فضل ما يميز التميز قالوا في هذا الاخبار والخبر الاول لان الوجه فيها ان نحلها على من يتجو قتل اهل
الذمة فانه اذا كان كذلك فلا اضرار ان يقتله به ويؤذي اهل الذمة الذي فضل دية المسلم على الذمة
على ودمته وانما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل اهل الذمة يدل على ذلك ما رواه
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن اسمعيل بن الفضل والحسين بن سعيد عن القاسم
بن محمد وحضالة عن ابان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دماء
اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم من قتله شيء اذا اغشوا المسلمين واظهروا العداء
قال لا الا ان يكون متعودا القتله وقال وسألت عن المسلم هل يقتل باهل الذمة واهل الكتاب
اذا قتله قال لا الا ان يكون متعودا لذلك لا يدع قتله فيقتل وهو صاغر جعفر بن بشير
عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل قتل رجلا من اهل الذمة
قال لا يقتل به الا ان يكون متعودا القتل يونس عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا
باب انه لا يقتل حر بعبد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الحر بالعبد فاذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضربا شديدا
احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يقتل حر بعبد وان قتله عمد او لكن يغرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا اذا قتله عمد او قال دية للمو
ثمنه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضربا شديدا حتى لا يتجوه صفا
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احمد ما عليها السلام قال قلت قول الله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والا نفي لا نفي قال لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضربا
شديدا او يغرم ثمنه دية العبد جعفر بن بشير عن محمد بن ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا يقتل حر بعبد فاذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضربا شديدا ومن قتله بغير
او الحد لو كان له دية الحسن بن محبوب عن شيم بن ابراهيم عن سمع بن عبد الملك عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا قصاص بين الحر والعبد فاما ما رواه احمد بن محمد

بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر بن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن
 انه قتل جراحا بعبد قتله عدا قالوا في هذه الرواية ان تمامها على من يكون كذلك جاز لا تمام ان يقتله
 به لكي ينكل غيره من مثل ذلك فاما اذا كان ذلك منه سنا اذا دارا فليس عليه اكثر من ثمنه والتأكد
 حسب ما قد مناه والدليل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن المختار
 بن محمد بن المختار ومحمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن العاصم عن الفقيه بن يزيد الجرجاني عن
 ابي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوك او مملوكة قال ان كان المملوك له ادب وحسب الا ان يكون
 معروفا بقتل المملوك فيقتل به علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مراد عن يونس عن عمار عليه
 السلام قال سئل عن رجل قتل مملوك قال ان كان غير معروف بالقتل خرب ضربا شديدا او اخذ منه
 قيمة العبد ويدفع الى بيت مال المسلمين وان كان متعوذا للقتل قتل به قال الشيخ رحمه الله و
 الاخذ بالحق قد مناه من ان دية العبد ثمنه محمولة على التفضيل الذي روي عن انه لا يجاوز ثمنه
 دية الحر لانه متى زاد على ذلك رد اليه وان نقص لم يلزم قتاله اكثر من ذلك فمن ذلك ما رواه
 علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية العبد
 قيمته وان كان نفيا فافضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يجاوز به دية الحر الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الحر العبد غرم قيمته وادب قيل وان
 كانت قيمته عشرين الف درهم قال لا يجاوز قيمة العبد دية الاحرار باب العبد يقتل جماعة
 احرار واحدا بعد الاخر محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن احمد بن سلمة الكوفي عن
 احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 عبد قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال فقال هو لاهل الاخير من القتل ان شأوا وامتوا وشأن
 استرقوه لانه اذا قتل الاول اسحق اولياؤه فاذا قتل الثاني استحق منهم من اولياء الاول فضا ولا وليا
 الثالث فاذا قتل الثالث استحق من اولياء الثاني فضا ولا وليا الثالث فاذا قتل الرابع استحق منهم
 من اولياء الثالث فضا ولا وليا الرابع ان شأوا وقتلوه وان شأوا واسترقوه قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر
 ينبغي ان عمله على انه انما يصير لا وليا الاخير اذا حكم بذلك الحاكم فاما ما قبل ذلك فانه يكون بين اوليا
 الجميع يدل على ذلك ما رواه ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في
 عبد جرح رجلين قال هر بينهما ان كانت جنايته متحيط بقيمته قيل له فان جرح رجلا من اول الثمان جرح
 اخو في بن النهدا قال هو منها مال الحكم الوالي في المجرع الاول قال فان جنى بعد ذلك جناية فان جنى

عنه الأخير باب المدير يقتل حراً علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج
قال قلت لأبي حنيفة عليه السلام مدير يقتل رجلاً خطأ من يضمن عنه قال يصلح عنه مولاة فان
ابى دفع الى اولياء المقتول بخدمه حتى يموت الذي دبره ثم يرجع حراً لا سبيل عليه عنه من محمد
بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران وسهل بن زيار عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل جميعاً عن
ابي حنيفة عليه السلام في مدير يقتل رجلاً خطأ قال ان شاء مولاة ان تؤد اليها الدية ولا تضع
اليها شيئاً مولاة مات مولاة يصفى الذي اعتقه رجوع حراً وفي رواية يونس لا شيء عليه قال الشيخ
رحم الله هذه الروايات وردت فكذلك مطلقة في انه تمته مات المدير صار المدير حراً ويخفى ان
يقول تمته مات المدير ينفخ ان يستغنى العبد في دية المقتول لئلا يبطل دماره ومسلم ويحتل اقتصر
رواية يونس من قوله لا شيء عليه علم انه لا شيء عليه في الحال وان وجب عليه ان يصفى فله استقبال
الا وقلت يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرز عن يونس عن النضر
بن سلمة ورواه ايضا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم بن صالح بن سعيد عن الحسين بن عمار
عن الخطاب بن سلمة عن مشاة بن احمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدير يقتل رجلاً خطأ
قال اي شيء رويت في هذا الباب قال قلت روينا عن ابي حنيفة عليه السلام انه قال يسلم يرمته
الى اولياء المقتول فان مات الذي دبره اعتق قال سبحان الله فيبطل دماره ومسلم قلت فكذلك روينا
قال فلو لم يرمه الى اولياء المقتول فاخرامات الذي دبره استغنى في قيمته باب
امر الولد يقتل سيداً ما خطا احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن طلحة بن زيد عن
عياض بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال قال علي عليه السلام اذا قتلت امر الولد
سيداً ما خطا فخره وليس عليها سعاية وروى وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه انه كان
يقول اذا قتلت امر الولد سيداً ما خطا فخره ولا تبعه عليها وان قتلته عمداً قتلت به فاما
ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي حنيفة عليه السلام عن الحسن بن علي عن حماد بن عيسى عن جعفر عن
ابيه عليهما السلام قال اذا قتلت امر الولد سيداً ما خطا سعت في قيمته اقلنا في الخبرين الاولين
ان خطاها علم انه اذا كان ولداً ما ياقيا فانه اذا مات مولاة انتفعت من نصيب ولداها والخبر
الاخر فله على من لا ولد لها انتفتق من نصيب فيبغى ان يستغنى الورثة ان شاءوا ذلك وان
يبغى كان له ذلك باب دية المكاتب علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن ماص بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قصي امير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه قال

باب المقتول يوجد في قبيلة اوقرية

٣٣٣

يعتسب منه ما اعتق منه فيؤدي بهدية المحرم وما دفع منه دية العبد ولا ينافي هذا الخبر ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن احمد العلوي عن العروة الخضر سألته عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن مكاتب فقأعين مكاتب وكسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته فديته حرة وان كان دون النصف فيقدر ما اعتق وكذلك اذا فقأعين حرة سألته عن حرقأعين مكاتب او كسر ستماعليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته يقفأعين الحرة وديته فان كان خطأ هو بمنزلة المحرم وان كان لويثود النصف قوم وادى بقدر ما اعتق منه وسألته عن المكاتب اذا ادى نصف ماعليه قال هو بمنزلة المحرم في الحدود وفأيرضه لاح من قتل وقأيره لان الوجه الجمع بينهما ان رجل الخير الاول علم التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير فيقول يجب فيؤد منه بحساب الحرية ما لم يكن ادى نصف ثمنه فاذا ادى ذلك كان حكمة حكم الاحرار علم ما تضمنه الخبر الاخير باب المقتول يوجد في قبيلة اوقرية احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يوجد قتيلا في القرية او بني قريتين فقال يقاس ما بينهما فايها كانت اقرب ضمنت **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله **الحسين** بن سعيد عن عبيد الرحمن بن ابي جعفر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل في قرية او قريبا من قرية ان يعمر اهل تلك القرية ان لم يوجد بثينة علم اهل تلك القرية انهم ما قتلوه **قال** الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه انما يلزم اهل القرية والقبيلة اذا وجد القاتل بينهم حتى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسب ما بيناه في كتابنا الكبير فاما اذا لم يكونوا متهمين بالقتل او اجابوا الى القسامة فلا دية عليهم ويؤدي دية من بيت المال الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن احمد والعباس والمهيتم جميعا عن الحسن بن محبوب عن علي بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعا ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا فهو الدية فيما بينهم في اموالهم وسواهم جميع القبيلة من الرجال والمكة عنه عن هارون بن مسعود عن مسعدة بن فايز عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله عنه اذا لم يقسم القوم المذبحون البينة على قتل قتيلاهم ولو قسموا بان المذبحين قتلوه حلف المذبحين ضاين يسأل الله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فيؤدي الدية الى اوليا القاتل وذلك اذا قتل في بني واحد فاما اذا قتل في حكر او سوق او مدينة فديته يد ضا الى اولياؤه من بيت المال **باب من قتله احد**

علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رجل انك
 الحد والقصاص فلا دية له علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل القصاص هل له دية فقال لو كان ذلك لم يقتل من
 احد ومن قتل الحد فلا دية له قال الشيخ رحمه الله هذان الخبران وردا علمين وينبغي ان يخصما
 بان تقول اذا قتلها احد من حدود الله فلا دية له من بيت المال واذا مات في شئ من حدود الايمان
 كانت دية عليه بيت المال يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح التوري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان عليه السلام يقول من ضربناه حدا من حدود الله قات
 فلا دية له علينا ومن ضربناه حدا في شئ من حقوق الناس مات فان ختم علينا باب اذا
 اعتنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه علي بن ابراهيم
 عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 رجل اعتنف على امرأته او امرأة اعتفت على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا شئ عليهما اذا كانا
 مامونين فان اتهما الزنا اليقين بالله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي ومشار والنضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اعتنف على امرأة فوجراهما مات من عنقه
 قال الدية كاملة ولا يقتل الرجل فلا ينفى الخبر الاول لان الخبر الاول عمله على انه انما نفى عنه
 ان يكون عليهما شئ من القود وسريفت ان يكون عليهما الدية وانما تزول القهتان يلف كل واحد
 منهما انه ما اذا قتل صاحبه ثم يلزم الدية باب من زلق من فوق على غيره
 فقتله الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شئ همل بن يعقوب عن الحسين بن علي
 عن محمد بن محمد عن الوشاء عن ايان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت قات احدهما قال ليس عليه الا على شئ ولا على الا
 شئ همل بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى وفضالة عن
 العلاء بن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال
 لا شئ عليه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه لا يلزمه اذا كان زلقا خطأ فاما اذا
 دفعه خاف كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب

فاذا كانا متقين
 الزنا اليقين بالله

على الدفع

باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد

٣٣٩

عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال الدية على
الذك دفع على الرجل لا ولياً للمقتول قال ويرجع المدخول بالدية على الذك دفعه قال وإن صاحبه لم يدفع
فمعه الدية أيضاً **باب جواز قتل الاثنين فصاعداً** أبو أحمد عن ابن أبي عمير
عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثقي عن إيان عن الفضيل بن يسار قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
عشرة قتلوا رجلاً فقال إن شأوا أولياءه قتلوه جميعاً وفروا تسع ديات وإن شأوا تخيروا رجلاً
فقتلوه وادت التسعة الباقيات إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم قال ثم لو لم يكن
أدعوا وجسدهم وعنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجلين قتلوا رجلاً قال إن أرادوا ولياً للمقتول قتلها ما دة واحدة كاملة وقتلوهما وتكون الدية ^{أولياً} بين
المقتولين وإن أرادوا قتل أحدهما قتلوه وأدعى المخرج نصف الدية إلى أهل المقتول فإن لم يكن
دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قتلوا دية صاحبه من كليهما وإن قبل أولياءه الدية كانت عليها ^{أولياً} يورث
عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فإرادوا قتلهم وترادوا
فضل الدية وإن قبل أولياءه الدية كانت عليها ولا أخذوا دية صاحبه ^{أولياً} أحمد بن محمد عن ابن
أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال تخير أهل
المقتول فأقيموا شأوا وقتلوه ويرجع أولياءه على الباقيتين تسعة عشر الدية فأما صاروا ^{أولياً} لا الحميم
بن سعيد عن ابن أبي عمير عن قاسم بن عروة عن العباس وفضيلة عن أبي عبد الله عليه السلام
قال إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكموا إلى أن يقتلوا جميعاً وشأوا وليس لهم أن يقتلوا أكثر
من واحد إن الله عز وجل يقول ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا توف في القتل ولو قتل
قتل ثلاثة واحد أخيراً إلى أن يثلاثة شأوا أن يقتل ويضمن الأخوان ثلثي الدية لوليه للمقتول فلا يث
الأخبار والأول لأن الواجب في هذا الخبر أن يخله على أحد شيئين أحدهما أن يخله على ما تقتضيه كان في
الفتا من يجوز ذلك والأخرون يخله على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يجره ما يقتل من حية صاحبه
وهو خلاف ما يدعيه عليه قوم من العامة وهو مذاهب بعض من يقدرون على إيراد ما يروون عن علي عليه السلام
لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما إذا دعي أحدهما ولا يرد فضل ذلك وذلك لا يجوز في حال والذي
يؤكد ما تقدمناه صاروا ^{أولياً} الحسن بن علي بن بنت الياس عن داود بن مرحجان عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجلين قتلوا رجلاً فقال يقتلان إن شأوا أهل المقتول ويرد على أهلها دية واحدة
فأما صاروا ^{أولياً} أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نافع عن محمد بن المبارك عن عبد الله بن جابر عن

فمن امر غيره بقتل انسان وفي عنوان الراكب
٣٣٠

يقرب

ابن حيلة عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه السلام في عبيد وحرقت له جلا حرا قال ان شأقتل
الحروا ان شأقتل العبد فان اختار قتل الحر فخرت به العبد قوله عليه السلام يضرب بنص العبد
لا يدل عليه انه لا يجب عليه مولا ان يرد على ودية المقتول الثاني نصف الدية او سيد العبد اليهم لانه
لو كان حرا كان عليه ذلك على ما بينا فحكر العبد حكمه السواء لما يجب مع ذلك التعزير كما
على الاخر على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قد مرها يا ب من امر غيري بقتل
انسان فقتله احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجل امر رجلا بقتل رجل فقتله فقال يقتل به الذئبة قتله ويجبس الامر بقتله في الحبس
حتى يموت فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن اسحاق بن عمار عن ابي حنيفة عليه
السلام في رجل امر عبدا ان يقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد به على عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبدا ان يقتل
رجلا فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام وهل عبيد الرجل الا كسيفه يقتل السيد ويستوي
العبدان يقضن فالوجه في هذين الخبرين انهما ما على متعود امر عبدا بقتل الناس ولجئهم الى
ذلك ويكرهه مولاه فان من هذه صوته وجب عليه للقتل لانه مفسد في الارض وانما قلنا ذلك
لان الحق الاول مطابق لطاهر القرآن قال الله تعالى ان النفس بالنفس وقد علمنا انه اذا القتر
العتاة دون غيرها بالاعلان فينبغي ان يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه يا ب ضمان
الراكب لما تجنيه الله اية محمد بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحليم
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابة
انسانا برجلها فقال ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلها خلفه
ان ركب وان كان قادما فانه يملك بالذابة يدها يصنع حيث شأ على عن ابيه عن النوفلي عن اسكندر
عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب وقال ما اصاب الرجل فله السائق
وما اصاب اليد فله الراكب والقائد الحسين بن سعيد عن القضر عن مشهور بن سالم
بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل مر في طريق المسلمين فتصيب ابتهار رجلها فقال ليس عليه صاحب الدابة شيء ما اصاب
برجلها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلها خلفه اذا ركب وان قادما فانه يملك يدها
باذن الله يصنعها حيث شأ فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الغشاب عن

من يتعود

بن كلوب عن اصحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما اوطلت
 بيده ما ورجلها الا ان يصيب بها احد فيكون الضمان على الذي كسبت بما فلا يتأني في الاخبار والافاق
 لان الوجه في هذا الخبر ان غملة على انه اذا كان الراكب واقفاً على الدابة فانه يلحقه ما اصابته بيده
 ورجلها والاخبار والاوله غملة على من يسير على الدابة يدل على هذا التفصيل ما رواه يونس
 عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي حميد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير
 على الطريق من طرق المسلمين على دابته فيصيب رجلاً فقال ليس عليه ما اصابته بجلها وجليه
 ما اصابته بيدها واذا وقفت فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته
 بيدها ورجلها فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله البئر جبار والجم الجبار والمعدن جبار وعنه
 عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البهيمة من الانعام لا يفر
 اهلها شيئاً فالوجه في هذا الخبر ان غملة على احد شيئين احدهما على اليها والآخر على لا يست
 مركوبة ولا لها من يحفظها فان ما تحميها يكون جباراً والثاني ان غملة على حال لا يكون ذلك لها
 ولا سابقاً ولا تارداً بان تخرج رجلها او يدها او يكون انقلبت فاصابت انساناً من غيرته يطم من
 صاحبها يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن
 ابي مري عن ابي جعفر عليه السلام قال تحضرون المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة انه يضمن
 بيده ما وما يبعث بجلها فلا ضمان عليه الا ان يضر بها انسان يؤكد ما فضلنا ما رواه علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي حميد الله عليه السلام قال بعمة الانعام لا يفر
 اهلها شيئاً ما دامت برسلة **باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً** الحسن بن
 محبوب عن ابي ايوب عن حماد بن عيسى الكندي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ومهمل
 رجلاً خطأ فقال ان خطأ المرأة والعبد مثل العمد فان احبب ولياً للقتول ان يتلوهما تملوهما قال
 وان كان قيمة العبد اكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة الف درهم
 وان احبوا ان يقتلوا المرأة والعبد واخذوا والعبد واخذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة آلاف درهم
 فليردوا على سيده ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم واخذوا والعبد ويقتلونه سيلاً فان
 كانت قيمته اقل من خمسة آلاف درهم فليس لهما الا العبد الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ثلثة رجلين راى امرأة قتلت رجلاً

في ديات الاحصاء

٣٣٢

خطأ فقال ان خطأ المرأة والغلام عهد فلن احب وليا للمقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردوا على ما طرأ من ذلك
 خمسة آلاف درهم وان احيوا ان يقتلوا الغلام قتلوه وترد المرأة على مولاها لغلامه وبيع الدية قال
 احب اوليا المقتول ان ياخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية قال
 الشيخ رحمه الله قد اوردت هاتين الروايتين لما يتضمنان من احكام قتل العمد فاما قوله في الخبر
 الاول ان خطأ المرأة والعبد عهد وفي الرواية الاخرى ان خطأ المرأة والغلام عهد فهو مخالف لقول
 الله تعالى لان الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز ان يكون الخطأ عهدا كما لا يجوز
 ان يكون العمد خطأ كما من ليس بمكلف مثل المجانين ومن ليس بمأقل من الصبيان وايضا فقد اوردنا
 في كتاب تعذيب الاحكام ما يدل على ان العبد اذا قتل خطأ فسل الى اوليا المقتول او يفتدي به ولا
 وليس له قتلته وكذلك قد بينا ان الصبي اذا لم يبلغ فان عده وخطأه يجب فيها الدية دون القود
 فكيف يجوز ان يقول في هذه الرواية ان خطأه عهد واذا كان الخبران على ما قلناه من المناقاة للكتاب
 والاخبار لم يبلغ ان يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عهدا او الوجه فيها ان عملهما على ان يكون
 خطأهما عهدا ما يستفاد من بعض المخالفين انه خطأ وان كان عهدا لان فيهم من يقول ان من قتل غيره
 بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره ويكون
 المعنى في قوله عليه السلام لو يرد له جميعه حد الكمال لا ناقدا بينا ان الصبي اذا بلغ خمسة اشياء اقتص
 منه او بلغ عشرة سنين والذئيد على ذلك مهنا ماروا على بن ابراهيم عن ابيه عن التوفلي
 عن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل وفلام
 اشترك في قتل رجل فقتلاه فقال امير المؤمنين عليه السلام اذا بلغ الغلام خمسة اشياء اقتص
 منه واذا لم يكن بلغ خمسة اشياء رخصت بالدية ابواب ديات الاحصاء باب
 دية الشفتين الحسن بن محبوب عن ابي جميلة عن امان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تسلك المأثور في
 تعريف بن ابي عمير في كتابه مثل ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محمد
 عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية فلا يملك
 المتعبرين الاولين لانه يمكن ان يكون الراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لا في مقدارها فيكونا
 متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وان تفاخرا في المقدار باب ديات
 الاسنان الحسن بن محبوب عن عثمان بن صالح عن ابي داود عن سوقه عن الحكم بن عتيبة

قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان بعض الناس فح فيه اثنان وثلاثون سنا وبعضهم ثمانية وعشرون سنا فقلت كوتقسوية الاسنان فقال الخالقة اثنان ثمانية وعشرون سنا اثنان عشر في مقادير الفروست عشر في مواخير فقلت هذا قيمت دية الاسنان فدية كل سن من المقادير اذا كبرت حتى تذهب قال دية خمس مائة درهم وهو اثنان عشر سنا ستة آلاف درهم في كل سنة من المواخير مائتان وخمسون درهما وهي ستة عشر سنا فدية بها اربعة آلاف درهم فجميعية للمقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الدية على هذا اقل اقل ثمانية وعشرين سنا فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا اوجدناه في كتاب علم عليه السلام فاما ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن حماد قال سألت عن الاسنان فقال هو في الدية سواء وما رواه احمد بن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال السن من الدنيا والاخراس سواء نصف العشر وما رواه الحسن بن علي بن فضال عن طريق عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الايل اذا ماها واقصاها وهو نصف عشر الدية فالوجه في هذه الاخبار ان فحها على الاسنان التي هي المقادير دون المواخير لانها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الاولى وينبغي ان ينسج على المفصل لما بيناه في غير موضع ولو لم يكن المراد ما قلناه لكانت الدية تزيد على الدية الكاملة اذا اؤ في كل سن خمسمائة لان جميعا ثمانية وعشرون سنا وذلك لا يذهب عليه احد فاما ما رواه النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الاسنان واحد وثلاثون شرقة في كل شرقة ثلثة ابرع وخمس بعير فالوجه في هذه الرواية ان فحها على السبعة لانها موافقة لمذهب بعض العامة ولما نعمل به باب السن اذا ضرب فاسود وليرقع احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضرب انظر بها سنة فان وضعت اغرم الضارب خمسمائة درهم وان لم يرقع اؤ اغرم ثلثي قيمتها فاما ما رواه احمد بن محمد بن علي بن الحكم وغيره عن ابان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اذا اسودت الثنية جعل فيها الدية فالوجه في هذه الرواية ان فحها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الاولى من ايجاب

فأستودع وليرقع

فدية الاصابع ونقصان الحروف من اللسان

٣٣٣

نقش الدية فيهما دون الدية الكاملة **باب دية الاصابع** اذا شلت سهل بن زياد
عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الدية
اذا ضرب فأنكسر منه الزند قال فقال اذا يئست منه الكف شلت اصابع الكف كما هو فان فيها
ثلث دية اليد وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فان في كل اصبع شلت ثلث ديةها قال وكذلك
الحكم في الساق والقدم اذا شلت اصابع القدم **فاما ما رواه** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصليها
او شلت قال وسألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال نعم قال وسألت عن الاسنان فقال
دية من سواها الوجه في هذا الخبر ان خمله على انه اذا دخل بالاصبع ما يشل حنكه فيسقط بذلك ثلث
ديةها واذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل
الذي تضمنه الخبر الاول **باب دية الاصابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال
احمل بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اصابع
اليد والرجل سواء في الدية في كل اصبع عشرة من الابل وفي الظفر خمر من انايل الحسين بن
سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في
الدية فقال من سواها الدية عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الاصابع في كل اصبع عشرة من الابل قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات متفقة
غير مختلفة وقد روى طريف بن نافع في روايته ان الاصابع متساوية الا اياها فان لها دية
وهي ان لها ثلث دية اليد وثلاث دية يمين الاصابع الاربع بالسوا وقد اوردنا روايته على وجهها
في كتابنا الكبير ويجوز ان تحمل هذه الروايات على هذا التفصيل وامامنا تقضي رواية ابي بصير
وعبد الله بن سنان ان في كل اصبع عشرة من الابل يجوز ان يكون من كلام الراوي وهو انه لم يسمع
ان الاصابع سواء في الدية ففسر هو كل اصبع عشرة من الابل ولم يعلم ان هذا الحكم يخص الاصابع
الا يمينه وانما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الاخبار دون اطراح شيء منها **باب دية**
نقصان الحروف من اللسان الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرق على
حروف المعجم فالذي يفهم من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك عنه عن الحسن بن زيد

فيمن وطئ جارية فافضنا ما

٣٣٥

عن سماعة قال قصف امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاما على رأسه فذهب بعض
 وافهم ببعض الكلام ولم يفهم بعضهم فاقوا له العجوة فيسوالا دية عليه فافهم به طروحه وماله
 يفهم به الزم اياه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال فاذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرضت عليه حروف العجوة فافهم به منها
 منه بقدر ذلك من العجوة فاقام اصل الدية على العجوة كله ثم يعطى بحساب ما لم يفهم به منها وهو
 تسعة وعشرون حرفا احمل بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل ضرب رجلا في رأسه فتقل لسانه انه يعرض عليه حروف العجوة كلها ثم يعطى
 دية بمحضتها مما لم يفهم به منها النوف قال في التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال لقي امير
 المؤمنين عليه السلام رجل ضرب فذهب بلسان كلامه ويق بعض كلامه فجعل دية على حروف
 العجوة قال تكلم بالعجوة فانقص من كلامه فحساب ذلك والعجوة ثمان وعشرون حرفا فحمل ثمانية
 وعشرين حرفا فانقص من ذلك فحساب ذلك فاما ما صاروا الا عهد بن احمد بن محمد والحقا
 جميعا عن العبيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لمدجل طرق
 ينال طروقة فقطع بعض لسانه فافهم بعضهم ولم يفهم بعضهم قال يقرأ بالعجوة فافهم به طروحه
 الدية وماله يفهم به الزم الدية قال قلت فكيف هو قال على حساب الجمل ألف دية واحد الباء
 ديتها اثنتان والجايم ثلثة والذال اربعة والمهمسة والواو ستة والزأ سبعة والحاء ثمانية والطاء
 تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون والنون خمسون والسين
 ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد تسعون والظاف مائة والراء مائة ثمان وثلثين
 ثلثمائة والنا اربعة وكل حرف يزيد بعد ما هذا من اب ت ث له مائة درهم فما تضمن
 هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث يسمعون انه
 قال تفروق ذلك على حروف الجمل طروا انه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولو يكن القصد
 وانما كان المراد ان يقسم على الحروف كلها اخرا متساوية ويجعل لكل حرف جزءا من جملتها على
 ما فصل السكون في روايته وغيره ولو كان الامر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف
 كلها الدية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبنا ما على الدانية تضاعفت الدية
 وكل ذلك فاسد فينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاخبار ان شاء الله **باب من وطئ**
جارية فافضها الحسن بن محبوب عن الخثر بن محمد بن النعمان صاحب الطاق

أعجب

خديعة من قطع رأس ميت

٣٣٧

عن يزيد بن أبي جعفر عليه السلام في رجل افتتن جارية بعفأ رآه فافضنا ما قال عليه السلام
كان دخل بها قبل ان يبلغ تسع سنين قال فان امسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وان كان دخل بها
ولها تسع سنين فلا شيء عليه ان شأ أمسك وان شأ أطلق فافضنا ما روى ابن أبي عمير عن حماد
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فافضنا ما قال
عليه السلام اجزا عليها ما دامت حية فلا ينال في الخير الاول لا يخل هذا الخبر على من وطئها بعد تسع سنين
فانه لا يكون عليه الدية وانما يلزمه الاجزاء عليها ما دامت حية لانها لا تصلح لرجل ولا ينال في هذا
التأويل قوله في الخير الاول ان شأ أطلق وان شأ أمسك اذا كان الدخول بعد تسع سنين لانه قد ثبت
الخيار بين امسكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وان كان يازم النفقة عليها على كل حال
لما قد مناه واصا الخبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب لرجل المرأة فدخل
قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم يحل له ايدها فلا ينال في ما تضمنه خبر يزيد من قوله فان امسكها
ولم يطلقها فلا شيء عليه لان الوجه فيه ان غمها على ان المرأة اذا اختارت المقام واختارته وايضا ذلك
ورضيته بذلك عن الدية كان جايزا ولا يجوز له وطئها على حال على ما تضمنه الخبر الاخير حتى ينزل
بالاخبار كلها واصا صاروا الصفا عن ابراهيم بن هاشم عن التوفلي عن السكوني عن جعفر بن
ابيه عن علي بن الحسين عن رجل افضى امرأة فقومها قومة الامانة العفيفة وقيمة مفضاة شرطيها بين
ذلك فغياها من حيثها وجير الزوج على امسكها فالوجه في هذا الخبر ان غمها على من زوي من الفتنة
لان ذلك مذهب كثير من العامة **باب دية من قطع رأس الميت** عن ابن ابي عمير
عن ابيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض اصحابنا قال اتى الربيع ابا جعفر المنصور
وهو خليفة في الطواف فقال يا امير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة ففقطعت فلان مولاك رأسه
بعد موته قال فاستشاط وغضب قال فقال لابن شير قهوان ابي ليلى وحدثه من القضاة والفقهاء
ما تقولون في هذا فكل قال ما عندنا في هذا شيء قال فجعل يردد المسئلة ويقول آمله املا
فقالوا ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فان كان هذا احد شيء فعنده الجواب
في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل السعة فقال الربيع اذهب اليه فقل له لو لامر فقتلنا بثلث ما
فيه لسألكم ان تاتينا ولكن اجبنا في كذا او كذا قال فاما الربيع وهو على الروقة فابغى الرسالة فقتل
ابو عبد الله عليه السلام قد ترى شغل ما اتا فيه وحدثك الفقهاء والعلماء فاسلمهم قال فقال له قاتلهم

فيه

وليكن عند موافقه شئ قال فردء اليه فقال اسألك الاجتهاد فيه فليس عند القوم في هذا شئ
فقال له ابو عبد الله عليه السلام حق افرغ ما انا فيه قال فلما فرغ جلس في جانب المسجد الحرام
فقال للربيع اذهب فقل له عليه مائة دينار قال فابغته خاك فقالوا له فسل كيف صا وعليه مائة
دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام في النطقة عشرون دينارا وفي العلقة عشرون وفي المصقة ^{عشرون}
دينارا وفي العظم عشرون دينارا وفي اللحم عشرون دينارا فاشتاها خلقا اخر وهذا هو ميت
فنزله قبل ان يفتح فيه الروح في بطن ام جنيثا قال فرجع اليه فاخبرهم الجواب فاعجبهم ذلك
وقالوا ارجع اليه فساله الدنانير لمن هي لو رثته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لو رثته
فيها شئ انما هذا شئ صا داليه في يده بعد موته فمخ بها عنه او يصير في سبيل الخير
قال فرغوا الرجل انهم ردوا الرسول فلما جاءه فيها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلاثين مسئلة
وليعظ الرجل الا قدر هذا الجواب فاصا ما رواه محمد بن ابي عمير عن جميل عن خيرة واحد
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع راس الميت اسند من قطع راس الحي وهو ما رواه
ابن ابي عمير وصفه عن رجل قال ابو عبد الله عليه السلام ابي الله ان يظن بالمتي ^{خيرا} الا
وكسر عظامه حيا وميتا ^{محمد بن ابي عمير} عن سمع بن كزيب قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل كسر عظم ميت قال فقال حرمة ميتا كهرمته حيا في وجوب الدية الكاملة على
قطع رأسه ويجوز ان يكون المراد بذلك فاعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقون
عني واقصا ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الميار عن عبد الله
بن جبلة عن ابي جميلة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ميت قطع رأسه قال
عليه الدية قلت فمن ياخذ حذيه قال الامام هذا الله وان قطعت يمينه او شئ من جوارحه فضليه
الارش للامام عنه عن احمد بن محمد عن ابن ابي نجران وعنه بن سنان عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو
الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن اخيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
رجل قطع رأسه ميت قال عليه الدية فان حرمة كهرمته وهو حي وما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن ابي نجران عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كهرمته وهو حي فلما نفي بين هذا
الاخبار والخبر ان قد مناه لا يهمل في ظاهرها ان عليه الدية التي هي دية النفس ودية الجنين

الرسول الا هذا القدر

واذا الركن ذلك فيها ملنا ما على ان ذلك دية الجنين والكفيل على ذلك ما رواه
 بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن ابي اسحق عن الحسين بن خالد قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت ما روي
 عن ابي عبد الله عليه السلام حديثا احب ان اسمعه منك فقال وما هو فقلت بلغضاه قال في رجل
 قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله حرم من المسلموتيا ما حرم من حيتيا
 فمن فعل الميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فغلبه الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام
 هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله والله قلت من قطع رأس رجل ميتا وشق بطنه او فعل به ما يكون
 في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي فغلبه الدية دية النفس كاملة فقال لا تخافوا ما روي يا صبيحة المختصر
 فقال لي ليس لهذه دية فقلت لي قال فتراه دية النفس فقلت لا قال صدقت فقلت له وما دية
 هذا اذا قطع رأسه وهو ميت فقال دية الجنين في بطن امه قيل ان ينشأ فيه الروح وذلك
 مائة دينار قال فسكنت وسترني ما احبني فيه فقال لا تستوفي مسئلتك فقلت ما عندك فيها
 اكثر مما احبني به الا ان يكون شيء لا اعرفه قال دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل
 ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وان دية هذا اذا قطع رأسه او شق بطنه فليس هو
 لورثته انما هي له دون الورثة فقلت وما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل بموجبه وان هذا
 قد مضى فذهبت منفعتة فلما مثل به بعد موته صادرت دية بتلك المسئلة له لا تغرب عن مجرى ما عنه
 ويفعل بها من ابواب البر والخير من صدقة او غيره ما قلت فان اذا د رجل ان يحقره لينفسه في الحرق
 فيبتدر الرجل لم يحقر فديره به قالت مسواة في يده فاصاب بطنه فشقه فاعليه فقال اذا كان هكذا
 فهو خطا فكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكينا مائة كل
 يد النبي صلى الله عليه وآله **باب دية الجنين** محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن اسمعيل عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرة
 دينا را وفي الحلقه اربعون دينا را وفي المضغة تسعون دينا را وفي العظم ثمانون دينا را فاذا كس
 اللعنة فمينا رة وهي مائة حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة على بن ابراهيم عن محمد بن
 عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية الجنين
 اثنا مائة دينار فاذا انقضى فيه الروح فدية الف دينار وعشرة آلاف درهم ان كان ذكرا وان كان
 انثى فثمان مائة دينار وان قتلت المرأة وهي حيلة ولوليد را ذكره هو امر انثى فدية الولد نصفان نصف

ليقتله

دية الذكر ونصف دية الأنثى ودينها كاملة **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن فضال **وهو بن عيسى**
 عن يونس جميعا قال هو منا كتاب الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام **علي بن الحسن** فقال
 صحيح كان ما فيه ان امير المؤمنين عليه السلام جبل دية الجنيين مائة دينار فاذا انثى فيه خلق
 انخر وهو الروح فهو نفس الف دينار دية كاملة ان كان ذكرا وان كان انثى فخمسة دینار وان
 قتلت المرأة وهي حيلة متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم اذ كرهوا امر انثى ولم يعلم ابعاد ما مات
 او قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك
 وقد اوردنا احاديث مشروحة في تفصيل دية الجنيين في كتابنا الكبير من ارادها وقف عليها
 من مناك **قاسما ماروا** **الا** احمد بن محمد بن عيسى عن **علي بن الحكم** عن ابن ابي حمزة عن **ابي بصير**
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان ضرب رجل امرأة حيلة فالتقت ما في بطنها ميتا فان عليه غرة
 عبدا وامة يدقه اليها **علي بن ابيه** عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهالكية حيث رميت بالحجر فالتقت ما في بطنها
 غرة عبدا وامة **عن** **علي بن ابيه** عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن داود بن فروقد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على اعراسي قد اخزعها فالتقت جنينا
 فقال الاعرابي لرجل ولرجيم ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله اسكت سباجة عليك
 غرة وصيف عبدا وامة الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن ابي
 عبد الله عليه السلام ان رجلا جأ إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حيلة فاسقطت
 سقطا ميتا فالتق روح المرأة النبي صلى الله عليه وآله فاستعك عليه فقال الضارب يا رسول الله
 ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استيش وقال النبي صلى الله عليه وآله ائتك رجل
 سباجة فقضيه فيه رقبة **محمد بن علي بن محبوب** عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن
 ابي ايوب عن ابي عبيدة والحليم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل قتل امرأة
 خطأ وهي على ناس الولد تخض قال عليه خمسة الف درهم ودية الذي في بطنها
 غرة وصيف امر وصيفة او اربعون دينارا فالتقت في بين هذه الاخبار والاخبار الاولى
 لان الاخبار الاولى محمولة على جنين قد كل وتفرقا لانه تلجى الروح وهذه محمولة على
 امرأة تطرح حلقه او مفتعة فتكون دية ذلك غرة عبدا وامة والذي يدل على ذلك
ماروا الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة عن

فدية الجنين

٣٥٠

ابى حديد الله عليه السلام فى امرأة شربت دواءا وهى حامل لتطرح ولدها فالتقت ولدها
قال ان كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها
الى ابيه قال وان كان جنينا علقا او مضغعا فان عليها اربعين دينارا واخر
تسلمها الى ابيه قلت ففى لاثرت من ولدها من دية قال لا انها قتلت

ولا ينال فى هذا التاويل رواية الخليلى وابى عبيدة من ان

المرأة كانت تحض لانه لا تمنع لانها كانت

تحض وان كان الولد في رأم

بان يكون سقطا

فلا اعتراض

بذلك

على حال ويمكن ان يحل هذه الروايات

على ضرب من التقية لان ذلك

ذهب كثير من العامة

وقد رووا ذلك

عن

النبى صلى الله عليه

عليه وآله

الطاهر

تو كتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار بحمد الله ومثله وجميل صنعه يوم الخميس
شهر ردى القعدة الحرام من شهر السنة السابعة بعد الثلثائة والالف من الهجرة
النبوية على صاحبها الف التحية فى المطبعة الجعفرية ببلدة لكهنو محلّة نخاس الحيد

ذى حرة

سند الکتاب للمصنف
رضوان الله عليه

سند الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب هذا الكتاب ذكر اسانيد وهداياه ومساكنه

قال الشيخ السعيد الوريح العالم ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجبتكم اريدكم الله اني ما سألت من تجريد الاخبار المختلفة وتبويبها على ترتيب كتب الفقه التي اولها كتاب لطهارة واخرها كتاب الديات وافردت كل بابا منه بما ينقصه واوردت ما فيه ولم اخل بشئ قدرت عليه وبذلت سعيي وطاقتي في ذلك وانا ارجو من الله تعالى الا اكون اخلت باحاديث مختلفة تعرف الا وقد اوردت الاشياء اذا راها في ادعي اني احيط العلم بجميع ما روي في هذا الفن لان كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جدا وربما يكون منها شئ لم اظفربه فان وقع عليها انسان لم ينسبني الى التقصير او التعمد فان على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقد اوردت في كل باب عقدة اما جميع ما روي فيها من كانت الاحاديث قليلة وان كان ما يتعلق بذلك الباب كثيرا فقد اوردت من طرفا مقنعا واحلت بالباقي على الكتاب الكبير وكنت سلكت في اول الكتاب ايراد الاحكام باسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث ولست على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه واصله على ان اورد عند الفهرست من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ما علمت في كتاب تهذيب الاحكام وارجو من الله سبحانه ان يكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله الفراغ منها لا يحتاج معها الى شئ من الكتب الاصول لان الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه من المختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع ابواب الفقه وذكر جميع ما روي فيه على وجه يصغر حجمه ويكثر فائده وييسر حفظه وهذا الكتاب يشتمل على ما روي من الاخبار المختلفة وبيان وجه التاويل فيها والجمع بينها والله تعالى اسأل ان يجعله خالصا لوجهه فانه قريب محبوب

الاخبار

۲۵۴

وایا ابتدای الان بذکرا لاسانید حسب ما قد وعدت انشاء الله -

الوازی
الغنی

وما ذكرته عن علي بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم واخبرني رواياته الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و
الحسين بن عبيد الله واحمد بن عبيد وكنى عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري
عن علي بن ابراهيم بن هاشم -

الاستاذ

وما ذكرته عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان فقد رويته عنه
الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل -

وما ذكرته عن حميد بن زياد فقد رويته بهذه الاسناد عن محمد بن يعقوب

سند الكتاب

٣٥٣

عن حميد بن زياد واخبرني بجميع رواياته وكتبه ايضا احمد بن عبدون عن ابي طال الكندي
عن حميد بن زياد ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ما روته عنه الاسانيد عن محمد بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد من جملة -

ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان من جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته عنه الاسانيد عن علي بن ابراهيم
ابيه عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد روته عنه الاسناد عن محمد بن يعقوب عن
عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن
عبدون المعروف بابن الحاشر سماه واما من اجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن
الحسن بن فضال -

وحدته

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب مما اخذته من كتبه ومصنفاته فقد اخبرني بها
احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن احمد بن الحسين بن عبد الملك
الازدي عن الحسن بن محبوب واخبرني به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
رحمه الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي
جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن القفاري عن احمد بن محمد
ومعاوية بن حكيم والهيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد
بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما
عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني

سند الكتاب ٣٥٥

ايضا ابو الحسين بن ابي جريد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابي
عن الحسين بن سعيد ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار
عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن ساهة وفضالة
بن ايوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين
بن سعيد عنهم روى الله -

وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو
عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي جعفر محمد بن الحسين
بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ابو الحسين بن ابي
جريد القمي عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس جميعا عن
محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله
واحمد بن عبدون كلاهما عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي وابي جعفر محمد بن الحسين
اليزيدي جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى الطاطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب من جملة
ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذه الاسناد عن محمد بن علي بن
محبوب عن احمد بن محمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن الصفار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين
بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلاهما عن احمد بن محمد بن الحسين بن الوليد عن ابيه
واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي جريد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
الصفار ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن الحسن الصفار

عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما جميعاً -

وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله واخبرني به ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن شيخه الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القتي رضي الله عنه عن ابيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما روته بهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما -

وما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نوادره فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العاوي ومحمد بن الحسين البروفري جميعاً عن احمد بن ابي جعفر محمد بن عيسى واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله وابو الحسين بن ابي جعفر جميعاً عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن محبوب -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهما فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله وعماد الدين ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنهما وما ذكرته عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابي طالب الابرار عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي

سند الكتاب

٣٥٥

عبد الله الحسين بن سفيان الزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سلمة
وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبيدون عن علي
بن محمد بن الزبير عن عمرو بن كبشة عن علي بن الحسن الطاطري -

وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رويته عن احمد بن محمد
بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد -

وما ذكرته عن الشيخ الفقيه عا دالدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى
بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الله عنه -

وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله الله والحسين بن
عبيد الله عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه

وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد
ابي عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه -

وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته بهذا الاسناد عن ابي القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن العلو موسى عن عبيد الله بن احمد
بن فضال عن ابن ابي عمير -

وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاخرى فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله
والحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هود
عن ابراهيم بن اسحاق الاخرى -

وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله واحمد
بن عبدون عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم
وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ
ابو عبد الله عن الشيخ الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنه
عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله
عن الفضل بن خاتم واحمد بن محمد عن موسى بن القاسم -

وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله عن
الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنه عن ابيه ومحمد بن الحسن

مسند الكتاب

٣٥٨

عن سعد بن عبد الله والحسين بن علي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم عن اسمعيل بن مرار وصالح بن السنك عن يونس واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله الحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كلثوم عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبد الله عن يونس واخبرني ايضا الحسين بن عبد الله عن ابي الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى بن عبد الله اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن -

الزُّرَّاد

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله عن الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس كلثوم عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار -

وما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه واخبرني ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحسين بن احمد بن ابي عبد الله واخبرني به ايضا الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن ابي عبد الله وما ذكرته عن علي بن جعفر فقد رويته عن الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمري عن علي الفيسا يورق البوكلي عن علي بن جعفر -

الزُّرَّاد

وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كلثوم عن ابي محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسين بن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان وروى ابو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان اخبرني الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي محمد بن ابي عبد الله محمد بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان -

سند الكتاب

٣٥٩

وما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البرزوقي فقد اخبرني به احمد بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه

وما ذكرته عن ابي طالب الانباري فقد رويته عن احمد بن عبدون عنه رضي الله عنهم قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله فقد اوردت جملة من الطرق الى هذه المصنفات والاصول ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في القهار للشيخ فمن اراده وقف عليه من هناك انشاء الله تعالى -

واعلموا ايديكم الله اني جزأت هذا الكتاب ثلثة اجزاء الجزء الاول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من اجزاء الفقه الاول يشتمل على ثلثة ايات يتضمن جميعها الفاوت ثمانية وتسعة وتسعين حديثاً والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر ايات يتضمن الفاوت مائة وسبعة وسبعين حديثاً والثالث يشتمل على ثلثة ايات وثمانية وتسعين ايات يشتمل جميعها على الفروع اربعة ايات وخمسة وخمسين حديثاً ابواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون ايات تشتمل على خمسة الاف وخمسمائة واحد عشر حديثاً حصرتها لتلايق فيها زيادة او نقصان والله تعالى الموفق للصواب

وهو حسبنا ونعوذ بالوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مصنف الكتاب رضوان الله عليه

الشيخ المحقق المغربي أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة المحقة ورافع
 اعلام الشريعة المحقة أمام الفرقة تبعد الأئمة المعصومين وعماد الشيعة الإمامية في كل
 ما يتعلق بالمذهب والدين بحق الأصول والفروع مذهب فنون العقول والمسمع شيخ
 الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوي إليه الاعتراف صنف في جميع علوم الإسلام
 أمّا التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عديم
 النظير في التفسير وشيخنا الطبرسي إمام التفسير في كتب إليه يزدلف ومن بحره يعترف في
 صدر كتابه الكبير بذلك يعترف وقال فيه انه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويروج
 منه رواء الصدق قد تضمن من المعاني الاسرار المديحة واختص من الالفاظ اللغة
 الوسيعة ولو يقنع بتدوينها دون تبيينها ولا يتميها دون تحقيقها وهو القدوة
 استقصى بانوارها واطأ مواقع انارة والشيخ المحقق المدقق محمد بن ادریس الجعفي مع كثرة
 وقائعه على الشيخ في الكثرة يقف عند تبيانها ويعترف بعظمتها في هذا الكتاب في استحسان
 بنيانه - واما الحدیث فله تشد الرجال وبه تبلغ رجاله منتها الامال وله في
 الكتب الاربعة التي اعظم كتب الحديث منزلة واكثرها منفعة كتاب التهذيب وكتاب
 الاستبصار ولهما المزية الطاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الاخبار خصوصا التهذيب
 فانه كان فقيها في ما ينبغي من روايات الاحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يحفظ غنى غيره
 في هذه العلوم مصنا قال ما اشتغل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والبيئة على الأصول
 والرجال والتوفيق بين الاخبار والمجمع بينهما بشاهد النقل والاعتبار واما الفقه فهو
 حريته هذه الصناعة والطلب اليه زمام الاتقياد وكل من تاخر عنه من الفقهاء الاحيان
 قد تفقت على كتب ويستفاد من نهاية اريه ومنتج مطلبه وله رحمه الله في هذا العلم كتابه
 النهاية التي حتمت متون الاخبار وكتاب المبسوط الذي وشع فيه التفاريع واودع دقائق
 الاطوار وكتاب الخلاف الذي اظهر فيه الخلافين وذكر ما اجتمعت عليه الفرقة من مسائل
 الفقه وله كتاب الجمل والعقود في العبادات والاقتصاد فيها وفي العقائد الاصولية لا سيما
 في الميراث وكتاب يوم وليلة في العبادة اليومية واما علم اصول الرجال

فله في الأول كتاب العدة وهو أحسن كتاب صنف في الأصول وفي الثاني كتاب الفهرست الذي ذكر فيه أصول الأصحاب في مصنفاته وكتاب الأبواب المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العلماء الذين لم يذكر واحد الأئمة عليهم السلام وكتاب الاختيار وهو تهذيب كتاب معرفة الرجال للكتشي وله كتاب تلخيص الشافعي في الإمامة وكتاب المفصيح في الإمامة وكتاب ما لا يسع المكلف الاخلال به وكتاب ما يعلى وما لا يعلى وشرح جمل العلم والعمل وما يتعلق منه بالأصول وكتاب في أصول العقائد كبير خرج منه الكلام في التوحيد وشئ من العدل ومقدمة في الدخول إلى علم الكلام وهداية المسترشد وبصيرة المتعبد وكتاب مصباح المتعبد وكتاب مختصر للمصباح ومناسبات الحج مجرد العمل والأدعية وكتاب المجالس الاختيار وكتاب فتن السلاطين وكتاب اخبار المختارين أي عبدة وكتاب لتقص على ابن شاذان في مسألة الفار ومسئلة في العمل بخبر الواحد ومسئلة في تحريم الفقاع والمسائل الرحبية في تفسير أي من القرآن والمسائل الربانية في الوعيد والمسائل الخنبلية اربع وعشرون مسألة والمسائل الذمشقية اثنتا عشرة مسألة والمسائل الألياسية مائة مسألة في فنون مختلفة والمسائل الحايثية ثمانمائة مسألة والمسائل المحلية ومسائل في الفرق بين النبي والإمام ومسائل ابن البراج وكتاب النسخ الوحيد هو هذه جملة الكتب التي ذكرها في الفهرست وله كتاب الغيبة كتاب حسن مشهور ونقل عن الحسن بن مهملد السليفي أحد تلامذة الشيخ أن من مصنفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح الشرح في الأصول قال وهو كتاب مبسوط طالعنا قرأ علينا من مشيئا صالحا ومات به ولحقه وصنف مثله وأول مصنفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية وأخرها لليسوط كما يظهر من كلامه في خطبة هذا الكتاب وكتاب الجمل والعقود ومن أحاط به في حلة مواضع على سائر كتبه وقد ذكر الشيخ طاب ثراه كل من تأخر عنه من علماء الشيعة وفقهاءهم وأكثروا الثناء والاطراء عليه وعلى كتبه قال النجاشي وهو من معاصريه محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين من تلامذة شيخنا أبي عبد الله له كتب ثم ذكر كثيرا ما تقدم من مصنفاته وقال العلامة طاب ثراه بعد ذكر اسمه الشريف هو شيخ الإمامية رئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة صدوق عين عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب جميع الفضائل تنسب إليه صنف في كل فنون الإسلام وهو المصنف للعقائد في الأصول والفروع والبيان لكلمات النفس في العلم والعمل وكان تلميذا للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان وهو ولد قدس سره

في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وقد تم العراق سنة ثمان واربعائة وتوفي رضي الله عنه ليلة
الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين واربعائة بالشهد المقدس المروي عنه عليه ساكنة السك
ودن بدارة وفي الفهرست له طاب ثراه محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر جليل في اصحابنا
ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تحفة
الاحكام وهو يشتمل على عدة كتب وكتاب الاستبصار فيما اختلفت من الاخبار وهو يشتمل على عدة
كتب تهذيب الاحكام غير ان هذا الكتاب مقصود على ذكر ما اختلفت من الاخبار والاول جمع
الخلاف والوافق الى اخر ما قال وقال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال ان فضلا تلامذة الشيخ
الذين كانوا مجتهدين يزيدون على ثمانية فاضل من الخاصة ومن العامة ما لا يحصى وقد ذكر الشيخ
جماعة من المخالفين ايضا فمن ابن الجوزي في تاريخه فيمن توفي سنة ستين واربعائة من الاكابر
ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة توفي بعشده امير المؤمنين على رضي الله عنه وقال ابن حجر المستقل
في لسان الميزان محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة اخذ عن ابن النعمان ايضا
وطبقته له مصنفات كثيرة في علم الكلام علم مذهب الامامية وجمع تفسير القرآن واصلح احاديث
وحكايات في مجلس حدث عن المفيد وهلال الختار وغيرهما روى عنه ابنه الحسن وغيره قال
ابن الفجار حرقت كتبه عدة نوب يحضر من الناس في رحبة جامع المقصور واستتره خوفا على
نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف مات بمشهد على رضي في المحرم سنة ستين و
اربعمائة ذكر ابن الفجار في الذيل وادخله في مصنفات سنة احدى وستين وحكم القاضي نور الله
القمي في مجالس عن ابن كثير الشامي انه قال في حقه انه كان فقيه الشيعة مشغولا بالافادة
في بغداد الى ان وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ثمان واربعين واربعائة واحترقت
كتبه وحاربه في باب الكرخ فانتقل من بغداد الى الخجف وبقي هناك الى ان توفي في المحرم سنة
ومن تلاميذهم والقائم لبعض الاشاعر ان ابو جعفر الطوسي فقيه الامامية وعالم صاحب التصانيف
تفسير كبير في عشرين مجلد اجاور الخجف ومات فيه وكان رافضيا قوي التشيع وحكي جملة انه
وشى بالشيخ الى الخليفة العباسي انه وصحابه يستون العصاة وكتابه المصباح يشهد بذلك فانه
ذكر ان في دعاء يوم طسور الله وخص اول طسور العن منى وابديه ولا تثر التان تثر الثالث
ثو الرابع الله العن يزيد بن معاوية خامسا فدعي الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ وقف
على القصة الحمد لله ان قال ليس المراد من هذه الفقرات ما ظننت للسعاة بل المراد بالاول

قائيل قاتل هابيل وهو اول من سن القتل والظلم والثأل في قيدا رعا قرناقة صالح والثالث
 قاتل يحيى بن ذكريا عليه السلام قتله لاجل بغية من بغايا بني اسرائيل وبالأربع حميد الرحمن بن ملح
 قاتل علي بن ابي طالب عليه السلام قتله لاجل بغية من الشيع تاوليه وبياته قيل منه ورض شانه
 وانتقم من السامى واهاته وقال بحر العلوم يستفاد من تاريخ تولد الشيخ ووفاته انه قد عمر خمسا
 وسبعين سنة وادرك تمام الطبقة التاسعة وخمس عشرة سنة من الثامنة وعشرون سنين
 من العاشرة فيكون قد ولد بعد وفات الصدوق بأربع سنين ثم انه توفي سنة احدى
 وثمانين وثلثمائة ويعلم من تاريخ ورود العراق وهي سنة ثمان واربع مائة ان مقامه فيها مع
 الشيخ المفيد رحمه الله كان نحو من خمسين سنة فانه توفي سنة ثلث عشرة واربع مائة ومع
 السيد المرتضى رضي الله عنه نحو من ثمان وعشرين سنة لانه توفي سنة ست وثلثين و
 ارب مائة فيكون قد بقى بعده اربعا وعشرين اثني عشر سنة منها في بغداد ومثلها في المشهد
 الغروي ولتوفي فيه ودفن في داره وقايرة ومزاره معروف وداره ومسجده واثاره باقية
 الى الان وقد جد مسجده في حدود سنة ثمان وتسعين من المائة الثانية بعد الالف
 فصار من اعظم المساجد في الغرق المشرف وكان ذلك بترقيتنا بصلى الله على اهل
 السعادة ورحمهم الله

اعلان

س کتاب کی رجسٹری باضابطہ طور سے کرا دی ہے کوئی صاحب قصد طبع
نشر مائین ورنہ قانوناً سواخذہ وادھونگے وما علینا الا البلاغ۔

اطلاع

جس کتاب پر مہر رستم کی نو وہ مال سر و قہ سبھا جائے اسکی خریداری سے
اجتہاد کریں اور رستم کو مطلع نشر ماوین۔
راقم میرزا محمد علی مالک مطبع جعفری ساکن نھاس جدید لکھنؤ

مطبوعات مطبع جعفری

عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب طبع اعلیٰ

مطالب السیول محمد بن طلحة الشافعی

کتاب لصاحب الخ والباغ ولا بی بی محمد بن الهباریه فی مناطق الوحش والطيور

على طرز کلیلہ دمنہ فی الادب

مقامات بدیع الزمان المہدائے طبع اعلیٰ

وطب العرب دیوان عربی مولانا السید محمد عباس التستری طاب ثراه

الموجبة الکثرية فی شرح القصيدة الحیرية للعلامة التستری

تخریج الایات المعروفة بضموم الفرقان

من لا یحضره الفقیہ للشیخ ابی جعفر محمد بن بابویه القمی فی جلدین

من لا یحضره الطبیب محمد بن زکریا الرازی فی المعالجات

وسائل سبعة للجلسی علیہ الرحمہ

سفینة النجاة فی اثبات الامامة

تذکرة العلماء الموسوم بضموم السماء

بحر العنقة فی جلدین

مآریح حیدر آباد دکن

مرايا النجاة للعامة المجلد

محمد
1958